الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان ـ
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التّاريخ

محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في التّاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
رفيق تلي

إشراف الدكتور:
د. الطاهر جبلي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د لخضر عبدلي	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	رئيسا
د. الطاهر جبلي	أستاذ محاضر (أ)	تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د. دحو فغرور	أستاذ التعليم العالي	وهران 02	عضوا مناقشا
أ.د. بوعزة بوضرساية	أستاذ التعليم العالي	الجزائر02	عضوا مناقشا
د. مصطفى أوعامري	أستاذ محاضر (أ)	تلمسان	عضوا مناقشا
د. نصر الدين لعوج	أستاذ محاضر (أ)	سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1436-1437هـ/2015-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي و والدتي أطال الله في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي كبارا و صغارا.

إلى كلّ من قدّم لي يد العون والمساعدة.

إلى كل طالب علم.

إلى الأصدقاء والزملاء.

إلى أرواح شهداء الثورتين الجزائرية والمغربية.

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل.

كلمة شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور جبلي الطاهر الذي أشرف على تحضير هذه الرسالة، ودلني بالتوجيهات القيمة ونصائحه العلمية، له مني خالص التقدير.

كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى جميع أساتذتي بقسم التّاريخ لجامعة تلمسان، ولزملائي الأساتذة في الوظيفة الذين تحمّلوا معي مشقّة البحث، وإلى كل من مدّني يد العون والمساعدة وأخص بالذكر الأستاذ موسم عبد الحفيظ الذي أعانني كثيرا على البحث.

كما لا يسعني أن أتوجّه بأسمى عبارات الشّكر والامتنان إلى السّادة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرّفوني بقبول مناقشة هذه الأطروحة والحكم عليها.

والشكر موصول إلى المشرفين على مكتبة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ومكتبة المتحف الوطني والمكتبة الوطنية بالمملكة المغربية ومكتبة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، كما لا أنسى مكتبة قسم التاريخ جامعة تلمسان على ما قدموه من تسهيلات ومساعدة.

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
ج	الجزء
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
ص	الصفحة
ط	الطبعة
(م.ت.ب.ع.م)	مؤسّسة التمّيمي للبحث العلمي والمعلومات
(م.س.ق.م.ج.ت)	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
ق.م	قرص مضغوط

LISTE DES ABREVIATIONS

DZ/AN	Archives nationale Algérienne
C.H.E.A.M.	*Documents du Centre des Hautes Etudes Administratives sur l'Afrique*
F.L.N	*Front de Libération Nationale*
ENAG	*Enterprise nationale des arts graphiques*
ENAL	*Enterprise nationale du livre*
ANEP	*Agence national d'édition et de Publicité*
ED	*Editions*
P	*page*
S D	*Sans date*

المقدمة

سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 إلى بسط سيطرتها على تونس والمغرب الأقصى، حيث تمكّنت من فرض حمايتها على المغرب الأقصى سنة 1912، وأصبحت خاضعة للسيطرة الاستعمارية مثل جارتها الجزائر. وبحكم الروابط العديدة التي جمعت أبناء البلدين والمصير المشترك الذي فرضه عليهما الواقع الاستعماري بسياساته المختلفة، التي أفرزت أوضاعا اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا من أجل ضمان استمراريته في الأراضي الجزائرية والمغربية، نتج عن ذلك تضامن وتآزر وتلاحم قضايا النّضال الوطني بين البلدين للوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي.

ولقد قاوم الشعبان الجزائري والمغربي الغزو الفرنسي منذ الوهلة التي وطأت أقدامه أرض البلدين، وكانت مقاومتهما أشدّ وأطول لأنّ الفرنسيين سواء في الجزائر أو المغرب الأقصى لم يتوقّفوا في احتلالهم عند حدّ معيّن، ولم تقتصر أطماعهم عن جانب واحد، بل استعملوا أساليب وحشية لتحقيق أهدافهم الاستعمارية، ممّا كانت له انعكاسات سلبية على البلدين، وهو ما زاد من حدّة وشدّة مقاومتهما.

وبعد تطور القضية المغربية إثر نفي السلطان محمد الخامس عام 1953 واندلا ع الثورة الجزائرية سنة 1954م، توجه كلا البلدين إلى أسلوب الكفاح المسلح، حيث أصبحت القوات الفرنسية تتعرّض يوميا لخسائر فادحة، وبدأت فكرة توحيد جبهة المقاومة الجزائرية المغربية ضدّ العدو الواحد تتبلور يوما بعد يوم، وهو الأمر الذي كان يمثل بالنّسبة لفرنسا خطرا لا بدّ من تفاديه، فلجأت أمام قوة المقاومة المغربية سنة 1955م، وبتأثير اندلا ع ثورة نوفمبر إلى فتح المفاوضات التي انتهت بتتويج المغرب الأقصى بالاستقلال الداخلي في 02 مارس 1956م. وبقيت بذلك الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية الأمر الذي جعل المغرب الأقصى ملكا وشعبا معنيا بأحداثها من يوم اندلاعها إلى غاية تحقيق الاستقلال. ومن هذا المنطلق كان اختياري لموضوع "**محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية**" للمساهمة في تقصّي الحقائق التاريخية المتعلقة به.

إنّ البحث في هذا الموضوع كان انطلاقا من قناعتي الشخصية لما له من أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ الشعبين الجزائري والمغربي وعلاقة محمد الخامس بالثورة التحريرية الجزائرية في حد ذاته، فهناك أسباب عدة دفعتني للبحث في هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي، ويتمثل بصفة خاصة في رغبتي في تناول مثل هذا النوع من المواضيع، لا سيما عندما يتعلّق الأمر بالجزائر والمغرب الأقصى، ذلك الجار

الذي تربطه بالجزائر أواصر الأخوة الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، كما أنّ هناك أسباب موضوعية أخرى كانت على قدر كبير من الأهمية في توجيهي إلى البحث في هذا الموضوع أذكر منها :

– المساهمة في كتابة التاريخ الوطني لاسيما تاريخ الثورة الجزائرية والكشف عن القضايا التي يكتنفها الغموض، وهذا من منطلق مفاده أنّني أرى هذا الموضوع لا يزال يحتاج إلى مزيد من الدراسات المعمّقة، التي تتطلب أساسا الاطلاع على مصادر متخصّصة مازالت موصدة في وجه الباحث.

– إبراز مكانة الثورة الجزائرية وتفنيد الطرح الاستعماري الذي حاول وما زال يحاول إبعاد الجزائر عن الأشقاء المغاربة وفصلها عن انتمائها الحضاري.

– التعرف على محمد الخامس ومقاومته ضدّ سلطات الاحتلال.

– إبراز دور محمد الخامس تجاه الثورة الجزائرية في حلّ القضية الجزائرية في جميع المجالات.

– محاولة القيام بدراسة شاملة ووافية للموضوع، وعدم ترك المجال مفتوح للمؤرّخين المغاربة الذين عالجوا هذا الموضوع بتحيّز ومن ثم تضمّنت كتاباتهم الكثير من الأخطاء والمغالطات.

–ما زال الكثير من الغموض يكتنف بعض القضايا المهمة والمتعلقة بالبلدين لا سيما قضية الحدود.

– إبراز استراتيجية فرنسا في مواجهة دور محمد الخامس في حل القضية الجزائرية في شتى الميادين.

– محاولة تحديد الآثار المترتبة على المغرب الأقصى في التضامن والدّعم المقدّم من طرف محمد الخامس للثورة الجزائرية.

وتتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بالعلاقة القائمة بين محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات التالية:

– ما هي العلاقة بين محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية؟.

– متى بدأت عملية دعمه للثورة الجزائرية؟ .

–كيف دعّم محمد الخامس الثورة الجزائرية؟.

– هل كان دعم محمد الخامس لوحده للثورة الجزائرية، أم بمساعدة القصر الملكي المتمثل في رجاله ومسؤوليه؟.

–كيف يمكن تفسير دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية؟ . هل هو نابع عن قناعة سياسية تاريخية، أم أن ذلك مرده أمر آخر؟.

– ما هي استراتيجية فرنسا في مواجهة دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية؟.

– ما هي نتائج وآثار دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات قسّمت بحثي إلى خطة تضمنت مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة وقائمة متنوعة من الملاحق وبيبليوغرافية متنوعة نظرا لطبيعة الموضوع وهي كالآتي:

فبالنّسبة للمقدمة، قمت فيها بالتعريف بالموضوع مع إبراز أهميته والوقوف على الأسباب التي دفعتني للبحث فيه، سواء كانت ذاتية أو علمية، ثم طرحت مجموعة من التساؤلات المرتبطة به، ثم تطرقت لخطة الدراسة التي حاولت التركيز على أن تكون شاملة لكل الموضوع، وبعدها استعرضت المصادر والمراجع وذكرت الأهم منها، كما قمت بذكر المناهج المعتمدة في الدراسة، ثم تعرضت إلى نقد أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في انجاز هذه الأطروحة، وانتهيت في الأخير إلى تحديد جملة من العراقيل والصعوبات التي اعترضتني أثناء البحث.

وفي الفصل التمهيدي تطرقت إلى طبيعة العلاقات السياسية الجزائرية المغربية قبل اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية، حيث تناولت العلاقات الجزائرية المغربية أثناء مرحلتي الاحتلال والمقاومة، ثم انتقلت إلى الحديث عن العلاقات القائمة بينهما خلال مرحلة النّضال السياسي، وخصصت فيه عنصرا للحديث عن العلاقات التي تجسّدت بين الجزائر والمغرب الأقصى ضمن النّضال المغاربي المشترك، من خلال الإشارة إلى أهم المحطات التاريخية المهمة للنّضال المغاربي ضدّ الاستعمار الفرنسي.

وأما الفصل الأول فبحثت فيه عن شخصية محمد بن يوسف من حيث المولد ونشأته التعليمية، وملابسات وظروف بيعته ثم انتقاله إلى الرباط وترتيبه للمخزن، ثم انتقلت للحديث عن دوره النضالي ضدّ سلطات الحماية الفرنسية، كما تطرقت إلى المؤامرة الفرنسية ونفي السلطان من خلال رصد ملابسات وظروف نفيه وردود فعل الشعب المغربي ومواقف اسبانيا من هذا النفي، وتحدثت في نهاية هذا الفصل عن نضال السلطان محمد بن يوسف في المنفى، ونضاله بعد العودة مستعرضا بذلك دوره في المفاوضات مع سلطات الاحتلال.

وخصصت الفصل الثـاني للحديث عن المساعدات العسكرية المغربية في عهد محمد الخامس، وهذا نظرا لأهمية الجانب العسكري بالنّسبة للثورة التحريرية، فتطرقت أولا إلى تنسيق الكفاح المسلح المشترك بين الجزائر والمغرب الأقصى ضدّ الاستعمار الفرنسي، ثم أبرزت المدارس العسكرية الخاصة بتكوين وتأطير الجنود الجزائريين بالمغرب الأقصى مع ذكر أهم مصانع الأسلحة التابعة للثورة في المغرب الأقصى، ثم استعرضت عمليات الإمداد العسكري للثورة الجزائرية على الجبهة الغربية، من خلال إبراز التسهيلات المغربية والمساعدات العسكرية المقدمة من خلال فتح خطوط الإمداد، وممرات طرق ووسائل تهريب الأسلحة عبر الجبهة الغربية.

أما الفصل الثالث، فإنّني تناولت فيه مظاهر دعم محمد الخامس للثورة التحريرية الجزائرية من خلال تتبع مظاهر الدعم، التي قدّمها للثورة التحريرية سواء في المجال السياسي من خلال الدعوة إلى عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات، مثل ندوة تونس23 أكتوبر 1956، والوساطة المغربية التونسية في نوفمبر 1957، ومؤتمر طنجة الذي انعقد في 27-30 أفريل 1958، ومؤتمر المهدية في 17 جوان 1958، والتي جاءت كلها من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، وفي المجال الإداري فتطرقت إلى التسهيلات الإدارية المقدمة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب من خلال تأسيس عدة خلايا ولجان لجبهة التحرير من أجل تأطير وتنظيم الجزائريين بالمغرب الأقصى، أما في المجال الدبلوماسي فتعرضت إلى جهود محمد الخامس في حل القضية الجزائرية في العديد من المستويات، سواء على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستوى الإفريقي أو على المستوى العربي، أما إعلاميا استعرضت أوجه الدعم الإعلامي لمطالب الجزائريين من خلال تأسيس مكتب الإعلام والدعاية لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى وإصدار الصحف لا سيما جريدة المقاومة وجريدة المجاهد وتأسيس الإذاعات الجزائرية، مثل إذاعة صوت الجزائر الحرة وإذاعة صوت الجزائر بطنجة. وفي نهاية الفصل، تحدثت عن الدعم الاجتماعي والثقافي فأبرزت الدعم المادي والمعنوي المقدم للاجئين الجزائريين ودور فيدرالية جبهة التحرير الوطني في استقبال وتأطير اللاجئين، والسماح لهؤلاء بالدراسة في مؤسسات التربية المغربية والاهتمام بأبناء اللاجئين الجزائريين .

أما الفصل الرابع والأخير، خصصته للحديث عن استراتيجية فرنسا في مواجهة دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية، مبرزا استراتيجية فرنسا في الميدان السياسي من خلال تتبع السياسة الفرنسية لضرب تضامن المغرب الأقصى بقيادة محمد الخامس للثورة الجزائرية، أما في الميدان العسكري فقد تم استعراض استراتيجية فرنسا العسكرية من أجل فصل وعزل الثورة الجزائرية عن قواعدها الخلفية في المغرب الأقصى، إضافة إلى الميدان الاقتصادي والمالي الذي تطرقت فيه إلى الضغوطات الاقتصادية والمالية المسلطة من طرف فرنسا على المغرب الأقصى من أجل التنصل عن دعم الثورة التحريرية.

وأنهيت موضوع هذه الأطروحة بخاتمة ضمنتها جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لموضوع محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، إضافة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة التي ذكرتها في شكل خلاصات واستنتاجات، كما ضمّنت البحث بمجموعة من الملاحق ذات الارتباط الوثيق بالدراسة.

وفي محاولة منّي للإجابة على التساؤلات التي طرحتها، فإنّني اعتمدت في معالجة مضمون هذه الأطروحة على المنهج التاريخي التحليلي وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية في قالبها الأكاديمي المنهجي.

ومن بين المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في انجاز هذه الدراسة التي لا أستطيع حصرها لكثرتها، ولكن سوف أقوم بالتركيز على ذكر أهمها في إنجاز هذه الدراسة، وتتمثل هذه المادة العلمية فيما يلي:

1- الوثائق الأرشيفية: التي تعدّ المصدر الأساسي الأول لكتابة أي موضوع تاريخي، وأصبح الوصول إليها صعب المنال في ظل العلاقات الجزائرية المغربية الحساسة، وبالأخص المرحلة المتعلقة بالثورة الجزائرية، وعلى كل فقد توصلت إلى بعض الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، غير أن هذه الوثائق ليست كافية في نظري، وذلك بالعودة إلى الأرشيف الوطني الجزائري الذي تحصلت منه على بعض الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، كما تحصلت من مركز أرشيف الوثائق الملكية على عدد لا بأس به من الوثائق والتي هي عبارة عن تقارير ومحاضر ومراسلات ومذكرات احتجاج سرية، سواء محررة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية، وكانت متبادلة فيما بين السلطات المغربية أو فيما بين السلطات المغربية والدبلوماسية الفرنسية، حيث رصدت لنا جميع ما يقوم به جيش التحرير الجزائري والتدخلات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية المغربية ملحقة أضرار باللاجئين الجزائريين أو السكان المغاربة، كما نجد تقارير بخصوص المساعدات المغربية، سواء للاجئين أو الثوار الجزائريين مثل تقرير السلطات الفرنسية بخصوص المساعدات المغربية للثوار الجزائريين، واعتمدت على وثائق الأرشيف الفرنسي وهي عبارة عن تقارير عسكرية تتعلق بأهم قواعد جبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية بالمغرب الأقصى (25جويلية1958)، وتقارير تتعلق بانتشار وتوزيع الثوار الجزائريين على الحدود الغربية مع المغرب الأقصى (15أ كتوبر1958) ، وتم الحصول عليها من موقع شبكة الإنترنت.

2- الوثائق المنشورة: اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق المنشورة منها ما نشرته جبهة التحرير الوطني، كالنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وكذلك الوثائق التي نشرها محمد حربي في كتابه: "أرشيف الثورة الجزائرية"، واعتمدت على خطب محمد الخامس والمتمثلة في الأجزاء الأولى بعنوان انبعاث أمة، والتي أفادتني كثيرا في إعداد هذه الدراسة بما أنه موضوع متعلق بمحمد الخامس والثورة التحريرية، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي قامت بنشرها "مجلة الذاكرة الوطنية" التي تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير الصادرة سنة 2006،كما اعتمدت على

وثائق الدبلوماسية الفرنسية لوزارة الخارجية *(Documents Diplomatiques français –Ministère des Affaires Etrangères-)*، وهي عبارة عن مجلدات موجودة بالأرشيف المغربي والتي أولت فيها الأجهزة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية الفرنسية المتواجدة بالمغرب الأقصى عناية خاصة لكل ما يجري في المغرب الأقصى من تحركات وأنشطة مؤيدة للثورة الجزائرية لترفع في شأنها تقارير إلى الدوائر المختصة في باريس.

3– الشهادات الحية: لقد اعتمدت على الشهادات بنوعيها الشفوية والمكتوبة، وتعدّ شهادات القادة التاريخين سواء في الجزائر أو المغرب الأقصى مهمة في الإجابة عن الكثير من القضايا التي تتعلق بعلاقة محمد الخامس بالثورة التحريرية الجزائرية ومنها: شهادات مكتوبة لقادة جزائريين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والطيب الثعالبي ومنصور بوداود...، وشهادات لقادة مغاربة مثل: الغالي العراقي وحمدون شوارق وعبد الكريم الخطيب...، والموجودة في الكتب والملتقيات والندوات، بالعودة إلى الدوريات الجزائرية والمغربية وهذه الأخيرة التي تزخر بعدد كبير من الشهادات الحية كمجلة أول نوفمبر ومجلة الجيش ومجلة المصادر وجريدة المجاهد ومجلة الذاكرة التي تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، كما أجريت مقابلات شخصية مع بعض المجاهدين الجزائريين منهم: المجاهد بالي بلحسن والمجاهد محمد مصطفى طالب، ومقابلات أخرى مع بعض المقاومين المغاربة أمثال عبد الرحمن اليوسفي والسعيد بونعيلات...، واعتمدت على الوسائل السمعية البصرية لا سيما المتاحة في القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 حول تاريخ الجزائر (1830–1962) لما يحمله في مضمونها من شهادات حية مسجّلة والذي تضمن 50 شهادة حية للمجاهدين.

4–المذكرات الشخصية: اعتمدت على مذكرات لها صلة بموضوع الدراسة لأصحابها الذين عايشوا الفترة المدروسة، منها مذكرات أحمد بن بلة التي نُشرت في سنة 1979، وباعتبار أنّ أحمد بن بلة من قادة الثورة التحريرية الجزائرية فإن مذكراته جاءت مدعمة في فض اللّبس في تاريخ البلدين، وقد اعتمدت كذلك على مذكرات أحمد توفيق المدني "حياة كفاح"، التي تعرّض فيها إلى مواقف محمد الخامس تجاه الثورة الجزائرية ودعمه لها، واعتمدت أيضا على مذكرات الشيخ محمد خير الدين الذي كان رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى وكانت له علاقة وطيدة بالملك محمد الخامس ولعب دورا كبيرا في دفع هذا الأخير للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، كما اعتمدت على مذكرات المغاربة مثل مذكرات الحسن الثاني منها: "الحسن الثاني ملك المغرب التحدي" أو " ذاكرة ملك" والتي

استفدت منها باعتباره كان ولي العهد وعايش مختلف الظروف والتطورات التي حدثت لأبيه محمد الخامس وعلاقته بقادة جبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية، إضافة إلى مذكرات الغالي العراقي وعبد الرحيم بوعبيد وأبو بكر القادري والمهدي بنونة وقدور الورطاسي وحمدون شوارق...وغيرهم.

5-الجرائد: لقد استفدت كثيرا من الصحف والجرائد التي كانت تختص برصد مجريات الأحداث التاريخية ونقلها إلى الرأي العام العالمي، وأخص بالذكر جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني بحيث كانت تنشر أخبار الثورة الجزائرية عبر صفحاتها اليومية، إضافة إلى جريدة العلم المغربية والتي أتيحت لي فرصة الاطّلاع على عدّة أعداد منها بالمكتبة الوطنية القديمة للمملكة المغربية من خلال تتبع مختلف الأحداث والوقائع المتعلقة بالدراسة.

6-الكتب العربية: اعتمدت في دراستي على عدة مصادر ومراجع أساسية، سواء منها المصادر أو المراجع التي تعود إلى الكتاب المؤرخين الجزائريين أو كُتّاب مغاربة، منها كتاب "عبد الناصر وثورة الجزائر" لفتحي الديب الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة من خلال إبرازه لنا شحنات الأسلحة المختلفة الآتية إلى الجزائر، وكذا كتاب "الثورة الجزائرية وعمليات التسليح السرية " لمراد صديقي الذي اعتمدت عليه كثيرا في إعداد هذه الدراسة، بحيث يصور لنا الأسلحة التي وصلت إلى الجزائر عن طريق المغرب الأقصى. كما أفادني كتاب محمد يعيش بعنوان "الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930 -1962 " الذي يصور لنا دور الجالية الجزائرية بالمغرب في الثورة التحريرية. أما الكتب المغربية فقد اعتمدت على كتاب "الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830 – 1962م، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر" لمحمد أمطاط الذي تعرض فيه إلى الجزائريين الموجودين بالمغرب ما بين 1830 – 1962، حيث تتبع التّطور الذي عرفه وجود الجزائريين بالمغرب وحتى فترة ما بعد سنة 1956 من زاوية الجمع ما بين بلد مستقل وجار ما زال يعاني من الاحتلال، فكان أن أبرز من خلال العناصر الأساسية التي وقف عندها، ذلك الدّور المحوري للمغرب الأقصى كقطب للتقارب والمناصرة بفضل مجمل الأدوار التي قام بها خلال ثورة التحرير الجزائرية، حيث شعر الجزائريون والمغاربة في أن واحد بما يجمعهم من وشائج التاريخ والدين والثقافة والمصير.

7- الرسائل والأطروحات الجامعية: اعتمدت على قائمة طويلة من الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه التي لها علاقة بصلب موضوع محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، وقد استفدت منها كثيرا لاعتمادها على مادة علمية غزيرة ومتنوعة وموثقة، ومن هذه

الرسائل نذكر رسائل ماجيستر مثل: بن فليس أحمد، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958–1962**، ولعرج جبران، **المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954–1962**، وجمال بلفردي، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية(1958–1962)** ومحمد بلقاسم، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910–1954)**، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه لجبلي الطاهر، **شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية 1954–1962**، وودوع محمد، **مواقف المغرب الأقصى اتّجاه الثّورة الجزائرية 1954 – 1962**، وغيلاني السبتي، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962**، واللولب حبيب حسن، **التونسيون والثّورة الجزائرية 1954 – 1962**، وبلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954–1975**.

8– المؤلفات باللغة الأجنبية: في إطار البحث لجأت إلى بعض المؤلفات باللغة الأجنبية، وهي عديدة ومتنوعة ومتفاوتة من حيث الأهمية منها: كتاب محمد لبجاوي "حقائق عن الثورة الجزائرية" *(vérités sur la revolution algérienne)* ، ومحمد حربي "أرشيف الثورة الجزائرية" *(les Archives de la révolution Algérienne)*، إضافة إلى كتابات محمد تقية وعبد المجيد بوزبيد ومحمد قنطاري وبن يامين سطورا وغيرهم، والتي تحتوي على حقائق تاريخية التي ترتبط مباشرة بموضوع البحث.

وفيما يتعلق بالصعوبات في إنجاز هذه الدراسة فقد واجهتني صعوبات عدّة، ويمكن إيجازها في ما يلي:

– وجود اختلافات كثيرة عبرت عن مواقف سياسية وشخصية زادت في صعوبة البحث، إضافة إلى اختلاف الإحصائيات في الأرقام في الكتب المتعلقة بالموضوع.

–ندرة الكتابات حول الموضوع وتوسع قضاياه والإشكاليات العميقة التي يطرحها، خاصة وأنّ موضوع العلاقات الجزائرية المغربية حساسة للغاية ومما زاد في صعوبته هو عدم الإفراج عن الوثائق الأرشيفية وصعوبة الوصول إليها سواء في الجزائر أو المغرب الأقصى.

– عامل السكوت المطبّق الذي لا يزال يميّز طريقة تعامل جيل الثورة سواء في الجزائر أو في المغرب مع الباحثين، عندما يتعلق البحث بقضايا معينة .

– عبئ المزاوجة بين الوظيفة والبحث العلمي في آن واحد، وكذلك عبئ ترجمة الكتابات الأجنبية والتدقيق فيها لا سيما الكتابات الفرنسية التي يجب على الباحث أن يتوخى الروح العلمية والتعامل معها بحذر رغم المادة التاريخية الغزيرة.

– صعوبة التنقلات التي قمت بها من خلال السفر إلى المغرب الأقصى مرتين وإلى ولايات الوطن خاصة الجزائر العاصمة من حيث التكاليف المادّية التي كانت على حسابي الشخصي منذ بداية البحث إلى نهايته.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور جبلي الطاهر الذي شجّعني وأفادني بنصائحه القيّمة فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير، كما أشكر كل من قدّم لي عونا في سبيل إعداد هذه الدراسة، وأوجه تقديري وشكري أيضا إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضّلوا بقراءة ومناقشة البحث، وزملائي في الوظيفة الذين تحملوا معي مشقّة البحث، فلهم منّي أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

رفيـق تلي

تلمسان: 19 أكتوبر2015

الفصل التمهيدي

طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية قبل اندلاع الثورة التحريرية

1- العلاقات المغربية الجزائرية أثناء مرحلتي الاحتلال والمقاومة.

2- العلاقات المغربية الجزائرية أثناء مرحلة النّضال السياسي.

3- العلاقات المغربية الجزائرية من خلال النّضال المغاربي المشترك.

إنّ فكرة المغرب العربي والتعاون بين أقطاره وروح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه، ما فتئت تحتل مكانا بارزا في اهتمامات الحركات الوطنية المغاربية وأدبيات أحزابها، وهذا يعود حسب اعتقادنا إلى عدّة عوامل جوهرية، منها بالدرجة الأولى: التقارب والامتداد الطبيعي بين دول المغرب العربي، وحدة اللغة والدين، التاريخ المشترك، والعادات والتقاليد المشتركة.

هذه الروابط والعوامل الروحية جسّدت فكرة الوحدة لدى سكان المغرب العربي، فكان لرجال الفكر والسياسة المغاربية دور كبير في ترسيخها في الأذهان، وحتى التضحية من أجلها في كثير من الأحيان، على اعتبار فكرة الوحدة مسلّمة وواقع حتمي لمواجهة الفكر الاستعماري المبني على التّفرقة والتجزئة والهيمنة الشاملة[1].

ومن هذا المنطلق فإن الدارس للتاريخ المغاربي يلاحظ عراقة العلاقات المغربية الجزائرية التي تم نسجها عبر التاريخ المشترك بمختلف مراحله سواء في العهد الوسيط أو الحديث، وهي العلاقات التي كان يسودها التفاهم تارة والتوتر تارة أخرى، فهذه العلاقات وإن كانت ضاربة جذورها في أعماق التاريخ فلا بدّ من الوقوف لنتساءل عن هذه العلاقات في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر وما موقف السلطان المغربي من الحملة الفرنسية العسكرية على الجزائر؟.

I- العلاقات الجزائرية المغربية أثناء مرحلتي الاحتلال والمقاومة:

اختلفت الروايات التاريخية حول الموقف الرسمي الذي تبناه المخزن المغربي – السلطان – من احتلال مدينة الجزائر، فهناك من يرى أنّ السلطان "عبد الرحمن" اتّخذ موقفا سلبيا اتّجاه ما حدث ويكمن في أنّه كتب إلى"كلوزيل" (clauzel) معبّرا له عن فرحته بالانتصار الذي حقّقه على الجزائر، وأملا في توسيع حدود بلاده على حساب الغرب الجزائري دون عائق[2]، وفي الوقت نفسه أقدم- بعدما وصلته أخبار الاحتلال- وعلى حسب ما ذكرته المصادر التاريخية أنّ السلطان انتقل من مدينة مراكش إلى مكناس في الشمال ليكون قريبا من مسرح الأحداث[3].

[1]- مريم صغير، المواقف الدّولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، دار الحكمة للنّشر، الجزائر، 2012، ص55.

[2]- محمد السعيد قاصيري، العلاقات الجزائرية المغربية 1830-1847(الغرب الجزائري والمغرب الشرقي نموذجًا) رسالة ماجستر، جامعة قسنطينة، الجزائر،2001،ص ص15-16.

[3]- نفسه، ص16.

لكن وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الكتاب الجزائريين والمغاربة الذين تناولوا أحداث الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م تخالف الرأي الأول، وهي تثمّن موقف السلطان الايجابي[1]، فبمجرّد أن سمع خبر احتلال العاصمة الجزائرية وجم السلطان فقام وقعد! وكتب مباشرة إلى "محمد أشعاش" بشأن هذه الكارثة ما نصه: "وصلنا كتابك صحبة كتاب ابن عليل(أحد وجهاء يهود طنجة) على شأن الواقعة التي ساءت الإسلام والمسلمين، وأغرّت عيون أهل التّقوى والدّين من استيلاء عدو الله الفرنسيين على ثغر الجزائر ...إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجر المسلمين في هذه المصيبة العظمى"[2]،كما شكّل احتلال الجيش الفرنسي للجزائر يوم 05جويلية 1830، بداية عهد جديد وتحول تاريخي ليس على الجزائريين فحسب، بل للمغاربة أيضا، إذ قال قنصل فرنسا في طنجة: "إنّ بلوغ نبإ هذا الاحتلال الذي نقله يهود "ابن عليل" ممثل السلطان في جبل طارق قد أصاب عامة العرب المسلمين بالذهول[3].

ونتيجة للاضطهاد الذي حّل بالجزائريين هاجرت عشرات الأسر إلى المغرب الأقصى، أين لقيت تعاطفا، وفي هذا الصدد أصدر السلطان "عبد الرحمن" تعليماته إلى عامة الشعب المغربي يوصيهم بمساعدة الجزائريين حيث يقول: "هم منّا وإلينا ولا ندّخر عنهم شيئا من المعونة إذا تمكّنا"[4].

وفي هذا السياق أدرك سكان غرب الجزائر، ومعهم المغرب الأقصى ككل أنّ احتلال فرنسا للعاصمة الجزائرية سنة 1830م، سيؤدي لا محالة إلى التوسّع نحو الغرب أيضا، لذا عزم سكان هذه المنطقة الاحتماء بسلطان المغرب الأقصى، فبعثوا وفدا يمثل سكان منطقة تلمسان نحو مكناس يطلبون الدخول تحت الطاعة المغربية عن طريق تقديم بيعتهم للسلطان "عبد الرحمن"، ثم تلا ذلك وصول بيعة القبائل الأخرى في المنطقة لنفس الغرض أي الاحتماء بالسلطة المغربية[5].

---

[1]– محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873–1894) ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص26.

[2]– محمد السعيد قاصيري، المرجع السابق، ص16.

[3]– بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844 – 1912، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات، المغرب، 2012، ص 71 .

[4]– محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص26.

[5]– عمر بوزيان، جذور اتحاد المغرب والجزائر 1832–1845، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988،ص ص73–74.

لقد قبل السلطان "عبد الرحمن" بيعة أهل تلمسان حيث استقبل وفدهم، وأخبرهم بأنهم يعدّون من مملكته وتحت سلطته نظرا لاتّصال بلادهم ببلاده والاتحاد في الجنس والمذهب والعوائد، وقد عيّن السلطان "عبد الرحمن" خليفة له بتلمسان هو ابن عمّه "علي سليمان" تحت وصاية عامل وجدة[1].

هكذا إذن كان الموقف المغربي المتضامن مع المهاجرين الجزائريين في محنتهم واضحا في عهد السلطان "عبد الرحمن"، فعند وصول أوّل باخرتين إلى ميناء مدينة تطوان بعد شهر واحد من بداية الحملة الفرنسية، توصّل عامل تطوان برسالة سلطانية توصيّة بحسن استقبالهم وإيوائهم "فكل من ورد منهم قابله بالبشاشة والقبول وأجبر خواطرهم بالإكرام، وليّن الجانب وأحرى إخواننا المسلمين الذين قهرهم العدو واستولى على أملاكهم وبلادهم"[2].

كما أمر السلطان عامله بتوزيع التّجار والحرفيين على أهل خطتهم، وإدماج العناصر العسكرية "البحرية والطبجيّة والعارفون بصنعة البنية والكورة والمدافع والمهارس في الجيش المخزني، حتى يسهل عليهم الاندماج في المجتمع المغربي ولا يتعرّضون للضياع، ومن جهة أخرى صدرت الأوامر السلطانية لعامله بتحريرهم وتوقيرهم واحترامهم، بحيث لا يؤاخذون بكلفة مخزنية ولا مغرم ولا بهدية كسائر الإيّالة مراعاة لهجرتهم وتغرّبهم عن أوطانهم".

وأولى السلطان عناية خاصة بالعلماء والفقهاء في تطوان مثل قاضي المواريث بالجزائر الذي رتّب له ستين أوقية كل شهر من مستفاد الأوقاف والفقيه "أحمد الشطاب الجزائري"[3]، وأمام هذا الاهتمام المتزايد للسلطان بالمهاجرين الجزائريين، تزايد عددهم فوصل في نهاية القرن التاسع عشر إلى حوالي ثلاثمائة عائلة جزائرية، لها ملكيتها الخاصة بالمغرب وفي مختلف الميادين، هذا فضلا عن العناصر التي حظيت بثقة السلطان "عبد الرحمن"، كالقاضي "الهاشمي بن بومدين بروكش محمد الوالي" والفقيه "أحمد بن عبد القادر بن الطاهر"، فشكّل هذا الوفد هيئة قضائية إدارية جزائرية للنظر في كل ما يتعلّق بأحوالهم الشخصية وتقديم متمنّياتهم في الأعياد الدينية والاستقبالات الرسمية لدى السلطنة المخزنية، وقد ضمّت جماعتهم وقتئذ خمسة أعيان هم:"علي بن عبو" و"الحاج عبد القادر بن الكندوز" و"محمد

[1]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص73.

[2]- أنظر الملحق رقم 01.

[3]- محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008،ص50.

بن العربي" و"محمد بن التهامي" و"محمد بن أحمد الهاشمي"[1]، حيث ساهم هؤلاء بنصيب وافر في الثقافة المغربية والاقتصاد والصناعة والحرفية والسياسية سبيلهم في ذلك سبيل المغاربة، فلم يكونوا منعزلين ومنغلقين على أنفسهم أو منبوذين مقهورين على أمرهم كما ساهموا في مختلف الأنشطة بالبلاد[2].

وممّا تجدر الإشارة إليه أن المهاجرين الجزائريين بالمغرب لمـّا يئسوا من العودة إلى الوطن الأم الذي ظلّ حلما يراودهم منذ الهجرة، ولما تقطّعت بهم السبل وبعدما كثر عددهم، وزادت احتياجاتهم ومتطلّبات حياتهم قرّروا تنظيم أنفسهم وفق ما تقتضيه الحياة وتفرضه عادات ونظم وقوانين الدولة المضيفة، رفع هؤلاء رسائل إلى سلاطين المغرب عبّروا من خلالها عن حاجياتهم الماسّة إلى ضرورة إيجاد آليات من شأنها أن تضمن لهم الاستقرار، وتمتين العلاقات بينهم وبين السلطة المخزنية من جهة، وبينهم وبين المغاربة من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات بينهم[3].

إنّ هذا الاهتمام من طرف السلطان "عبد الرحمن" ردّت عليه فرنسا برسالة تهديد تكلّف بها نائب قنصلها بطنجة "دولبورط" "Delaporte"، الذي أحاط السلطان علما بأن "الوسيلة الوحيدة التي يمكنه بها أن يحافظ على العلاقات الودية التي جمعته إلى ذلك الحين بفرنسا، هي الإخلاء العاجل لهؤلاء المهاجرين والوعد القاطع بالامتناع مستقبلا عن كل هجوم جديد على الممتلكات التي سقطت بقوة السلاح في أيدي فرنسا"[4].

ولم يقتصر تعامل السلطان مع هؤلاء المهاجرين بل تعدى ذلك إلى "الداي حسين"، فعقب إمضائه لمعاهدة الاستسلام سنة 1830م، والتي جاء في شرطها الثالث: حرية اختيار الداي لمكان انتقاله

[1]- إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1985م، ص ص108-109.

[2]- إدريس بوهليلة، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ/19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، ط1، مطبعة الهداية، تطوان، المغرب، 2012، ص132.

[3]- محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962، دار الهدى، الجزائر 2013، ص ص80-81.

[4]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص ص73-74.

فعبّر السلطان عن استعداده لاستقباله هو وحاشيته بمدينة تطوان التي حلّت بها الأسر الجزائرية، إلاّ أن هذا الأخير فضّل التوجّه إلى بلاد النصارى أولا وبعد تنقلات عدة استقرّ به المقام في مصر[1].

ونتيجة لسقوط العاصمة الجزائرية في 05 جويلية 1830م، واستسلام "الداي حسين" ورحيله عن البلاد وما تبعه من استسلام "الباي حسن" باي وهران ورحيله هو الآخر، أن هرع أهل الغرب الجزائري إلى الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر لمبايعته لكنه اعتذر لهم لكبر سنه[2]، الأمر الذي سبق وأن ذكرناه فإن هؤلاء استنجدوا بسلطان المغرب يطلبون منه وضعهم تحت حكمه فقبل بذلك[3]، غير أن محي الدّين وعندما ألحوا عليه إلحاحا شديدا قبل القيادة على أن ينوب عنه ابنه الشاب "الأمير عبد القادر" في القيادة، ورضي الناس بذلك وتمت المبايعة "للأمير عبد القادر"[4] في 27 نوفمبر1832م على أساس أن يقود الأمير المقاومة الشعبية ضدّ العدو فصرّح :" قبلت بيعتهم وطاعتهم كما أني قبلت هذا المنصب مع عدم ميلي إليه مؤملا أن يكون واسطة لجمع كلمة المسلمين ورفع النزاع والخصام من بينهم ومنع الأعمال المنافية للشريعة وحماية البلاد من العدو"، فلم يرض بتسميته سلطانا واكتفى باسم الأمير[5].

سبق وأن قلنا أن سلطان المغرب الأقصى تعرّض لضغوط فرنسية سنة 1833 أبعدته عن مساعدة الجزائريين، ومنذ هذا العام بدأ "الأمير عبد القادر" يتّصل بسلطان المغرب الأقصى طالبا مساعدته على الجهاد الذي يخوضه ضدّ المستعمر الفرنسي[6].

فبعد أن فشل السلطان في تدخّله المباشر في القضيّة الجزائرية وجد في مساندته لـ" لأمير عبد القادر" فرصة لممارسة واجبات لم يقدر على تحقيقها سابقا، ذلك أنّ مساعدته للأمير أتاحت

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998،ص489، وأنظر : محمد السعيد قاصيري، المرجع السابق، ص17.

[2]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص45–46، وانظر أيضا: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، الدار التونسية للنّشر، تونس، 1974، ص ص56–57.

[3]– عمر بوزيان، المرجع السابق، ص74.

[4]– عمار قليل، المرجع السابق، ص46.

[5]– سامية أبو عمران، الأمير عبد القادر الجزائري رمز المقاومة الجزائرية، مجلّة المصادر، العدد11، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010.

[6]– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري،ج2، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004، ص452.

للسلطان "عبد الرحمن" إمكان دعم مكانته الدّينية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والحد من الخطر الذي يمثّله الحضور الفرنسي على حدود المغرب الشرقية[1].

لقد لبّى سلطان المغرب نداء "الأمير عبد القادر" فأرسل له مساعدات تتمثّل في الإمدادات العسكرية، وشجّع كذلك القبائل على مساعدته وتقديم العون له[2]، حيث تابعت الرعية المغربية بدورها، وعلى وجه الخصوص قاطنوا الحواضر مثل: سكان فاس وتطوان وسلا والقبائل المتاخمة للحدود الجزائرية تطوّرات مقاومة الأمير المسلحة باهتمام كبير، وكان الفرنسيون يراقبون تحركات المغاربة بحرص شديد، ومن ذلك ما سجّله القنصل دونيو (denion) عندما قال :"من المؤكّد أن حمل عبد القادر للسلاح ولّد لدى المغاربة شعورا عبروا عنه بالتعاطف، كما أدى إلى تصاعد واضح لنزعة التعصب، فتسابق المسلمون على كل المستويات إلى أداء الواجب الذي يفرضه عليهم دينهم للإسهام في إنجاح الجهاد، وكانت بعض الشخصيات البارزة مثل: "مولاي أحمد" –أحد أبناء السلطان– والباشا البياز هي التي كانت تتلقى خطابات "الأمير عبد القادر" وتبعث إليه بأجوبة السلطان وهي التي تسهّل أيضا مرور القوافل دون أدنى تستّر، اللهم إلا ما كانت تفرضه ضرورة الاحتفاظ بالمظاهر" فمن المغرب الأقصى وبواسطة سلطانه، كان الأمير يحصل بالفعل على العتاد الضروري لمتابعة الحرب ضدّ الفرنسيين (من مدافع وبنادق وسيوف ...الخ)[3].

لقد خاض "الأمير عبد القادر" مع الفرنسيين معركة بقرية عين طاقين قرب مدينة بوغار بينما كان متوجها إلى جبال عمور، وجرت معركة كبيرة عرفت باسم معركة الزمالة في ماي 1842، حيث تفوّق فيها الفرنسيون وأسروا حوالي ثلاث آلاف شخص من أتباع الأمير وقواته واستولوا على معظم مؤنه وذخائره ومن بينهما مكتبته الخاصة، وكاد هو نفسه أن يقع في الأسر.

وبعد هذا اضطّر "الأمير عبد القادر" بعد مطاردته التي دامت حوالي سبعة شهور أن يلجأ إلى المغرب الأقصى، بعد أن فشل في تحقيق صلح مع الفرنسيين بالجزائر وفرنسا لأن "بيجو" كان يصرّ على استسلامه ويلوّح له بمنحه مرتبا ضخما والسماح له بالإقامة في الأستانة بتركيا[4].

---

[1]– بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص76.

[2]– أديب حرب، المرجع السابق، ص452.

[3] – بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص76.

[4]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص48–50.

.50

وبعد انسحاب الأمير إلى المغرب الأقصى عَوّل على أن يجدّد نشاطه ويهيئ قواته منه أي (المغرب الأقصى)، التي قرّر أن يتّخذها قاعدة انطلاق جديدة له، حيث كان السلطان "عبد الرحمن" بالمغرب الأقصى يعاني مشاكل وصعوبات داخلية منها ثورات بعض القبائل، ولهذا فتح بلاده لـ "لأمير عبد القادر" وأتباعه ولكنه اعتذر من تقديم المساعدات العسكرية له وقال له في رسالة وجهها له يقول فيها:" إننا نتمنى الحضور بأنفسنا في غمار المسلمين مباشرة القتال بأيدينا بين صفوف المسلمين، لكن ما نحن فيه من قمع العتاه وكف البغاة جهاد، بل أفضل من جهاد النصارى حسبما نص على ذلك إمامنا مالك رحمة الله ونية المرء خير من عمله والسلام[1].

ورغم لجوء "الأمير عبد القادر" إلى المغرب الأقصى إلّا أنّ فرنسا لم ترتح له، فاحتجّت لدى السلطان الذي ردّ عليها بأنّ الأمير قد سيطر على بلاد الريف، وهو عاجز على إخراجه منها فزادت في التشدّد والضّغط عليه وعلى الأمير معا، فتوجّهت قوات فرنسية كبيرة إلى حدود المغرب الأقصى لتراقب الأمور عن كثب.

قامت السلطات الفرنسية بتقديم طلبها مرة أخرى لسلطان المغرب الأقصى بضرورة إخراج "الأمير عبد القادر" من المغرب الأقصى، فرفض طلبها، فلجأت الحكومة الفرنسية إلى استعمال القوة، فأمرت قواتها بقيادة الجنرال "بيجو" بشن حرب على القوات المغربية وبالفعل ألحقت هزيمة كبيرة بجيش السلطان وهذا عام 1844[2].

ورغم انتصار الفرنسيين على الجيش المغربي فقد اضطّروا إلى مغادرة المغرب الأقصى[3]، خوفا من تشتيت جهودهم، وإثارة حقد انجلترا عليها، ولهذا فبعد هزيمة الجيش المغربي قرب وجدة تقدّم "بيجو" إلى حكومة السلطان يطلب منها أمرين:

- إبعاد الأمير من بلادها.
- تخطيط الحدود الجزائرية المغربية.

ولكن السلطان رفض هذين المطلبين فتقدّم "بيجو" إلى وجدة واحتلّها وأنزل بالجيش المغربي الذي كان يقوده ابن السلطان هزيمة أخرى ساحقة في المعركة المشهورة بمعركة "وادي إيسلي" على بعد

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص50.

[2]- نفسه، ص51.

[3]- علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009، ص112.

ثلاث كيلومترات شمالي غرب وجدة، وذلك في شهر أوت 1844م، وفي الوقت نفسه كان الأمير "جوانفيل" (JOINVILLE) قد وصل إلى الموانئ المغربية الأطلسية بقوات بحرية وخرب ميناء طنجة، وضرب ميناء الصويرة، وهدد بالزحف على فاس، وبذلك حلّت الهزيمة بحكومة المغرب الأقصى في البر وفي البحر في آن واحد[1].

وأمام هذه الهزيمة وجد السلطان نفسه غير قادر على مواصلة الحرب فمال إلى الصلح مثلما مالت فرنسا إلى ذلك[2]، وتم عقد الصلح بينهما في يوم 12سبتمبر1844م والذي سمي "باتفاقية طنجة"[3].

ولعلّ أهم مواد هذه المعاهدة، هي تلك التي تحرم على المغرب الأقصى تقديم أية مساعدة بالسلاح أو الذخيرة لأعداء فرنسا، وتنصّ المادة الرابعة على أن "الحاج عبد القادر يعدّ خارجا عن القانون في جميع أراضي المغرب الأقصى وفي الأراضي الجزائرية، وتبعا لذلك فسيطارد بالسلاح من قبل المغاربة في المغرب الأقصى، وذلك حتى يطرد أو يسقط في يد إحدى الدولتين، وفي حالة وقوع عبد القادر في يد الجنود المغاربة يتعهّد سلطان المغرب الأقصى بأن يسجنه في إحدى المدن الشاطئية في غرب المملكة، وذلك حتى تتّفق الحكومتان على الإجراءات الضرورية لمنع الأمير من حمل السلاح بحال من الأحوال"[4].

تعزّزت معاهدة طنجة "باتفاقية لالة مغنية" التي وقعتها السلطات المغربية وسلطات الاحتلال الفرنسية في 18مارس1845م، والتي تم بموجبها رسم الحدود الجزائرية المغربية.

وعلى غرار اتفاقية لالة مغنية المفروضة على المغرب الأقصى، فقد تم فرض معاهدات واتفاقيات كما هو الشأن مثلا بالنسبة لاتفاقيتي 1901و1902م اللتين كرستا التوسع الفرنسي بالمناطق الجنوبية، مما دفع بالمغرب الأقصى إلى تبنّي دعوة مراجعة حدوده مع الجزائر على اعتبار أن مقتضيات هذه المعاهدات غير ملزمة إليه[5].

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص51-52

[2]- نفسه، ص52.

[3]- إسماعيل حمت، الحكومة المغربية واحتلال الجزائر، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010، ص73.

[4]- اسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص246.

[5]- فاطمة نبيلة موساوي، الممارسات الثقافية الجزائرية المغربية وعلاقاتها بالحدود السياسية، دراسة أنثر وبيولوجية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006، ص ص46،47.

وعلى كل فقد كانت معركة إيسلي وقصف طنجة والصويرة وما تلا ذلك من الأحداث ذات أثر سيء على السلطان، فقرّر أن يتجنب الاصطدام مع فرنسا وينبذ أحلامه التوسعية في الجزائر، وأكثر من ذلك أخذ يتوجّس خفية من "الأمير عبد القادر" الذي ارتفعت سمعته بين أوساط الشعب المغربي فأخذ يسعي لاستدراجه إلى فاس حتى يتمكّن من اعتقاله وتسليمه للفرنسيين، ولكن الأمير تفطّن للمكيدة واعتذر عن الذهاب إلى فاس بحجة أن رفاقه وجنوده لا يرضون فراقه وغيابه عنهم[1].

وزيادة على ذلك فقد تفاقمت الخلافات بين الأمير وبين السلطان المغربي وتطوّرت المواجهات الجدلية إلى مصادمات، واستعمل السلطان المغربي وسائل عديدة من أجل زعزعة الأمير، ويمضي بالعداء إلى حد أن راح يستميل القبائل الجزائرية إليه وإغرائها بترك المقاومة والتنصّل من الجهاد في صفوف الأمير عبد القادر، وقد أفلحت تلك المساعي فعلا، بحيث ذهبت بعض القبائل اتجاه هذه الدعاية فنجد مثلا قبائل "بني عامر" تغادر مضاربها بالغرب الجزائري وتدخل المغرب، حيث يتظاهر السلطان بكرم الاستقبال والوفادة لكنه سرعان ما أظهر لها حقيقة دوافعه، وانتهى الحال بين تلك القبائل والسلطان إلى حد المصادمة[2].

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات التي اعترضته وحصار الجيش الفرنسي له برا وبحرا، وتحت ضغط السلطان الذي تغيّر في موقفه اتجاه "الأمير عبد القادر"، ها هو الآن يحيك ضدّه المكائد ويحاول القبض عليه وتسليمه إلى الفرنسيين وقطع مساعداته، حيث رفض الأمير عبد القادر الاستسلام وأبى إلا أن يعود إلى الجزائر في شهر سبتمبر 1845م لاستئناف المقاومة ضدّ المحتلين الفرنسيين لبلاده، فواصل مع قليل من أعوانه النضال ضدّ العدو وفقا لحرب العصابات وذلك لأكثر من سنتين أي من 1845إلى1847 كبّد فيها الجيش الفرنسي خسائر كبيرة[3].

وأمام خطورة الوضع على الفرنسيين أسرعت الحكومة الفرنسية بإرسال قواتها بقيادة "بيجو" الذي أخذ يعمل على تطويق الأمير وتحديد نشاطه، وإرغام القبائل التي تؤيده على نبذ طاعته، وتسبّب استسلام "أحمد الطيب بن سالم" في المنطقة الشرقية للفرنسيين في مارس1847في زعزعة مركز عبد القادر، وهذا ما أدّى به إلى التحول إلى الناحية الغربية والدخول إلى المغرب الأقصى مرّة أخرى.

---

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص52.

[2]– سليمان عشراتي، الأمير عبد القادر السياسي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص299.

[3]– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص112-113.

وعندما دخل "الأمير عبد القادر" المغرب الأقصى طلبت فرنسا من السلطان أن يخرجه من بلاده تنفيذا لاتفاقية عام 1844، فبعث السلطان المغربي للأمير يطلب منه الاستسلام إليه والخروج من بلاده طوعا حتى لا يضطّر لاستعمال القوة ضدّه، وبعد هذا الإنذار أخذ السلطان المغربي يحرّض عليه القبائل العميلة التي جعلت تضيّق عليه في معسكره وتقطع عنه سبل التموين، فاحتج الأمير لدى السلطات وأنذر تلك القبائل بسوء عاقبة تلك الأعمال الشرّيرة[1].

لم يكتف الأمير عبد القادر بإنذار هذه القبائل، وإنمّا بعث برسالة إلى علماء الأزهر يستفتيهم في أمر هذه القبائل وسلطانها، وبعد أيّام قلائل أتته الفتوى التي كان ينتظرها، حيث أفتى له العلماء بوجوب محاربة القبائل وسلطانها لخروجهم عن الدّين، وبذلك ساءت العلاقات بين الأمير وسلطان المغرب الأقصى الذي طلب من قبائل بني سناسن التي يقيم الأمير بجوارها أن تحاربه، لأنه لا يريد كما قال إثارة الفتنة بين المسلمين كما أثارها "الأمير عبد القادر" مع الدولة الجزائرية وغيرها، وأكثر من هذا فإنّه جهّز جيشا كبيرا وعيّن عليه قائده "باللاّحمر" ووجّهه لمحاربته، ولم ينجح الأمير في إقناع "باللاّحمر" عن العدول معه في المواجهة لأنه كان يصرّ على الحرب، وعندئذ دخل معه في معركة طاحنة سميت بمعركة "تافريست"التي انتهت بانتصار جيش الأمير على جيش باللاّحمر، الذي قتل في المعركة، وقد اهتزّ لهذه الواقعة ضمير الشعب المغربي[2].

اعتبر الشعب المغربي هذه الأحداث بمثابة معرّة للسلطان، حيث نقموا عليه لإقدامه على محاربة إخوانه المسلمين الذين جاؤوا إلى بلاده طلبا للأمان فطعنهم من الخلف ولذلك سموه "بالسلطان المشؤوم".

ونظرا لموقف السلطان المغربي من "الأمير عبد القادر" فإنه قد تجرّد من كل معاني الإنسانية فضلا عن الأخوة والقرابة والجوار، إلا أن الأمير رأى أن لا يقطع حبل الأمل وبعث العلاقات الطيّبة بينه وبين السلطان حرصا منه على إصلاح الوضع، فأرسل له وفدا يخبره بأن "باللاّحمر" هو الذي اضطره للقتال وأنه قام فقط بالدفاع عن النفس، ولكن السلطان رفض الاستماع، حيث ألف جيشا ضخما من حوالي خمسين ألف جندي أسند قيادته إلى ابنيه "أحمد" و"محمد" وكلّفهما بمحاربة الأمير وحصلت

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص53.

[2]- نفسه، ص ص53-54.

معركة طاحنة يوم 15ديسمبر1847على ضفاف نهر ملوية تكبّد فيها الجيش المغربي خسائر فادحة، وعلى إثرها عبر "الأمير عبد القادر" نهر ملوية متّجها صوب الجزائر[1].

وفي نهاية الأمر وجد الأمير نفسه محاصرا على إثر اجتياز الحدود المغربية مرّة أخرى، حيث وجّه إليه السلطان المغربي تحت تهديد فرنسا قوات عسكرية أرغمته على مغادرة البلاد[2]، فقرّر بتاريخ 22ديسمبر1847 أن يسلّم نفسه للفرنسيين بدلا من سلطان المغرب الأقصى قائلا: "أفضل ألف مرة أن أثق فيمن حاربني على من خانني"[3].

وهكذا سُجن الأمير عبد القادر في برج بمدينة "قولون" ثم نقل إلى حصن "بو" ومنه إلى حصن "أبواز" حيث فرضت عليه رقابة شديدة، ومكث على هذه الحال حتى سنة1852، وحينها سمحت له السلطات الفرنسية بالسفر إلى دمشق واستقرّ مع أسرته إلى أن وافته المنية سنة 1883م[4].

ورغم هزيمة الأمير عبد القادر في ظل التحولات والتغيرات التي طرأت عليه في المغرب الأقصى إزاء مواقف السلطان المغربي، وأيضا اختلال موازين القوى بصفة مهولة بين قواته وقوات الجيش الفرنسي، الذي استطاع في نهاية المطاف القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، لكن نهاية مقاومة الأمير لا يعني نهاية المقاومة الجزائرية في وجه المستعمر بل تواصلت مع زعماء وجهاديين آخرين ومن هؤلاء نجد مقاومة "الشيخ بوعمامة" الذي أشعل فتيل المقاومة مع الفرنسيين في أفريل 1881.

وإزاء الضغط الفرنسي على "الشيخ بوعمامة" وأتباعه في المنطقة الواقعة بين الحدود المغربية وقطاع عين الصفراء، حيث وجد "بوعمامة" في النزوح إلى داخل المغرب الأقصى متجها إلى منطقة فقيق وهو الحل الوحيد في الخروج من هذا الحصار[5]، الشيء الذي أدّى إلى قلّة نشاطه وتشتت أتباعه[6]، وعندئذ تفطّن السلطان المغربي إلى أنّ "الشيخ بوعمامة" سيجرّ له المتاعب، فدعا أهل فقيق وغيرهم من قبائل

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص54.

[2]– صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص25.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص56.

[4]– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص114–115.

[5]– بودواية مبخوت، الشيخ بوعمامة الرجل المتصرف والمجاهد، مجلة حولية المؤرخ، العددان 11–12، اتحاد المؤرخين الجزائريين الجزائر، الجزائر،2001، ص280.

[6]– إبراهيم مياسى، توسّع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص112.

الصحراء إلى طرده من بلادهم، وبعد فشل ثورته ظلّ يتنقّل بين واحات جنوب وشرق المغرب الأقصى، مُظهرا الولاء للسلطان تارة ومتنكّرا له تارة أخرى، ويعمل على مهادنة الفرنسيين والتقرّب منهم تارة، ودعا إلى مقاتلة الفرنسيين وأتباعهم تارة أخرى، وقد انعكس هذا التقلّب في المواقف على حركة "الشيخ بوعمامة" ممّا دفع بعض قبائل وجدة إلى الاحتراز منه.

إلاّ أنّ السلطان المغربي لم يفلح في إقناع سكان القبائل بطرد "الشيخ بوعمامة" من بلادهم لأنّهم كانوا يرون فيه مجاهدا في سبيل الله، وكان له أتباع كثيرون بمنطقة الظهرة، فضلا عن المهاجرين الجزائريين المرافقين له، فكان الناس يتطلعون إلى ملاقاته والمبالغة في إكرامه، رغم أوامر السلطان بعدم استقباله[1].

غير أنّ السلطات الفرنسية قد أقلقها تواجد "الشيخ بوعمامة" بالأراضي المغربية، فتدخّلت لدى السلطان المغربي بأن يطرده من بلاده، لأنّه يُعدّ من الرعايا الفرنسيين وبطبيعة الحال وخوفا على مصالحه المتعلّقة بكرسي العرش سارع السلطان في إصدار أمرا صارم لـ"الشيخ بوعمامة"، هذا الأخير الذي لم يثق في سلطان المغرب الأقصى فانتقل في سنة 1883 إلى الشمال بمنطقة الظّهرة التي يعتبرها منطقة آمنة فاستقر بها حتى سنة 1894، حيث كانت هذه المدة كافية ليكسب "الشيخ بوعمامة" العديد من الأنصار، فاستغلت السلطات الاستعمارية تواجد بوعمامة داخل المغرب الأقصى، وعدم قدرة السلطان المغربي في القبض عليه، فتوسّعت السلطات الفرنسية واحتلّت رأس العين بقبيلة بني مظهر.

لقد اختار "الشيخ بوعمامة" الاستقرار في فقيق حفاظا على الروابط الروحية التي تربط الشمال والجنوب، كما استمرّت السلطات المغربية في محاربته إرضاء للسلطات الفرنسية ،كما لجأت إلى القبض على نجله "الطيّب"، فسجنته وأصبح التقارب بين السلطان المغربي والشيخ بوعمامة مستحيلا، وأصبح كذلك "الطيّب" وسيلة ضغط فرنسية مغربية على والده، حيث طلبت السلطات الفرنسية من السلطان المغربي إطلاق سراح نجل بوعمامة، وبذلك ذهبت جهود المغرب الأقصى سدى لاستمالة الشيخ إليها حيث أفرجت عن ابنه وسلمته للسلطات الفرنسية سنة 1906[2].

[1]- عكاشة برحاب، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين(1900-1912)، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 2002، ص 107.

[2]- السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص23.

وبعد هذه الحوادث هاجم الفرنسيون الشيخ بوعمامة في واد نسلي عام1906 ولم ينالوا منه، غير أن التّعب والإرهاق وتقدّمه في السّن أعجزاه عن العمل الحربي، فأخذ يكتب الرسائل إلى السلطات الفرنسية طالبا العفو والأمان له فلبّت له رغبته[1].

وفي خضم الظروف التي كان المغرب الأقصى يعيشها، وفي ظل المواقف المتذبذبة من قبل السلطان المغربي اتجاه الجزائر فإنّه وجد نفسه عاجزا في مواجهة هذه الأحداث، حيث استطاعت فرنسا فرض معاهدة الحماية على المغرب الأقصى في 30مارس 1912م، والتي أدخلت المغرب الأقصى عهد الاستعمار المباشر لتضم إلى ممتلكات فرنسا مثل جيرانها الجزائر وتونس، كما تم تعيين الماريشال "ليوطي" مقيما عليها، لكن السلطان "عبد الحفيظ" شعر بخطئه الفادح اتجاه شعبه باعتبار أنه باع وطنه للاستعمار، لذا تنازل عن العرش لأخيه بن يوسف في 12أوت 1912م، وانتقل إلى طنجة ليفسح المجال للفرنسيين من توسيع احتلالهم للأراضي المغربية، وبالتالي فإنّ هذه الحماية تحوّلت إلى سيطرة فعلية وهي وجه من أوجه الاستعمار، حيث أصبح الحكم السلطاني رمزي ليس بمقدوره حتى معالجة الأوضاع السيئة التي آل إليها الشعب المغربي، جرّاء الحماية التي تولّدت عنها مظاهر التخلّف الاجتماعي والاقتصادي وحتى الدّيني[2].

إذن بفرض فرنسا لحمايتها على المغرب الأقصى أصبحت تابعة للاستعمار الفرنسي منذ سنة 1912م مثل جارتها الجزائر التي استعمرت سنة 1830م، وكلاهما أصبحا معنيّان بمواجهة المستعمر الفرنسي، وهنا يمكن لنا القول أن الاستعمار الفرنسي كانت له منذ الوهلة الأولى نوايا توسعية احتلالية على حساب أقطار المغرب العربي كلها.

وعلى كلّ استمرّت العلاقات المغربية الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي للبلدين، فرأينا من المفيد الإشارة إلى قائد ثورة كان جزائريا منحدرا من نسل "الأمير عبد القادر" وهو "الأمير عبد المالك"،

[1]- لقد أتمّ الشيخ بوعمامة ما بقي من حياته حتى توفي في عيون ملوك بضواحي وجدة في شهر أكتوبر 1908 عن عمر حوالي سبعين عاما، قضى حوالي 28 عاما في الجهاد والمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي أنظر: عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881-1908، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص37.

[2]- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص278-279.

الذي كانت ثورته موجّهة ضدّ فرنسا التي حاربها كل من الأب والابن بكل ضراوة، حيث حدثت هذه الثورة حينما كانت ثورات أخرى وطنية تجري في الجزائر[1].

كان "الأمير عبد المالك" ضابطا بالجيش العثماني وعلى صلة بحركة الشبان الأتراك، هرب إلى مصر ثم حلّ بطنجة سنة 1902 عندما سمع بثورة "الشيخ بوعمامة" في الجنوب الغربي الجزائري، التحق به ليحارب الفرنسيين، وعندما ألقى بوعمامة السلاح سنة 1904، التحق بجيش السلطان المراكشي "عبد العزيز" وعين بعد ذلك في حدود سنة 1909 مفتشا عاما للشرطة الشريفية (العلوية) بطنجة[2].

ولما تأكّدت ألمانيا من موقف "الأمير عبد المالك" المعادي للفرنسيين اتّصل به سفير ألمانيا في مدريد "الكونت دي راتبور"، وطلب منه إرسال مندوب عنه للاتّفاق على خطة مشتركة، حيث وقع الاتّفاق على فتح جبهة ضد الفرنسيين في المغرب الأقصى، ومحتوى هذا الاتفاق أن كل من ألمانيا والدولة العثمانية تتعهدان بالمساعدة (بالأسلحة والعتاد)، وهذا من أجل إقامة مملكة واحدة تضم المغرب والجزائر، وبناء عل الاتّفاق توجّه في أواخر سنة 1914م إلى داخل المغرب الأقصى لتنظيم قواته والبدء في محاربة الفرنسيين، وكان جيشه يتألف من قوات نظامية وأخرى شعبية وكان يعمل معه الألمان كمستشارين[3].

ولكن في سنة 1911م، وقع نزاع بين فرنسا وألمانيا، حيث اضطرت فرنسا إلى إرضاء خصمها العنيد ليخلو لها الجو في المغرب الأقصى، فعقدت مع ألمانيا معاهدة في 04 نوفمبر1911م سلّمت لها قطعة من الكونغو الفرنسية مقابل اعتراف ألمانيا بالحقوق المزعومة لفرنسا في المغرب الأقصى، فتخلّى الألمان والأتراك عن "الأمير عبد المالك" كما تخلى عنه 500 فارس من بني سناسن، فالتجأ هو وأتباعه المتبقّين إلى زاوية سيدي بن داود، حيث مكث بها وبالموازاة مع ذلك كان يتفاوض مع الفرنسيين ولكن هذه المفاوضات لم تؤدّ إلى نتيجة[4].

وازدادت أمور "عبد المالك" صعوبة ابتداء من سنة 1921، إذ من الملاحظ، أنّ ثورة "محمد بن عبد الكريم الخطابي"، قد انطلقت في هذا التاريخ ضدّ الأسبان، فحدث وأن طلب "محمد بن عبد

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص224.

[2]- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975، رسالة دكتواره في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2009 ص ص82-83.

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1،ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص ص107-108.

[4]- نفسه، ص110.

الكريم الخطابي" من "الأمير عبد المالك" الاستسلام، لكنه فضّل الحرب على الاستسلام، حيث نشبت معركة بين الطرفين دامت خمسة عشر يوما، جرح خلالها "الخطابي" وعاد إلى موطنه، غير أن "الأمير عبد المالك" لم يكن يملك قوة كبيرة فلجأ إلى اسبانيا وطلب مساعدتها، حيث جرى اتفاق بين الجانبين وتعهّدت اسبانيا بتقديم المساعدة لـ "لأمير عبد المالك" على أن لا تتدخل في أي جزء يتم احتلالها من قبل "الأمير عبد المالك"، وفي المقابل نجد "الأمير الخطابي" قد أعدّ العدّة لمعركة ثانية في أوت1924، والتي كانت أشد وأقوى من الأولى عددا وعدّة وفيها قُتل "الأمير عبد المالك"[1].

غير أن الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي" مع سنة 1925، قد تغيّر في موقفه وهذا من خلال الرسالة التي كان قد وجهها للجزائريين والتونسيين فنجده يثني على الجنود الجزائريين الفارّين من الجيش الفرنسي الذي يحارب الريفيين المغاربة، حيث التجأ عدد كبير منهم، وبادروا بالتطوع في جيش "محمد بن عبد الكريم الخطابي" وحاربوا الأسبان والفرنسيين مع إخوانهم المغاربة ، وممّا قاله في الرسالة:"...أني أثني باسم الأمة الريفية على هؤلاء الأبطال مثال الهمة والشجاعة المحمدية الذين سيخلد اسمهم على أمد الدّهر في صفحات التاريخ تكريما لصنيعهم الجليل الذي لا تقابلهم عليه الأمم الإسلامية إلا بكل تقدير وتمجيد إنّنا لا ننكر ذلك حاشا وكلا وإنما نعتقد أنه لا يجب أن يتخلّف فرد من أفراد أبناء المسلمين عن الانضمام إلينا والاتحاد معنا.."[2].

ويمكن القول أنّ الحرب الريفية التي قادها محمد بن عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى مع الاستعمار الفرنسي والاسباني والتي استمرت خمس سنوات من 1921-1926 انتهت بصعوبة في قضاء المستعمر على ثورته واستسلامه في سنة 1926[3].

2- العلاقات الجزائرية المغربية أثناء مرحلة النضال السياسي:

تواصل التضامن والدعم بين الجزائريين والمغاربة في أشكال مختلفة، حيث رأينا ونحن بصدد الحديث عن تضامن الشعبين المغربي والجزائري في مكافحتها للاستعمار أن نتطرّق إلى الوقفة التضامنية التي وقفها الشعب الجزائري إلى جانب الشعب المغربي، حيث عبّر عن إدانته واستنكاره ورفضه لتدخل

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 110-111.

[2]- محفوظ قداش ومحمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص188-189.

[3]- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج1، ط3، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص30.

فرنسا في شؤون المغاربة وهذا على إثر صدور ما يسمّى "بالظهير البربري"[1]، حيث كان هذا الإجراء مناسبة هامة في انكشاف الحركة الوطنية وبروزها على الساحة الوطنية المغربية كطرف ثلاثي توسط تدخله فيما بين إدارة الحماية والقصر[2]، في حين عانى الشعب الجزائري من مثل هذه السياسة البربرية التي عملت الإدارة الفرنسية على تطبيقها في الجزائر منذ الاحتلال، حينما أصدرت قرار يخرج القبائل من نطاق القضاء الإسلامي، فنجد بعد توقيع الحماية على المغرب الأقصى كان أوّل عمل قام به الماريشال "ليوطي" هو محاولة تطبيق نفس هذه السياسة التي نهجتها فرنسا بالجزائر من قبل[3].

ومما يجدر بنا الإشارة إليه ونحن بصدد الحديث عن التضامن المغربي الجزائري، وهو أن لا نهمل الدور الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي تأسست في سنة 1931م تحت رئاسة "عبد الحميد بن باديس" في وجه المستعمر الفرنسي من أجل تصحيح العقيدة ونبذ الخرافات التي أحدثتها الطرقية والاستعمار، وإيجاد مجتمع جزائري مستقل له أصالته وذاتيته الحضارية ومجتمع له تنظيماته وخصائصه[4].

كان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاط على المستوى المغاربي، حيث نشأت في وقت ظهرت فيه أحزاب وطنية في كل من تونس والمغرب الأقصى، وكانت أثار الظهير البربري مازالت ملتهبة، وهذا ما عكسته مقالات منشورة على أعمدة جرائد ومجلات الجمعية المذكورة مثل المنار والبصائر، رغم أن مبادئ هذه الجمعية تقضي عدم الخوض في الأمور السياسية، فاستنكرت الجمعية المذكورة مشروع التقسيم بين المسلمين والمغاربة، وكان زعماء الجمعية على اتصال ببعض الشخصيات المغربية مثل "علال الفاسي" و"أبي شعيب الدكالي" و" محمد بن العربي العلوي"، كما أنّ بعض الشخصيات الوطنية المغربية قد زارت الجزائر أو درست في معاهدها من أمثال "أحمد بلا فريج" و" محمد الفاسي" وغيرها.

وقد أشادت منشورات الجمعية بهذه الشخصيات وما كانت تقوم به من أجل الوطن، فنقتصر على هذين النّموذجين الدالين على صدق التضامن والتآزر، بل التجاوب العفوي بين شعبي البلدين

---

[1]– للمزيد من التفاصيل حول الظهير البربري أنظر الفصل الأول من أطروحتنا.

[2]– عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص66.

[3]– أسيم القرقري، علال الفاسي واستراتيجية مقاومة الاستعمار، إفريقيا الشرق، دار البيضاء، المغرب، 2010، ص ص 44–45.

[4]– الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية (1889–1940)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص61.

الجارين رغم المعاناة من القهر والتسلط اللذين كان يمارسها المستعمر، وهي بعض المظاهر المثالية التي يجب العمل على إبرازها لتتشبع بها الذاكرة الجماعية وتدرك أبعادها الأجيال الصاعدة، ومن شأن ذلك تعزيز روح التضامن وتقوية الصفوف بهدف كسب رهان الوحدة.

ومن الإنصاف أيضا استحضار ما قامت به جمعية العلماء من استنكار لسلوك المتعاونين مع سلطات الحماية ضدًّا على مواقف السلطان "محمد بن يوسف"، وفي هذا الصدد ندّد "البشير الإبراهيمي بسلوك "عبد الحي الكتاني" ومشاركته في مؤتمر الزوايا بالجزائر سنة 1939، أما "التهامي الكلاوي" فقد نجحت صحف الجمعية من فضح مواقفه من العرش العلوي ومساندته لسلطات الحماية على حساب الحركة الوطنية المغربية، وقد خصّه البشير الإبراهيمي بمقالات ملتهبة[1].

ونستنتج من مقتطفات من صحف الجمعية أن "ابن باديس" و"البشير الإبراهيمي" حرّرا مقالات بليغة عن عروبة شمال إفريقيا، جلّها مستوحى من الأحداث التي كان يعيشها المغرب الأقصى، وكان مصدر معلومات صحف الجمعية مراسلين متطوعين من فاس أو ما كانت تنقله بعض الصحف المصرية مثل الأهرام أو المصري والتي كانت متداولة في الجزائر، كما كانت صحف الجمعية تستقي أخبارها من بعض الصحف الوطنية المغربية وفي مقدمتها جريدة العلم، وكثيرا ما نوّهت صحف الجمعية بجريدة العلم وبمقاومتها للرقابة الفرنسية[2]، وفي السيّاق نفسه نجد الجمعية تشيد إشادة كبيرة بموقف السلطان "محمد بن يوسف" ومواقفه لنصرة المغرب الأقصى وتحالفه مع الحركة الوطنية المغربية[3].

وفيما يخص العلاقة بين الحركتين الوطنيتين المغربية والجزائرية فكانت تطبعها توطيد الروابط النضالية ضدّ الاستعمار الفرنسي، فنجد حزب الشعب الجزائري اتصالاته ونشاطه مع الكتلة الوطنية المغربية، ففي ظل تعاظم شأن حزب الشعب الجزائري قامت السلطات الفرنسية بسجن رئيسه "ميصالي الحاج" مع مجموعة من المناضلين، ومصادرة صحفه الأمر الذي أدى بها في الأخير إلى حل هذا الحزب في سنة 1939، ليبدأ في العمل بطريقة سرية خلال الحرب العالمية الثانية[4]، وعلى الرغم من الضغوطات

---

[1]- عكاشة برحاب، محمد الخامس في الذاكرة الجزائرية، ندوتان علميتان، محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية، محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب،2007، ص149-150.

[2]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص149.

[3]- نفسه، ص150-151.

[4]- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر،2007 ،ص183-186.

الاستعمارية على المناضلين إلا أنهم واصلوا النضال والتنسيق بينهم وبين إخوانهم في المغرب الأقصى، حيث كانت الاتصالات ببعض رجال الحركة الوطنية المغربية قبل وبعد تأسيس حزب الاستقلال، وذلك من أجل التشاور والتنسيق والتخطيط، وهذا ما يذكره "بن يوسف بن خدة" في مذكّراته بالفرنسية حول جذور أول نوفمبر 1954، حيث يستحضر ظروف الاتصال قبل سنة 1944، ففي سنة 1941 أوفد حزب الشعب الجزائري أحد مناضليه وهو "شوقي مصطفاوي" إلى المغرب الأقصى للتحادث حول كيفية التنسيق والتعاون فيما بينهم لمواجهة الاستعمار الفرنسي، كما تم الاتصال في الدار البيضاء بالسيد "ابن عبد الجليل"[1].

كما تواصلت الاتصالات مابين حزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال المغربي الذي تأسس في 11 جانفي 1944، والذي كان يعمل على تكوين جبهة شمال إفريقيا تضم الأحزاب الثلاثة في الأقطار المغاربية وهم: حزب الشعب الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد التونسي، وهذا من أجل هدف مشترك وهو الاستقلال، وتجنّب التفاوض مع الاستعمار الفرنسي، والعمل الموحد سياسيا وعسكريا فيما إذا تقرر القيام بالثورة المسلحة ضدّ فرنسا واسبانيا[2].

وفي هذا الإطار ذهب كل من "الأمين دباغين"، و"مبارك الفيلالي" ممثلين لحزب الشعب الجزائري إلى تلمسان والتحقا بوجدة فالدار البيضاء، حيث تم لهما الاتصال بـ"المهدي بن بركة" الذي أوصلهما إلى بعض أعضاء حزب الاستقلال، ومنهم "أحمد بلفريج" و"عمر بن جلول" و"محمد بن ناصر"، الذي كان مسؤولا عن خلايا حزب الاستقلال بمنطقة وجدة. ولاحظت المصادر أن المحادثات بين وفد حزب الشعب وجماعة حزب الاستقلال، كانت صارمة، ذلك أن المراكشيين نظروا إلى الجزائر"نظرة تكبر" على أساس أنها بعيدة عن الاستقلال بسبب قانونها الخاص باعتبارها "عمالة (ولاية) فرنسية"، في حين أن بلادهم أجدر بالحصول على السيادة لكون فرنسا تعترف بالمغرب الأقصى كمملكة[3].

ومهما كان من أمر، فإن التونسيين والمراكشيين وافقوا على الوثيقة أو الميثاق التي أقرت التنسيق بين الأحزاب المغاربية الثلاثة على المبادئ التالية:

---

[1]– Ben Youssef Ben khedda, les origines du premier novembre 1954 , Editions du centre national d'Etude et de la recherche sur le mouvement national et la révolution du 1er Novembre 1954, Algérie, 1999.,pp97-98.

[2]– السبتي غيلاني ، المرجع السابق، ص31.

[3]– محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910–1954)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994، ص ص338–339.

– تحضير العمل المشترك على مستوى المغرب العربي من أجل استقلال الجزائر والمغرب الأقصى وتونس ولو بالعمل بالمسلح.

–لا تفاوض على انفراد مع أية قوة محتلة إلا بموافقة الطرفين الآخرين. وحملت الوثيقة إمضاء الأحزاب الثلاثة (عن حزب الشعب: محمد الأمين دباغين، وعن حزب الدستوري الجديد: المنجي سليم وعلال البلهوان، وعن حزب الاستقلال: محمد بن ناصر) وقد ظلت الوثيقة فاقدة لأية أهمية ربما لعدم جدّية الدستوريين وجماعة حزب الاستقلال[1].

وعلى الرّغم من هذا الاتّفاق الذي وقعته الأطراف المشاركة في المحادثات سرعان ما شرع المغاربة بالتفاوض على انفراد مع الحكومة الفرنسية دون أن يخبروا بذلك حزب الشعب الجزائري، كما ينصّ عليه الاتفاق[2].

وفي إطار التحضير للعمل المسلح قام قادة حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية– بالاتصال بالحركة الوطنية المغربية، وهذا من خلال الزيارة التي قام بها المناضل "محمد يوسفي" سنة 1949، بتكليف من قائد المنظمة الخاصة "أحمد بن بلة" إلى منطقة تندرارة بالجنوب المغربي، وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قد شارك في ثورة "الخطابي" الذي دله على مخبأ يحتوي على كميات لا بأس بها من الأسلحة والذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح (بشار، تندرارة، وجدة) إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا تأمين وصوله رغم نقاط مراقبة الجيوش الفرنسية[3].

وحسب شهادة "عبد الرحمن بن سعيد" أنه انتقل مع "بن بلة" إلى منطقة فقيق المغربية التي اعتبرت إحدى قلاع الاتجاه الثوري في المغرب الأقصى، وذلك بغرض البحث عن السلاح ومعرفة رأي

[1]– هذا الطرح أكّده ابن سليمان لدباغين أثناء زيارته الثانية لتونس، كما صرح به الجزائري الحاج حسين السليماني، الذي كان متابعا من قبل السلطات الفرنسية وفارا بالمغرب الأقصى منذ سنة 1943 لدباغين وفيلالي، بعد اطلاعه على الوثيقة قائل "لا يمكنكم انتظار أي جديد من حزب الاستقلال، إن الذي أمضى الوثيقة من حزب الاستقلال (ابن ناصر) شخصية غير مرموقة في الحزب" Ben Youssef ben khedda ,op,cit,p109.

[2]– محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص339، وأنظر أيضا:

Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algerien ,tome2, Edition 2éme,enal, Alger , (s.d), pp818-819 .

[3]– عبد الحفيظ موسم ورفيق تلي، التحضير للثورة الجزائرية مـــن خلال الاستعدادات الـــداخلية والاتصـــال بالحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية، مجلة كان التاريخية، العدد27، دورية عربية الكترونية محكمة ربع سنوية متخصصة في البحوث والدراسات التاريخية، مؤسسة ناشري، الكويت، 2015 ،ص65.

الحركة الوطنية المغربية حول مسألة الكفاح المسلح، إلا أن الظروف لم تسمح لوفد المنظمة باللقاء مع مسؤولي حزب الاستقلال السيد "محمد العالم" الذي كان غائبا، أما اللقاء الذي جمعهم مع نائبه فقط طغى عليه التحفظ واللامبالاة[1].

غير أن المناضل "أحمد بن بلة" يذهب عكس ذلك في مذكراته، حيث يقول بأنه لم ترسل أية قطعة سلاح إلى عمالة وهران، لأن الأصدقاء المغاربة وعدونا بأن يزودونا بالسلاح وضرب الموعد في مكان ما من الريف المغربي، وفي الوقت والمكان المعينين حضر رجالنا ببغالهم، وانتظروا أياما طويلة دون أن يحضر أي أحد، وعادت قافلتنا بخفي حنين عشية غرة نوفمبر[2]، ومع مطلع سنة 1949 انتقل وفد عن الحركة يتكون من "شرشالي" و"محمد خيضر" إلى طنجة أين التقيا بزعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" لطلب المساعدات المالية لشراء الأسلحة، كما اقترحا عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغاربي، لكن اللّقاء انتهى بدون نتائج[3].

وأمّا ونحن بصدد الحديث عن التضامن بين الشعبين المغربي والجزائري، رأينا من المفيد الإشارة إلى مجازر 08 ماي 1945 بمختلف المدن الجزائرية مثل سطيف، قالمة، خراطة وباقي المدن والبوادي الجزائرية، والتي راح ضحيتها أكثر من 45ألف شهيد[4]. فطبيعي أن تكون لهذه الانتفاضة صداها في المغرب الأقصى، والمجزرة التي أعقدتها تأثيرا عميقا في نفوس ومشاعر قادة الحركة الوطنية المغربية بحكم ما أخذ يؤلف بين الشعبين المغربي والجزائري من تفاعل وتجاذب ومواجهة مشتركة لعدو استعماري مشترك وسياسة استعمارية واحدة لا تختلف في الأسلوب ولا في الأهداف ولا في الوسائل ولا في المنهج، هذه الانتفاضة والمجزرة التي أعقبتها تناولتها أقلام وطنية في البلاد المغربية من زوايا مختلفة ورؤى متباينة ومشاعر متفاوتة الإحساس والتعاطف والتضامن[5].

---

[1]– الطاهر جبلي، إرهاصات الثورة الجزائرية: مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة (1947–1950)، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 143–144، منشورات (م.ت.ب.ع.م)، تونس، أكتوبر 2011، ص 73 .

[2]– مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1983، ص 96.

[3]– Hocine Ait Ahmed, mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance (1942 1952), Editions bouchene, Alger, 1990, p 163.

[4] – عامر رخيلة، 08ماي 1945، المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص59–85.

[5]– زكي مبارك، المرجع السابق ،ص ص33–34.

كما تجب الإشارة إلى وقوف الصحافة الوطنية الجزائرية إلى جانب الشعب المغربي، ومن بين الصحف التي تناولت قضايا الأشقاء المغاربة نجد "جريدة المنار" التي صدر عددها الأول بالعاصمة في مارس 1951 وهي جريدة نصف شهرية وكان يرأس تحريرها السيد "محمود بوزوزو"، وقد بقيت هذه الجريدة تصدر إلى غاية يناير 1954، وتناولت هذه الجريدة قضايا المغرب الأقصى السياسية ومختلف خطب "محمد بن يوسف"، ونظرا للانتشار الواسع لهذه الجريدة فإن السلطات الاستعمارية منعت من توزيعها في الأوساط المغربية وهذا لتطرقها بشكل كبير للقضية الجزائرية، كما نجد "جريدة البصائر" فهي اللسان الرسمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي أقدم في الظهور من المنار، إذ يرجع تاريخ صدورها في سلسلة ثانية إلى سنة 1947[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى حادثة كان لها تأثيرا سواء على الشعب المغربي أو على الشعب الجزائري، وهي المؤامرة التي حيكت ضد السلطان "محمد بن يوسف" في أوت 1953 ونفيه من قبل الإدارة الفرنسية إلى جزيرة مدغشقر ونصبت مكانه "محمد بن عرفة"[2]، حيث أصيب الشعب المغربي على إثر نفي سلطانه الشرعي بـ"صدمة عنيفة" كما كان لهذا الحدث وقع وتأثير كبير على الشعب الجزائري، فنجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نددت واستنكرت هذا الحدث، فاعتبرت خلع السلطان "محمد بن يوسف" طريقة غير شرعية، كما بعثت رسالة استنكار إليه في منفاه وأكدت له باسم الشعب الجزائري تضامن الشعب الجزائري مع الشعب المغربي وملكهم في محنته[3]، وهذا يوم الجمعة 04سبتمبر 1953في جريدة البصائر، وذلك بالتأكيد على النقاط التالية:

1- استمرار إمامة "محمد بن يوسف" و لزوم طاعته بالنّسبة لجميع المغاربة.

2- بطلان إمامة السلطان المفروض محمد بن عرفة .

3- استنكار موقف الحكومة الفرنسية المخالف لتعهداتها.

---

[1]- ظهرت البصائر أول مرة سنة 1935 ثم توقفت سنة 1939، وأصبحت تعرف في هذه الفترة بالسلسلة الأولى، أما فترة 1947-1956 (تاريخ توقفها) فتعرف بالسلسلة الثانية أنظر أبو القاسم سعد الله، صورة الملك محمد الخامس في بعض الصحف الوطنية الجزائرية (1951-1956)،الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد 16-20 نوفمبر 1987،تنظيم جمعية رباط الفتح مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988، ص373

[2]- حسنة مازي، نفي السلطان محمد بن يوسف والعمل الفذائي، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، تازة في 30 نوفمبر 2005 والرباط في 16 نوفمبر 2005، ط1، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط ،2005، ص77.

[3]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح 1925-1954، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977، ص409-410

4- مروق العصابة الكلاوية والكتانية من الدين وتبرؤ الإسلام منهم لخيانتهم ونكثهم للعهد ورفعهم السلاح في وجه إمامهم الشرعي[1].

3- العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النضال المغاربي المشترك:

لم يقتصر الدعم والتضامن بين الجزائريين والمغاربة على النضال المشترك فيما بينهما فقط، وإنما تجسد كذلك من خلال النضال السياسي المغاربي المشترك الذي كان لتونس دور فيه، حيث ظهرت حركة سياسية عمالية في المهجر بفرنسا رسميا سنة 1926[2] باسم نجم شمال إفريقيا ، وكان الهدف الرئيس لهذه الجمعية هو وحدة النضال المغاربي لاستقلال المغرب العربي ببلدانه الثلاث: تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى[3].

وتؤكد الشهادات والروايات التاريخية أن تأسيس النجم، كان بمبادرة "الأمير خالد" الذي ظل يؤكد على حق الشعب الجزائري بالتمسك بشخصيته والتربية الدينية[4]،وبعد نفيه من الجزائر سنة 1923 هو الذي أضفى على النجم الصبغة المغاربية فقد كان والجزائر واسطة للحركات المغاربية[5].

فلقد طالب النجم منذ نشأته بالاستقلال التام للمغرب العربي[6]، والدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية والمعنوية والاجتماعية[7]، ونظرا للانتشار الواسع الذي لقيه النجم داخل الأوساط العمالية والمثقفين المغاربة جعل السلطات الفرنسية تشدّد مراقبتها عليه.

والملاحظ مع بداية سنة 1927 بدأ المراكشيون والتونسيون ينسحبون من النجم بدعوى أن قضيتهم لا يمكن ربطها بالقضية الجزائرية على ما بينهم من اختلاف، فقضية المغرب الأقصى وتونس مرتبطة بالحماية، أما الجزائر اعتبرتها فرنسا قطعة من أراضيها، فخلال هذه الفترة بدأ النجم يتوجه نحو معالجة القضايا الجزائرية وأصبح ذا طابع جزائري فيما بعد، ونظرا للنشاط الواسع للنجم قامت

---

[1]- جريدة البصائر، العدد239، بتاريخ 04 سبتمبر1953.

[2]- قدّمت تواريخ مختلفة لنشأة النجم فيما بين فيفري وجوان 1926. أنظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق،ص57.

[3]- Mohamed Guenaneche, le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres(1939-1945) traduit de l'arabe par sid Ahmed Bouali . Enal. Alger 1990,p35.

[4]- بن يامين سطورا، ميصالي الحاج 1898-1974 رائد الوطنية الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر،1999،ص55.

[5]- محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص57.

[6]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945،ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992،ص122.

[7]- عبد الرحمن بن العقون بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي(1920-1936)،ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص122.

السلطات الفرنسية بحله في جانفي 1937، غير أنه وبعد شهرين ظهر بتسمية أخرى وهو حزب الشعب الجزائري في 11مارس1937[1].

تواصل التضامن من خلال التضامن الطلابي المغاربي المشترك والذي تجسّد في تأسيس جمعية طلابية بباريس سنة 1927، والتي سمّيت بـ"جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا"، وهي تعنى بالتضامن بين طلاب المغرب العربي في الجزائر والمغرب الأقصى وتونس[2]،لأن تأسيسها محوره فكرة لم شمل طلبة شمال إفريقيا كما أنّها كانت تهتم بقضايا الفكر والثقافة، إلى جانب القضايا الاجتماعية وبخاصة قضية المرأة التي ظلت مهملة[3]، وكان من بين أعضائها "فرحات عباس" عن الجزائر و"محمد الفاسي" من المغرب الأقصى وقد شاركت هذه الجمعية في عدة مؤتمرات[4] نوقشت فيها المسائل المتعلقة بالحياة الثقافية والاجتماعية من أجل تحقيق الوحدة المغاربية[5].

وأما ونحن بصدد الحديث عن النضال المغاربي المشترك فإنه من المفيد التطرق إلى المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فإن الدّراس لتاريخ العلاقات المغاربية بصفة عامة، سوف يقف عند المنحى الجديد الذي ميّز نشاطها، والمتمثل في كثافة الاتصالات والمشاورات بين القادة المغاربة بهدف إيجاد صيغة مشتركة لتوحيد النضال السياسي في المغرب العربي[6]، ولأجل ذلك تكتل هؤلاء القادة في جبهة سميت بـ"جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" التي تأسست بالقاهرة في 18 فيفري 1944م تحت

[1]– عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص70.

[2]– محمد بلقاسم، طلاب الوحدة جمعية طلبة شمال إفريقيا، مجلة الرؤية، عدد03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1995، ص15.

[3]– بية نجاة، الطلبة الجزائريون وثورة التحرير الوطني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.ت)، ص08.

[4]– للاطلاع على المؤتمرات التي عقدتها الجمعية أنظر: محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص ص 308–320.

[5]– محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص28.

[6]– عامر رخيلة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 01، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

رئاسة شيخ الأزهر "محمد الأخضر حسين"، وضمّت ممثلين عن الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، ووضع قانونا أساسيا يهدف بالدرجة الأولى إلى استقلال أقطار المغرب العربي استقلالا تاما[1].

ولقد أدت الاتصالات واللقاءات التي تمت بين قادة الأحزاب والحركات السياسية المغاربية سواء في فرنسا أو القاهرة إلى تنظيم" مؤتمر المغرب العربي "بالقاهرة مابين15و22فيفري 1947[2]، وشارك فيه ممثلو الحركات الاستقلالية المغاربية في المغرب العربي تحت الرئاسة الفخرية للأستاذ "عبد الرحمن عزّام" الأمين العام لجامعة الدول العربية[3]، وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي، وكانت غـــــاية المؤتمرين العمل على توحيد سبل الكفاح الوطني المغاربي، ومن أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر:

1- تقرير الكفاح المسلح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

2 - الاتفاق على غاية واحدة وهي الاستقلال.

3- تنسيق العمل بين الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي .

4- تكوين لجنة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق الكفاح المشترك[4].

5- رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

6- عدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر وإلغاء معاهدة الحماية المفروضة على المغرب الأقصى وتونس[5].

ومنذ 15 فيفري 1947 حل مكتب المغرب العربي محل مكاتب الأحزاب الخاصة بكل قطر من أقطار المغرب العربي بالقاهرة، وأصبح الهدف الأساسي للمكتب هو تنسيق مجهودات الوطنيين المغاربة في نشاطهم ضد الاستعمار[6].

---

[1]- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط3، دار الهدى، الجزائر،1991، ص276، وأنظر: نزار المختار، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918-1958،ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس،2011، ص79.

[2]- العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص49.

[3]- أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي ابريل 1958، مطبعة النجاح الجديدة ج3،الدار البيضاء، 2000، ص10 .

[4]- الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار المصرية للكتاب، تونس، 1981،ص ص 101-103

[5]- محمد ابن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، منشورات عكاظ، المغرب، 1992، ص ص08-10

[6]- محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص376.

ووفقا لهذه المقررات، عمل مكتب المغرب العربي على إنضاج نشاط الحركات الوطنية المغاربية الثلاث، وتأطير وتوجيه ممارسة نخبها السياسية[1]، ويتبين لنا كذلك أن هنالك تلاحم كبير وتنسيق في العمل بين أعضاء مكتب المغرب العربي لمواجهة الاستعمار بجبهة قوية متينة وموحدة.

إنّ النضال الوطني في إطار مكتب المغرب العربي بالقاهرة يرمز إلى مرحلة هامة نحو تحقيق الوحدة المغاربية، إلا أنّ هذه التجربة مع أهميتها دامت فترة قصيرة من 1947 إلى نهاية 1949 عندما عرف المكتب أوجه رغم أنّ المكتب ظل يمارس نشاطه إلى استقلال المغرب الأقصى وتونس سنة 1956 ثم انتقل إلى أيدي الجزائريين بعد ذلك[2].

كما تجب الإشارة إلى أن مجيء واستقرار "محمد بن عبد الكريم الخطابي" في القاهرة منتصف عام 1947، مثّل منعطفا جديدا في النضال الوطني المغاربي بالتأكيد على عقم النضال السياسي السلمي، واعتماد أسلوب الكفاح المسلّح طريقا وحيدا لانتزاع الحرّية والاستقلال في المغرب العربي، ومارس "محمد بن عبد الكريم الخطابي" نشاطه حال استقراره في القاهرة، وعمل على توحيد أساليب الكفاح على نطاق واسع يجمع أقطار شمال إفريقيا كلها، ويجسّد فكرة توحيد المعركة، وبعد عمل مضن مدة سبعة أشهر من العمل المتواصل في إطار مكتب المغرب العربي، توصل المغاربيون إلى ضرورة خلق إطار شامل يفتح المجال لكل الأحزاب والهيئات السياسية، التي تعمل في سبيل استقلال شمال إفريقيا[3]، وأثمرت جهوده على تأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" في 5 جانفي 1948 التي تم الإعلان عن ميثاقها في معظم الصحف المصرية[4]، حيث نص قانونها الأساسي على:

1- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام يسير في حياته المستقبلية .

2- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

---

[1]- محمد ابن عبود، مؤتمر المغرب سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، عملية ابن عبد الكريم الخطابي، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 25-26، منشورات (م.ت.ب.ع.م)، تونس، جويلية 1982، ص11.

[2]- محمد بن عبود، الجذور التاريخية لوحدة المغرب العربي، مكتب المغرب العربي في القاهرة نموذجا،مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب،2002،ص51 .

[3]- محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص149.

[4]- Mahfoud kaddache, histoire de Natioualisme Algérien, 2eme ed: E.N.L, alger, tome2 annex, N°:49, p983.
p983.

3- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس والجزائر والمغرب الأقصى.

4- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزيئات ضمن النظام الحاضر.

5- لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.

6- حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا تسقط على اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية[1].

وكان المنشئون لهذه اللجنة هم رؤساء الأحزاب السياسية أو مندوبوهم وهم السادة "علال الفاسي" عن حزب الاستقلال، "عبد الخالق الطريس" عن حزب الاصلاح، "الحبيب بورقيبة" عن الحزب الدستوري الجديد، "الشاذلي المكي" و"التريكي" عن حزب الشعب الجزائري[2].

لقد كانت طموحات وآمال "محمد بن عبد الكريم الخطابي" متفائلة في التزام كل الأطراف الموقعة على بيان لجنة تحرير المغرب العربي بالمبادئ التي تضمنها[3]، فقد أكد في البيان الصادر يوم 07 فبراير1948 على العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام[4].

لكنه سرعان ما تبين لرئيس اللجنة أن بعض القادة أخذت تصدر عنهم مواقف وتصريحات تحيد عن المبادئ التي تأسّست من أجلها لجنة تحرير المغرب العربي، وواجه هذا التصرّف بكل حنكة، وأيضا مواجهة طموحات وأطماع القوى العظمى التي تحاول استقطاب الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي" إلى صفّها، واتخاذه أداة لتحقيق مآربها السياسية في المنطقة المغاربية[5]، ومع ذلك فإنّ الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية المغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

---

[1]- محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)، المرجع السابق، ص 379.

[2]- محمد التازي، الوطنيون ببلدان المغرب العربي، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2002، ص155.

[3]- زكي مبارك، محمد بن عبد الكريم الخطابي وحركة التحرر المغاربية (1947-1956)، محاضرة منشورة في أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس، الأطوار والأبعاد 1952-1964، المنعقد بنزل بور سعيد أيام 08-09 ماي 1998، تونس 1999،ص18.

[4]- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص180.

[5]- محمد الدرويش، الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 7، منشورات فكر، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2008، ص115.

وعلى كل نجد أن الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي" قد اتّخذ الأمور بصورة أكثر جدية، وكانت اللّجنة بالنّسبة إليه الوسيلة الوحيدة للتحرّك والنّزوع نحو العمل الثوري، وتمثّل ذلك في محاولة تكوين شبكة تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغرب العربي وسيلة لتحقيق الهدف، حيث أوفد "محمد بن عبد الكريم الخطابي" لمناضلي المنطمة الخاصة "08" "عبد السلام الهاشمي الطود" و"حمادي عبد العزيز" وهما مغربيان كانا يحملان برسالة من طرفه يدعوهم فيها للتنسيق والشروع في العمل المسلّح في أقطار المغرب العربي[1]، وعن هذه الشبكة يقول "محمد بوضياف" :"إن بعد إعادة تنظيم المنظمة الخاصة "08" في سنة 1952 التي أصبحت في علاقات روابط مع الحركات التحرر في تونس والمغرب الأقصى حل بالجزائر يومئذ ضابطان من الريف المغربي وهما "الهاشمي الطود" و"حمادي الريفي"، وكانا على اتصال بجبهات ثلاث الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي"، ومصالح المخابرات بالإعداد لعمل ثوري منسّق على مستوى الأقطار الثلاث، وقد اتّصلا بقيادة الحزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، ولكن لم يجدا التجاوب المطلوب، لذلك اتصلا بطريقة غير رسمية بالأخ "عبد الحميد مهري" عضو اللجنة المركزية للحزب، والذي نظّم اتصالا بين "محمد بوضياف" وبين الضابطين المغربيين، وبناء على ذلك قمت باستدعاء "ديدوش مراد" ليعرض لقاءه مع الضابطين من المغرب الأقصى، وبحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي"[2].

وفي نفس السياق يؤكّد المناضل "عبد الحميد مهري" عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية حقيقة هذه الشهادة، مضيفا لما أورده بوضياف بأنّه كان من المفروض حسب خطّة هذه المجموعة أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف 1953 في المغرب الأقصى ثم تونس ثم يلتحق الجزائريون بإخوانهم المغاربة والتونسيون، إلاّ أنّ انفجار مستودع صنع القنابل في الأوراس أجّل الانطلاقة إلى غاية نوفمبر 1954[3].

[1]– عبد الحميد مهري، مسألة الانتقال إلى الكفاح المسلح، جيش التحرير المغاربي 1948–1955، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف المنعقد بالجزائر، 11–12 ماي 2001، الجزائر، 2004، ص46.

[2]– شهادة محمد بوضياف في جريدة الشعب ،العدد 7786 و 7787 ليومي 16و17 نوفمبر 1988،ص05 .أنظر حول نفس الموضوع:
Mohamed Boudiaf, la préparation de 1er novembre in memoria magazine n 01, le magazine de l'histoire ed Rahman, Alger, 1997

[3]– شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، العدد 7786 و 7787 يومي 16و17 نوفمبر 1988،ص05.

رغم هذا الحادث فإن الاستعدادات بدأت، وعقدت سلسلة من الاجتماعات في باريس، ساهم فيها زعماء حزب الاستقلال المغربي، وكان مجلس المقاومة المغربي على اتصال بالثوار الجزائريين، وهنالك بعض الأدلّة تشير إلى أنّه كان المأمول تنسيق المعارك الأولى للجيش المغربي، مع الهجمات في منطقة وهران، ولقد أقسم الجنود المغاربة في الجيش غير النظامي أن يموتوا في سبيل استقلال شمال إفريقيا، وأن يحاربوا في سبيل عودة "محمد بن يوسف"، وقدساهم "علال الفاسي" في لجنة تحرير المغرب العربي مع ممثلين من الجزائر في القاهرة لإقامة مراكز تدريب والتموين والعمليات بالمغرب، فالمركز الرئيسي للتدريب كان يقع بالقرب من الناظور في جبال الريف تحت إشراف "العباسي" و "عبد الله الصنهاجي".

ومع اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 من قبل جبهة التحرير الوطني، ظهرت وضعية جديدة في المنطقة حاول المتمسكون بالعمل الثوري استغلالها لتعميم الثورة في كامل المغرب العربي[1].

وبناء على ما سبق، يتّضح لنا أنّ استمرار التضامن بين الجزائريين والمغاربة جعل الاستعمار الفرنسي يشعر بالخطر على مستقبله في منطقة المغرب العربي، لذلك فكّر في كل الوسائل التي تمنع من استمرار ذلك التواصل، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، كما جعل المغرب الأقصى معني مباشرة بهذه الثورة، وأمام هذا الواقع الجديد كان على هذا الأخير أن يبدي كل أشكال التضامن والمساندة تجاه الثورة الجزائرية وفاء لتلك الجهود المشتركة المبذولة في الماضي.

وبعد استعراض مظاهر العلاقات والنّشاطات السياسية والثورية المتبادلة بين كل من المغرب الأقصى والجزائر خلال المرحلة التي سبقت الثورة التحريرية ومواجهتهما للاستعمار الفرنسي، إذ وبحكم موضوعنا الموسوم بـ "محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية" بودّنا التعرّف أولا على "شخصية محمد بن يوسف" (محمد الخامس) وهو ما سوف نتناوله بالشرح والتفصيل في الفصل الموالي.

[1]- دوغلاس أي أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، تر: عائدة سليمان عارف، أحمد مصطفى أبو حاكمة، الدار البيضاء، 1963، ص218.

الفصل الأول

شخصية محمد بن يوسف (محمد الخامس).

1- المولد والنشأة.

2- مقاومة محمد بن يوسف سلطات الحماية الفرنسية.

3- المؤامرة الفرنسية ونفي محمد بن يوسف.

4- نضال محمد بن يوسف في المنفى.

5- العودة من المنفى وبداية المفاوضات.

1- المـولـــد والنشـــأة:

ولد "محمد بن يوسف" بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف يوم 10 أوت 1909[1] بالقصر الملكي بمشور الدكاكين بفاس[2]، وهو الابن الثالث لـ "مولاي يوسف"[3].

وبعد استقلال المغرب الأقصى سنة 1956،كان معروفا بـ "محمد الخامس"[4]، إنه اسم الشهرة الذي اشتهر به أيّام المنفى بعد أن عزلته سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب الأقصى عن عرشه سنة 1953، وهو ما جعل الاسم القديم "محمد بن يوسف" يختفي رويدا رويدا وبصفة رسمية بعد إعلان استقلال المغرب الاقصى، وتغيير اسمه ولقبه في هذا الوقت بالذات كان له دلالة عميقة، كما كان تعبيرا عن نهاية عهد الحجر والحماية وبداية الحرية والاستقلال[5].

وينتمي "محمد بن يوسف" إلى أسرة شريفة وهي أسرة الأشراف العلويين الذي يتّصل عمود نسبهم بأبي القاسم محمد الملقب بالنّفس الزكيّة و"بالمهدي بن عبد الله" الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه و سلّم[6]، وقيل إنه لقب بالنّفس الزكية لأنه ثبت أنه لم يعص الله ظاهرا ولا باطنا، حيث كان إماما عالما ومآثره كثيرة، وفضائله جمة غزيرة، بايعه أهل المدينة المنوّرة خليفة عليهم بأمر من الإمام مالك بن أنس، فجرت له

---

[1]- عبد الحق المريني، ملحمة محمد الخامس، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، المغرب، 2013، ص21.

[2]- عثمان إسماعيل، ضريح محمد الخامس، ط1، المجلد الأول، المطبعة الملكية، الرباط،1997، ص216.

[3]-تولّى والده المولى "يوسف" العرش في 12 أوت 1912، بعد تخلّي السلطان "عبد الحفيظ" عن العرش على إثر فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى يوم 30 مارس 1912، أما والدة "محمد بن يوسف" هي"لالة الياقوت"، من الحوز بجنوب المغرب. أنظر عبد الحق المريني "محمد الخامس – دراسات وشهادات"، الرباط، 1988، ص ص21-22. وأنظر أيضا: عبد الوهاب بن منصور، الحسن الثاني حياته وجهاده ومنجزاته، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1969، ص44.

[4]- وقد لقب بالخامس يعني أنه كان خامس عاهل مغربي من الأسرة العلوية يسمّى محمدا. أنظر: مولاي هاشم العلوي القاسمي، محمد الخامس رجل الدولة المغربية الحديثة، ندوتان علميتان حول محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية، محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2007، ص29.

[5]- محمد الناصري، رحلة محمد الخامس إلى طنجة 09-13 أبريل 1947، ط1، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كنابرانت، الرباط،2007، ص ص18-19.

[6]- أنظر عمود نسب الأشراف العلويين في أحمد المدّغري العلوي، الأنوار الحسنية في نسبة من بسجلماسة من الأشراف المحمدية، ط1، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، منشورات وزارة الأنباء، مطبعة فضالة، المحمدية، 1966،ص ص 75-76.

بذلك حروب ووقائع عظيمة مع بني العبّاس الذين تمكّنوا من إخماد دعوته وقتله سنة 762م، في حياة أبيه عبد الله الكامل، ودفن بمقبرة البقيع بالمدينة، وقبره هناك مشهور[1].

ويفصل بين الحسن الداخل وجده محمد النّفس الزكيّة خمسة عشر أبا، وقد عرف بالصلاح والتّقوى وسعة المعارف والعلوم، ولما استقرّ بسجلماسة واطمأنّت به الدار زوّجه أبو إبراهيم العمري المذكور ابنته، وسكن مكانا يدعى المصلح، ولما توفي تنازع في دفنه أهل سجلماسة حتى كادت نار الفتنة تشب بينهم، فاجتمع رأيهم على أن يقسّموا أرض سجلماسة بالحبال، فقسّموها أرباعا ودفنوه في موضع يتوسّط جميع النواحي الأربعة، بحيث لا يكون أقرب لجهة دون أخرى[2].

ومن عقب الحسن الداخل علي الشريف، حيث عرفت الأسرة العلوية نسبة إليه، وهو أحد جدودها المشهودة لهم بالفضل والبركة [3]، وغلب على اسمه لقب الشريف، وهو أوّل ملوك الدولة العلوية الشريفية، وقد تولّى وبويع بتافيلالت سنة 1634م، وبذلك يعدّ مؤسس الدولة العلوية بالمغرب الأقصى، وأكمل تأسيسها ولده محمد بن الشريف الذي بويع بيعته بتافيلالت وفاس 1640 وعمل محمد على جمع كلمة أهل المغرب الأقصى الرشيد، الذي أكمل فتح المغرب الأقصى وجمع الكلمة على بيعته بيعة تامة، ثم جاء بعده أخوه السلطان الأعظم اسماعيل بن الشريف، حيث تولى الحكم سنة 1670، وبذلك كان المؤسّس الثاني للدولة العلوية الشريفة بالمغرب الأقصى[4].

فيعود "محمد بن يوسف" في نسبه إلى أسرة عربية ضاربة الجذور في العراقة هي الأسرة العلوية، التي يرجع أصلها إلى أبناء الإمام علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما، وملوك الأسرة العلوية يبدأون كما ذكرنا بمحمد بن الشريف وكان أوّل واضع لأسس المملكة المغربية[5].

---

[1]- محمد العمراني ،المغرب زمن العلويين الأوائل ط1، مطابع الرباط نت، المغرب، 2013، ص27.

[2]- نفسه، ص ص28-29.

[3]- عبد الوهاب بن منصور، الملك محمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16-20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب،1988،ص69.

[4]- مولاي هاشم العلوي القاسمي، المرجع السابق،ص29

[5]- عبد الله بن أحمد الحقيل، الملك محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد 16-20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988،ص257.

نشأ "محمد بن يوسف" تحت رعاية والده السلطان يوسف[1]، حيث تربّي وترعرع في أحضان الأسرة الملكية التي انتقلت من فاس للعيش في العاصمة الجديدة الرباط وسنُّه آنذاك لا يتجاوز ثلاث سنوات[2]، إذ اهتم السلطان يوسف بتربية أبنائه الأمراء، كما حرص على تعليمهم عندما بلغوا سن التمدرس[3]، رغم المناهج التي كانت قد وضعتها فرنسا للتعليم[4].

وجريًا على تقاليد عريقة في القدم التي درج عليها ملوك المغرب الأقصى فيما يتعلق بتربية الأولاد وتعلّمهم بهدف صقل مواهبهم وتهذيبهم وإعدادهم لمزاولة ما سوف يسند إليهم من مهام الدولة الكبرى، أدخل الكتاب القرآني بدار المخزن في سن مبكرة حيث تولى ثلة من الفقهاء المرموقين تلقيهم المبادئ الأولى في تهجية ورسم الحروف[5]، كما عيّن لهم أساتذة مرموقين، وبدأوا بحفظ القرآن الكريم وتلقّى بعض الدروس الدينية والمبادئ العلمية[6].

وعن عناية السلطان يوسف بتربيّة "محمد بن يوسف" يقول مؤرّخ مكناس "عبد الرحمن بن زيدان" مايلي: "... ولما استولى والده الإمام... على عرش آبائه الملوك الأكرمين، واتّخذ رباط الفتح عاصمة الإمارة والإدارة، نقل... المترجم له (أي محمد بن يوسف) مع جلّ إخوته، وعيّن لهم مكتبا خاصا بهم داخل قصره السعيد وأساتذة ملازمين لهم إلى أن حفظوا القرآن الكريم، وآنس منهم التأهل لأخذ العلوم الدينية، ودرس اللغة العربية والفرنسية، فعين لهم أساتذة للقيام بهذا الواجب..."[7].

وقد ارتأى السلطان بعد ذلك تعليم أبنائه اللغة الفرنسية بإيعاز من الجنرال ليوطي، فعيّن أستاذا مقتدرا وهو "محمد معمري الجزائري"، الذي كان قد نزح إلى المغرب الأقصى سنة 1908 وفتح مدرسة عربية فرنسية بالرباط، حيث انضم "محمد معمري" إلى أساتذة القصر الملكي ليقوم بتلقين الصغار

---

[1]- عبد الله بن أحمد الحقيل، المرجع السابق، ص257.

[2]- الغالي العراقي، الملك محمد الخامس سياسة التحرير بين فن الممكن والمستحيل،ط1، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 2003،ص23.

[3]- محمد الناصري، المرجع السابق، ص20.

[4]- عبد الله بن أحمد الحقيل، المرجع السابق، ص257.

[5]- زين العابدين العلوي، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956 فترة الحماية الفرنسية والاسبانية،ج3، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص15.

[6]- محمد الناصري، المرجع السابق، ص20.

[7]- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص ص 15-16.

الفرنسية وآدابها[1]، جاعلا نصب عينهم أن يريهم فرنسا كما هي علما وحضارة ويحببها إليهم، فلم يمض زمن يسير حتى بدت نجابة "محمد بن يوسف" من بين أقرانه فاهتم به "محمد معمري"[2].

وبعد أن تمكّن من استظهار القرآن الكريم شرع في دراسة المتون التي تتضمن القواعد الأساسية في اللغة، والنحو، وعلوم الدين، وبالطبع كل هذه المواد التي كان يدرسها "محمد بن يوسف" هي موروثه عن القرون الماضية، اللهم ما كان من درس اللغة الفرنسية الذي تولّى القيام به في مرحلة أولى "قدور بن غبريط" ثم فيما بعد الفقيه المعمري، ومن هذه المؤلفات المنشورة أو المنظومة التي كان يدرسها ويحفظ قطعا منها: ألفية ابن مالك في النحو، والمرشد المعين لابن عاشر في العبادات، وهمزية البوصيري كمتن أدبي للتوسل وللشرح اللغوي [3].

وفي مرحلة موالية، عمل أساتذة "محمد بن يوسف" على تدريسه عددا من النصوص الأساسية كـ"موطأ مالك" و"صحيح البخاري "في الحديث النبوي، ونصوص أخرى في قواعد الأصول كـ"جمع الجوامع" للسّبكي و"مختصر" للسعد التفتازاني في العقائد، ولاشك أنّ تعليم "محمد بن يوسف" في مختلف أسلاكه كان لا يختلف لما كان يتلقاه طلاب القرويين مثلا، في نفس الفترة أي أن الأمر يتعلّق بتعليم تقليدي، لا يخرج عن دائرة ما ألّفه المغاربة في المرحلة الأولى من تنشئته وتعلّمه، وكان والدهم "يوسف" يتتبّع وباستمرار سلوكهم وسير عملهم في القسم وخارجه، ودرجة استفادتهم من الدروس، اقتناعا منه بأن الثقافة المغربية الأصيلة التي يحرص على تلقينها لأبنائه، مهما تكن مداركهم الأخرى، تعدّ ذرعا ثمينا من الذروع الواقية من سموم وسلبيات سياسة الاستعمار[4].

---

[1]– أصراف روبير، محمد الخامس واليهود المغاربة، تر: علي الصقلي ومحمد كلزيم، الدار البيضاء، 1997، ص46.

[2]– محمد الناصري، المرجع السابق، ص20.

[3] – عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار مدينة مكناس،ج3، المطبعة الوطنية، الرباط، (د.ت)، ص119.

[4] – مصطفى الشابّي، ملامح شخصية محمد الخامس من خلال بعض الكتابات الأجنبية، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16–20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح ،مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988، ص ص326–330.

2- مقاومة محمد بن يوسف سلطات الحماية الفرنسية:

قبل التطرق إلى مقاومة "محمد بن يوسف" لسلطات الحماية الفرنسية لا بد من الإشارة إلى ظروف توليته للعرش المغربي، حيث كانت البلاد تعيش ظروفا صعبة وقاسية، وتتلخّص هذه الظروف في الواقع الشتات والتمزيق الذي كانت عليه البلاد، فمدينة طنجة[1] كانت خاضعة لنظام حكم الانتداب الدولي، أما القسم الشمالي من المغرب الأقصى الذي يبتدئ حسب تقسيم المملكة المغربية بين الفرنسيين والإسبان فكان يبتدئ من مركز عرباوة جنوبا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا، وعرف هذا القسم خلال عهد الحماية بـ"المنطقة الخليفية"، حيث كان يتولى تسييرها الخليفة السلطاني، وكان مركزه تطوان إلى جانب المقيم العام أو الحاكم العسكري الاسباني وتشمل هذه المنطقة اجبالة الغربية والجهات الشرقية بما فيها الحسيمة وما ولاها شرقا، إلاّ أنّ مدينة سبتة ومدينة مليلية والجزر الجعفرية كانت تحت الحكم الكامل الاسباني ويعتبرها جزء من ممتلكاته[2].

أمّا القسم الجنوبي الأوسط الذي يمتد من عرباوة شمالا وحوض نهر ورغة إلى تخوم الصحراء، حيث طرفاية في الجنوب الغربي إلى امتداد واحات توات، فكان تحت سلطة الحماية الفرنسية التي اتّخذت من الرباط مركزا وعاصمة للتسيير بعد أن نقلت العاصمة من فاس، وهذا القسم الأوسط الذي كانت تمارس فيه سلطتان سلطة السلطان وسلطة الحماية الفرنسية .

كان المغرب الأقصى أنداك يجتاز مرحلة عصيبة تخيّم على كل المرافق وتمس جميع الجوانب، وكانت الإدارة المباشرة للاستعمار ضاربة أطنابها في كل المجالات وتراقب وتتدخل على كل المستويات، ورغم أن هناك عقدا للحماية يحدّد ويقنّن اختصاصها وأعمالها ويفرض احترام الشخصيّة الوطنية، فقد أبت سلطات الحماية إلّا أن تُقيم إدارة مباشرة في البلاد، وتتصرّف كمعمر مطلق اليد، وتجعل من رجال المخزن مجرّد آلة وأعوان للتّنفيذ والاضطهاد[3].

---

[1]- عرفت في هذه الفترة بطنجة الدولية رغم أنّ السلطان كان يعين القاضي ويعين ممثله بها وعامله عليها فإنّ الأمور في حقيقة الأمر كانت بيد ممثلي الحمايتين الفرنسية والاسبانية وكذلك الانجليزية فهذه العناصر هي صاحبة الكلمة العليا في تسيير شؤون المدينة وربط علاقاتها مع إدارة المخزن بفاس والرباط، أنظر مولاي هاشم العلوي القاسمي، المرجع السابق، ص29 .

[2]- نفسه، ص15.

[3]- الغالي العراقي، قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2003، ص16.

كما وجد أن الشعب المغربي محروم من أبسط الحريات، ذلك أن سلطة الحماية لم تكن تسمح بتشكيل الأحزاب ولا بقيام الجمعيات ولا بتأسيس النقابات ولا بإصدار الصحف، ولا بعقد الاجتماعات[1]، حيث يقول "الحسن الثاني" في كتاب التحدي: "إن كشفا يستخرج لجرد محصول الخمسة عشرة عاما الأولى في عهد الحماية (1912-1927) ينبئ أن الشعب المغربي لم يحقّق منافع أكيدة"[2].

كما تجدر الإشارة إلى الظروف التي كان يمر بها رجال المخزن اليوسفي عندما استشعروا أجل السلطان "يوسف" منذ بداية صيف 1927م، فانقسموا على أنفسهم حول من سيتولّى سلطنة المغرب الأقصى.

فكانت الطائفة الأولى، ويقودها الحاجب السلطاني "التهامي عبابو" تميل إلى مبايعة " إدريس بن يوسف"، باعتباره خليفة أبيه بعاصمة الجنوب وهو الابن الأكبر، ويقف إلى جانب "التهامي عبابو" في هذا الرأي مدير التشريفات في وقته "قدور بن غبريط".

أما الفئة الثانية، فيقودها الصدر الأعظم "الحاج محمد المقري" ويرافقه في الرأي الفقيه "محمد المعمري" وباقي رجال المخزن اليوسفي الذين لا رأي لهم في هذه المسألة وإن كانوا يميلون إلى حيث تهب رياح الإقامة[3].

تلقّى "الحاج محمد المقرّي" إشارة المقيم العام "تيودورستيك"[4] الذي كان لا يرغب في جلوس "الأمير إدريس" على أريكة السلطنة، لأن طبعه لا يخلو من عناد، كما أنّه على بيّنة من ألاعيب السياسة، وليس من السهل على المقيم العام تطويعه وحرمانه من حقّه في ممارسة السلطنة، وهكذا اقترح "الحاج محمد المقري" ترشيح "محمد بن يوسف" للسلطنة ودعمه الفقيه "محمد المعمري"، وبعض الرجال النافذين من الفرنسيين في جهاز الإقامة العامة، حيث بعد تغلّب المقيم العام على العواقب

---

[1]- الشيخ محمد ولد سيديا، الحسن الثاني ملك التحدي، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب،2000،ص60.

[2]- الحسن الثاني، ملك المغرب، التحدي، المطبعة الملكية، الرباط، 1983، ص26.

[3]- أحمد البوزيدي، المواقف الوطنية للسلطان محمد الخامس من خلال الكتابات المغربية، ندوتان علميتان حول محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية، محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2007،ص117.

[4]- تيودورستيك مقيم عام فرنسي على المغرب مابين 1925-1929 جاء بعد المقيم العام ليوطي. أنظر: عبد الطيف جبرو، عودة محمد الخامس، المغرب، الرباط، 2005، ص223.

القانونية المتعلّقة بإراثه العرش[1] أوعز إلى "الحاج محمد المقرّي" للقيام بالإجراءات اللازمة لعقد البيعة لـ "محمد بن يوسف"[2].

ومن خلال هذا نقول بأن الظروف العامة التي تزامنت مع تولّي "محمد بن يوسف" العرش، كانت ظروف محكومة باندفاع استعماري لاحتلال كل المراكز والمواقع الحيوية في البلاد، وترك السلطة ممثّلة في "محمد بن يوسف" مجرّد هيكل فارغ، سلطان شكلي يجلس على عرش شكلي.

ومن المعلوم أنّه لا قبل وفاة السلطان يوسف، ولا خلال مراسيم الجنازة والدّفن التي نظّمت له بفاس، ولم يكن أحد من الفاعلين السياسيين مغاربة وأجانب على السواء، يراهن على أن "محمد بن يوسف" قد يصبح يوما سلطانا للمغرب الأقصى، وذلك لأسباب عديدة نجمل أهمها في النقاط الآتية:

- صغر سنه إذ لم يكن عمره أنداك يناهز السابعة عشر سنة[3].

- الابن الأكبر للسلطان الراحل، وهو إدريس، كان يزاول مهام الخليفة بمراكش،ويتقمّص ولي العهد المحتمل كما كان يحظى بدعم شخصيات نافذة الكلمة في المخزن اليوسفي بالإضافة إلى "قدور بن غبريط" مدير التشريفات السلطانية والجنرال "موجان" مدير الديوان العسكري للمقيم العام "تيودورستيك"[4].

وعند وفاة السلطان "يوسف"، وما كاد رجال المخزن يخلصون من مواراة جثمانه بضريح مولاي عبد الله بفاس صبيحة يوم الجمعة 01نوفمبر 1927[5]، حتى ترأس الصدر الأعظم "الحاج محمد المقرّي" اجتماعا حضره كل من وزير العدل الفقيه "محمد الرندة"، وزير الأوقاف "الحاج أحمد الجاي"، ووزير الأملاك المخزنية "الحاج عمر التازي"، بالإضافة إلى الفقيه "محمد المعمري" الذي لم يُخف رغبته في أن

---

[1]- نذكر بأن المقيم العام قد استعان ببعض الاستشارات القانونية التي كشف له بأنه لا يشترط فيمن يتولى الملك بأن يكون هو الابن الأكبر للسلطان حتى عجل بالدفع ببيعة محمد بن يوسف. أنظر: أحمد البوزيدي، المرجع السابق، ص118.

[2]- نفسه، ص ص117-118.

[3]- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص19.

[4]- محمد توفيق القباج، محمد الخامس سيرة وذكرى، ط1، منشورات ضفاف، دار الأمان، الرباط،2014، ص29.

[5]- توفي السلطان يوسف بفاس يوم الخميس 22 جمادى الأولى 1346هـ الموافق لـ 17 نوفمبر 1927. أنظر أحمد البوزيدي، المرجع السابق، ص117.

يرى "محمد بن يوسف" وقد تربّع على كرسي السلطة، وقد اتّفق المجتمعون بالمناداة على"محمد بن يوسف"سلطانا على البلاد، ولم يتخلّف عن بيعته أي واحد من وجهاء المغرب الأقصى وأعيانه[1].

وهكذا إذن تمّت بيعة "محمد بن يوسف" سلطانا بالقصر الملكي بفاس بمشور الدكاكين، على إثر صلاة الجمعة في 18 نوفمبر 1927[2]، حيث أنّ المقيم العام "تيودور ستيك" هو من قام مع مستشاريه بانتخاب من رشحه "محمد المعمري" أي "محمد بن يوسف"، كما أن الصدر الأعظم "محمد المقرّي" أدّى دورا هاما في تنفيذ ما قررته الإقامة العامة.

كانت وفاة السلطان "يوسف" بالنّسبة لأقطاب الحماية الفرنسية فرصة لا تعوّض لإعادة ترتيب البيت المغربي بطريقتهم الخاصة، حيث في صباح يوم السبت 19 نوفمبر 1927 تقدّم المقيم العام "تيودور ستيك" للسّلام على السلطان الجديد باسم الجمهورية الفرنسية،كما تقدّم ممثلو الدول الأجنبية بالمغرب الأقصى لتهنئته، وفي مساء نفس اليوم تقدّم الشرفاء والفقهاء وكبار الموظفين المغاربة للسلام على السلطان وتقديم التّهاني له بالملك[3].

لقد غادر السلطان الجديد "محمد بن يوسف" مدينة فاس بعد ثلاثة أيّام من مبايعته متوجّها إلى الرباط[4] في صباح يوم الاثنين21 نوفمبر 1927[5]، حيث كان في استقباله المقيم العام "تيودور ستيك"، وبمعية كبار المسؤولين المغاربة والفرنسيين المدنيين والعسكريين، وأعيان المدينة وعلمائها، ونُظّم حفل استقبال كبير برحاب القصر السلطاني.

جلس "محمد بن يوسف" على كرسي العرش، وأصبح يمارس مهامه في ظل الحماية الفرنسية[6]، وفي نفس الوقت شعور "محمد بن يوسف" بالمسؤولية الجسيمة التي يتحملها بصفته سلطانا للمغرب

---

[1]– أحمد البوزيدي، المرجع السابق، ص118.

[2]– عبد الله الجراري، حياة بطل التّحرير محمد الخامس، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، 2006، ص31.

[3]– أحمد البوزيدي، المرجع السابق، ص118.

[4]– مدينة الرباط التي جعل منها المقيم العام ليوطي عاصمة للمغرب في العهد اليوسفي لموقعها الاستراتيجي على شاطئ المحيط الأطلسي، وإشرافها على الطرق الرئيسية المؤدية إلى تازة ومراكش والمنطقة الغربية ، وذلك ليبعده عن مدينة توصف "بمنبع الحركة الوطنية " المعادية للوجود الفرنسي بالمغرب، انظر عبد الحق المريني، المرجع السابق، ص 26.

[5]– محمد الناصري، المرجع السابق، ص27.

[6]– عبد الله كنون، الملك الإنسان، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16–20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب،1988،ص75.

الأقصى فحرصه على إنصاف رعاياه وإعطاء كل ذي حق حقّه سواء على المستوى العام أو الخاص[1].

كان جلوس "محمد بن يوسف" على كرسي العرش، والبلاد تحت عبء ثقيل من وطأة الاستعمار، وكان لا يزال في إقبال الشباب[2]، وهو ابن ثمانية عشرة سنة، فتنفّست أقطاب الحماية الصعداء[3]، حيث اعتقد المقيم العام "تيودور ستيك" ومشاوره، أنّهم وجدوا ضالّتهم المنشودة في السلطان الشاب أصغر أبناء السلطان الذي قضى مراحل طفولته منعزلا عن مشاغل السياسة[4]، وظنّوا أنّ موعد كشف النّقاب عن نواياها الاستعمارية الحقيقية قد آن وأنّ ساعة الانتقال من فترة الحكم غير المباشر إلى نظام الإدماج العلني دقّت، وأنّ وقت جني الثمار الاستغلالية قد حل[5].

عند هذا المقام يمكن التساؤل: هل سيكون محمد بن يوسف عند حسن ظن سلطات الحماية؟ أم أنّه سيتصدّى للمخطّطات الاستعمارية التي كانت سلطات الحماية تسعى إلى تطبيقها بالبلاد؟.

إنّ السلطات الاستعمارية الفرنسية وعلى رأسها المقيم العام الفرنسي "تيودور ستيك" بالمغرب الأقصى الذي كان يطمح إلى أن يكون "محمد بن يوسف" هو سلطان المغرب الأقصى، تمكّن فعلا بفضل مظاهر الصراع التي كانت بين الصدر الأعظم "الحاج محمد المقرّي" والحاجب "التهامي عبابو" من تحقيق رغبته في اختيار "محمد بن يوسف"، حيث يتّفق المؤرخون والسياسيون على أن تزكية المستعمر لمبايعة "محمد بن يوسف" ملكا للمغرب الأقصى نابعة من أطماعه في الهيمنة على السلطان الشاب اعتقادا منه في إمكانية تطويعه لأهداف

[1]- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص25.

[2]- عبد الله كنون، المرجع السابق، ص75.

[3]- عبد العزيز بن عبد الله، خليفات المبادرات البطولية لمحمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد،16-20 نوفمبر، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة ،المحمدية، المغرب، 1988،ص158.

[4]- أحمد البوزيدي، المرجع السابق، ص115.

[5]- إبراهيم بوطالب، مكانة محمد الخامس في تاريخ المغرب، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16-20 نوفمبر 1988، 1988، ص205.

ومراميه ونواياه المبيتة، إلّا أنّ السلطان عمل على رفع المعاناة عن شعبه وانتشاله من براثن الاحتلال وتوحيد ترابه، ولقد عبّر عن ذلك من أوّل وهلة إثر اعتلائه العرش[1].

فلقد كانت السنوات الثلاث الأولى من جلوسه على العرش امتحانا لـ "محمد بن يوسف"، وفي أطوار هذا الامتحان، بدأ "محمد بن يوسف" يعي مبكّرا أنه بات أمام اختيارين لا ثالث لهما: إمّا أن ينقاد لسلطات الحماية فتفعل به وبوطنه وبشعبه ما تشاء، وإمّا أن يتصدّى للأمر الواقع فيدخل في مواجهات مع المتآمرين الذين دسهم له الاستعماريون ليحيطوا به من كل جانب وليحصلوا عليه أنفاس ملكه ويبعدوه عن الانشغال بأحوال شعبه[2].

وكانت هذه الثلاث سنوات كافية ليحسم "محمد بن يوسف" اختياره، وهو رفض السياسة الاستعمارية والدّفاع ما استطاع عن بلده وشعبه[3]، حيث لم تكن الحركة الإصلاحية التي باشرها "محمد بن يوسف" عند توليته العرش لتروق للإقامة العامة، ولكنّه سار فيها قُدمًا، في موازاة الحركة العلمية في تطهير الأفئدة والعقول من الجمود والتأخّر، والثبات في تحرير المغرب الأقصى من العبودية وسياسة الاستعمار، وهكذا لم يكن مفهوم الاستقلال عنده مفهوما ضيقا يقف عند نقطة جلاء المستعمر، بل الاستقلال هو أيضا التحرر من ربقة التبعية للاستعمار، وبذلك ساهم بقوة وإصرار لوضع لبنات وأسس قوية لدولة مستقلة وجعل التعليم هو الذي يحرر الشعب المغربي.

لقد عمل على محاربة الجهالة والخرافات والأمية والتخلف سواء بالنسبة للفتيان أو الفتيات، وكان في بداية حكمه تحت ظل الحماية الفرنسية، حيث كان يعرف النوايا المزيفة للاستعمار في ترك كل ألوان الجهل والشعوذة ليتخذ منهما مطايا لبلوغ أغراضه ولتنويم الشعب.

ولقد ظهرت مكانة القرويين في العديد من خطبه، حيث خطت جامعة القرويين خطوات في مجال التعليم والتجديد والتنظيم، وازداد عدد طلابها الوافدين عليها من مختلف الجهات[4]، وبهذا أعطى

---

[1]- الحسين برادة، محمد الخامس ومواقفه السياسية لإنقاذ المغرب من ظلام حكم الحماية، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط،2006،ص 27.

[2]- الغالي العراقي، قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار، المرجع السابق، ص ص18-19.

[3]- نفسه، ص ص19. 20.

[4]- فاطمة مسدالي، محمد الخامس والجهاد في المجال التعليمي، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، المغرب، الرباط،2003، ص ص223-224.

نفسا جديدا للتعليم، وفتح الباب في وجه الشباب المغربي للتكوين والتعليم والرفع من معنوياته[1]، إذ كان يرى أنّ هدف المدارس أوسع بكثير من مهامها ونشاطها السياسي الضيق، لقد كان يتطلع إلى إنشاء نظام تربوي وتعليمي منسجم ومستقل[2].

ويبدو واضحا أنّ هدفه هو التركيز على النهوض بقطاع التعليم خاصة، ويتمثل في إعداد الشعب المغربي ليوم المواجهة وليكون أفراده وجماعاته مؤهلين لربح المعركة الفاصلة ضدّ سلطات الحماية[3].

وكان أوّل كيد كاده رجال الحماية له الظهير الاستعماري المسمّى بالظهير البربري في 16ماي 1930[4]، حيث أرّخ نزول الظهير البربري لأوّل معركة حقيقية في حياة السلطان الذي بدأ يتعرّف على حقيقة المؤامرات الاستعمارية التي كانت تستهدف في الصميم وحدة البلاد[5].

هذا الظهير البربري القائم على عدم إسلام القبائل البربرية، والادعاء بأنّ هاته القبائل التي فاتتها فرصة ذهبية تتمثّل في كونها لم تندمج في حضارة الرومان، والآن من واجبهم انتهاز هذه الفرصة، زيادة على ذلك كانوا يعتبرون أن البربر ذو إسلام سطحي غير متعمق في نفوسهم، وبالتالي يمكن استغلال هذه النقطة من أجل تمزيق وحدة الشعب المغربي، وزرع الفتنة في صفوفه وجعلهم في مواجهة السلطان والشريعة الإسلامية، وإخوانهم العرب لتقوية الطرف المستعمر والذي كان من رهاناته أيضا محو الشخصية المغربية وإحداث تغييرات جذرية في تركيبتها، فالاستعمار لا يكتفي باحتلال الأرض ونهب الشعوب، بل يعمل على تحطيم حصونها الثقافية والوحدوية وهدم استقلاليتها[6].

---

[1]- حميد لحمر، من حظ التعليم في سياسة إصلاحات السلطان محمد الخامس رحمه الله، ندوتان علميتان حول محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية، محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب،2007،ص ص252-254.

[2]- محمد اليزيدي، النهضة التعليمية على عهد السلطان محمد الخامس، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال،الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة،منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 16نوفمبر2005، الرباط، 2007، ص ص121-122.

[3]- حميد لحمر، المرجع السابق، ص254.

[4]- الحسين برادة، المصدر السابق ،ص30.

[5]- الغالي العراقي، قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار، المرجع السابق، ص22.

[6]- الحسين برادة، المرجع السابق، ص30.

وللوصول إلى هذا الهدف الإجرامي، اعتمدت سلطات الحماية سياسة التخطيط المتدرّج الذي ابتدأ عمليا بظهير 11 سبتمبر 1914[1] يقرّر احترام ومراعاة النظام العرفي الجاري العمل به في القبائل البربرية التي استتب فيها الأمن، كما أصدرت الحماية ظهير آخر في 15 جوان 1922، وهذا لتأسيس أنظمة خاصة "متعلّقة بتفويت العقارات للأجانب بالقبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد بها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية[2]، ولكن بعد ثماني سنوات سيبلغ هذا المخطط الجهنمي ذروته القصوى بإصدار ظهير 16ماي 1930 الذي شكّل أكبر وأفدح تهديد للكيان المغربي ولسلطته ولوحدة الشعب ولسيادة البلاد، بحيث لغّم النّظام القضائي ليفتّت البلاد إلى قسمين: قسم يدين بالنظام العرفي ويطبّق في الأوساط البربرية، والقسم الثاني يخص المناطق العربية التي تجري عليها مقتضيات التشريعات العامة التي تفرضها الإدارة المباشرة.

وأمام هذا الامتحان العسير والخطير، تحرّك الشعب في مظاهرات عارمة اندلعت في كل الجهات، وتطوّرت الاحتجاجات إلى مظاهرات يومية تجوب الشوارع[3] لكي تلجأ في الأخير إلى المساجد والاعتكاف بها وهي ترفع حناجرها بأصوات مرتفعة تردّد: "اللّهم يا لطيف نسألك اللّطف في ما جرت به المقادر... فلا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر..."[4].

إنّ هذا العمل أُرّخ له يوم 16ماي 1930، وانفضح أمره يوم30ماي 1930، حيث بدأت الحركة الاحتجاجية اليومية مع بداية شهر جوان الموالي في كل المدن والقرى ولجأ الاستعمار إلى سياسة القمع والتشريد والاعتقالات، غير أن المظاهرات والاحتجاجات لم تتوقّف وخصوصا بمسجد القرويين، ثم تطورت الأحداث إلى تكوين تجمّعات ووفود وتحرير عرائض احتجاجية وأخرى استنكارية، وبعد أن استنفدت سلطات الحماية دون جدوى ممارسات التشريد والتعذيب، حيث بدأوا يلينون إلى استقبال الوفود والاستماع إلى المطالب وتقديم السلطة المخزنية إلى الواجهة[5].

---

[1]- الغالي العراقي، الملك محمد الخامس سياسة التحرير بين فن الممكن والمستحيل، المصدر السابق، ص34.

[2]- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء،ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب،2000، ص ص66-67.

[3]- الغالي العراقي، قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار، المرجع السابق، ص ص34-35.

[4]- مصطفى العلوي، محمد الخامس، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية ،ج5،ط1،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب،1986،ص ص57-58 .

[5]- الغالي العراقي، المرجع السابق ،ص ص23-24.

وفي مطلع يوم 11 أوت 1930، وبعد صلاة العصر بالقرويين تُليت رسالة باسم السلطان يدعو إلى الهدوء، وعدم تخصيص المساجد لميادين المظاهرات والاحتجاجات والباب مفتوح أمام كل المطالب التي ستجد لها حلا مناسبا، وقد أفضت هذه الحركة إلى الإفراج عن الوطنيين المعتقلين كخطوة لقيّام الوطنين بتقديم عريضة المطالب الوطنية إلى السلطان "محمد بن يوسف" الذي سيستقبلهم بالرباط، وكان الوفد حاملا معه عريضة ما يعرف بالمطالب الوطنية المتعلقة بميدان التعليم والذي تتلخّص في النقاط التالية :توحيد برامج التعليم في سائر المدارس بالمدن أو بالقرى، تدريس اللغة العربية وتعميمها، ووجوب تدريس التعليم الدّيني والإسلامي[1].

لقد كان استقبال السلطان لهذا الوفد بالرباط، حيث ألقى أمامه العلاّمة السيد "عبد الرحمن بن القرشي" خطابا مؤثّرا يحكى أنه تأثّر بفحواه كثيرا حتى دمعت عيناه، وتبيّنت له فداحة المسؤولية الملقاة على عاتقه فوعد خيرا، لكن الإدارة الاستعمارية جعلت من هذا اللقاء وسيلة جديدة لتصعيد سياستها القمعية، وهكذا استؤنفت المظاهرات والتجمعات والاحتجاجات، فتحرّك جيش الاحتلال من جديد واستولى على كل المرافق والمراكز، وفرض منع التجوال، وإلقاء القبض على وفد الوطنيين وعلى رأسهم الزعيمين السياسيين "علال الفاسي" و"محمد بن الحسن الوزاني".

وهكذا ومباشرة بعد أحداث الظهير البربري، بدأ السلطان يخطو خطوات مهمة في الخروج من العزلة المفروضة وتكسير الحصار المضروب على حركاته، حيث بدأ يقوم بالزيارات التفقّدية لمختلف طبقات الشعب وخلاصة هذه التحركات التي كانت تحدّيا لإدارة المستعمر، وهذا يعني أن السلطان بدأ يدرك أنه أمام مهام جسيمة أوّلها ممارسة سلطاته الشرعية التي يريد الاستعمار مصادرتها منه[2].

وهو الأمر الذي جعل السلطان يحسم اختياره المصيري بالارتباط بتلك الفئة من الوطنيين، ودعم حركتهم وتشجيعهم على تنظيم صفوفهم لمواجهة الوجود الأجنبي، وبذلك ظهرت الحركة الوطنية المغربية، حيث يتّفق جل من كتب عنها (أي الحركة الوطنية المغربية) أنّ ميلادها مرتبط بصدور الظهير البربري16ماي 1930، وما تلا ذلك من تأسيس كتلة العمل الوطني سنة 1934[3]، وكان

[1]– عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص 71-72.

[2]– الغالي العراقي، الملك محمد الخامس سياسة التحرير بين فن الممكن والمستحيل، المصدر السابق، ص38.

[3]–عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص66.

"علال الفاسي" أبرز مؤطريها وقادتها وانتخب رئيسا لها[1]،كما يرجع هؤلاء الكتاب إلى زيارة "محمد بن يوسف" إلى فاس يوم 08 ماي 1934 كانت أوّل اتّصال وأوّل مناسبة يحتك فيها "محمد بن يوسف" بالحركة الوطنية وبالشباب الوطني[2]، هؤلاء الذين كانوا يرون في جلوسه على كرسي العرش في سنّهم ومستوى آمالهم أوّل مظهر من مظاهر التجديد، إيمانا منهم بأن سلطانا في سنّه لابدّ أن يقاسمهم نفس الآمال والمشاعر[3]، حيث عندما علموا بزيارة ملكهم لفاس أعدّوا الشعب الفاسي لاستقباله بجميع شرائحه وهيآته الوطنية معلنين عن وطنيتهم وتأييدهم للسلطان في مواقفه المعارضة لسلطة الحماية، ونظرا لذلك التجاوب الذي تفجّر إلى الوجود بين السلطان والشباب الوطني قام السلطان بزيارة إلى مدينة فاس يوم 08 ماي 1934، اعتبرت هذه الزيارة أوّل اتّصال للسلطان مع الوطنيين[4].

وبذلك فإنّ الزيارة برهنت على خلاف ما كان ينتظره منها حكام الإقامة العامة[5]، الذين كانوا لا ينظرون بعين الرضا لذلك التقارب الذي جعل السلطان يطّلع عن قرب على حماس الوطنيين ورغبتهم في الدفاع عن الاستقلال، واتّجه السلطان نحو خدمة الوطنين ومطالبهم[6]، والشيء الذي جعل الفرنسيين يعملون على قطع الزيارة وتغيير برنامجها الذي خطّط له وهذا ما جعل الأمور تتغير، حيث بدأ أهل فاس يفكرون وينظّمون أنفسهم تنظيما وطنيا وشعبيا[7].

وبناء على هذا التلاحم الوثيق تبيّن أنّ ادعاءات سلطات الحماية حول أسباب مغادرة "محمد بن يوسف" لفاس باتت مكشوفة، خصوصا وقد بادر فورا إلى دعوة قادة كتلة العمل الوطني لحضور

---

[1]– الغالي العراقي، المصدر السابق، ص40.

[2]– محمد منصور، الزيارة الملكية في عهد محمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد،16–20 نوفمبر 1987، تنظيم رباط الفتح، مطبعة فضالة، المغرب،1988،ص ص224–228.

[3]– محمد المكّي الناصري، محمد الخامس وانطلاق الحركة الوطنية المغربية، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16–20نوفمبر 1987، تنظيم رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988، ص127.

[4]–علال ركوك، حدث نفي السلطان محمد الخامس وردود الفعل الشعبية من خلال بعض النصوص الشفاهية، مجلة الذاكرة الوطنية، عددخاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الربـاط، 2003، ص196.

[5]– هاشم العلوي القاسمي، المرجع السابق، ص17–18.

[6]– علال ركوك، المرجع السابق، ص196.

[7]– هاشم العلوي القاسمي، المرجع السابق، ص18–30.

اجتماع بالقصر الملكي بالرباط وبحضور بعض أعضاء الحكومة، حيث أكّد لهم بأنّهم لم يخرج من مدينة فاس غاضبا بل العكس هو الصحيح، وأوضح موقفه بالقول :"لقد غادرت المدينة مغتبطا ومسرورا لما أتيح لي مشاهدته أثناء مشاركتكم وما عشته بجانبكم،كما أؤيّد كل ما جاءت به شعاراتكم ومطالبكم، وسنعمل بحول الله على تحقيقها وإنجازها..."[1].

وبناء على كل ما تقدّم، وبعد قضية الظهير البربري الذي واجهه الشعب المغربي لمرحلة استغرقت أربع سنين لغاية 1934، التي أسفرت عن مرحلة تاريخية هامة[2]، حيث وبقمع الحركة الوطنية بشدّة في أحداث 1937، فإن السلطان وشعبه لم يزدهما إلا قوة في مواجهة الاستعمار[3].

لقد اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939م، وكانت فرصة سانحة مكّنت "محمد بن يوسف" من إخراج المغرب الأقصى من عزلته الدولية[4]، في حين سلكت السلطة الاستعمارية الفرنسية عشية الحرب سياسة القمع والبطش، فمن اعتقال أعضاء الحركة الوطنية المغربية ونفي رموزها "علال الفاسي" و"محمد حسن الوزاني" إلى تأسيس محتشدات التعذيب في الصحراء إلى حل كتلة العمل الوطني[5].

عرف العالم تحولات جديدة من خلال ظهور أفكار جديدة منها حرية الشعوب وحقها في تقرير المصير[6]، وعلى الساحة الوطنية كان عدد من المعتقلين الوطنيين قد أنهوا عقوباتهم في معتقلات

---

[1]- الغالي العراقي، محمد الخامس سياسة التحرير بين فن الممكن والمستحيل، المصدر سابق، ص ص47-48.

[2]- الغالي العراقي، قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار، المصدر السابق ص29.

[3]- الجنرال نوكيس هو مقيم عام فرنسي بالمغرب مابين سبتمبر 1936 إلى جوان 1943، أنظر عبد اللطيف جبرو، المصدر السابق، ص223.

[4]- أحمد الأزمي، نضال محمد الخامس والحركة الوطنية مابين 1939-1947،ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من من أجل الاستقلال ،الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 16نوفمبر2005، الرباط ،2007،ص61.

[5]-محمد بلحسن، محمد الخامس والحرب العالمية الثانية، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد 10،منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2007،ص21.

[6]- أحمد الأزمي، المرجع السابق، ص 63.

الحماية، وتم الإفراج عنهم كما عاد آخرون من المنافي فاستأنف الجميع ممارسة النشاط السياسي، وهذا بالتنسيق مع "محمد بن يوسف"، حيث عرف الشعب المغربي يقظة كبيرة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المغرب الأقصى قد عرف في هذه الفترة حدثا مهما وهو إنزال قوات الحلفاء بالشواطئ المغربية في 08نوفمبر1942،كما نزلت في وهران والجزائر[2]، وهذا بعد مقاومة يائسة من قبَل القوات الفرنسية أوائل نوفمبر 1942، وإصرار "محمد بن يوسف" على البّقاء في العاصمة الرباط عوض الانتقال إلى فاس كما طلب منه ذلك المقيم العام "نوكيس"[3].

صاحب نزول الحلفاء حدث متميّز عرفه المغرب الأقصى مع بزوغ انتصار الحلفاء على دول المحور والقوات النازية في الحرب العالمية الثانية، وما الحدث سوى ذلك اللّقاء الذي جمع بين الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" والوزير الأول البريطاني "وينستون تشرشل" بحضور الجنرال "شارل ديغول" قائد قوات المقاومة الفرنسية والجنرال "هنري جيرو" القائد العسكري والمدني على مستعمرات ومحميات فرنسا بشمال إفريقيا وغربها، وهذا اللّقاء هو "لقاء أنفا" بالدار البيضاء في 14يناير إلى 24 يناير 1943[4]، وكان بيت القصيد في هذا اللقاء، وما تم الاتّفاق عليه إجماعا، استمرار الحرب ضد دول المحور إلى أن تستسلم دون قيد ولا شرط، و هو ما حدّد أهداف الحرب ووجّهها نحو وجهة تطويق المحور والقضاء عليه[5].

ورغم أنّ "محمد بن يوسف" لم يحضر قمة الحلفاء التي اتّخذت فيها قرارات هامة في شأن الحرب والسلم، فإنّه التحق بهم في حفلة العشاء، وأثناء هذا اللّقاء الذي اعتبره "محمد بن يوسف" فرصة سانحة ليسمع رأيه وصوت بلاده، أفصح السلطان للرئيس "روزفلت" عما يأمله لوطنه من رقي وتطوير وازدهار شامل وتحقيق الاستقلال فابتسم "روزفلت" في وجه السلطان وقال له:" لاريب إنّي أعدك بذلك".

---

[1]– محمد المكّي الناصري، موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية، تطوان، المغرب،1946، ص86.

[2]– الشيخ محمد ولد الشيخ سيديا، المرجع السابق، ص74.

[3]–محمد الناصري، المرجع السابق، ص196.

[4]– الحسين برادة، المصدر السابق، ص ص43-44.

[5]–زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص245.

وقد اكتسى هذا الاجتماع طابعا خاصا، إذ لأوّل مرة يكون "محمد بن يوسف" يتفاوض كسلطان مستقل، ويجري محادثات مع زعماء دول عظمى بشأن استقلال المغرب الأقصى وحقّه في تقرير مصيره[1]. وممّا ورد أيضا من نتف حول الاجتماع المذكور وفحوى ما نوقش فيه من أفكار، ما بسطه "أحمد عسة" من كون "محمد المعمري" مترجم السلطان إلى الانجليزية قد قال:" إنّ محمد بن يوسف طرح قضية استقلال المغرب الأقصى مع الرئيس "روزفلت"، وتمنّى ألا ينسى الحلفاء مكافأة المغرب على بذله من جهود حربية بإعادة سيادته إليه" وأضاف المترجم "إنّ الرئيس الأمريكي أجابه بأن طموح المغرب الأقصى لاستعادة حريته أمر معقول، وأنّ مكافأة الحلفاء له واجب"[2].

ولم يكن الوزير الأول البريطاني راضيا على مسايرة روزفلت للسلطان، بل اشمأز وكاد ينسحب من اللّقاء ويغادر قاعة الاجتماع، ويؤكد "شارل أندري جوليان" هذا مذكّرا أنّ روزفلت وإن لم يكن قد وعد السلطان بشكل قاطع باستقلال المغرب الأقصى، إلا أنه جهر بالعمل على تحرير الشعوب طبقا لميثاق الأطلسي لسنة 1941 وحقّها في تقرير المصير[3].

وأمام هذه المعطيات الجديدة التي أفرزها الإنزال الأمريكي بالشواطئ المغربية ولقاء أنفا أعاد الوطنيون حساباتهم السياسية، وأصبحوا يتطلّعون إلى ما ستقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد التصريحات التي كانت تصدر عن قادتها، وبالتالي كان الرّهان على حل المسألة المغربية في إطار عالمي تماشيا مع مبادئ الميثاق الأطلسي، وخلال سنة 1943بدأت الحركة الوطنية تتوسّع وتكسب العديد من موظّفي المخزن الذين ظلّوا إلى ذلك العهد متحفّظين، كما أنّ السلطان "محمد بن يوسف" تمكّن من كسب ود وتفهّم الجنرال "نوكيس" فإنّه بعد لقاء أنفا والوعود التي تلقّاها بشأن حل الوضعية الاستعمارية التي ستتحول جذريا بعد الحرب إلى جانب حصوله على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الاستقلال، وبدأ ينظّم لقاءات سرّية مكثّفة معهم، فساهمت هذه الظروف في تقريب وجهات النّظر بين الحركة الوطنية والقصر، كما ساهمت في التحام الحركة القومية والحزب

---

[1]- عبد الرزّاق كركيط، المحطات التاريخية لمواقف محمد الخامس، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير ،مطبعة كانابرانت، الرباط، 2007، ص107.

[2]- أحمد عسّة، المعجزة المغربية، ط1، بيروت،1975،ص ص221-222.

[3]- Charles andré julien, le maroc face aux imperialisms 1415-1956,ed: jeune afrique, paris, 1978, p489.

الوطني، وهذا بعد تشقّق حزب كتلة العمل الوطني سنة 1937، فأعلن عن تأسيس الاستقلال كحزب بديل[1].

ظهر هذا الحزب كحزب سياسي في أواخر سنة 1943، غير أن أصوله تعود إلى بداية الثلاثينات، إذ بدأ على شكل خلية سرية كانت تسمى "الزاوية" لا يزيد أعضاؤها على العشرين تكونت حوالي 1931[2].

ويرجع الفضل في تأسيس "حزب الاستقلال "إلى الحزب الوطني إذ أسّسه "أحمد بلافريج" في ديسمبر 1943، وقد ضمّ من بين أعضائه معظم من كانوا في الحزب الوطني من فلاحين ومثقفين وقضاة وأساتذة وجمعيات قدماء التلاميذ وشخصيات بارزة من الحزب القومي، وقد ركّز الحزب على مطلبين أساسيين هما :"الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب الأقصى، ثم تكوين نظام ديمقراطي شبيه بالأنظمة التي تتكون منها الأمة المغربية"، وبعد أقل من شهر على تأسيسه تقدّم الحزب يوم 11 يناير 1944 بوثيقة المطالبة بالاستقلال[3]كميثاق للوطنية المغربية[4]، ومن مضامين وثيقة المطالبة بالاستقلال ما يلي: المطالبة باستقلال المغرب الأقصى ووحدة ترابه، الالتماس من "محمد بن يوسف" السّعي لدى الدولة الفرنسية الاعتراف بهذا الاستقلال، إقرار النّظام الديمقراطي الذي يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربي وطبقاته على أساس الملكية الدستورية[5].

وعلى أيّة حال فإنّ الوثيقة كانت واعية لكل متطلّبات المغرب الأقصى، ومعبّرة عن كل الأماني التي كانت تتردّد في ضمير الشعب المغربي[6].

وعند هذا المقام يمكن التساؤل: كيف كان موقف "محمد بن يوسف" من وثيقة المطالبة بالاستقلال؟.

---

[1]- عبد الرزاق كركيط، المرجع السابق، ص11.

[2]- عبد الكريم غلاب، عبد الكريم غلاب في مذكرات سياسية وصحافية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب 2010، ص ص76.

[3]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1،دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط،2010، ص 243.

[4]- عبد الرزاق كركيط، المرجع السابق، ص111.

[5]-عبد القادر الشاوي، حزب الاستقلال 1944-1982، ط1، مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص 22.

[6]- عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص 284-287.

لقد اتّخذ موقف التأييد لهذه الوثيقة سواء في المرحلة السرية لإعدادها أو منذ الإعلان عنها يوم الثلاثاء 11 يناير1944، حيث استمرّت الحركة الوطنية في ممارسة نشاطها في النطاق السري خلال الفترة الممتدة من سنة 1937إلى بداية سنة 1944، وكان الإعلان عن الوثيقة المطالبة بالاستقلال يعدّ أوّل عمل وطني علني.

وخلال الاجتماعين الأخيرين في ليلتي 06و10 يناير 1944 بالقصر الملكي بين السلطان والقادة الوطنيين تحدّد توقيت إعلان الوثيقة وطريقة تقديمها وما يصاحب ذلك من أحداث نُفّذت بمنتهى الدقّة، وهكذا تقرّر أن يرفع وفد من اللّجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الوثيقة إلى "محمد بن يوسف" يوم 11 يناير1944 في القصر الملكي بالرباط وترسل نسخ من الوثيقة إلى الإقامة العامة الفرنسية والقنصليتين الأمريكية والبريطانية بالرباط، وبعد ذلك تقرّر أن يستدعي "محمد بن يوسف" لمقابلة وفد الحزب لعقد مجلس وزاري موسّع لعرض الوثيقة عليه، وأخذ رأيه والخروج بقرار في تأييد الوثيقة إلى الإقامة العامة[1] .

هذا الأمر الذي أدّى بالجنرال "شارل ديغول" في يوم 28 يناير 1944 إرسال مبعوثه في الشؤون الخارجية "روني ماسكيلي" إلى الرباط داعيا "محمد بن يوسف" إلى المحافظة على معاهدة فاس[2]، حيث وفي نفس هذا اليوم السالف الذكر وقع اعتقال 18 مسيرا من رجال الحركة الوطنية كـ"أحمد بلافريج" و"عبد الرحيم بوعبيد" و"عبد الله إبراهيم" بتهمة الاتّصال مع ألمانيا، وتمخّض عن ذلك إضرابا وطنيا شاملا وسقط العديد من الشهداء، وأصيب الكثير من الجرحى في عدّة مناطق مغربية، وحُكم على العشرات من الوطنيين بالإعدام، وتعرّض للسّجن أزيد من 5000 مغربي وتأزّمت العلاقة بين "محمد بن يوسف" والإقامة العامة [3].

وتجدر الإشارة أنّ الاستعمار الفرنسي كانت من جملة ما ترتكز عليه هو التفريق بين السلطان وشعبه، وجعله دوما في عزلة بالنّسبة إلى الشعب عموما وبالنسبة إلى الحركة الوطنية خصوصا، ولكن

---

[1]- خالد الصقلي، موقف السلطان محمد الخامس من وثيقة 11 يناير 1944، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط،2007، ص48.

[2]- www.mohamed v.ma/event,arc.asp

[3]- عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص300-306. وأنظر أيضا :علال الفاسي، المصدر السابق،ص ص262-255.

لما تيسّر اللّقاء عقب إعداد الوثيقة في السّر وتقديمها في العلن كانت الصدمة عنيفة بالنّسبة لهذا الاستعمار الذي وجد نفسه في أزمة سياسية، حيث تيقّن بأنّ السلطان يتولىّ القيادة الرسمية في المطالبة بالاستقلال[1]، وواصل "محمد بن يوسف" نضاله من أجل استقلال بلاده لدى زيّارته إلى فرنسا سنة 1945 بدعوة من الجنرال "شارل ديغول"، فكان من أهم شروطها طرح مسألة الاستقلال، وكان من نتائج هذه الزيّارة تغيير المقيم العام "برنار بيو" بمقيم عام جديد هو "إيريك لابون"،كما تم إطلاق سراح السياسيين المعتقلين وترسّخ مطلب المغرب الأقصى بالاستقلال[2].

وقد ساعد جو الانفراج الذي عمّ البلاد خلال ولاية "إريك لابون"[3] فيما بين مارس 1946 وماي1947 على السماح للمغرب الأقصى بأن يبدأ مسيرة جديدة حدّدتها عودة كل من "علال الفاسي" من منفاه "الغابون" و"أحمد بلا فريج" من "كورسيكا" والترخيص للحزب بإصدار جريدتين هما جريدة "العلم" الناطقة باللغة العربية على رأسها عبد الجليل القبّاج وجريدة " l'opinion du peuble"وهي أسبوعية[4].

ومن خلال هذا يتّضح أنّ "محمد بن يوسف" قام بمجهودات، سواء في الإعداد السري مع زعماء الحركة الوطنية لوثيقة المطالبة بالاستقلال في القصر الملكي قبل يوم 11يناير 1944، أو في إظهار التأييد الكلّي لما تتضمّنه من مطالب هذه الوثيقة، منذ الإعلان عنهما خلال اليوم السالف الذكر ممّا جعله يدخل في مواجهة مباشرة مع الإقامة العامة.

لقد تواصل نضال "محمد بن يوسف" فقام برحلة إلى طنجة سنة 1947 تحدّيا لوضعية يطبعها عدم اعتراف فرنسا بتضحيات المغاربة إلى جانبها في الحرب، وعدم أخذ مطالبهم بمأخذ الجد والاهتمام، وهكذا فكّر السلطان في زيارة طنجة[5].

وفور إعلان السلطان عن نيّته زيارة طنجة "لإريك لابون"، امتعض من ذلك وحاول أن يثنيه عن عزيمة بالاعتذار تارة وبالمماطلة تارة أخرى، لكن الحماية الفرنسية وافقت أمام إصرار السلطان،

---

[1]– خالد الصقلي، المرجع السابق، ص 50.

[2]– الحسين برادة، المصدر السابق، ص49.

[3]– إيريك لابون مقيم عام فرنسي من مارس 1946 إلى ماي 1947، انظر عبد اللطيف جبرو،المصدر السابق،ص223.

[4]– زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص257.

[5]– نفسه، ص 286.

وذلك من حيث المبدأ فقط، على أن يتم إخبار الهيئات الدبلوماسية بالمدينة، وطرحت أمام السلطان كثيرا من التخوّفات[1]، وهذا بعد استشارات باريس قنصلها في طنجة، فكان جواب هذا الأخير بأنّ الوقت غير مناسب معلّلا ذلك بأنّ الرّحلة قد تُحدث ردود فعل بين الساكنة الاسبانية بطنجة، مما سيسبّب من الناحية الأمنية إحراجا للسلطان[2]، فاقترح عليه السفر بحرا حتى لا يمر بالمنطقة الخليفية، مع أنّ هدف الزيارة كان في نظر السلطان ربط أقاليم البلاد ببعضها، وعلى الرغم من أنّ رد إسبانيا كان إيجابيا، فإنّ المقيم العام "إيريك لابون" قدّم للسلطان المطالب الآتية:

- أن يصحبه في رحلته ويحضر سائر الحفلات التي يقيمها محمد بن يوسف في طنجة.
- أن يقوم المقيم العام الفرنسي بتقديم ممثلي الدول الأجنبية لمحمد بن يوسف .
- أن يطّلع المقيم العام على الخطب التي يُلقيها محمد بن يوسف، وابنه الحسن الثاني .
- أن يمتنع "محمد بن يوسف" عن إصدار بيانات مدة إقامته بطنجة.

ولئن قبل السلطان الالتزام بالمطلب الأول فإنّه رفض جملة وتفصيلا ما تضمّنه المطلب الثاني من قيّام "إريك لابون" بتقديم قناصل الدول الأجنبية، وفي ما يتعلّق بالاطّلاع على الخطب سمح السلطان الاطّلاع عليها، غير أنّ المقيم العام اقترح إدراج عبارات تنمّ عن اطمئنان السلطان للتعاون الفرنسي المغربي، فعلا أضاف جملة في آخر خطابه يحث فيها رعيته على الاستفادة من تجارب الغربيين وخصوصا الفرنسيين[3].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ "محمد بن يوسف" والحركة الوطنية لم يكونا وحدهما يفكّر ويخطّط ويبرمج، فهناك أيضا المستعمر الذي كان هو كذلك يخطّط من أجل إفشال الرّحلة فقد حاول الاستعماريون تلغيم طريقه وإفشال مخططاته فزرعوا العراقيل وافتعلوا الأحداث، وتفنّنوا في المناورات ثم حاولوا أن يفرضوا عليه طريق الرحلة ووسيلة النّقل حتى لا تتم الرّحلة برا، ودبّروا مؤامرة لارتكاب مجزرة وحشية في مدينة الدار البيضاء يوم 07أفريل 1947 عشية انطلاق الرحلة، ولما لم تنجح كل عراقيل ومؤامراتهم وتأكّدوا أنّه مُصر على القيّام بالرحلة، تعلّقوا بمناورة الفرصة الأخيرة حيث اشترطوا عليه أن

[1]- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص286.

[2]- محمد الناصري، المرجع السابق، ص 232.

[3]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص ص 294. 295.

يُضمّن خطابه فقرة تنوّه بأعمال وسياسة سلطات الحماية لفائدة المغاربة حتى لا يكتشف الرأي العام العالمي ما ترتكبه من قمع وتنكيل واضطهاد في حق الشعب المغربي[1].

وأخيرا أصبح حلم "محمد بن يوسف" حقيقة بعد طول انتظار وكثرة المعوّقات فقد استطاع بتحديه وصموده أن يحقّق مشروع الرّحلة إلى طنجة[2]، حيث انطلقت الرّحلة من الرباط إلى طنجة[3]، يوم 09أبريل1947 على متن قطار[4]، وخلال هذه الزيارة التي دامت أربعة أيّام ألقى يوم 10أبريل1947 خطابه التاريخي في ساحة المندوبية[5]، وكان هذا الخطاب يحتوي فعلا على الفقرة التي فرضتها إدارة الحماية، والتي تنوّه بفرنسا وأعمالها بالمغرب الأقصى لكن "محمد بن يوسف" تخطاها ولم يشر إليها[6].

وفي نفس السياق وضمن هذا الخطاب عبّر "محمد بن يوسف" عن تمسكه بحق بلاده في استرجاع حرّيتها، والانطلاق من أسر التبعيّة الأجنبية[7].

لقد راهنت الرحلة "لمحمد بن يوسف" على تحقيق أهداف سياسية، حيث عمل إلى التأكيد على وحدة الأراضي المغربية رغم خضوعها لحكم إدارات استعمارية، وإنّما كان يتوخى من خلالها التعبير لممثلي الدول الأجنبية وللصحافة الدولية المتابعة لأنشطة هذه الرحلة أن كيان الأمة المغربية كيان واحد لا يقبل التجزئة، وأنّه هو الذي يمثّل رمز وحدته وتآلفه[8].

---

[1]– الغالي العراقي، قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار، المرجع السابق، ص44.

[2]– إن مدينة طنجة كانت ملجأ للسلطان عبد العزيز المخلوع وأخيه السلطان عبد الحفيظ المتنحي عن العرش المغربي وإذا كان السلطان عبد العزيز قد بقي في طنجة إلى آخر أيام حياته فإنّ السلطان مولاي عبد الحفيظ انتهى به المطاف لاجئا في فرنسا وكلاهما دفن بفاس انظر محمد الناصري، المرجع السابق، ص 285.

[3]– نفسه، ص 285.

[4]– زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص 287.

[5]– محمد العلمي، محمد الخامس وتاريخ استقلال المغرب،ط2، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011، ص62.

[6]– الغالي العراقي، المرجع السابق، ص 44.

[7]– محمد العلمي، المصدر السابق، ص37.

[8]– علال الفاسي، المصدر السابق، ص ص 303–304.

وعلى كلّ فقد كانت الرحلة إلى طنجة محطة مهمة في تاريخ المغرب الأقصى على عهد الحماية، لأنّها مكّنت "محمد بن يوسف" من الاجتماع بخليفته مولاي "الحسن بن المهدي" في المنطقة الشمالية بأصيلا، وتم فيها الاتّصال بالشعب المغربي، وأكّدت من جهة أخرى توجّه السلطان على درب استقلال المغرب الأقصى، ورغبته في الانتماء إلى جامعة الدول العربية[1]، كما مكّنت هذه الرّحلة الالتقاء بين قادة ومناضلي الحركة الوطنية بالجنوب (منطقة الحماية الفرنسية) مع إخوانهم في الشمال(منطقة الحماية الاسبانية ومنطقة طنجة الدولية) من أجل التشاور وتنسيق وتطوير عملهم الوطني في إطار البرنامج الوطني الجديد الذي أعلن عنه السلطان –زعيم الحركة الوطنية– في طنجة[2]. طنجة[2].

ويتّضح لنا من خلال هذا أن الرّحلة إلى مدينة طنجة كانت صفعة قوية لفرنسا وللمقيم العام الفرنسي بالمغرب الأقصى "إيريك لابون" الذي عجّلت الحكومة الفرنسية بترحيله واستبداله بالجنرال "ألفوس جوان"[3]، حيث إذا أمعنا النظر في المنحى الذي اتخذته القضية المغربية والعلاقات المغربية الفرنسية في هذه الظروف الصعبة وخاصة بعد الزيارة، نجد أن فرنسا مارست سياسة قاسية ضدّ سلطات المغرب الأقصى ورؤساء أحزابه والشّعب المغربي كافة، ويدخل الجنرال "جوان"[4] مع "محمد بن بن يوسف" في اصطدامات بداية من سنة 1947[5]، وبذلك عمدت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء المقيم العام "لابون" وتعيين خلف قوي له وهو الجنرال "جوان" المعروف بغطرسته وعقليتة الاستعمارية لإرجاع الأمور إلى سابق عهدها، وهو ما اعتبره المراقبون بمثابة إعلان للحرب على السلطان، فهل سينجح الجنرال "جوان" في تجسيد ما تطمح له سلطات الحماية الفرنسية؟.

[1]– زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص 296.

[2]–محمد الناصري، المرجع السابق، ص333.

[3]– الحسين برادة، المصدر السابق، ص53.

[4]– عبد الحق المريني، المصدر السابق، ص ص 43–44.

[5]– محمد العلمي، المصدر السابق، ص ص 63–82.

3- المؤامرة الفرنسية ونفي محمد بن يوسف:

لقد شكّل قدوم الجنرال "جوان"[1] المقيم العام لفرنسا بالمغرب الأقصى في ماي 1947 بداية لما اصطلح المؤرخون على تسميته بأزمة العلاقات الفرنسية المغربية[2]، هذا بعد إقالة المقيم العام "إيريك لابون" الذي اعتبرته السلطات الفرنسية مخفقا في إحباط الزيارة "لمحمد بن يوسف" إلى طنجة، ومنذ ذلك الحين بدأت السلطات الفرنسية تدبّر مؤامرات واسعة النّطاق، فكان من أقوى هواجس الجنرال "جوان" وأولويته ومخططاته إزاحة السلطان عن العرش، وقد نال المقيم العام الجديد دعما غير محدود من قبل الحكومة الفرنسية[3] من خلال جمع الانتهازيين، وتأسيس أحزاب مصطنعة تعمل بإرشاداتها وأخذت تزرع الفتن وتنشر المناشير[4]، فاستغل الجنرال "جوان" ولايته بإعادة صياغة أسلوب التعامل مع القصر الملكي، وهكذا أطلق العنان لترسانته القمعية وتهديده باستبدال السلطان الشرعي بسلطان آخر إذا لم يساير مخططه الفرنسي الجاهز[5].

وعلى كلّ فقد انطلقت الشرارة الأولى لهذا النّزاع سنة 1951، حينما انعقد مجلس شورى الحكومة في الرباط لمناقشة الميزانية، وجلس جنبا لجنب رجال الإدارة الفرنسيون القابضون على زمام الأمور في المغرب الأقصى وأعضاء المخزن أي الحكومة المغربية الصورية وكبار الباشوات والقواد، بالإضافة إلى أعضاء حزب الاستقلال المطالبين بوضع نظام للمغرب الأقصى يضمن للمغاربة حرّيتهم الفردية وحقوقهم الديمقراطية، وكان النّقاش حادا بين المقيم العام وأعضاء حزب الاستقلال الذين عبّروا عن آرائهم بروح نقدية حول السياسة الاقتصادية والسياسية المتّبعة من قبَل سلطات الحماية، وهو ما لم يعجب المقيم العام فقام بطرد "محمد الغزاوي" فانسحب الآخرون معبرون عن تضامنهم مع زميلهم المطرود[6].

---

[1]- الجنرال ألفوس جوان مقيم عام بالمغرب من ماي1947 إلى جويلية 1951. أنظر: عبد اللطيف جبرو، المصدر السابق، ص223.

[2]- الشيخ محمد ولد الشيخ سيديا، المرجع السابق، ص103.

[3]- الحسين برادة، المصدر السابق، ص 58.

[4]-الشيخ محمد ولد الشيخ سيديا، المرجع السابق، ص 103.

[5]- الحسين برادة، المصدر السابق، ص 58.

[6]- محمد العلمي، المصدر السابق، ص ص 68-69.

وبمناسبة عيد المولد النبوي وأثناء تقديم التهاني، حرّكت الإقامة العامة أحد بيادقها وهو من الباشوات المعروفين "التهامي الكلاوي" وبعثته شاكيا متذمّرا، ليتكلّم مع "محمد بن يوسف" بوقاحة في حق أولئك الوطنيين، فما كان من السلطان إلّا أن طرده وهو ما لم يستسغه الجنرال "جوان"، هذا الأخير الذي وجّه بتاريخ 26 يناير1951 إنذارا له يدعوه فيه[1] إلى حد للإضراب عن الإمضاء على مشاريع الظهائر، وأن يصدر تصريحا ملكيا يدين فيه حزب الاستقلال ويتبرأ منه وإلّا سيعمل على عزله عن العرش والسلطنة فلم يستجب السلطان ولم يعبأ بتهديده، وقد خاطبه "محمد بن يوسف" بخطاب شديد اللّهجة قائلا له:" أيّها الجنرال لسنا هنا في ميدان استعراض يكفي أن تصدر فيه الأوامر لتطاع "، وقد خاطبه أيضا بقوله: "إنّنا نرفض التنازل عن العرش لأسباب دينية ودستورية وسياسية ... فكرامة المغاربة من كرامتنا وشرفهم من شرفنا، ولن نفعل قط ما يدنّسها".

وللمزيد من الضّغط على "محمد بن يوسف" لتغيير مواقفه، وضع الجنرال "جوان" رجال الحركة الوطنية في السّجون والمنافي وحاصر قصره، ولكن السلطان بقي متشبّثا بموقفه إلى تم عزل الجنرال "جوان" وإبعاده في سبتمبر1951[2]، وحل محله ضابطا آخر هو الجنرال "غيوم"[3] الذي كان همه أن يواصل ما بدأه سلفه "جوان"، وليكمل الخطة التي رسمها المقيمون السابقون بمن فيهم الجنرال "جوان"، ويقول: "إنّ لي أعداء في المغرب الأقصى، وإنّني أعدّوهم عندي...فإن أتو سامحتهم ...أما الذين لا يأتون فسألقنهم بالقوة ...إنّني مصمم على العمل مع أصدقائي بكل محبة ... أمّا خصومي فسأحاربهم بكل شدّة إلى أن يأكلوا التبن"[4].

ومن هذا المنطلق بدأ الجنرال "غيوم" في نسج المناورات قصد الإبقاء على السيادة الوطنية منقوصة وهو مالم يقبل به الشعب المغربي بإعلانه مقاطعة انتخابات الغرف المغربية الاستشارية المنظمة من طرف الإقامة في 27 أكتوبر 1952، وقد انفجرت اضطرابات غاضبة بالدار البيضاء خلفت خمسة قتلى وأربعين جريحا، وفي يوم 14 مارس من نفس السنة سيرسل "محمد بن يوسف"

[1]- الحسين برادة، المصدر السابق، ص61.

[2]- عبد الحق المريني، المصدر السابق، ص ص 44-46.

[3]- الجنرال أوغيستان غيوم مقيم عام فرنسي بالمغرب من أكتوبر إلى جوان 1954. أنظر عبد اللطيف جبرو، المصدر السابق، ص 223.

[4]- الغالي العراقي، الملك محمد الخامس سياسة التحرير بين فن الممكن والمستحيل، المصدر السابق، ص ص 117-119.

مذكّرة جديدة إلى باريس داعيا فيها فرنسا إلى تمكين المغاربة من الحريات العامة والاعتراف لهم بحقّهم في تكوين النقابات وتمتيع الغرب بحكومة ذات صبغة تمثيلية تشكّل من قبل الدولة المغربية والإسراع ببدء المفاوضات من أجل الاستقلال[1].

غير أنّ فرنسا اقترحت نهج سياسة التبعية المشتركة التي تعني إقامة إدارة ومجالس مشتركة وبدء المفاوضات انطلاقا من مقتضيات معاهدة فاس، وهي المقترحات التي رفضها "محمد بن يوسف" لأنّها تنزع عمليا في روحها واتّجاهاتها إلى اقتسام السيادة المغربية، معبرّا عن وجهة نظره التي كانت تتماشى مع تطورات الشارع المغربي[2].

تجدر الإشارة إلى أنّه بعد المذكّرات التي قدّمها "محمد بن يوسف" للحكومة الفرنسية، وبعد الخطاب الذي ألقاه في 18 نوفمبر1952 ازداد التوتر وأُعلنت الإضرابات ونُظّمت المظاهرات بالمغرب الأقصى خاصة بالدار البيضاء للتعبير عن التضامن مع الشعب التونسي بعد اغتيال الزعيم النقابي "فرحات حشاد" في 08 ديسمبر 1952، وقد دعا إلى الإضراب الاتحاد العام لنقابات العمال في المغرب الأقصى[3]، حيث اتّخذت سلطات الاحتلال هذا الحديث ذريعة لإطلاق العنان لجيشها في المدينة يرتكب فيها قمعا، فأودى بحياة المئات من العمال، وهكذا انطلقت المؤامرة فحصل في كل من الرباط ومكناس وفاس والقنيطرة وبني ملال وغيرها مظاهرات، وانتهزت السلطة الفرصة فألقت القبض على جل المسيرين والمسؤولين من حزب الاستقلال تمهيدا لتنفيذ مؤامرة الجنرال "جوان" الهادفة إلى عزل سلطانهم عن العرش.

ففي 13 أوت 1953، قدّمت الإقامة إلى السلطان وثيقة من الحكومة الفرنسية عرفت في لغتهم يومئذ بـ"بروتوكول 13 أوت " تُجرّد السلطان من صلاحياته، ومن حقوقه السياسية، وطُلب منه تحت الضغط والتهديد أن يوقّع عليها.

وفي نفس السياق عقد العملاء اجتماعا يوم 14 أوت 1953 بمنزل "الحاج التهامي الكلاوي" بمراكش ضم أعضاء المجلس الأعلى للحركة الكلاوية ومبعوث من الإقامة العامة " فالا "و" بونيفاس " رئيس ناحية الدار البيضاء و" دهوتفيل "رئيس ناحية مراكش وكان" فيمون" مبعوث الحكومة الفرنسية

[1]– محمد العلمي، المصدر السابق، ص 76.

[2]– الحسين برادة، المصدر السابق، ص 62.

[3]– الشيخ محمد ولد الشيخ سيديا، المرجع السابق، ص 117 .

الذي جاء إلى مراكش ليطّلع على ما يجري في المغرب الأقصى[1]، حيث تقرّر في هذا الاجتماع على خلع "محمد بن يوسف" ومبايعة صنيعة الاستعمار "محمد بن عرفة"[2]، وبدأت المؤامرة بإعلان "محمد بن عرفة" إماما على المغرب الأقصى بمعنى أنّه يهتم فقط بأمور الدّين لا بأمور السياسة[3] .

وبمجرّد وصول خبر عزل السلطان خرجت الجماهير الشعبية في مراكش واصطدمت بالشرطة الفرنسية اصطداما عنيفا، حيث أمر الحاج "التهامي الكلاوي" أتباعه بالتنكيل بهم وتعذيبهم، وأصدرت سلطات الحماية بيانا قالت فيه: "إنّ المغرب الأقصى يجب أن يصبح منذ الآن مملكة دستورية يكون فيها السلطان يملك ولا يحكم" فعمّت المغرب الأقصى موجة الاعتقالات على إثر المظاهرات المتوالية في مختلف المدن المغربية في الرباط، وسلا، ومكناس حيث تعرّض قصر "الكلاوي" في مراكش لمحاولة إحراق، أمّا "محمد بن يوسف" فقد حوصر في قصره بالرباط[4].

وفي يوم 20 أوت 1953، وقد صادف ذلك يوم عيد الأضحى، والرباط محاصرة عندما كانت الساعة تشير إلى الساعة الثانية بعد الزوال، التحق الجنرال "كيوم" بالقصر الملكي بالرباط، وطُلب من السلطان الانصياع لقرار الحكومة الفرنسية القاضي بتنازله عن العرش والإقامة مع أسرته معزّزا مكرّما، فكان ردّه بأنّ هذا القرار غير مقبول وأنّه إذا كانت الحكومة الفرنسية تعتبر الدفاع عن الحرية والديمقراطية جريمة يعاقب عليها يقول "محمد بن يوسف":"...أعتبرها فضيلة وأفتخر بها "فاستطرد "غيوم" يقول: "...عن حالتكم إذا لم تتنازلوا عن العرش لن تكون هي الحالة إذا تنازلتم" فقال السلطان: "إنّني الملك الشرعي ولن أخون الأمانة التي ائتمنني عليها شعبي وفرنسا دولة قوية فلتفعل ما تشاء"[5].

وعلى إثر رفض "محمد بن يوسف" التنازل عن العرش تقدّم إليه ضابطان مسلّحان، وقاداه إلى السيارة كانت تنتظر خارج القصر، ثم اقتيد وإلى جانبه ابناه "الحسن" و "عبد الله"، وكان القصر محاصرا، وجرد الحرس من سلاحه ورفعوا أيديهم مولّين وجوههم نحو الحائط، وفي المطار العسكري

---

[1]– محمد العلمي، المرجع السابق، ص 80 .

[2]– قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، الرباط، المغرب، (د.ت)، ص 137 .

[3] – محمد العلمي، المصدر السابق، ص 81 .

[4]– نفسه، ص 81 .

[5]– الحسين برادة، المصدر السابق، ص ص 56–66 .

للسويسي، صعد السلطان وأبناءه في طائرة عسكرية من نوع "دس3"، وبعد سبع ساعات جوا حطت الطائرة في "أجاكسيو"، واستقبل السلطان هناك من قبل حاكم البلدة الذي وصل من باريس" أنّ ثورة قامت على سلطان المغرب الأقصى، وأنه احتراما لمعاهدة الحماية، التي تنص على الحفاظ على حياة السلطان، تقرّر بعثه إلى "كورسيكا" في انتظار رجوع الحالة إلى سابق عهدها "[1].

وبعد أن قضى "محمد بن يوسف" وعائلته خمسة أشهر بجزيرة "كورسيكا" قرّرت فرنسا في 29 يناير 1954 نقله إلى "تنتاريف" عاصمة مدغشقر[2] ليعيش منفيا في مدينة "انتسرابي"[3].

وكانت إدارة الحماية بتعيين "ابن عرفة" تظن أنّها سيطرت على الوضع بالمغرب الأقصى، حيث أنّها كانت تبحث عن سلطان صوري، غير أنّ الإقامة العامة غيّبت من حساباتها إرادة الشعب[4].

فكان أول رد فعل على نفي السلطان هو رد فعل الحركة الوطنية في القاهرة وجاء ذلك على شكل نداء قدّمته إذاعة القاهرة، بعد ساعات قليلة من عزل السلطان سمّي نداء القاهرة ألقاه "علال الفاسي"[5].

والواقع أنّ نفي "محمد بن يوسف" كان خطأ سياسيا، حيث أنّ التوقيت الذي تم فيه النفي هو يوم حافل بالدلالات في المنظور الإسلامي فقد تصادف مع ليلة عيد الأضحى، إذ اعتبر نفيه في هذا اليوم تعطيلا لسنّة من السنن المهمة بالنّسبة للمسلمين، وهو ما أثار غضبهم، أضف إلى ذلك أنّه من المعمول به أن تقام صلاة الجمعة باسم السلطان، وبما أنّها أصبحت تقام باسم "ابن عرفة "، فقد أُفرغت المساجد من المصلين بل أكثر من ذلك قاطع الناس المتردّدين عليها، وما كان لإدارة الحماية

---

[1]– الحسن الثاني، ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، (د.ت)، ص 15.

[2]– محمد العربي المساري، محمد الخامس من سلطان إلى ملك، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ، الرباط، 2013، ص 37 .

[3]– مدينة انتسرابي تبعد عن العاصمة تنتاريف بـ170 كم، كانت في ذلك الوقت تقطع خلال ثلاث ساعات بالسيارة، كما أنّ هذه المدينة مشهورة بمياهها المعدنية، وهي تحتوي على شوارع واسعة ومنظّمة تنظيما حسنا، وتتميز بالمناخ المعتدل وجمال المناظر وتنعتها الدلائل السياحية "بجوهرة المحيط الهندي" التي تحتوي على عشرات العيون للمياه المعدنية. أنظر: محمد العلمي، المصدر السابق، ص ص 84 – 85 .

[4]– روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى وفاته، ط3، المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص ص 82 – 83 .

[5]– علال الفاسي، نداء القاهرة، ط3، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ص ص 35 – 36 .

أن تُرغم النّاس على الذهاب إلى المساجد للصلاة باسم "ابن عرفة" لكون المغاربة كانوا يعتبرونه سلطان الفرنسيين ولا يمكن أن يكون سلطانهم[1].

وفي نفس السياق بدأت المحاولات لقتل "ابن عرفة" منذ الأيّام الأولى بعد النّفي في 21 أوت بالرباط و 28 أوت بمكناس، ومنذ عزل السلطان كانت المقاومة تحاك يوميا وتتصاعد من 06 إلى10 مرات في بعض الأيّام، وكانت تستهدف بشكل يكاد يكون خاصا البوليس والمخبرين المغاربة وتحدث فقط في المدن[2]، وفيما بين 20 أوت 02 أكتوبر 1953، رصدت الأجهزة وقوع 45 عملية عنف منها 08 اغتيالات و09 حرائق و12 عملية تخريب ومعظمها في الدار البيضاء[3].

أصيب الشعب المغربي إثر نفي سلطانه "بصدمة عنيفة "[4]، وهو ما أدّى إلى رد فعل عنيف على قدر الصدمة التي أصيب بها، فاختار المغاربة العمل المسلح كرد فعل على الاعتداء، ولم يكن للفدائيين أو كما سمّاهم "دانيال ريفي" بمحاربي الظّل " les combattants de l'ombre " هدف سياسي أو أطماع مادية من قيّامهم بالعمليات الفدائية بل كان هدفهم الأساسي هو إنصاف سلطانهم بإرجاعه لعرشه[5].

لقد تأسست خلايا المقاومة الشعبية السرية وغدت تقلق مضاجع المعمرين ومن سار في ركابهم من العملاء[6]، ولأنّ "ابن عرفة" كان على رأس المتعاونين، وقد تعرّض لمحاولتي اغتيال، مرة على يد "علال بن عبد الله" التي اعتبرت محاولة "الانطلاقة نحو الهدف"[7]، والمرّة الثانية في 24 أكتوبر 1954 في

1- Charle André Julien, op,cit .P 334

2- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص 316 .

3- Stephan Bérnard, le conflLit fronco-marocain 1945-1956, volume3,Bruxelles,T1 ,1963 ,388-389.

4- روم لاندو، المصدر السابق، ص ص86-87

5- Daniel Reveb, le maroc de lyautey à Mohamed 5 ,le double visage protoctora, Ed:sdonoel,paris,1999,pp388-389.

6- عبد الصمد العشاب، 20 غشت 1953، محطة في تاريخ المغرب لإنتاج الأبطال وانجاز جلائل الأعمال، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2003، ص 130.

7- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية ...حتى استرجاع الصحراء، ط3، الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص 172 .

في مدينة مراكش عندما ألقى أحد الفدائيين قنبلة أثناء صلاة الجمعة عليه[1]،كما استهدفت العمليات الفدائية أنصار "الكلاوي" مدبر مؤامرة خلع السلطان، ورؤوس المتعاونين مع الاستعمار، وكذلك أهم المعمرين بالمغرب الأقصى بدءا من المقيمين العامين وكبار موظفي الإقامة العامة، وبدأ الناس يتحدّثون عن يد سوداء خفية تحصد رؤوس المعمرين المتعاونين معهم دون أن تتمكّن قوات الأمن من ضبطها[2].

أصبح العمل الفدائي الحل الذي يفكّر فيه الشعب المغربي، وأضف إلى العمل الفدائي حملات التخريب والتضييق الاقتصادي على المعمّر عن طريق مقاطعة المنتجات الفرنسية ونسف المحلّات التي تتاجر فيها سواء التي كانت في ملكية المغاربة أو الفرنسيين وكذلك إتلاف المحاصيل، ولم يكن التخريب يستهدف المحاصيل الزراعية فقط بل كل ما يتصل بمصالح المعمرين من مباني، ومكاتب، وسيارات، وقطارات السكة الحديدية ومحلات تجارية، فكل ما كان في ملكية الفرنسيين أصبح عرضة للتخريب، وهو إدراك من الشعب المغربي للهدف الاقتصادي للمعمّر، فإنّه متى استطاع الشعب المغربي أن يجعل المعمّر لا يُحقّق ربحا من وجوده في المغرب الأقصى، فإنّه لا محالة سيرحل عن البلد[3].

غير أنّ فرنسا عملت جاهدة كل ما في وسعها أن تقضي على هذه المقاومة، وأن تجعل لها حدا بإصدار الأحكام القاسية على كل من يقع في يدها من هؤلاء المقاومين بالإعدام أحيانا وبالسجن الطويل الأمد أحيانا أخرى[4]، ولكن هذه السياسة المتشدّدة التي فرضتها إدارة الحماية بالمغرب الأقصى، غير أنّ الشعب المغربي رفع من وثيرة عملياتهم الفدائية بحيث لم يعد يمر يوم دون تسجيل عملية فدائية[5].

وفيما بين أوت 1953 وديسمبر 1954، أي في غضون سبعة عشر شهرا كانت مصالح الأمن قد سجّلت 1991 حادث عنف مرتبط باندلاع الأزمة التي فجّرها نفي "محمد بن يوسف" أي بمعدل

---

[1]– روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980، ص 374 .

[2]– Charle André Julien, op,cit, PP 341 – 345.

[3]– حسنة مازي، نفي السلطان محمد بن يوسف والعمل الفدائي، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، ثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، تازة في 20 نوفمبر 2005، الرباط 16 نوفمبر 2005، الرباط، المغرب، 2005، ص ص 78 – 79 .

[4]– محمد بن عمر بن علي العزوزي الجزنائي، محمد الخامس محطة من محطات المغرب الحديث و 20 غشت قنطرة من قناطير العبور العبور إلى الحرية والانعتاق، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2003، ص 174.

[5]– حسنة مازي، المرجع السابق، ص 79 .

117 حالة في الشهر، وهذا على الرغم من صدور أحكام بالإعدام والسجن في حق الكثيرين، فإنّ جو الاضطراب والحذر ظل مسيطرا على البلاد طيلة سنة1954[1].

كانت أوضاع المغرب الأقصى والمقاومة المسلحة إضافة إلى الضغط الخارجي من أهم الأسباب التي أدّت بحكومة الحماية إلى محاولة إيجاد حل للمسألة المغربية، فدعت إلى عقد مؤتمر "إيكس ليبان" للنّظر في القضية المغربية غير أن الممثلين للشعب المغربي، بهذا المؤتمر رفضوا أي تفاوض دون رجوع السلطان إلى البلاد، وأعلن حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال تصميمهما على عدم المشاركة في أيّة تشكيلة حكومية تُؤلّف في عهد ابن عرفة، فأُرغمت الحكومة الفرنسية على قبول عودة السلطان من منفاه[2].

والجدير بالذكر بما أنّ اسبانيا كانت تشارك فرنسا في فرض الحماية على المغرب الأقصى فهي كذلك كان لها مواقف من نفي "محمد بن يوسف"، حيث جاء أول تعبير للموقف الإسباني بعد خمسة أيّام من النفي، وذلك بمناسبة مثول المندوب السامي الإسباني أمام الخليفة للتهنئة بمناسبة عيد الأضحى في 25 أوت 1953، حيث عبر الجنرال "بالينيو" في خطابه عن استياء اسبانيا من الأحداث التي تمت في إطار تجاهل اسبانيا وبدون استشارتها[3]، وذلك ما اعتبرته اسبانيا تجاوزا مهينا لها معتبرة أن ذلك عملا فرديا وتحديا سافرا[4].

وفي نفس السياق قال الجنرال "بالينيو": "ولا يسع اسبانيا إلاّ أن تبقى وفية للمعاهدات الدولية إلى جانب الشعب المغربي الشقيق"، وقال أيضًا: "إنّه إذا كان مركز الجاذبية المادّي هو حاليا في المنطقة الفرنسية فالمنطقة الإسبانية هي مركز الجاذبية السياسي والروحي"[5]، كما "أعلن المندوب السامي براءة منطقته تماما من هذا الانقلاب، كما قرّر أنّه ما دامت فرنسا قد انفردت بالتصرّف ولم تشأ أن تُبلغ اسبانيا خطّتها، فهي بذلك قد قضت على السياسة الموحّدة القائمة بين المنطقتين"،

---

[1]– محمد العربي المساري، المرجع السابق، ص 107.

[2]– حسنة مازي، المرجع السابق، ص 80 .

[3]– محمد العربي المساري، بناء علاقات إيجابية مع اسبانيا كان من مستلزمات التحضير لمرحلة ما بعد 20 أوت 1953، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، ، الرباط، المغرب، 2003، ص 120.

[4]– الحسين برادة، المصدر السابق، ص 71 .

[5]– محمد العربي المساري، المرجع السابق، ص 120.

وربّما أنّ اسبانيا لم تقبل الاعتراف بعزل "محمد بن يوسف" ونفيه، فقد ظل خليفته في تطوان يمثله في القسم الشمالي التابع لإسبانيا، وتواثرت أخبار مفادها أن " فرانكو" يمكن أن يمنح السلطان ملجأ في المنطقة الإسبانية ممّا جعل الأوساط الفرنسية في الإقامة العامة تتخوف من أن يعلن خليفة السلطان نفسه وصيا على العرش، والقيام مقام السلطان المنفي إبان غيابه، ولعل هذا التخوف هو ما دفع وزير خارجية فرنسا "بيدو" "Bidault" إلى استدعاء السفير الإسباني بفرنسا وطلب توضيحات بسبب ما يروّج من شائعات، خصوصا وأنّ الأسابيع الأولى من سنة 1954 جاءت بكثير مما لم تكن تتصوره فرنسا، فقد عرفت المنطقة في بداية هذه السنة تحركات مهمة إذ "وصل إلى تطوان عدة قواد وباشوات ورؤساء القبائل مصحوبين بوفود مختلفة، وضربت خيام في ضواحي المدينة لإيواء حاشية هؤلاء الرؤساء المغاربة"[1].

4. نضال محمد بن يوسف في المنفى:

واصل "محمد بن يوسف" من منفاه بمدينة "انتسيرابي" "Antsirapé"نضاله معتمدا فيه على مواصلة الحوار مع الحكومة الفرنسية، كما كان يفعله سابقا ومعتمدا فيه على نشاط الفرنسيين الأحرار وأصدقائه من رجالات الفكر والسياسة والدين والمال والأعمال والدبلوماسية والجيش الذين شكلوا داخل المجتمع الفرنسي جمعيات ومنتديات ولوبيات وجرائد لتنوير الرأي العام الفرنسي بحقيقة الأوضاع في المغرب الأقصى، وللدفاع عن عودة "محمد بن يوسف" إلى عرشه ولمواجهة اللوبيات الاستعمارية التي خططت ونفّدت مؤامرة 20 أوت1953.

ومن بين هذه الشخصيات الوازنة التي كان لها حضور متميز وفعال في الدفاع عن عودة "محمد بن يوسف" إلى عرشه الأديب والأكاديمي "فراند" وقد كتب هذا الأديب في إحدى يومياته حول "محمد بن يوسف": "أما السلطان فإنه لا يزال ملكا على المغرب الأقصى وهو في مدغشقر يملك من السلطة والنّفود ما لم يملكه أي سلطان آخر هذه هي الحقيقة التاريخية وهذا هو الواقع...إنه السلطان الشرعي يجب أن يعود إلى عرشه قبل كل شيء وإلا أي حل عكس أن يكون صالحا إذا لم يصادق عليه ويقبله بحرية"[2].

---

[1]– زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص 323.

[2]– زكي مبارك، نضال محمد الخامس في المنفى و مباحثات اكس ليبان، يومان دراسيان حول مباحثات اكس ليبان واستقلال المغرب في 17 نوفمبر 2007، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2008، ص36، ص37.

اعتمد السلطان المنفي كذلك على موقف اسبانيا التي رأت أن فرنسا بنفيها الملك الشرعي وعزله خرقت معاهدة الجزيرة الخضراء ومبادئ القانون الدولي لفظا ومعنى، لقد اعتبرت اسبانيا نفي الملك الشرعي مساسا بكرامتها كدولة حامية لجزء من المغرب الأقصى، وكان من الواجب عليها أن تأخذ برأي اسبانيا كما تنص عليه الاتفاقيات[1].

كما اعتمد على موقف الدول العربية والإسلامية وما حظيت به القضية المغربية في المحافل الدولية من تأييد ودعم بفضل نشاط وتحركات قادة الحركة الوطنية الذين عملوا على إقناع الحكومات والرأي العام الدولي بالخطب المشروعة للشعب المغربي، وبعودة "محمد بن يوسف" إلى عرشه.

حرص "محمد بن يوسف" في نضاله كذلك على المذكرات والرسائل التي عمل على إيصالها إلى الحكومة الفرنسية، ومن بين الرسائل المهمة التي بعث بها إلى الحكومة الفرنسية:

- رسالة 29 جويلية 1954: وجهها إلى "P.M.France " رئيس الحكومة الفرنسية يقترح فيها جملة من الخطوات و الوسائل لجعل حد للعنف المسلح و يعرب فيه "محمد بن يوسف" عن استعداده الكامل لقيام بما يلزم من أجل ذلك [2].

- رسالة 26 أوت 1954 : وجهها "محمد بن يوسف" إلى محاميه "Georges Izerd" حول مقترحات الحكومة الفرنسية التي تطالب من "محمد بن يوسف" الإعلان عن تخليه على العرش مقابل نقله إلى فرنسا، و في هذه الرسالة الطويلة يقترح برنامج عمل لحل الأزمة المغربية الفرنسية، و قد أخذت الحكومة الفرنسية بعين الاعتبار جملة من هذه المقترحات و استأنست بها[3].

كما اعتمد في نضاله على التواصل والتحاور مع شخصيات فرنسية تربطه بها صداقات قديمة كالدكتور "ديبوا روكبير"" Dubois Requebert" الطبيب الخاص للسلطان هذا الأخير الذي أرسلته

---

[1]- زكي مبارك، المرجع السابق، ص ص37-38.

[2]- Zaki M'barek, mohamed v, De compagnon de libération A l éxilé D Antsirabé ,ed: Elmaarif Aljaddida,Rabat ,2004,pp55-64

[3]- IBID,pp 65-71

الحكومة الفرنسية لمقابلة السلطان في مارس 1954 طالب إياه التنازل على العرش لفائدة شخص ثالث غير "ابن عرفة" يتم تعيينه فرفض الملك[1].

لقد عاد مرة أخرى الدكتور "ديبوا روكبير " Dubois Requebert " الى انتسيرابي موفدا من باريس في 16 أكتوبر 1954 ليحدد للملك اقتراح فرنسا بالتنازل عن العرش وقبول شخص ثالث كملك مكانه فرفض الملك ذلك للمرة الثالثة، وبدا "لمحمد بن يوسف" أن فرنسا لم تفهم شيئا في القضية المغربية وهي تطلب منه في المنفى قبول أمر في رفضه في قصره بالرباط مند سنتين بيد أن شيئا جديدا لاح في الأفق في أقل من شهر عندما كلفت الحكومة الفرنسية الأستاذ "جورج إيزار" Georges Izerd" (المحامي الخاص للملك) بالتوجه إلى انتسيرابي، وأخيرا حذفت سلطات الحماية من قاموس لهجتها مع "محمد بن يوسف" كلمة التنازل عن العرش بعد أن تأكدت من حساسية الملك اتجاهها وإنها العقبة الكأداء التي تمنع باب المفاوضات من الانفتاح.

الشيء الذي جاء به الأستاذ "ايزار" هذه المرة هو تأسيس مجلس وصاية يضم من بين أعضائه ممثلا للسلطات وتنحية ابن عرفة، حيث وصف "الحسن الثاني" بقوله: "وتم فعلا عزل السلطان الزائف ابن عرفة مما مهد لعقد مؤتمر فرنسي- مغربي في 23 أوت 1955 في ضاحية ايكس ليبان "Aix-les Bains "[2].

ومن خلال نضال "محمد بن يوسف" في المنفى يتّضح جليا أنه ظل متواجدا في السياسة المغربية والفرنسية على حد سواء، تواجده جعل منه المحور الأساسي في مباحثات أيكس ليبان وصاحب الحل والعقد في الأزمة المغربية الفرنسية

5- العودة من المنفى وبداية المفاوضات:

وبعد سنتين وثلاثة أشهر من المنفى أولا في كورسيكا ثم بعد ذلك في مدغشقر عاد "محمد بن يوسف" وولي عهده أنداك "الحسن الثاني" والأسرة الملكية إلى المغرب الاقصى[3]، وهذا يوم 16 نوفمبر 1955[1].

---

[1]- عيسى بابانا العلوي، نضال محمد الخامس واستراتيجية التحرير في المنفى، يومان دراسيان حول مباحثات اكس ليبان واستقلال المغرب في 17 نوفمبر 2007، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب،2008،ص ص43-44.

[2] - نفسه، المرجع السابق، ص44.

[3]- الشيخ محمد و لد الشيخ سيديا، المرجع السابق، ص138.

وفي يوم 06 نوفمبر1955 كانت الحكومة الفرنسية تجتمع بطلب من وزير الخارجية الفرنسية الذي كان يرى بأن عودة "محمد بن يوسف" إلى فرنسا جعلت حدا للإشكالية السياسية في المغرب الأقصى، وفي اليوم التالي أي يوم 06 نوفمبر كان لقاء السلطان مع "أنطوان بيني" في "لاسيل سان كلو"، حيث صدر البلاغ المشترك بعد هذا اللقاء، هذا البلاغ الذي يحمل توقيع السلطان باسم المغرب الأقصى و"انطوان بيني" باسم فرنسا[2]. ويقول المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" في كتابه "المغرب في مواجهة الامبرياليات "بأنّ وزير خارجية فرنسا بتوقيعه على ذلك التصريح المشترك كان قد قدم تنازلات إلى أبعد حد في تقديرات الحكومة الفرنسية و لقد خلق "أنطوان بيني" أمرا واقعا جرد فرنسا من سلاح الاعتراض على المطالب المغربية[3].

وفي 14 نوفمبر أي أسبوعًا بعد الاتفاق وبعد أن استقال "بواي دي لاتور" عينت الحكومة الفرنسية مقيما جديدا هو اندريه لوي دوبو "André Louis Dubois" ولم يكن عسكريا كغيره من السابقين في الإقامة العامة، ولا ممن تمرسوا بدواليب الإدارة الفرنسية وأفهمت الحكومة ممثلها الجديد أن مهمته الأولى التعاون مع الأحزاب الوطنية وممثلي المقاومة الذين زعموا على تنظيم الاستقبال الذي كان الشعب المغربي يعده لسلطانهم[4].

ففي يوم 16نوفمبر أقلت طائرة من نوع كونستيلاسيون "محمد بن يوسف" وأسرته إلى المغرب الأقصى وكان ذلك يوم الأربعاء حيث أم عشرات الآلاف من المغاربة مطار سلا، حيث ألقى خطابه أمام شعبه[5].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية كانت قد دخلت في محادثات والتي جرت بمدينة "ايكس ليبان" الفرنسية أيام 22-28 أوت 1955 بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الرأي العام

---

[1]- محمد توفيق القباج، المرجع السابق، ص241.

[2]- فيما يخص البلاغ المشترك الصادر عن لقاء "لاسيل سان كلو " أنظر روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، المصدر السابق، ص528.

[3]- عبد الرحيم بوعبيد، مذكرات، بوعبيد، محمد الخامس، والأمير الحسن الثاني 1949-1961،دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012، ص126. وأنظر أيضا: عبد اللطيف جبرو، ايكس ليبان ملفات وحقائق،2002،ص193.

[4]- أحمد عسة، المرجع السابق، ص296.

[5]- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص377.

المغربي[1]، وقد أسفرت المشاورات التي هيمن عليها الوطنيون المغاربة عن تفاهم مع الحكومة الفرنسية حول النقاط الآتية :

- ضرورة انسحاب محمد بن عرفة
- تكوين مجلس وصاية على العرش
- تكوين حكومة اتحاد وطني للتفاوض مع الحكومة الفرنسية ولتوجيه البلاد نحو الاستقلال.
- ضرورة أخد رأي "محمد بن يوسف" وعودته من المنفى[2] .

كما جرت محادثات انتسيرابي بمدغشقر والتي بدأت في 05 سبتمبر 1955 بين البعثة الفرنسية وضمت "الجنرال كاترو" و"هنري ايريسو" مدير ديوان وزير الخارجية فرنسا "أنطوان بيني" و"محمد بن يوسف" ودارت في ظروف حسنة، وافق على مجلس العرش واشترط بأن موافقته لا تحتمل أي تخلي عن حقوقه في العرش، وقد تلت هذا جولة أخرى من المحادثات يومي06 و08سبتمبر إذ تقدم السلطان بشروط حول تكوين مجلس العرش كما توجت المحادثات باتفاق عبرت عنه الرسالتان اللتان تم تبادلهما ما بين "كاترو" و"محمد بن يوسف"[3]، وبذلك فإن محادثات انتسيرابي قد فتحت الطريق أمام استقلال المغرب الأقصى ورجوع السلطان إلى عرشه[4].

وفي ظل المحادثات التي تطرقنا لها سافر "محمد بن يوسف" إلى باريس حيث افتتحت المفاوضات الفرنسية المغربية بقصر الايليزي بباريس في 15 فبراير 1956 وهذا بحضور "روني كوتي" رئيس جمهورية فرنسا و"محمد بن يوسف"، وكان الوفد المغربي برئاسة "مبارك البكاي" ونائبه "محمد الزغاري" و"إدريس المحمدي" و"عبد الرحيم بوعبيد" و"محمد الشرقاوي" و"أحمد رضا أكديرة" الذي عينه الملك ناطقا باسم الوفد المغربي في المفاوضات، وأما الوفد الفرنسي فكان على رئاسته "كريسيانو بينو" وزير خارجية فرنسا "وألان سافاري" الوزير المكلف بالشؤون المغربية والتونسية و"روني ماسيكلي "واندري لوي دوبوا " و"جورج لالويط" وكان الهدف من التفاوض جعل استقلال المغرب الأقصى

---

[1]- زكي مبارك، المرجع السابق، ص35.

[2]- علال الخديمي، محمد الخامس محطات مضيئة من نضاله من أجل استقلال المغرب وتوحيده، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2003، ص138.

[3]- محمد العربي المساري، المرجع السابق، ص ص234-236.

[4]- Charle Andre julien,op.cit .p443

حقيقة ملموسة عن طريق إلغاء معاهدة الحماية وتمكين الدولة المغربية من مزاولة اختصاصات سيادتها "ولن يقف التفاوض عند إلغاء معاهدة الحماية بل كان عليه أن يحدد نوعية ما سيربط المغرب الأقصى وفرنسا من علاقات"[1].

وقبل بدأ المفاوضات ألقى "محمد بن يوسف" كلمة افتتاحية أبرز فيها أُسُس التفاوض وهي كالتالي:

1- يجب على فرنسا أن تعلن إلغاء معاهدة الحماية وتعترف حالا باستقلال المغرب الأقصى.

2- إن الاستقلال يجب أن يكون مصحوبا بضمان وحدة الأراضي المغربية.

3-إن المغرب الأقصى سيواجه بعد الاستقلال مهام جسيمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وهو يأمل الاستعانة بالدول الصديقة وفي مقدمتها فرنسا لتحقيق استقلال اقتصادي يكمل الاستقلال السياسي.

4- إن الدولة المغربية ستكون ذات نظام ديمقراطي في ظل الملكية الدستورية[2].

وعلى كل فقد توصل المفاوضون إلى تصريح مشترك فرنسي-مغربي، حيث لم تدم هذه المفاوضات الأسبوعين بعدما كان متوقعًا أن تطول إلى عدة شهور، ووقع على هذا البيان كل من "كريستيان بينو" عن الجانب الفرنسي و"مبارك البكاي" عن الجانب المغربي وذلك في 02 مارس 1956 وقد أكد التصريح المشترك المؤرخ في 02 مارس 1956 على " ... أن معاهدة فاس الموقعة في 30 مارس 1912 لم تعد ملائمة لضرورات الحياة العصرية .... ومن تم فإن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باستقلال المغرب الأقصى ..."[3].

وفي 07 مارس 1956 أعلن "محمد بن يوسف" نبأ الاعتراف باستقلال المغرب الأقصى ودعا شعبه إلى الاتحاد والنظام لاستكمال الوحدة الوطنية بربط الشمال بالجنوب[4]، وفيما يخص المفاوضات المغربية الاسبانية سافر "محمد بن يوسف" في 05 أفريل 1956 إلى اسبانيا، حيث انتهت المفاوضات

---

[1]- زين العابدين العلوي، المرجع السابق،ص ص384-385.

[2]- المهدي بنونة، المغرب...سنوات الحرجة، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، جدة،1989، ص405.

[3]- فيما يخص التصريح المشترك القاضي باستقلال المغرب المؤرخ في 02 مارس 1956 أنظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص534-535.

[4]- روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، تر: اسماعيل علي وحسين الحوت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1961،ص233.

بين الجانبين يوم السبت 07 أبريل 1956 بالاتفاق على بيان مشترك من توقيع رئيس الحكومة المغربية ووزير خارجية اسبانيا حيث أكد على اعتراف اسبانيا باستقلال المغرب الأقصى واحترام سيادته الترابية كما أكد على حرية التعاون بين البلدين[1].

والملاحظ أن البيان المغربي الاسباني سكت عن إثارة مشكل المناطق المحتلة من طرف اسبانيا حديثا مثل مليلية وسبتة بما فيها طرفاية وسيدي افني، وهي المناطق التي ستكون موضوع مفاوضات وتوتر في العلاقات المغربية الاسبانية لاحقا.

وقد رافق هذا البيان ببروتوكول يحدد العلاقات بين المغرب الأقصى واسبانيا في مرحلة انتقالية، كما كان الشأن بالنسبة للمفاوضات مع فرنسا، وفي طريق العودة من مدريد زار "محمد بن يوسف" مدينة تطوان عاصمة المنطقة الشمالية ليعلن فيها يوم 09 أفريل 1956 إلى شعبه تحقيق وحدة المغرب الأقصى و إزالة الحواجز بين الشمال والجنوب[2].

وعند هذا المقام نقول أنّ "محمد بن يوسف" عرف كيف يقود شعبه بصفته سلطانهم وملكهم، كما عرف خلال عهد الحماية كيف يدعّم وحدة الشعب للوقوف في وجه الاستعمار نتيجة السياسة الاستعمارية التي أدت إلى استياء وتذمر الشعب المغربي، وخاصة الفئة الواعية منهم، وهو الأمر الذي أدى بالسلطات الفرنسية للبحث عن كيفية للتخلص منه، حيث قامت بمؤامرة ضده، فكان نفي السلطان وإبعاده في 20 أوت 1953، وبالتالي كان لنفي السلطان وعائلته وقع كبير في نفوس الشعب المغربي، فربط هؤلاء كفاحهم الوطني (الاستقلال) برجوع الملك، فكانت عودته في 30 أكتوبر 1955، وبعد دخوله إلى فرنسا اتخذت المفاوضات اتجاها أفضى إلى رجوعه إلى أرض الوطن وهو يحمل اعتراف فرنسا باستقلال البلاد في 16 نوفمبر1955، ثم التوقيع في ما بعد على بروتوكول الاستقلال في 02 مارس 1956.

وبعد التعرّف على "شخصية محمد الخامس" بودّنا أن نشير إلى اندلا ع الثورة التحريرية جعل المغرب الأقصى خاصة بعد عودة ملكها "محمد الخامس" معني بخوض غمار هذه الثورة خاصة بعد حصول بلاده على الاستقلال سنة 1956 وبقاء الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي. إذن هل محمد

[1]- علال الخديمي، المرجع السابق، ص ص142.

[2]- نفسه، ص ص143.

الخامس وقف إلى جانب الثورة الجزائرية أم أنّه بقي على الهامش من أحداثها؟. وهو ما سوف نتناوله بالشرح والتفصيل في مضمون هذه الدراسة.

الفصل الثاني

المساعدات العسكرية المغربية للثورة الجزائرية في عهد محمد الخامس.

1- جهود الكفاح المسلح المشترك بين الجزائر والمغرب الأقصى.

2- المدارس العسكرية الخاصة بتكوين وتأطير الجنود الجزائريين بالمغرب الأقصى.

3- مصانع الأسلحة التابعة للثورة الجزائرية في المغرب الأقصى.

4- الإمداد العسكري على الجبهة الغربية.

لم تأت صائفة 1954م حتى كانت ظروف انطلاق الثورة التحريرية قد أصبحت مهيأة بالمنطقة الغربية خاصة بعد ظهور الاتجاه الثوري، وفي ليلة أول نوفمبر تشكلت الطلائع الأولى لأفراد جيش التحرير بالمنطقة الغربية وتم تأسيس النواة الأولى للعمل المسلح بالغرب الجزائري[1]، فامتدّت تأثيرات الثورة الجزائرية إلى أقطار بلدان المغرب العربي التي أتاحت التحام الكفاح المسلح بين الشعبين المغربي والجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، حيث تم تنسيق الكفاح العسكري بينهما، وهو الأمر الذي أدى إلى استفادة الثورة الجزائرية من التعاون المغربي في دعم العمل العسكري خاصة في مجال السلاح، ولذلك لجأت جبهة التحرير الوطني إلى التركيز على المساعدات العسكرية المغربية بقيادة "محمد الخامس" خاصّة بعد حصول المغرب الأقصى على الاستقلال.

وعلى هذا الأساس عملت جبهة التحرير الوطني عن طريق قيادة الولاية الخامسة على وضع الاستراتيجيات والخطط من أجل الاعتماد على المغرب الأقصى للتزود بالأسلحة والذخيرة، مثل ما سيتّضح لنا.

1- جهود الكفاح المسلح المشترك بين الجزائر والمغرب الأقصى:

إن الحاجة الماسة لجيش التحرير الوطني للحصول على السلاح في بداية الثورة التحريرية خاصة في المنطقة الغربية في ظل أنّ قيادة المنطقة الخامسة كانت تخضع لرقابة فرنسية مشدّدة، الأمر الذي جعل القيادة الثورية تلجأ إلى كل الوسائل واستغلال كل الأساليب لتوفير الأسلحة والذخائر، واستغلال كل الإمكانات الطبيعية من أجل توصيل السلاح إلى الداخل، وقد لعبت المنطقة الغربية دورا بارزاً في مجال التموين بالأسلحة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، واعتمدت بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى من أجل ضمان تدفق السلاح، وقد تم تسخير كل الجهود البشرية والمادية في هذا الإطار، حيث كان يتم جمع السلاح في المغرب الأقصى سواء عن طريق الشراء أو الحصول عليه في شكل هبات أو عن طريق التصنيع في الورشات التي سوف تسخّرها المملكة المغربية لجبهة التحرير الوطني[2].

[1] - بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 -1962، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص263.

[2] - نفسه، ص264.

وفي هذا السياق نذكر أنّه بعد اندلاع الثورة التحريرية مباشرة اتّصل "محمد بوضياف" باعتباره المنسق الوطني للثورة بقيادة المناطق يسألهم عن الأوضاع العامة، ومن بين الردود نذكر رد "محمد العربي بن مهيدي" قائد المنطقة الخامسة الذي قال: "إن لم يأتينا سلاح في أقرب وقت فسنفنى حتما"[1]، فسافر "محمد بوضياف" من القاهرة إلى المغرب الأقصى للبحث عن السلاح وخاصة أن المنطقة الخامسة واجهتها مشكلة التسليح وهي مشكلة تعاني منها جميع المناطق، ولكن حدّتها تفاقمت في المنطقة الخامسة، الأمر الذي أدّى إلى تأخر هذه الأخيرة في العمليات العسكرية واللّحاق بركب الثورة[2].

ومن هذا المنطلق جرت الاتصالات مع عناصر المقاومة المغربية عن إمكانية الاستفادة منهم غير أنّ الاتصالات الأولى التي نشطها "حسين قديري" لم تؤد إلى أي تعاون[3]، وقد كان هناك اتصالات أخرى بين "محمد بو ضياف" و"العربي بن مهيدي" في كل من تطوان والناظور الخاضعين للسلطة الاسبانية لتكون بذلك قواعد خلفية لدعم الثورة الجزائرية، وقد التقى في العديد من المرات "محمد بوضياف" و"العربي بن مهيدي" مع مجموعات من المجاهدين بالمغرب الأقصى الذين يمثلون القيادة الميدانية المتواجدة في الناظور والمسؤولة عن الحركة التحريرية المسلحة التي يمثلها كل من عباس بن عمر(عباس المسعدي) والسيد عبد الله(عبد الرحمن الصنهاجي)[4]، ومن بعد ذلك التقى "محمد بوضياف" بكل من "السعيد بونعيلات" والسّيد "الحسين برادة" والسيد "عبد الله الصنهاجي"[5]، حيث تلخصت هذه الاجتماعات حول كيفية تزويد المنطقة الخامسة بما يحتاجه المجاهدون من سلاح خصوصا بعدما تلقت الثورة الجزائرية وعودا من القاهرة لإمدادها بالسلاح عبر الحدود الغربية، وكان

[1]– زكي مبارك، المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، منشورات كوثر، الرباط، المغرب، 2006، ص26.

[2]– الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص ص260–264.

[3]– عبد الإله بلقزيز وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1948–1986، محاولة في التاريخ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص261.

[4]– الغالي العراقي، ذاكرة نضال وجهاد، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص144.

[5]– شهادة السعيد بونعيلات، مقابلة ببيته، الدار البيضاء، بتاريخ 30ماي2015.

"أحمد بن بلة" قد زار الناظور عدّة مرات وسوف تكون المنطقة الغربية مركز إصدار رئيسي بالسلاح للمنطقة الخامسة[1].

ولعل أهم إنجاز تحقق سنة 1955 هو مبادرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقيادة حزب الاستقلال المغربي في القاهرة لتجسيد الكفاح الموحد الذي نادت به لجنة تحرير المغرب العربي، ويبدوا أنّ القيادة المصرية اشترطت من الطرفين الالتزام بالعمل الموحد كشرط لتقديم دعمها المادي، وفي هذا الإطار عقدت في جانفي 1955 اجتماعات تنسيقية بمبادرة مصرية ضمت من الجانب الجزائري "أحمد بن بلة" و"محمد بوضياف" و"بن مهيدي" و"آيت أحمد"، وعن الجانب المغربي "علال الفاسي" و"عبد الكبير الفاسي"، وتم استعراض وضعية الكفاح الجزائري والمغربي وظروف تنسيق العمل بين الجبهتين، واتفقوا على أن تقوم مصر بإمداد الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية بالسلاح وأن توصله إلى منطقة الريف الشمالية، وأن يلتزم جيش التحرير الجزائري وعناصر المقاومة المغربية ببدء الكفاح الموحد والتنسيق بينهما ضمن قيادة مشتركة سميت "القيادة العسكرية العليا لشمال إفريقيا" وتم الالتزام باستمرار الكفاح دون توقف أي طرف حتى يتم التحرير الشامل لأقطار المغرب العربي[2].

وضمن هذا السياق تكونت لجنة تنسيق مغربية جزائرية يوم 15 جويلية 1955 بمدينة الناظور[3]، وتشكلت هذه اللجنة من: "عباس المسعدي" و"عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي" عن القيادة المغربية و"محمد بوضياف" و"العربي بن مهيدي" عن القيادة العسكرية الجزائرية، وهذا من أجل بحث إمكانية إقامة مراكز بالناظور وتطوان لتخزين الأسلحة والعتاد ومراكز أخرى لتدريب عناصر جيش التحرير الوطني، وقد حددت هذه اللجنة أهدافها ومبادئها وقوانين تسييرها[4].

---

[1]- شهادة أحمد بن بلة "التسليح أثناء الثورة"، تسجيل صوتي منقول، تاريخ الجزائر (1830-1962)، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2003.

[2]- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي،القاهرة، 1984، ص ص73-74.

[3]- انتخب "عباس المسعدي" كاتبا للجنة ومحمد بوضياف أمينا لها، وبدأت عملها التنسيقي الذي شمل ميادين الاتصالات والدعاية والتدريب وإنشاء المراكز العسكرية، ووضع خطط مشتركة ومنسقة في داخل القطرين الشقيقين.أنظر: عبد الله الصنهاجي، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة المغربية وجيش التحرير، مطبعة فضالة، المحمدية،1987،ص289.

[4]- نفسه، ص289.

وفي هذا الإطار تمكّن "أحمد بن بلة" من الحصول على دعم مصري في مجال السلاح لتكون شحنة السلاح الأولى بالنسبة للجبهة الغربية عام 1955 عن طريق سفينة "اليخت دينا"[1] إلى الحدود الغربية لتموين الولاية الخامسة والثالثة والرابعة وجزء للمقاومة المغربية[2]، والتي كانت تحمل 16.5 طن من الأسلحة والذخائر لجبهة وهران، وعن ظروف هذه الشحنة كان "أحمد بن بلة" قد سافر إلى اسبانيا لإبلاغ مسؤول الجبهة الغربية بكافة التفاصيل لضمان تفريغ شحنة أسلحة "اليخت دينا"، و فعلا أبحر اليخت من ميناء بور سعيد إلى منطقة مليلية المغربية المحتلة من طرف الاسبان[3]، حيث وجد بانتظارها جزائريين سوف يتولون نقل السلاح إلى مراكز التخزين[4].

---

[1]– يخت دينا في الأصل ملك الملكة دينا الأردنية وهو يحمل اسمها، وقدّمته في شكل إعارة غير أنّها لم تكن تعلم بإيجاره اتجاه السواحل المغربية إلّا بعدما تلقت خبر توقيفه من طرف السلطات الأمنية الإسبانية وإخضاعه للحجز، ووقفت بذلك موقفا مشرفا عندما أبلغت سلطات مدريد بأنّ اليخت كان يبحر بإيجار منها، أنظر Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, offices des publication universitaires, Alger, 1988., pp102-103.

[2]– Monier Gilbert, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Editions Casbah, Alger, 2003.,2003,p168.

[3]– كانت حمولة اليخت أسلحة متنوعة وذخيرة ما بين البنادق ورشاشات وكميات من الرصاص وقنابل وفتيل وغيرها، وهي أسلحة خفيفة، يمكن استخدامها في حرب العصابات، كما رافق الشحنة ضباط جزائريون الذي جرى تدريبهم وإعدادهم في مصر ليتولوا مهمات عسكرية في الثورة وهم: محمد صالح عرفاوي وعلي مجاوي ومحمد بوخروبة (الرئيس هواري بومدين) عبد العزيز مشري ومحمد عبد الرحمن ومحمد حسين أحمد شنّوت. أنظر: عزيز الساطوري، السعيد بونعيلات مسار مقاوم، حوار سيرة ذاتية، ط1، منشورات مؤسّسة محمد الزرقوطي للثقافة والأبحاث، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص54

[4]– بعد الانتهاء من إفراغ السفينة من الأسلحة وحملها إلى البر، لم تكن الظروف المناخية يومها ملائمة بيد أن الرياح القوية كانت تقذف السفينة حتى أنّها ارتطمت بصخرة الأمر الذي ألحق بها أضرارا، وفرضت الظروف أن ينهي الجزائريون والمغاربة عملية التفريغ طيلة الليل كله، وعند طلوع النّهار اختفى المغاربة والتجأ الجزائريون إلى بيت "حمدون شوارق" في حين توجه قائد دينا اليوغسلافي إلى مركز المراقبة الاسبانية للبحث عن مختصين لإصلاح عطب السفينة، وعند مجيء الشرطة ضربت الرقابة على السفينة وطاقمها، فعند تشغيل محرك اليخت وقعت أنظار أحد العوامين الاسبان على قطعة سلاح، كما تسببت الرياح في تعرية قطعة من نفس النوع كانت مغطاة بالرمال، الأمر الذي أدّى إلى إحكام الرقابة على السفينة، حيث علمت الملكة بأمر اليخت المحتجز، وتدخلت على الفور لدى السلطات الاسبانية التي أخلت سبيله، وبالتالي أفلتت حمولات الأسلحة من الاسبان والفرنسيين، وكان نصيب المغاربة من هذه الأسلحة الثلث فيما أخذ الجزائريون الثلثيْن، وهذا هو الاتفاق الذي كان بين المغاربة وأحمد بن بلة. أنظر شهادة حمدون شوارق، ذكريات السيد حمدون شوارق عن انزال السلاح سنة 1955 وإخفائه وتوزيعه بين المغاربة والجزائريين، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، منشورات كوثر، الرباط، المغرب، 2006، ص ص 239-241. وأنظر بالي بلحسن، ملحمة اليخت دينا القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح، منشورات تالة،الجزائر،=

وبعد عملية اليخت دينا كانت شحنة أخرى على متن "اليخت انتصار"، ففي 21 سبتمبر1955 كان اليخت قد غادر ميناء برشلونة الاسباني باتجاه السواحل المغربية[1]، و عندما تمت العملية تلقى "فتحي الديب" برقية بنجاحها ولعلها هي التي عززت العمـــل الثوري منذ بداية أكتوبر 1955 في المنطقة الخامسة والجبهة المراكشية[2].

وعن هذه الاتصالات التنسيقية بين القيادتين يقول "الطيب الثعالبي": "عندما وصلت الناظور بطلب من بوضياف كان العمل هو استقبال السلاح، والبحث عنه، وتنسيق الكفاح المسلح مع الإخوان المغاربة، والاجتماعات تكون في الناظور، وفي بعض الأحيان الأخرى في تطوان، كلما تحين هذه المناسبات كعملية إنزال الأسلحة الآتية من الشرق ومن إسبانيا إلى الناظور[3] بين القيادتين في الجزائر والمغرب الأقصى..."[4]، واتفق أعضاء اللجنة على تقاسم الأسلحة، ونصت عليه في تعهد مكتوب تضمن ما يلي: "كل ما وصل ويصل إلى أيدينا من السلاح والذخيرة والمال يأخذ منه

=2013، ص ص 26-32. وأنظر أيضا: محمد الهادي حمادو، أضواء على حادثة اليخت دينا ومركب أتوس، منشورات جسور للنشر، الجزائر، 2014، ص ص 53-54 .

[1]-أخبر الجزائريون المغاربة بأنّ شحنه باخرة ثانية ستحلّ بالمنطقة محملة بالسلاح، فعُقد اجتماع حضر من الجانب المغربي حمدون شوارق وعباس المسعيدي ومن الجانب الجزائري محمد بوضياف، حيث درسوا خطة إنزال السلاح وتفادي الأخطاء التي وقعوا فيها في العملية الأولى مع الباخرة دينا، كما أن تكون الأسلحة من بنادق ورشاشات ومسدسات وقنابل مرتبة ومصنعة في أكياس ملفوفة بحبال موثقة حتى يسهل نقلها عوض الصناديق الخشبية، واستبدل مكان استقبال الباخرة بموقع يقال له "حاسي الضرو"، حيث كان في انتظارها كل من محمد بوضياف وشوارق حمدون في هذا المكان رفقة مجموعة من الرجال، ولم يتم الانتهاء من إخفاء الأسلحة التي استغرقت الليل كله بينما غادرت السفينة في صباح يوم 22 سبتمبر 1955 والعودة إلى الاسكندرية أنظر شهادة حمدون شوارق، المرجع السابق، ص ص 244-245.

[2]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص122 وأنظر أيضا:مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التّسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص ص30-33.

[3] - تجدر الإشارة إلى أنّ محمد بوضياف" أرسل رسالة إلى حمدون شوارق ويتحدث فيها عن الدور المغربي في إنزال الأسلحة بالموانئ المغربية ومما جاء فيها"...وهكذا تمت الأمنية، وتقوى الصف وتكاتفت المقاومتان، وابتدأ العمل المشترك في فاتح أكتوبر 1955 في جبال الريف وعمالة وهران...أما فيما يخص الأسلحة، فقد تمت على ثلاث عمليات أولها دينا...وثانيها عملية فخر البحار...ثم الثالثة" أنظر: رسالة محمد بوضياف إلى حمدون شوارق عن دور المقاومة المغربية في إنزال الأسلحة والعمل المشترك ضدّ الاستعمار والموجودة برصيد أرشيف المتحف الوطني للجهاد بالرباط.

[4]- شهادة الطيب الثعالبي، مراحل التضامن المغربي مع الكفاح المسلّح بالجزائر ضمن ملتقى جيش التحرير المغاربي 1948 – 1955 أيام 11-12 ماي 2011، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص 184 .

إخواننا الجزائريين الثلثين ويأخذ منه المغاربة الثلث"، وقد تكفل جيش التحرير المغربي كذلك بإيصال الأسلحة والذخيرة إلى داخل القطر الجزائري[1].

وعلى كل فإنّ الثورة الجزائرية كانت قد قطعت أشواطا وعمت كل منطقة المغرب العربي فإنها أربكت المخططات السياسية والعسكرية الفرنسية، التي أصبحت تبحث عن حلول ومناورات لإجهاض هذا المد التحرري الوحدوي المغاربي، ولذا فتحت مفاوضات ومباحثات مع زعماء الحركة الوطنية في تونس بداية بعد تصريح "منديس فرانس"، ثم مع قادة الحركة الوطنية في المغرب الأقصى، وهذا لإيقاف العمل المسلح في البلدين، لتتفرّغ السلطات الفرنسية أخيرا لمواجهة الثورة الجزائرية التي أصبحت تهدد الوجود الفرنسي بكل أشكاله في المغرب العربي.

ووعيا من قادة الثورة الجزائرية بهذه المخططات وأبعادها كان عليهم مواجهتها بما يتطلبه الأمر. وعلى هذا الأساس سيعمل قادة الثورة المتواجدين في القاهرة أو المتنقلين بين القاهرة والناظور وتطوان وسويسرا ومدريد بعد دخول أطراف من قادة الدستور الجديد في مفاوضات مع فرنسا على توطيد الصلات الجهادية وتكوين جبهة جديدة موحدة لمواصلة الكفاح المسلح المشترك في الجهة الغربية من منطقة المغرب العربي[2]. ولتعبّر الثورة الجزائرية عن غضبها من الاستعمار وسياسته وإظهار بعدها المغاربي تأتي الهجومات التاريخية يوم 20 أوت 1955 بمنطقة الشمال القسنطيني المخلدة للذكرى الثانية لنفي "محمد الخـــامس"[3] بقيادة "زيغود يوسف" مؤكدة هــذا البعد، كما تشير إلى ذلك كــل

---

[1]- عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص292.

[2]- الجدير بالذكر أنّ لقاءات عقدت بالقاهرة ومدريد وتطوان والناظور وجمعت بين القياديين وخلالها ظهرت الحاجة لمناقشة آفاق الكفاح المشترك داخل الأقطار الثلاثة: الجزائر، المغرب، تونس، وجاءت المبادرة من طرف الجزائريين حيث كان جدول الأعمال يدور حول:1- تنظيم قوات جيش التحرير تحت قيادة مشتركة. 2- المستقبل السياسي للمغرب العربي، وفي هذا يذكر الغالي العراقي: "المسألة كانت مطروحة من مدّة من طرف إخواننا الجزائريين فيما يتعلق بتحرير المغرب العربي ككل، فلقد كان هذا الموضوع حساسا بالنّسبة للإخوة المسؤولين في الجبهة الذين كانوا يعبّرون عن تخوّفهم من البقاء وحدهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي مثلما حصل على الجبهة التونسية كما يقولون فاقترحوا إعلان وحدة المغرب العربي وتأسيس جيش التحرير له لكي يتفادوا الانعزال في المواجهة". أنظر الغالي العراقي، المصدر السابق، ص141.

[3]- لقد تم اجتماع خماسي في مدريد بين عبد الكبير الفاسي وعبد الكبير الخطيب وعبد الرحمن اليوسفي عن الجانب المغربي وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف عن الجانب الجزائري وتم الاتفاق على أن تكون 20 أوت1955 تاريخ هذه الهجومات وهذا لإعطائها دلالة مغاربية وهي ذكرى خلع السلطان محمد الخامس. أنظر روني غـــاليسو، مشروع جيش التحرير المغاربي والتخلي عنه، تر: =

الشهادات والمصادر الجزائرية[1].

ومهما يكن من أمر فإن جيش تحرير المغرب العربي بالمغرب الأقصى بدأ المقاومة المنسقة مع الثورة الجزائرية في موعدها في 02 أكتوبر 1955[2]، وقد قدّمت حصيلة العمليات الأولى بتاريخ 06 أكتوبر التي أكدت على عنصر المفاجأة ومصادرة 380 قطعة سلاح وقدمت ضحايا الهجمات المتمثلة في 71 قتيلا في أغلبهم من الأوروبيين، وتواصلت المعارك بعد ذلك شمال تازة وفاس بين المقاتلين والجيش الفرنسي في عدة مناطق من المغرب الأقصى حتى شهر أبريل1956[3].

لقد أصدرت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية وحركة المقاومة المغربية يوم 04 أكتوبر 1955 بلاغا مشتركا ينص على تكوين قيادة موحدة تتولى الإشراف على حركة التحرير القائمة في القطرين والتي سينضوي جميع أفرادها في جيش يسمى جيش تحرير المغرب العربي، وقد صدر البلاغ الأول من هذا الجيش يعلن عن أهدافه كالتالي:

1-الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي.

2-اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما اجتمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية ومثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم.

3-عدم التقيد بأي اتفاقيات أو تعقد مسبقا لا تحقق الهدف الأول كاملا.

واختتم البيان بتوجيه نداء إلى جميع المواطنين للتجنيد، حماية للمجاهدين من أجل القضية الوطنية والحذر من مكائد الخونة والمشككين[4].

وبفضل التنسيق ما بين القيادة المشتركة استطاعت الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية أن تجسد شعارات الحركة الوطنية وتوحيد المعركة المسلحة، ويذكر "الطيب الثعالبي" أنّ "جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية وفي نية الدول الثلاث فتح جبهة دفاع مشتركة بين

= محسن عيساني، جيش التحرير المغاربي 1948-1955، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف المنعقد بالجزائر 11-12 ماي 2001، مؤسسة محمد بوضياف، 2004، ص73.

[1]- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975، المرجع السابق، ص ص 156-157.

[2]- محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، ط1، منشورات فديبرانت، الرباط، المغرب، 2003، ،ص181.

[3]- محمد بلقاسم ،المرجع السابق، ص ص 153-154.

[4]- أنظر بيان لجنة تحرير المغرب العربي وبلاغها الأول في علال الفاسي، نداء القاهرة، المصدر السابق، ص ص115-116.

"صالح بن يوسف" وجبهة التحرير والمقاومة المغربية، وذلك للتصدي لعدو مشترك، وكان جيش المقاومة المغربية قد بدأ شن المعارك ضد قوات الاحتلال وقد تدرّبت بعض عناصره على يد كل من نذير بوزار والعربي بن مهيدي"[1].

وبعد الأحداث السريعة الخاصة بقضيتي المغرب الأقصى وتونس وفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وعودة "محمد الخامس" إلى عرشه. إن هذه التطورات أفرزت واقعا جديدا بالبلدين الشقيقين يوشك أن يضع الثورة الجزائرية في وضع معزول، فوجدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من الضرورة الإسراع في الإعلان على استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى خاصة بعد النتائج التي تحقّقت على صعيد تحالف الجبهتين الجزائرية والمغربية في إطار جيش تحرير المغرب العربي[2]، حيث خشيت الإدارة الاستعمارية من تطور الأحداث وانزلاقها وبالتالي يكون من الصعب عليها التحكم فيها وقد تخسر بذلك كل شيء وخاصة الجزائر التي تعدّ أهم مستعمراتها في المغرب العربي[3].

وكان بإمكان هذا التوجه الوحدوي في الكفاح المسلح أن يحقّق انهيارا للنفوذ الفرنسي بالشمال الإفريقي، فاضطرت الحكومة الفرنسية أمام توسع العمليات المسلحة لوضع حد لتعاون جبهة التحرير الوطني مع الأجنحة المتشددة للحركات الوطنية بالمغرب الأقصى وبتونس للتسليم باستقلال المغرب الأقصى في مارس 1956 والتخطيط لضرب التنظيم العسكري لحركة المقاومة المغربية وعزلها عن الثوار

---

[1]- شهادة الطيب الثعالبي لمجلة أول نوفمبر، العدد90-91، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1988،ص27.

[2]- تشير المصادر التاريخية أنّ اجتماعات هامة قد عُقدت بين ممثلي قادة جيش التحرير المغرب العربي بعد التطورات التي حدثت في المغرب وتونس فأسرعت القيادة المصرية وقيادة جبهة التحرير الوطني إلى عقد اجتماع بالقاهرة في 25 جانفي1956، وتم التأكيد من خلال مذكرة وقعها الحاضرون باسم جيش التحرير المغرب العربي ورفعوها إلى الرئيس جمال عبد الناصر على ضرورة مواصلة الكفاح المشترك وتعزيز جبهاته حتى يتم الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي، كما أكدوا عدم تقيدهم بأية اتفاقيات عقدت أو ستعقد مستقبلا ولا تحقق أماني شعوبهم الاستقلال، كما عقد ممثلي جيش تحرير المغرب العربي اجتماعا هاما آخر في القاهرة في 25 فيفري1956،حيث تعرضوا إلى العديد من المسائل المرتبطة بقضية الكفاح المسلح سياسيا وعسكريا، كما ناقشوا الحالة الراهنة للمقاومة المغربية وكيفية العمل لدعمها وهذا بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لها وضرورة الحفاظ على وحدة جيش تحرير المغرب وانتهى الاجتماع بالمصادقة على العديد من القرارات ومنها العمل على توحيد الكفاح المسلح في المغرب العربي تحت قيادة موحدة تضم قيادة جيوش تحرير المغرب العربي على أن تكون مهمة هذه القيادة وضع الخطوط العامة للعمليات المشتركة بالبلدان الثلاثة، وتقوم كل قيادة جيش بإدارة خطط عملياتها القتالية على أرض بلدها وذلك بالتنسيق مع قيادات الأقطار الأخرى وذلك لإضعاف قدرات القوات الاستعمارية الفرنسية. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص149-174.

[3]- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص27.

الجزائريين، إذ أصبح التوجه العام في المغرب الأقصى بعد عودة الملك يدعو إلى إيقاف العمل المسلح[1].

لقد تأثرت جبهة التحرير الوطني عندما قبل المغرب الأقصى المفاوضات مع فرنسا لأنها متأكدة من أنّ استقلال المغرب الأقصى أريد له أن يكون وسيلة لخنق الثورة الجزائرية، لكن وبفضل سياستها قامت بتفويت الفرصة على الاستعمار الفرنسي ومخططاته، وبذلك حرصت على عدم الدخول في أي عمل مغاربي مشترك لوعيها بواقع كل من المغرب الأقصى وتونس، وبالتالي تجنّب دخولها في صراع سياسي مع النظامين المغربي والتونسي، واعتبر قادة الثورة الجزائرية فتح السلطات الفرنسية باب المفاوضات لإنهاء القضية المغربية بهدف إفشال الثورة المغاربية المشتركة التي كان يقودها رجال جيش تحرير المغرب العربي من جهة، ومخططا لعزل الثورة الجزائرية تمهيدا للقضاء عليها نهائيا من جهة أخرى[2].

لقد حصل المغرب الأقصى على استقلاله، بعد عودة "محمد الخامس" إلى عرشه، حيث طلب هذا الأخير من "أحمد بن بلة" للالتقاء به في مدريد أثناء مفاوضاته مع الإسبان، من أجل استعادة بعض المناطق المحتلة في مراكش، حيث قال له "يا أحمد لدي إطلاع واسع باتفاقكم المغاربي المشترك حتى استقلال دول المغرب العربي، لكن ماذا أفعل؟ هم تفاوضوا معي حول استقلال المغرب الأقصى فهل أرفض ذلك؟ لماذا لا أقبل به؟ وبذلك يصبح المغرب الأقصى عمقا استراتيجيا لكم، وأعاهدكم بأنني سأكون معكم في السراء والضراء"[3].

عند هذا المقام يمكن التساؤل هل "محمد الخامس" وفى بوعوده التي وعد بها بن بلة في مدريد؟.

[1]– عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1،ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص، ص314.

[2]– محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص72–73

[3]– أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلّة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2007، ص ص111–112.

2- المدارس العسكرية الخاصة بتكوين وتأطير الجنود الجزائريين بالمغرب الأقصى:

قبل الحديث عن المدارس والمراكز العسكرية في عهد "محمد الخامس" لا بد من الاشارة إلى قواعد التموين الحدودية على الجبهة الغربية، حيث تم وضع النواة الأولى للتنظيم العسكري لجبهة التحرير بالمغرب الأقصى منذ انطلاق الثورة الجزائرية وهذا بفضل قادة الولاية الخامسة[1] وعلى رأسها "العربي بن مهيدي" و"عبد الحفيظ بوصوف" والحاج بن علا[2]، هذا بالإضافة إلى عملية التنسيق بين الحركات الاستقلالية في المغرب الأقصى والجزائر، إلى جانب التسهيلات التي وجدتها جبهة التحرير من قبل المغاربة، وبفضل هذا تمكّن القادة الجزائريون في ظرف وجيز من وضع الأسس الأولى لهذا التنظيم بالمغرب الأقصى[3]، في حين كانت الولاية الخامسة في القسم الغربي من الجزائر، عانت طويلا من حصار عسكري بفعل وجود أكبر القواعد العسكرية الفرنسية بها أو بالقرب منها، وبحكم أنّها

---

[1]- تمتد الولاية الخامسة من حدود المغرب غربا إلى الحدود الإدارية للولاية الرابعة (الجزائر) عند مدينة تنس شرقا (أي من سلاسل جبال الونشريس شرقا إلى مرسى بن مهيدي على الحدود الجزائرية المغربية غربا) وهي بذلك تشمل المنطقة الساحلية، تطل على البحر المتوسط من الشمال وتشترك في حدودها الغربية عبر مسافة طويلة تلامس من خلالها الأراضي المغربية لتمتد إلى أقصى الصحراء الجزائرية من جهة الجنوب على مساحة ترابية أهلتها أن تحتل موقعا استراتيجيا بفضل تنوع تضاريسها وبيئتها الطبيعية، فكان لهذا الموقع دور مهم في إنشاء القواعد العسكرية للثورة على الحدود وكذا الإشراف على الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب وتأطيرها واستثمارها لصالح الثورة وخدمة أهدافها ومن المعروف تاريخيا أنّ اللجنة التي انبثقت عن اجتماع22 قد قسمت الجزائر إلى خمس مناطق وعلى رأس كل منطقة قائدا بمساعدة نائبين، أوكلت مهمة التحضير للثورة والقيام بها في المنطقة الخامسة آنذاك إلى المناضل العربي بن مهيدي بمساعدة عبد الحفيظ بوصوف وبن عبد المالك رمضان، ولترجمة المهمة الموكلة إليه انتقل قائد المنطقة إلى مكان نشاطه للتنسيق وتنظيم العمل المسلح، وقد وجد الطريق شبه مهيأ من حيث التحسيس بالنشاط الثوري بفضل ما كانت تتمتع به المنطقة الخامسة من هيكلة سياسية، وقد قام بن مهيدي بتجسيد الأفكار الثورية على أرض الواقع انطلاقا من تشكيل لجنة خاصة بالتعبئة والتوعية وجمع الأموال وإحصاء المتعاطفين والبحث عن المخابئ والملاجئ، وبالموازاة مع ذلك قسمت المنطقة إلى ثلاث نواحي عسكرية ذات بعد استراتيجي بقصد مراقبة العدو ورصد تحركاته وضربه في العمق. احتفظ القائد بن مهيدي بدائرة بلعباس في حين أوكلت منطقة تلمسان إلى نائبه بوصوف، أما ابن عبد المالك رمضان فقد عين على منطقة الظهرة ومستغانم. أنظر: محمد يعيش، المرجع السابق، ص172-173.

[2]- الطاهر جبلي، قواعد التموين الحدودية على الجبهة الغربية خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، مجلة الذاكرة الوطنية، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، ،دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2013، ص134

[3]- محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى اتّجاه الثّورة الجزائرية 1954 - 1962،ج2، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012، ص161.

منطقة مكشوفة ومراقبة بشكل جيّد اضطر جيش التحرير الوطني إلى التراجع نحو الحدود المغربية الجزائرية.

وأمام هذه التطورات التي عرفتها الولاية الخامسة أصر "عبد الحفيظ بوصوف" على نقل قيادة المنطقة الخامسة إلى المغرب الأقصى وذلك للاعتبارات التالية:

1-كان عبد الحفيظ بوصوف يتطلع أكثر إلى ميدان الاستعلامات والاتصالات باعتبار أنّ هذه الأخيرة يجب أن تتركز خارج التراب الوطني ومن ثمة حمايتها من الرقابة والمضايقات الاستعمارية.

2- تدعيم جيش التحرير الوطني بقوة بشرية جديدة ينتقيها من أبناء الجالية الجزائرية المقيمة في المغرب الأقصى.

3- القرب من قيادة جيش التحرير المغربي لسهولة العمل التنسيقي ودخول الأسلحة إلى الجزائر.

وبعد استقراره بالمغرب الأقصى شرع "بوصوف" في تكوين ودعم وتوسيع اللبنات الأولى للقواعد الخلفية للثورة بالمغرب الأقصى، فاتجهت جهوده مباشرة إلى تأسيس مدارس عسكرية وجلب لها الشباب المتعلم من أبناء الجالية الجزائرية المقيمة في المغرب الأقصى، تخرج منها إطارات في مختلف الميادين للاتصالات والاستعلامات كالإشارة والشفرة والجوسسة المضادة وغيرها. تخرجت الدفعة الأولى كإطارات في جيش التحرير من أبناء المهاجرين في صيف1956[1]، فأخذت قيادة الولاية الخامسة تبنى تدريجيا بشرق المغرب الأقصى بعض قواعدها العسكرية قبل أن تصبح وجدة مقر القيادة العامة للولاية الخامسة ثم القيادة العامة لجيش التحرير الوطني الجزائري بعد استقلال المغرب الأقصى.

أضحى المغرب الأقصى بمثابة القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بصفة عامة والمنطقة الشرقية بصفة خاصة[2]، فأصبحت وجدة مركز قيادة الولاية الخامسة تحت سلطة "عبد الحفيظ بوصوف"[3]، وملجأ

---

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص ص209-210.

[2]- لقد جاء في وثيقة النظام الأساسي لجبهة التحرير الوطني على أنّ تنظيمها في المغرب ستكون له الدوائر التالية:

-كل القطر المغربي. – المقاطعة الغربية والمقاطعة الشرقية. – المقاطعة الغربية مقسمة إلى 06 مناطق: الرباط، الدار البيضاء، مراكش، مكناس، فاس، طنجة. - المقاطعة الشرقية مقسمة إلى 04 مناطق منها: وجدة، بركان، وكل منطقة مقسمة إلى جهة أو أكثر بنواحيها. أنظر: جبران لعرج، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بلعباس، الجزائر، 2009-2010، ص171

[3]- محمد كنبيب من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، ص38.

آمنا لجنود الثورة الجزائرية، وكانت تضم المدينة ما يقرب من أربعين مركزا لتجميع الجنود والسلاح وصناعة القنابل والتدريب العسكري وتسريب السلاح للثورة الجزائرية[1]، فوضعت بها مدرسة للتكوين والتدريب على التخريب في نوفمبر1956، وإقامة مركز تدريب على الإشارة والاتصالات اللّاسلكية ومخزن الملابس ومخزن لتخزين الأسلحة وكذا مصنع لصنع الأسلحة ومركز لمعالجة الثوار[2]، كما وضعت مراكز قيادة ملحقة بها في الناظور وفقيق وبوعرفة إلى جانب عدّة مستشفيات بعضها متنقلة خاضعة لجبهة التحرير الوطني[3]، ولم تكن وجدة المنطقة الوحيدة لنشاط جبهة التحرير الوطني بل كانت الأراضي المغربية عبارة عن مراكز للثورة الجزائرية[4]، والجدير بالذكر أنّ هناك ضباط مغاربة كانوا تحت رعاية الأمير الحسن ساهموا في إقامة هذه المراكز، وهذا ما تؤكده رسالة "الحسن الثاني" التي وجدت ضمن الوثائق التي كان يحملها أحمد بن بلة عند اختطاف الطائرة للزعماء الخمسة[5].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ قيادة الثورة بالقاعدة الغربية قامت ببناء عدّة مراكز ومعسكرات في المرحلة الأولى للثورة ومن أهمها[6]:

***مركز الزاوية:** الواقع بجبل تافوغالت قرب بركان مهمته التكوين السريع في استعمال التكتيك العسكري.

***مركز سيدي بوبكر (المدنية):** وهو مركز رئيسي لتخزين الأسلحة والأدوية ويستقبل كذلك المرضى.

---

[1]- محمد المعزوزي، مذكرات عامل إقليم، الرباط، 1996، ص ص67-68.

[2]- Abdelmadjid Bouzbid, la logistique durant la libération, Edition casbah, Alger , 2008, p42.

[3]- محمد كنبيب، المرجع السابق، ص338.

[4]- يذكر عبد الرحمن حجيرة وهو من الوطنيين بالمغرب الشرقي الذين ساندوا الثورة الجزائرية قبل وبعد استقلال المغرب أنّ المغرب بقيادة الملك محمد الخامس دعم الثورة الجزائرية وذلك بجعل أرضه تحت تصرّف المجاهدين الجزائريين، وكانت المعسكرات في قبيلة بني سعيد بإقليم الناظور ثم في رأس كبدانة وفي وجدة وتيولي وبويست وبوعرفة وكل مدن وقرى الحدود يقوم جيش التحرير فيها بتدريب المجاهدين وتأطيرهم وتهيئتهم لخوض المعارك وهو آمن مطمئن. أنظر: شهادة عبد الرحمن حجيرة، شرق المغرب ودعمه الدائم للمقاومة الجزائرية ضمن ندوة الجامعة الشتوية بعنوان مجهودات وإسهامات في بناء المغرب العربي، ج1، أيام 05 و06 نوفمبر 2004، منشورات وزارة التربية الوطنية المغربية، الرباط،2005، ص483.

[5]- Mohamed harbi, le F.L.N mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoire, Editions Jeune Afrique, Paris,1980.,p199.

[6]- فيما يخص القواعد الخلفية الأولى لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري أنظر الملحق رقم:04

***مركز واد سطوف:** للراحة وتنقل وحدات الجيش نحو الداخل.

***مركز طوطو:** يقع بالقرب من مركز سيدي بوبكر مهمته التدريب السريع للجنود جيش التحرير، ويعتبر نقطة انطلاق المجاهدين نحو الداخل.

***مركز جبل أولوت:** للتدريب العسكري.

***مركز جنان عبد الله ديدي:** مختص في استعمال الأسلحة.

***مركز جنان السواحي محمد:** خاص بصناعة المتفجرات.

***مركز جنان مسواق:** لتخزين القنابل.

***مركز جنان منصوري II**:خاص بالتموين.

***مركز بلحاج بن نعيمة:** يقع على بعد 30 كلم من مدينة وجدة لتخزين الأسلحة والأدوية.

***مركز جنان العربي المكياني بوجدة:** مخصص لصناعة المتفجرات والقنابل.

***مركز شنار التلمساني:** مختص في تركيب المواد المتفجرة[1].وتجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز تقع كلها في المنطقة الشمالية الحدودية أما المنطقة الجنوبية فهي تشمل المراكز التالية:

***مركز جبارة ومركز أونات رياض:** ويعتبران من أهم مراكز جيش التحرير الوطني على الحدود وتقدم فيها خدمات أهمها:

*تخزين السلاح المخصص للولاية السادسة.

*استقبال الكتائب المكلفة بقوافل السلاح.

*التدريب السريع للمجاهدين.

*إسعاف المرضى والجرحى من الجنود جيش التحرير.

***مركز تندرارة:** لتموين الجنوب الغربي وبالضبط مدينتي عين الصفراء ومشرية .

***مركز بوعرفة:** لتخزين الأسلحة واستقبال الوحدات الخاصة بالجنوب الغربي خاصة بشار وتندوف ويعتبر أيضا مركزا لراحة جنود جيش التحرير الوطني[2].

---

[1] – Mohammed Guentari, organisation politico-Administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Tome 2, officier publications Universitaire, Alger, 2000, pp641-643.

[2] – الطاهر جبلي، قواعد التموين الحدودية على الجبهة الغربية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)، المرجع السابق، ص135.

كما قامت قيادة الثورة باستحداث عدة مراكز مهمة في عهد "محمد الخامس" لتدعيم المراكز التي أنشأتها بعد الانطلاقة، حيث سمحت السلطات المغربية بقيادة "محمد الخامس" بحرية النشاط والتحرك وإنشاء المراكز العسكرية والمدنية، ونتيجة للتسهيلات المقدمة ازداد ثقلها حضورا في المغرب الأقصى[1]، ويذكر "منصور بوداود" في هذا الشأن: "المراكز التي تكونت في المغرب الأقصى لتدريب جيش التحرير، تم إهداؤها لنا من طرف إخواننا بجيش التحرير المغربي منهم العقيد بن الميلودي وكذلك العقيد بن حمو وادريس بن عشيق وادريس العلوي والكثير من الإخوة الآخرين الذين عشت معهم حتى الصحراء، وعندما أقول الصحراء أعني أغادير، وطنطا، وبولومي، وأم لحسان وغيرها، زيادة عن السلاح والمراكز التي منحوها لنا، ساعدونا كثيرا فيما يخص الجنود الذين كانوا في الجيش الفرنسي ثم التحقوا بالجيش المغربي وفي الاستقلال أعدنا تجميعهم وتسليحهم، وأستطيع أن أقول لكم أنّ كل السلاح الذي وصل إلى هذا المركز والذي التحق به الجزائريون بالمقاومة كان من طرف جيش التحرير والمقاومة..."[2]، والجدير بالذكر أنّ الثورة في هذا المجال استفادت من الخبرة العسكرية السوفياتية[3]، التي وضعت تحت تصرف قيادة الجبهة في المغرب الأقصى مختصين في المدفعية لقيامهم بمهمة تدريب أفراد جيش التحرير الوطني على هذا النوع من السلاح، وهذا بعد موافقة السلطات المغربية بقيادة الملك[4]، ومن أهم هذه المراكز نذكر ما يلي:

***مركز دار الكبداني (الناظور)**: هو أول مركز للتدريب بعد إنشاء المديرية العامة للتدريب الذي اتخذته مقرا لها، يقع في منطقة الريف المغربي بالناظور الذي كان أنداك تحت السيطرة الاسبانية[5]، وكان يضم 800 جندي يتوزّعون على أربعة مجموعات من المشاة ومجموعة من المصالح العامة ومجموعة للنقل، ومجموعتين للتصدّي لأعمال الشغب ومجموعة لحاملي الرشاشات، حيث كان هذا

1- Mohamed Guenaneche, le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres(1939-1945) traduit de l'arabe par sid Ahmed Bouali . Enal. Alger 1990, pp602-613

2- شهادة منصور بو داود، التموين والتسليح وتضامن المغاربة ضمن أعمال الملتقى جيش التحرير المغاربي 1948-1955 أيام 11-12ماي2001، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص ص189-190.

3- أنظر الملحق رقم:08.

4- DZ/AN/2G/45/16/0020

5- محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير(1954-1962) المديرية العامة للتدريب الغربية، دار النشر ابن خلدون تلمسان، 2003، ص37.

المركز مؤطراً من طرف الرائد محمد رزيقي ومجموعة من الضباط الذين ينتمون إلى الجيش الفرنسي، تميز المركز بالتخصصات التالية: التدريب الأولي، التدريب التكميلي مدافع الهاون، الفدائيون، الألغام، قاذفات اللهب، المدافع المضادة للطائرات وغيرها[1].

***مركز واولوت:** يقع وسط قبائل بني سناسن بمحاذاة ينبوع وافر بالمياه يبعد عن مدينة أبركان بحوالي 4 كلم، وهو أصغر مراكز التدريب لكنه أكثر أهمية لقربه من الحدود تخصص هذا المركز في التدريب المشترك القاعدي فقط نظراً لصغره.

***مركز بوصافي:** يبعد عن مدينة العرائش بحوالي 10 كلم، بدأ العمل تحت قيادة المديرية العامة للتدريب في جويلية 1959[2]، كان يضم في سنة 1958 حوالي 600 مجاهد منهم 300 مصاب أو مرضى غير مؤهلين للخدمة، فالمركز هذا كان من بين المراكز المشهورة لجبهة التحرير، حيث اختص في حرب العصابات، التدريب المشترك القاعدي، تكملة التدريب، وقد زاره كل من النقيب موسى صاحب ورشة للنسيج في وهران حيث كان القائد السياسي والعسكري، وفي ما يخص القائد العسكري فكان الملازم بوشاقور والملازم حميدو والمساعد السياسي طبيب الأسنان سعيد والدكتور منصور مساعد العلاقات والاستعلامات، أما فيما يخص المركز فتميز بالانضباط والصرامة[3].

***مركز زغنغن:** فُتح بداية من 1960 حوّلت إليه كل المعدات والوسائل والأطر العاملة بمركز واولوت وبوصافي، وهو من أكبر مراكز التدريب، تحولت إليه القيادة العامة للتدريب بعد أن كان مقرها بمركز الكبداني.

***مركز أنواصر:** فتح في نهاية 1961م، يقع بين مدينتي الناظور ومليلة المحتلة من قبَل الاسبان في محيط يطل على شاطئ البحر المتوسط، خصص لتكوين البحارة الضفادع البشرية[4].

***مركز بوعنان وبوذنيب:** للتدريب العسكري، إلا أنّ أهم مركز هو مركز العرائش الذي سيصبح في سنة 1958 قاعدة عسكرية حيوية بالمنطقة الحدودية، يستقبل الأسلحة القادمة من الخارج ويحتضن

---

[1]-أنظر الملحق رقم:07 Impletation ReBebelle 15octobre 1958.
http : //WWW.commandant-moussa. com/armyf.htm

[2]- محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص38.

[3]- أنظر الملحق رقم:06 *Camp F.L.N Au Maroc 25 juillet 1958*
http://www.commandant- moussa.com/armyt.htm.03/04/2007

[4]-محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص ص 45-47.

عددا كبيرا من جنود جيش التحرير الوطني الذين يتدربون ويتكونون عسكريا في وحدات خاصة استعداد لإدخالهم إلى الداخل،كما ساهمت هذه القاعدة في إقامة دورات تكوينية للجنود وتلقينهم دروس خاصة بالتكتيك الحربي واستعمال الأسلحة والتدريب على المتفجرات، وكان لهذه القاعدة الفضل في إعداد أكثر من 1200 جندي في مختلف التخصصات حتى الاستقلال، وفي سنة 1957 أنشأت "إدارة الاتصالات" مراكز أخرى للتموين بالسلاح على التراب المغربي للأسلحة نذكر منها:

*مركز **الناضور**: وهو مخصص للأسلحة و التموين.

*مركز **وجدة**: لتخزين السلاح و الذخيرة الحربية.

*مركز **فقيق**: لتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية.

*مركز **بركان**: لتخزين الأسلحة.

*مركز **القنيطرة**: لتخزين الذخيرة الحربية.

*مركز **الرباط**: للتموين العام بالذخيرة الحربية.

*مركز **الدار البيضاء**: لاستقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية و تخزينها و نقلها نحو الحدود.

*مركز **طنجة** لاستقبال الأسلحة و ذخيرتها الحربية و تخزينها و نقلها نحو الحدود الجزائرية.

*مركز **تطوان**: لتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية[1].

فقد اتضح أن قواعد الثورة بالمغرب الأقصى ومراكزها[2] قد ساهمت في تفعيل النشاط الثوري في الولاية الخامسة، ذلك أنّ التموين بالسلاح لفائدة مختلف المناطق الثورية الثمانية من وهران إلى أقصى الجنوب الغربي ساعد فرق ووحدات جيش التحرير الوطني على دفع الثورة وتكثيف العمليات العسكرية والفدائية ضدّ أهداف الاستعمار الحيوية وإحداث حالة ارتباك شديدة في صفوف قواته، حيث فيما بين جوان سنة 1957 إلى مارس 1958 سجلت الولاية الخامسة أكثر من 1460 عملية قام

[1]- زكي مبارك، المرجع السابق، ص 162-163.

[2]- تجدر الإشارة إلى أنّ الانتشار الواسع للمدارس ومراكز التجنيد عبر التراب المغربي تكمن دلالته في الإقبال الكبير من طرف الشباب الجزائري من أبناء الجالية على التجنيد خاصة بعد النداء الذي وجهه العقيد هواري بومدين سنة 1960 والمتعلق بحاجة الثورة إلى 5000 رجل، فإنّ التجنيد بعد هذا النّداء أصبح يتم بطريقة عفوية وبحماس كبير. أنظر: محمد يعيش، المرجع السابق،ص338.

بها جيش التحرير تم تدمير وتخريب عتاد العسكرية الفرنسية[1]. وكان لهذه المراكز أثر كبير في قدرة وحدات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الغربية من حيث القوة والأداء بفضل نوعية التكوين والتدريب التي شملت معظم التخصصات المرتبطة بالعمل العسكري ومصالحه اللوجيستيكية. وسجلت بعض الدراسات أنّ سنتي 1959 و1960 شهدتا أعنف المواجهات، حيث استعمل فيها جيش التحرير أنواعا متطورة من الأسلحة. مما اضطر القوات الفرنسية في المقابل إلى استعمال قنابل النابالم التي فتكت بالكثير من المقاومين الجزائريين، الذين لم يقدروا على الانسحاب والعودة إلى التراب المغربي. وقد كانت عمليات المقاومة الجزائرية هاته تجد أصداء ايجابية لدى عموم المغاربة.

وبتطور الثورة الجزائرية تزايدت المراكز العسكرية عددا وعدّة وتنظيما، مثلما ارتفع عدد ممثليات جبهة التحرير الوطني، وأصبحت تغطي معظم جهات المغرب الأقصى، وهذا ما دفع القيادة العليا إلى تقسيم مواقع تواجد "الفلاكة" الجزائريين بالمغرب الأقصى منذ بداية 1960 إلى جبهتين: جبهة وهران في الشمال الشرقي وجبهة الصحراء في الجنوب الغربي، وأضافت مراكز قيادة جديدة في "المناطق" و"النواحي"، وكانت كلها تعمل في تنسيق تام مع لجان جبهة التحرير الوطني تحت إشراف قيادة الولاية الخامسة والقيادة العامة بوجدة[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ تعداد جيش التحرير الإجمالي مع منتصف 1960 على الحدود الغربية بلغ 6100 مجاهد يملكون 6850 قطعة سلاح توصل إلى بناء مراكز تدريبية متفوقة بلغ عدد قواتها 1350 مجاهد توزعت وفق استراتيجية محكمة، وبذلك فإن مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب موجودتان بمركز الكبداني للتدريب، وكان به 500 مجاهد منهم 200 مجاهد كانوا في تردّد مستمر على قاعدة بوعرفة ويلي مركز الكبداني مركز التدريب بالعرائش الذي ضم 600 مجاهد ثم مركز تدريب بركان الذي ضم 250 مجاهد[3].

---

[1]– شهادة عبد الغني عقبي في ملتقى الأسلاك الشائكة المكهربة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،1998،ص211 .

[2]– محمد أمطاط، المرجع السابق، ص366.

[3]– يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التّحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956–1960)، مجلة عصور، عدد 06–07، مخبر البحث التاريخي، وهران، 2005، ص ص55–56.

وفي نفس السياق فإنّ عدد المجاهدين المتمركزين في الشمال الشرقي يبلغ حوالي 2490 مجاهد موزعين كالآتي 1060 في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة وبه مركز قيادة و10 مجاهدين مكلفين باجتياز السد الشائك المكهرب و200 مجاهد كانوا يعرفون في سبق بالزبيريين و250 مجاهد موَزعين على مراكز القيادة والمركز المعروف ب(SOEMG) و(CITT) وقواعد وجدة و150 مجاهد موزعين على قاعدتي الناظور والزيو(ZAIO) و150 مجاهد من جنود المقاطعات الاحتياطيين ويبدو أن هذا العدد ارتفع إلى 730 مجاهد.

أما الجنوب الشرقي فقد ضم 1060 مجاهد موزعين على نحو 660 مجاهد لفيلق الولاية الخامسة و50 مجاهد للناحية الرابعة وبين70 و100 مجاهد لقاعدة بودنين و100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة سوفسكر بالإضافة إلى القواعد والمراكز العسكرية التي تمت الاشارة إليها سابقا، كانت هناك قواعد ومراكز أخرى توزع عليها جيش التحرير الوطني المنظم غرب المغرب الأقصى الذي بلغ تعداده 1200 مجاهد موزعين على نحو 20 مجاهد لتمويل قواعد تطوان و180 مجاهد كما عرف تسمية بقاعدة (ALG) والرباط وتفلات و80 مجاهد لمخازن الدار البيضاء والقنيطرة و920 مجاهد لمراكز الراحة والمعطوبين.

ومن خلال هذا فإنّ الوضعية التي أصبح عليها جيش التحرير الوطني خصوصاً بعد سنوات 1958 و1959 وإلى غاية نهاية الثورة من حيث التأطير والتنظيم العسكري المحكم الذي تميزت بالانضباط والالتزام بالمهام والأوامر الصادرة من القيادة العليا للثورة وقد مكنته قواعد التموين الحدودية ومراكز التدريب العسكري وتخزين السلاح من تسليح نفسه سلاح حربي عصري مكنته من أداء مهمته الأساسية المتمثلة في تموين الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة رغم الصعوبات والمخاطر خاصة على مستوى السدود المكهربة واستطاع عبوره على مستوى جبل كسور وعن طريق التوغل في عمق الصحراء وعبوره في منطقة العبادلة[1].

[1]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 55-56.

3- مصانع الأسلحة التابعة للثورة الجزائرية بالمغرب الأقصى:

لقد توالى على قيادة الولاية الخامسة منذ أن أصبحت وجدة مركزا لها كل من "العربي بن مهيدي"، و"عبد الحفيظ بوصوف" إلى حدود بداية 1959. ثم أصبح "الهواري بومدين" قائد الولاية والمسؤول عن تخطيط وتنظيم المقاومة الجزائرية انطلاقا من التراب المغربي، وكان الحصول على الأسلحة يتم من الخارج وخاصة من مصر الناصرية، الأمر الذي أدى بالحكومات المغربية إلى مراقبة شحن الأسلحة من الموانئ المغربية نظرا للإكراهات الداخلية والخارجية التي كانت تقيدها[1]، إضافة إلى الرقابة الفرنسية المشددة على الحدود الغربية والشرقية.

نشط "عبد الحفيظ بوصوف" بالولاية الخامسة وأكد على ضرورة الاعتماد على النفس في مجال السلاح، وفي هذا الصدد يقول "عبد الحفيظ بوصوف": "إنّ الثورة التي لا تصنع سلاحها محكوم عليها بالفشل"[2]، وبذلك أنشئت فعلا بعض الورشات التي بدأت تصنع المسدسات الرشاشة من نوع 60 pm الألمانية (Mitraillette) ومدافع الهاون (Mortrer) 50 m/m، وكذلك عيار 60m/mوالعبوات الناسفة، وقد شارك في صنع هذه الأسلحة مجندون جزائريون وتقنيون ومهندسون، لكن هذه الأسلحة لم تساهم بصفة فعالة وبقي النقص واضحا مما فرض على قيادة الثورة في المغرب الأقصى إلى إقامة عدة مراكز لصنع الأسلحة[3].

وبعد اتخاذ قرار صنع هذه الأسلحة التحق الكثير من الجزائريين الاختصاصيين والتقنيين في صنع القطع الحديدية بعثت بهم فدرالية الجبهة بفرنسا إلى المغرب الأقصى بالإضافة إلى تعاون مهندسين ألمان ومن الأرجنتين والإنجليز واليونان. وبعد شراء الآلات الضرورية والمواد الأولية من طرف "محمد أرزقي" مسؤول التموين بالناحية الغربية بدأ انجاز ورشات ومصانع لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة

[1]- محمد أمطاط، المرجع السابق، ص363.

[2]- آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص354.

[3]- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص ص268-269.

الخفيفة فضلا عن راجمات "البازوكا" و"المورتي" التي كانت في حقيقة الأمر رمزية بالنسبة لاحتياجات الثورة[1]، ومن أهم مراكز صناعة الأسلحة فوق التراب المغربي والتي كانت في الأماكن التالية:

– **مصنع تيطوان:** أقيم سنة 1958، واختص بصناعة القنابل الانجليزية والمتفجرات.

– **مصنع بوزنيقة:** بدأ العمل به عام 1959 ومن الأسلحة التي تم تصنيعها به قنابل على النموذج الأمريكي.

– **مصنع الصخيرات:** بدأ تشغيله منذ 1960 على تصميم وصناعة مدافع الهاون عيار 45 وأنواع المتفجرات.

– **مصنع المحمدية:** هو الآخر فتح عام 1960، وأنتج مدافع الهاون عيار 60 و80 البنغالور والألغام (les mimes).

– **مصنع الدار البيضاء:** شرع منذ عام 1960 في صناعة أسلحة البازوكا (Bazooka) والأسلحة الرشاشة من mat49 وأنواع المتفجرات والألغام والسلاح الأبيض[2].

كما أنشئت ورشات لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة[3]، فضلا عن راجمات البازوكا والمورتي، وقد كانت هذه الورشات تعمل في الخفاء تحت غطاء مصنع للملاعق والشوكات، وتم إنجازها بفضل مساعدة أحد أمراء عائلة هابسبورغ الملكية بالنمسا، وقد كان مقر هذه المصلحة المختصة بصناعة الأسلحة بالدار البيضاء مجهزة بمحطة لاسلكي خاصا، وكانت هذه المصلحة في خدمة سلاح الإشارة لجيش التحرير الوطني بصفة عامة، لمعالجة بعض المشاكل التقنية الطارئة بواسطة

---

[1]– الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010،ص ص216–217.

[2]– زكي مبارك، المرجع السابق، ص 162.

[3]– لقد تم السماح لجبهة وجيش التحرير الوطني بمدينة وجدة أن تحول بعض المنازل إلى مصانع لصنع القنابل مما كان يسبب بعض الكوارث مثل ما وقع عندما كان بعض المجاهدين يحاولون صنع قنبلة قوية المفعول إلا أنّه لسبب ما انفجرت القنبلة فدمرت المنزل وهدمت أربع منازل مجاورة استشهد على إثر ذلك عدد من المجاهدين المتواجدين في المنزل واستشهد عدد من المواطنين المغاربة. أنظر شهادة عبد الرحمن حجيرة، المرجع السابق، ص384.

مهندس أمريكي على صلة بالمصلحة، وكان يأتي لهذا الغرض عادة "السنوسي صدار" من ناحية وجدة و"عبد الرحمن الأغواطي"(العروسي) من تونس[1].

وأغلب مراكز مصانع الأسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى كانت متمركزة بنواحي مكناس والرباط ومنطقة الريف بالشمال المغربي، وقد تمكنت هذه المراكز في سنة 1958 من صناعة حوالي ألف رشاش، ثم ارتفع العدد في مطلع 1962 إلى ألفين وسبعون رشاش، أما صناعة قذائف الهون فقد ارتفع عددها من ستين قذيفة ومائتي قنبلة يدوية شهريا، كما تم صنع عدة أنواع من الأسلحة في هذه المصانع مثل (Lance Flamme) وحاملات الرشاشات وخراطيش عيار9 مم، كما تم تركيب دبابة ذات تحكم عن بعد أقصاه 500 متر أرسلت من ألمانيا[2]، والجدير بالذكر أنّ الثوار الجزائريين تمكنوا من اكتساب الخبرة في مجال صناعة الأسلحة وسمحت لهذه المراكز من القيام بمهام كبيرة في مجال صناعة الأسلحة، خاصة بعد توفير الوسائل الضرورية الخاصة بصناعة الأسلحة[3].

إضافة إلى هذا فإنّ قيادة الثورة شرعت منذ 1960م في جلب الأسلحة نصف الثقيلة والثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها الحربية من الخارج، ومن مختلف الدول الشرقية والغربية، مثل مدافع الهاون والبازوكات والمدافع المضادة للطائرات. وكانت الأسلحة تأتي عن طريق المغرب الأقصى، وفي غالب الأحيان باسم الحكومة المغربية[4].

كما تجب الإشارة إلى التسهيلات والمساعدات التي قدمتها السلطات المغربية بقيادة "محمد الخامس" للثورة الجزائرية في هذا المجال دورا مهما في صناعة الأسلحة، بحيث منحت العديد من المراكز

---

[1]- محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) دوغول...والجزائر، أحداث- قضايا- شهادات، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،2011، ص ص411-412.

[2]- محمد عباس، ثوار...عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص230، وأنظر عاشور سعيداني، لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية، مجلة الراصد،العدد02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،2002،ص ص121-122.

[3]- بالرغم من الصعوبات التي واجهت الثورة الجزائرية في جانب صناعة الأسلحة إلا أنّها تمكنت من تجاوز تلك الصعوبات وأصبحت هذه المصانع مهمة بالنسبة لمد الثورة الجزائرية بجانب مهم من الأسلحة والذخيرة، ونظرا للأهمية التي أضحت تلعبها هذه المصانع في مسار الثورة الجزائرية قامت جبهة التحرير بإرسال ممثلين عنها إلى بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا لشراء متطلبات صناعة الأسلحة من تجهيزات ومواد تصنيع وذخيرة حربية، أنظر: محمد ودوع، المرجع السابق،ص180.

[4]- زكي مبارك، المرجع السابق، ص162.

لاستعمالها في هذا النشاط حيث تحولت هذه المراكز إلى ورشات فعلية لصناعة الأسلحة، وقد كانت هذه التجربة عملية ناجحة بالنسبة للثورة الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة التحريرية، حيث زادت عملية تصنيع الأسلحة ففي سنة 1960 وبعد فترة قصيرة تمكنت هذه المراكز من تصنيع حوالي خمسمائة ألف قنبلة يدوية وعشرة آلاف رشاش وخمسمائة قذيفة وحوالي ألف مدفع هاون[1].

4- الإمداد العسكري على الجبهة الغربية:

لعبت القاعدة الخلفية الغربية في عهد "محمد الخامس" دورا لا يمكن الاستهانة به، حيث كانت القاعدة الركيزة الأساسية بالأسلحة والذخيرة، كما كانت أيضا معبرا للمجاهدين الذين وجدوا في الأراضي المغربية ملاذا للاستراحة والتطبيب، بالإضافة إلى ذلك تمكّن جيش التحرير الوطني من تكوين وتدريب فرق من المجاهدين يتمتعون بقدرات عسكرية رفيعة المستوى وكذا إقامة مصانع وورشات لصناعة الأسلحة الخفيفة والمتفجرات[2].

إنّ دعم "محمد الخامس" كان هاما للثورة الجزائرية، فكانت الأسلحة تخرج سرا في الليل لتصل إلى جيش التحرير الجزائري عبر وساطة المقاومين المغاربة[3]، فمكّن الثوار من الحصول على الأسلحة والذخيرة التي كانوا في أمس الحاجة إليها، وبخاصة في الوقت الذي ازداد فيه عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير الوطني بداية من نهاية عام 1955م، حيث يقول الملك: "نحن مصممون العزم على مواصلة التأييد لجهادها والدفاع عن قضيتها في كل مكان، ولو كلّفنا ذلك أغلى التضحيات، لأنّ قضية تحرر الجزائر قضية حياة أو موت بالنسبة لنا..."[4].

لقد عبر "محمد الخامس" عن موقفه الداعم للثورة الجزائرية بعد استقلال المغرب الأقصى مباشرة وذلك في مقابلته لقائد جيش التحرير المغربي "عبد الكريم الخطيب" خلال اجتماع 22 مارس 1956،

---

[1]- محمد ودوع، المرجع السابق، ص180-181.

[2]- محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، عدد03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص123.

[3]- السعيد عبادو، أمجاد و مآثر المغفور له محمد الخامس كقائد فذّ دعم الثورة الجزائرية، ندوة دولية فكرية حول جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، المغرب، 2005، ص58.

[4]- محمد الخامس ملك المغرب، انبعاث أمة ،ج5 ،1959-1960، المطبعة الملكية، الرباط، 1960،ص 228.

حيث يقول هذا الأخير أنّه: "خلال الحوار الذي دار بيننا أوضحت له موقفنا وقلت له:"... في غيابكم أنجزنا مع الإخوان الجزائريين والتونسيين ميثاقا مكتوبا بكفاح وتحرير شمال إفريقيا ولكن الآن حصلت بلادنا على الاستقلال، فقال لي: أنا أعاهدك على أن أبقى على عهد الميثاق، وإنني سأقوم بهذا الدور وأؤديه أحسن أداء..."[1].

وفي السياق نفسه فإنّ "محمد الخامس" سمح بنشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في المغرب الأقصى وفتح الحدود للمجاهدين جاعلا من أراضي المغرب الأقصى ميدانا لتدريبهم، وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة منها مدينة وجدة، مما زاد في قوة الثورة وتشتت قوات الفرنسيين التي أصبحت تعمل على رد هجمات المجاهدين عبر كامل التراب الجزائري، هذا وقد وضعت الحكومة المغربية تحت تصرف الثورة حوالي خمس مائة متطوع مغربي إلى جانب إصداره لأمر يسمح بمرور المعدات العسكرية والمتطوعين الأجانب إلى الجزائر عبر الحدود المغربية الجزائرية، كما كانت مساهمة الشعب المغربي المادية تتمثل خاصة في جمع التبرعات مبالغ مالية هامة لصالح الثورة الجزائرية[2]، إضافة إلى ذلك شكلت الأراضي المغربية ملجأ آمنا للمصابين من رجال الثورة يتلقون فيها علاجهم ليعودوا بعد ذلك إلى أرض المعركة، كما كانت ملاذا للمطاردين من المناضلين في جهات أخرى خاصة بعد اشتداد الخناق على الولايات الأخرى[3].

وفي هذا الإطار يشير "بوداود محمد منصور" والمسؤول عن قطاع التسليح بجبهة التحرير بالغرب الجزائري قائلا: "فيما يخص القصر الملكي أنا أشهد كمسؤول عن التموين والتسليح بأنهم أعطونا كميات كبيرة من الأسلحة وأستطيع أن أتكلم عن عملية واحدة، أنا تسلمت في غابة تقع شمال الرباط تسمى "دار السلام" خمسة آلاف بندقية منها رشاشات وخمسة ملايين رصاصة "[4].

ويذكر "البجاوي" في "حقائق عن الثورة الجزائرية" العديد من المواقف لـ "محمد الخامس" لفائدة الثورة الجزائرية منها ما جد إثر اختطاف قادة الثورة في 22 أكتوبر1956 إذ يكتب: "إنّ ملك المغرب

---

[1]– شهادة عبد الكريم الخطيب في الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير في 24-26 يناير2002، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2002، ص380.

[2]– مريم صغير، المرجع السابق، ص 156.

[3]– مراد صديقي، المصدر السابق،ص16.

[4]– شهادة منصور بوداود، المرجع السابق، ص190.

الأقصى وبإحساس بالجرح وبالإهانة التي ألحقتها به الحكومة الفرنسية قرر أن يكثف إعانته لجبهة التحرير وبداية من شهر نوفمبر 1956 قدّم للدكتور الخطيب والدكتور حافظ إبراهيم 250 مليونا من الفرنكات بهدف شراء 2750 سلاح موزر (Fusils Mauser) مع ذخيرتها وقد وقع فعلا إنزالها في فيفري 1957 بطنجة وقُدّمت لممثلي بوصوف وخاصة للشيخ علال القادري"، ويذكر "محمد البجاوي" كذلك أن "محمد الخامس" أعطى أوامر لكل السلط المغربية لتسهيل عمل المقاومين الجزائريين في الداخل وفي الخارج من ذلك أن "السفير المغربي "عبد الخالق الطريس" وحتى مغادرته اسبانيا في جوان 1957 وضع كل إمكاناته في خدمة جبهة التحرير"[1].

لقد واجهت الثورة الجزائرية مشكلة حادة تتمثل في قلة السلاح والتي كانت من المشاكل الملحة التي عملت جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج على إيجاد حل لها[2]، وذلك بالعمل الجاد على توفير السلاح الذي يحتاج إليه المجاهدون، ومن أجل ذلك، لجأ قادة الثورة إلى كافة الوسائل للحصول عليه. ومن تم نشطت عملية البحث عنه (السلاح) في جميع الجهات، إضافة إلى البحث عنه في السوق الدولية للسلاح التي كانت عملية معقدة، لأنّ جميع صفقاتها كانت تتم في سرية تامة، وتتطلب أموالا باهظة، إضافة إلى المخاطرة واحتمالات الفشل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإنّ المشكل ظل قائما، ويؤكد "محمد بوضياف" حيث يقول: "إنّ مشكل نقص الأسلحة بقي مطروحا حتى نهاية الثورة..."[3]، وفي هذا الخصوص اتصل "العربي بن مهيدي" في 13مارس1956بالوفد الخارجي للثورة الجزائرية وأخبره بالظرف الخطير الذي كانت تمر به الثورة الجزائرية، معلما إياه بأن المقاومة في طريقها الى الموت بسبب نقص الأسلحة، ولم يكتف بمراسلة الوفد الخارجي فقط بل انتقل إلى مصر

---

[1]- محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ط1، دار الفكر الحر، الجزائر،1971، ص ص137-138.

[2]- لقد أولت جبهة وجيش التحرير الوطني أهمية كبرى لعملية التسليح إذ عبرت عن ذلك بما يلي:"يجب أن ندرك بأنّ تموين جيش التحرير بالأسلحة هو ضمن الأولويات لأنّ توقف مرور السلاح بضعة أشهر تجعل الوضعية أكثر خطورة"، أنظر جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد04، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، الجزائر، ص15.

[3]- عبد القادر بوباية، تموين الثورة الجزائرية عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس، موسوعة الحركة الوطنية وجيش التحرير بالمغرب، المجلد الثاني، الجزء الثاني، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة عكاظ، الرباط، 2010، ص382.

لطرح هذا المشكل على ممثلي الثورة هناك، وحثهم على ضرورة الإسراع في إيجاد حل لمشكل نقص الأسلحة، حيث وصل الأمر به إلى حد توجيه تهديد لممثلي الثورة الجزائرية إن هم فشلوا في مهامهم[1].

من هذا المنطلق اجتهدت قيادة الثورة سواء في الخارج وعلى رأسها "أحمد بن بلة" الذي كان يبحث سبل الحصول على الأسلحة لصالح الثورة عند الأشقاء العرب أو في الداخل ممثلة في المنطقة الخامسة[2]من أجل ربط علاقات ودّية مع المغرب الأقصى وملكها "محمد الخامس" من أجل الحصول على الأسلحة وتهريبها عبر الحدود المغربية، وقد أفضت الجهود المبذولة إلى تكوين قاعدة دعم ومساندة للثورة بإسبانيا برئاسة "أمحمد يوسفي" من أجل توفير الأسلحة والذخيرة[3].

وفضلا عن مختلف التسهيلات المقدمة فلم تغب المساعدات العسكرية المباشرة ممثلة في الأسلحة والأموال لجبهة وجيش التحرير الوطني[4]، فلقد أذن "محمد الخامس" إثر استقلال المغرب الأقصى لجيش التحرير المغربي بمنح الأسلحة والأموال لجبهة التحرير الجزائرية، ودفع أموالا من خزينة الدولة لشراء الأسلحة، حيث اتفق مع قادة الثورة على تقديم المساعدات العسكرية والأموال بطريقة سرية وذلك بحسب ظروف المغرب وقدرته[5].

وتعهّد في لقائه بمسؤولي جبهة التحرير الوطني في مدريد سنة 1956بعدم التعرض لنشاط الجزائريين، وأن تكون الحدود المغربية ممكنة العبور للأسلحة والرجال[6] وبناء على طلب "محمد الخامس" سلم أمين صندوق المقاومة المغربية "غالي العراقي" الأموال التي منحتها حكومة العراق لحركة المقاومة المغربية، حيث لم تستعملها وسلمتها إلى الثوار الجزائريين، وقد أمر الملك بتسهيل كلّ أمور الجزائريين[7].

1- M'hamed youcefi, les otages de la liberté, imprimerie de sonagraphe, Alger, 1993 p131-132.

2- Menier Gilbert,op,cit,p168

3- M'hamed yousfi ,op,cit,pp30-31

4- أنظر الملحق رقم 03.

5- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية، ط1 ،ج1، دار السبيل للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص326-327.

6- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص101.

7- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص327.

وأفاد هذا الموقف في تركيز نشاط الجزائريين بالمغرب الأقصى، فقد كانت الحدود سهلة العبور وحرّية التحرّك مسموحة بعد استقلال المغرب الاقصى، أمّا الدعم العسكري المباشر فقد تكرّس بعد اتصالات جبهة التحرير الوطني مع "محمد الخامس" إذ تم الاتفاق خلالها على تقديم مساعدات عسكرية وأموال لشراء الأسلحة بطريقة سرّية وبحضور "عبد الحفيظ بوصوف" شخصيا الذي ارتبط من خلال نشاطه باتصالات وثيقة مع "محمد الخامس" والمسؤولين في المغرب الأقصى، إلّا أنّ بعض المشاكل الناتجة عن شراء الأسلحة من التجار المغاربة أثارت تخوفات الحكومة المغربية من نشوء اضطرابات داخل المغرب الأقصى لذا طلب "محمد الخامس" من "بوصوف" الاحتراز من هذه الوضعية وتعيين أشخاص موثوق فيهم يشرفون على عملية جمع الأسلحة، فقدّم له شخصين هما "بوداود منصور"[1] و"عباسي عزوز" لاعتمادهما في ربط الاتصال المباشر معه وطلب المعونات العسكرية المستعجلة بدون مقابل، ويذكر "عباسي عزوز" أنّ "محمد الخامس" كان يؤكّد لهم "سوف نعطيكم كل ما تحتاجون إليه بشرط أن لا تتركوا ولو خرطوشة واحدة في وسط المغرب الأقصى"[2].

كما تجدر الإشارة إلى اللقاء الذي تمّ بين "الأمين دباغين" و"توفيق المدني" بـ "محمد الخامس" في قصره شهر فيفري 1957، حيث أكّد لهما دعمه ومؤازرته للثورة الجزائرية، واستجاب لطلبهم بإتمام تموين صفقة شراء سفينة محمّلة بالأسلحة كانت راسية بمرفأ طنجة وأبلغهم بقوله: "ليتّصل بي الأخ المبروك بوسيلته المعروفة وأنا أكمل له الثمن المطلوب اشتراكاً منّي خاصاً في الجهاد[3].

لقد تعدّدت المساعدات الشخصية للملك تجاه الثورة الجزائرية، وتحسّنت علاقاته مع جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى، وهو ما نلمسه من خلال تأكيده أثناء اجتماعاته بممثلي الثورة على استمرار تعاون المغرب الأقصى معهم على تبادل الآراء والتفاهم بصدر رحب لمعالجة أية خلافات أو تجاوزات هامشية مفتعلة من أجل تخطي العراقيل المحاكة من قبَل السلطات الفرنسية وأجهزتها السرّية

[1]- أشرف على مراكز التسليح السرية بوداود محمد منصور فيما بين 1958 و1959، وكان قد أشرف منذ دخوله إلى المغرب سنة 1955 وبتكليف من بوضياف على مراكز للتدريب وجمع الجنود الجزائريين الذين كانوا في الجيش الفرنسي وانضموا إلى الجيش المغربي وكافحوا معه إلى غاية الاستقلال، وبمساعدة السلطات المغربية (فيرمة) وجهزت لهم المركز بالسيارات والتجهيزات، فكان المقاومون الجزائريون يدربون عناصر جيش التحرير ثم يسلحونهم ويرسلونهم إلى الحدود ناحية عين الصفراء. أنظر محمد يعيش، المرجع السابق، ص336.

[2]- شهادة محمد يوسفي، مجلة الجيش، عدد خاص، الجزائر، 1987، ص80.

[3]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، ج3، ط2، الشركة الوطنية للنّشر والتوزيع، الجزائر، 1988،ص182.

وعملائها[1]، وحرص "محمد الخامس" على أن يتواصل إمداد الجزائريين بالأسلحة لمواصلة كفاحهم وكلّلت اتصالاته وعلاقاته الطيبة مع اسبانيا إلى بلورة تطوّر ملموس في موقف الاسبان اتجاه الثورة الجزائرية، ونجحت مساعي السلطات المغربية وكذا المصرية في غض الطرف عن نشاطات الجزائريين بإسبانيا، وتجاوبت السلطات الاسبانية إثر تدخل "محمد الخامس" في شهر جويلية 1956 بالسماح للسفن المصرية بإنزال حمولتها بالمناطق الاسبانية شمال المغرب الأقصى[2].

إنّ الخصوصية الجغرافية التي تميّزت بها الحدود الغربية من حيث أنّها لم تكن مفتوحة على اليابسة دفعت قيادة الثورة إلى توظيف الواجهة البحرية التي كانت قبلة عشرات السفن المحمّلة بالسلاح لصالح الثورة في الولاية الخامسة[3]، وقد تمكّنت الحدود الغربية مع تطوّر العمل المسلّح وحنكة البعض من قادة الولاية الخامسة من فك الخناق الذي عانت منه ثورة التحرير بفعل نقص السلاح في ظل النشاط الدبلوماسي الجزائري في المغرب الأقصى واسبانيا من أجل تبديد الصعوبات وتسهيل عمليات البحث عن الأسلحة وتهريبها إلى الداخل.

وفي هذا السياق يشير المجاهد النقيب "مراد صديقي" بأنّ إدارة التسليح التي كلّفت بمهمة البحث عن السلاح والعمل على ضرورة تهريبه إلى الداخل عبر الحدود الغربية التي كانت تابعة للولاية الخامسة ومقرّها الرسمي في وجدة المغربية، وقد كان على رأس قيادة إدارة شبكة التسليح على مستوى الجبهة الغربية "محمد الرويغي" المدعو "توفيق" وانحصرت مهمتها أساسا في البحث عن السلاح وتهريبه بكافة السبل والوسائل إلى الداخل وتزويد بعض الولايات بالمال، ونظرا للإجراءات التي اتّخذتها المصالح الفرنسية في إطار عمليات المتابعة والمراقبة العسكرية خصوصاً بعد إنشاء الخطوط المكهربة على طول الحدود الغربية سنة 1957 لإعاقة عمليات الإمدادات والاتصال بين قيادة الحدود، خضعت

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص329–330.

[2]– فتحي الديب، المصدر السابق، ص200.

[3] –رفيق تلي، الدعم المغربي العسكري للثورة الجزائرية 1954–1962، مجلة الذاكرة الوطنية،العدد24، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، الرباط، 2015، ص132.

شبكة التسليح إلى تنظيم وهيكلة على أسس جديدة[1]، وعلى هذا الأساس كانت الأسلحة تنقل نحو الجزائر عبر القاعدة الغربية بالطرق التالية[2]:

*** الامدادات البرية:**

لتمرير الأسلحة من المغرب الأقصى إلى الولاية الخامسة عملت مصالح إدارة التسليح التابعة لنفس الولاية بفضل جهود العقيد "عبد الحفيظ بوصوف" على تنظيم وإدارة شبكة ذات احترافية من حيث الأداء، وكانت الأمور تدبّر انطلاقا من القاعدة الخلفية للثورة بوجدة، ونتيجة تشديد الرقابة الفرنسية على حركة العبور بين المغرب الأقصى والجزائر فإنّ الوضع كان يتطلب النباهة والحيطة من حيث اختيار عناصر شبكة تمرير السلاح ودقّة التخطيط والتنفيذ في انجاز العمليات[3].

وتشير بعض المصادر إلى أن الولاية الخامسة بحدودها الغربية مع المغرب الأقصى كانت مجهزة منذ صيف 1956 بهياكل التقاط وجمع الأسلحة، ويعود ذلك إلى سنة 1955 عندما كان "محمد العربي بن مهيدي" يتولىّ قيادة قوافل التسليح متتبعا في ذلك خط الناظور وزوج فاقو ومغنية وكان المجاهد "بوشاقور" ذو الخبرة الكافية بمعرفة مسالك المنطقة يقوم بمهمة الدليل الأول مسؤول في المنطقة الغربية ، وبعد مغادرة بن مهيدي إلى العاصمة في ربيع 1956 للإشراف على المنطقة المستقلة (العاصمة) جهزت الجبهة الغربية بسند هيكلي يدعمه تنظيم إقليمي تلامس حدوده الجغرافية التراب المغربي، منعطفات القواعد الخلفية تسهل وتتلاءم مع عمليات جمع والتقاط العتاد الحربي، وهكذا كان تقسيم المخطط لهذا الغرض الى غاية 1956 يشمل مناطق مليلية[4].

شرعت شبكة التسليح في الجبهة الغربية مع صائفة 1956 في عمليات البحث عن الأسلحة وتمريرها برا، ومن أهم الخطوات التي اتبعتها لتحقيق أهدافها أنها شرعت في تجنيد الجزائريين[5] أصحاب

---

[1]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص69.

[2]– عن طرق مرور الأسلحة من المغرب إلى الجزائر أنظر الملحق رقم:08.

[3]– عمار قليل، المرجع السابق، ص ص285–286.

[4]– عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص28–29.

[5]– وقد ذكر مراد صديقي مجموعة من هؤلاء الوطنيين العاملين في الشبكة السرية لتهريب السلاح والأموال والبريد من المغرب إلى داخل الجزائر ونذكر منهم: علي مزيان الذي التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1956 ونظرا لتخصصه في حدادة السيارات والتلحيم فقد أسندت له الشبكة المشرفة على تهريب السلاح مهمة تلحيم خزانات السيارات بعد تعبئتها بالسلاح، ونجد ابراهيم عباس التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1957، وكانت مهمته في الشبكة العمل في ورشة خزانات الوقود، ونجد=

السيارات الذين كانوا متنقلين بين المغرب الأقصى والجزائر بعد إخبارهم بتفاصيل المهمة التي يقومون بها وأهدافها وهي مهمة صعبة وخطيرة تتعلق بنقل الأسلحة وتهريبها إلى داخل تراب الولاية الخامسة عبر نقاط عبور مختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من هؤلاء لم يكونوا يعلمون بطبيعة المهمة التي جندوا لها، وقد كان المطلوب من هؤلاء المجندين في شبكة التسليح ترك وسائل نقلهم بشاحنات وسيارات في أماكن معينة ليعود إليها في وقت متفق عليه للانطلاق بها نحو اتجاه محدد ومعلوم، وتتكرر العملية عدة مرات بنفس الخطة والخطوات[1].

وفي نفس السّياق كانت شبكة التسليح حريصة ويقظة في عمليات اختيار مجنّديها الذين كانوا يختارون وفق مقاييس دقيقة بعد التحقق من هوياتهم ورصد تحرّكاتهم، كما جنّدت الشّبكة عناصر أوكلت لهم مهمة مراقبة المنافذ الرئيسية بين الجزائر والمغرب الأقصى ومحاولة الاتصال بأصحاب السيارات وإفادتهم بالمعلومات المتعلقة بتحرّكات العدو ووضعية نقاط المراقبة[2]، وتوسّع نشاط شبكة التسليح السرّية، وأصبح لها أعضاء (عملاء) خارج الجزائر لاسيما في المغرب الأقصى واسبانيا وفرنسا تحملوا مهمة نقل السلع والبريد والأموال من فرنسا واسبانيا عبر المغرب الأقصى إلى الجزائر[3].

كما كان البعض الآخر يعمل على إقناع بعض أصحاب السيارات غير المنتمين إلى الشبكة من أجل الانضمام إليها كما كان لهذه الشبكة أعضاء خارج الجزائر والمغرب الأقصى لاسيما فرنسا، وكانت مهمة هؤلاء تتمثل في نقل السلع والبريد والأموال من فرنسا وإسبانيا إلى المغرب الأقصى والجزائر، وكان كل عضو في الشبكة له بطاقة ذات لون أحمر تحمل رقما خاصا بالإضافة إلى كل

=كذلك عبد القادر التلمساني فكان مقيما بالمغرب ويملك معملا، اتصلت به شبكة التهريب وجنّدته، ومهمته نقل السلاح إلى الولاية الرابعة، ونجد أيضا إيدير آيت يسعد وكان ينشط عبر محور فرنسا – اسبانيا – المغرب، وكانت مهمته تجنيد الأجانب لصالح الثورة، كما كان يتولى تأمين السيارات التي تحتاجها شبكة التهريب، كما نجد الباشاغا حكيكي بعد أن تمكنت إدارة الاتصالات الخاصة من ضمه إلى صف الثورة في مجال التهريب مستغلة مركزه المميز لدى السلطات الفرنسية، كان ينقل السلاح بسيارته الخاصة وإيصاله إلى الداخل، أنظر مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص82-88.

[1]- نفسه، ص70.

[2]- من أهم وأبرز عناصر شبكة التسليح التي جندت الحاج المختار الملقب "جان جان" الذي انحصر نشاطه في منطقة الدار البيضاء، و بمجرّد نجاحه في تجنيد من يقع اختياره عليه يتصل مباشرة بقيادة الشبكة لتنفيذ العملية و للمزيد من التفاصيل جدول بقية أعضاء الشبكة، أنظر مراد صديقي، المصدر، ص ص 70-75.

[3]- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص264.

المعلومات الشخصية ومهمته المخولة إليه، بينما العملاء السريون يحملون بطاقات بيضاء تحمل نفس المعلومات[1].

وقد كانت لـ"عبد الحفيظ بوصوف" اتصالاته مع بعض الجزائريين الذين ينشطون في شبكات التسليح، ومن بين هؤلاء "مسعود زقار" الذي كلّفه "عبد الحفيظ بوصوف" في وقت لاحق بمهمة الحصول على السلاح[2]، وفي شهر جويلية 1956 تم استدعاء "مسعود زقار" من قبَل بوصوف ليقدّم له تقريرا حول مساعيه في مجال جمع الأسلحة، وقد تضمّن التقرير ضرورة الحصول على بعض الأجهزة اللّاسلكية وبنادق الصيد التي جمعها كمشتريات وهبات، وقد اكتشف "رشيد" أن صديقه السابق المدعو "تواتي" يعمل بقاعدة النواصر فاستعان به للتعرّف على ضابط صف يسمى "مور" أبرم معه صفقه سلاح كانت فاتحة لصفقات أخرى.

كما تمكن رشيد بنفس الطريقة من الحصول على جهاز إرسال ضخم خاص بتجهيز البواخر إلا أنّه استعمل في البحث الإذاعي من صوت الجزائر بالناضور بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات، ولقد تمكن "رشيد كازا" من الاندماج في الوسط الأمريكي بالمغرب الأقصى بفضل علاقاته وإتقانه اللغة الانجليزية حتى أصبح يعرف "بالمستر هاري" واستطاع بعد فترة وجيزة من تكوين شبكة مختصة في جمع المواد المتفجرة من مناجم الفوسفاط بالخريبقة وغيرها ونقلها إلى الحدود[3].

---

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص70-71.

[2]- استطاع مسعود زقار والمدعو "رشيد كازا" أن يربط القيادة العسكرية الجزائرية بالقواعد الأمريكية والألمان في جو تميز بالسرية التامة، مكنته علاقاته من نسج شبكة تهريب من المتخصّصين في "البزنسة" فكان يسافر إلى اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وقد نجح في خلق خط سري ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب تهرب عبره قطع الغيار الحربية والمتفجرات، وظلهذا الخط يشتغل إلى غاية نهاية الثورة واستطاع أن يدخل في أعلى مستويات رجال الأعمال الأمريكيين وعلى وجه الخصوص وعلى وجه الخصوص مع عائلة الرئيس كيندي وبعض أعضاء شيوخ الكونغرس الأمريكي، وتوصلت به دبلوماسيته العالية إلى إقامة مأدبة عشاء على شرف السيدة "جاكي" زوجة الرئيس الأمريكي كيندي، ولم تتوقف آفاق كازا عند اقتناء الوسائل والتجهيزات= العادية بل اختير الأمريكيين في اقتناء طائرات لصالح الثورة فقدمت له عروض في هذا الشأن، غير أنّ بوصوف اعترض على الصفقة مبررا ذلك بأنّ الوقت لم يحن بعد، انظر محمد يعيش، المرجع السابق، ص ص339-340.

[3]- محمد عباس، في كواليس التاريخ زقار في الذكرى 18 لرحيله، الحلواجي ...الذي أصبح صانع أسلحة، جريدة الشروق اليومي، العدد1540، يوم الاثنين 21 نوفمبر 2005، ص11..

كما تجب الإشارة إلى أنّ شبكة التسليح في الجبهة الغربية تعدّت جهودها إلى تجنيد حتى الأجانب في سبيل الحصول على السلاح سواء عن طريق شرائه أو تهريبه ولذلك انخرط في الشبكة متعاونون من عدّة جنسيات[1]، ومن أبرز هؤلاء نذكر العميلين من جنسية فرنسية، وهما: "شيروسو شامبو دوسان سيرين جان" المعروف باسمه المختصر "شامبو" واسمه الثوري "علي"[2]، وكذلك المتعاملة "جاكلين بورسارو" التي جنّدها لخذمة الثورة أحد أعضاء الشبكة المدعو "إيدير آيت يسعد"، وقد دفعها إلى العمل مع الشبكة تعاطفا مع الثورة الجزائرية بالإضافة إلى رغبتها في جمع المال.

استغلت الشبكة كل الإمكانات المتاحة لها من أجل تهريب السلاح والذخيرة إلى الداخل وقد اعتمدت على طرق رئيسية للإمداد سواء كانت برّية أو بحرية، وقد كانت المنطقة الجنوبية الغربية تعدّ من الطرق الرئيسية لتموين الولاية الخامسة والسادسة بالسلاح عبر البيض وبشار، أدرار وتندوف، وقد ساعدت الصحراء كثيراً على عبور قوافل السلاح حيث كانت تمثل ممرّاً آمناً نظراً لاتساعها وكثرة عروقها على عكس المنطقة الشمالية التي واجهت صعوبات فيما يتعلّق بعبور قوافل السلاح نظراً للمراقبة الشديدة من طرف القوات الفرنسية التي لم تكتف بنقاط التفتيش[3].بل لجأت إلى غلق المنطقة بالأسلاك الشائكة المكهربة من أجل منع عمليات التسلّل أو العبور.

---

[1]– هنا لا بدّ من الإشارة إلى الدور الذي لعبه سكان النواحي الشرقية من المغرب والتي كانت لها حدود مشتركة مع الجزائر على طول عشرات الكيلومترات فإنّ سكان هذه المنطقة قاموا بمجهود كبير في دعم الثورة الجزائرية حيث استقبلوا الوافدين وفسحوا لهم مجال التدريب العسكرية كما كانوا يمولون المجاهدين ويزودونهم بالسلاح الذي كان لدى المقاومين المغاربة ويساعدونهم على حمل السلاح الذي كان يصل إلى الجبهة عن طريق الناظور ورأس كبدانة "كابودي آوا" وقد حل بهذه الجبهة المجاهد الضابط بوزيان ولد الغريب من قبيلة عقبة حميان يرافقه إخوان له هم: محمد ولد عبد الكريم المدعو "فدفاد"، والطالب محمد البكاري مصطفى ولد القائد جويد من قبيلة أولاد خلي فحميان والآغا بومدين البنداني الذي أخذ يجمع حوله المهاجرين والمواطنين إلى أن كون فيالق كان من جملة المعارك التي خاضتها داخل التراب الجزائري "معركة مرغاد" سنة 1958 التي تعتبر من المعارك الهامة في تاريخ الثورة الجزائرية، أنظر شهادة عبد الرحمن حجيرة، المرجع السابق،ص384.

[2]–اسمه الكامل "شيرسو شامبو دوسان" سيرين جان واسمه المختصر شامبو أما اسمه الثوري "علي" تولى مهمة نقل السلاح بسيارة تؤمنها له الشبكة مقابل 500 ألف فرنك فرنسي قديم، لكل عملية تهريب السلاح للجزائر، و استمرّ في تنفيذ مهامه حتى الاستقلال، ولم يكن يعلم أن الأشياء التي كان يهرّبها هي أسلحة. إذ كان يعتقد أنه كان يهرب الأموال و البريد فقط، أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص79.

[3]– نفسه، ص79.

ورغم ردود الفعل الفرنسية فإنّ قيادة الثورة في الولاية الخامسة لجأت عبر الحدود الغربية إلى استخدام طريقين بريين من أجل الإمداد بالسلاح والذخيرة وهما: طريق وجدة- وهران- الجزائر العاصمة، وطريق وجدة- بشار (الجنوب) كما استخدم قطار وجدة وهران.

1 – خط وجدة- وهران- الجزائر: كانت شبكة تمرير السلاح تتّخذ الطريق البرّي الممتدّ على محور مدينة وجدة الحدودية إلى وهران ومنه إلى الجزائر على اعتباره الخط البرّي الحيوي من حيث نشاط حركة التجارة، ونقل البضائع والسلع التجارية المتنوعة، وبحكم الموقع تم وضع خطة لضمان تمرير السلاح بواسطة الشاحنات التي تخفي مخابئ سرية بداخلها تسلك هذا الخط حتى عام 1960، حيث صدر أمر بمنع مرور الشاحنات كافة من وجدة إلى مغنية بعد افتضاح أمر أحد عملاء الشبكة المدعو "محمد بسباس" اسمه الثوري "سنطاس"، بحيث بعد إيصاله شحنة من السلاح إلى وهران (600 قطعة سلاح) تعرّض إلى وشاية من أحد أعضاء الشبكة المدعو "جلول"[1] اسمه الثوري "قليل" حيث توبع من أحد المخابرات الفرنسية، وألقي عليه القبض في مدينة مغنية سنة 1960 وسجن بعد تعرّضه لشتّى أنواع العذاب[2].

2- خط وجدة- بشار: وأمام الرقابة والخناق المفروضين، لم تتوان الثورة في تحويل المسلك عبر المناطق الجنوبية لوجدة، وذلك لإمداد الولاية السادسة (الجنوب الجزائري) وبعض مناطق الولاية الخامسة الجنوبية والولايات الأخرى، حيث تضاعف العمل على خط وجدة- بشار، فكانت الشاحنات والسيارات تنطلق من وجدة وبقية المناطق المغربية حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح والذخيرة وتتجه جنوبا حتى تصل إلى بشار ومنها تعود إلى شمال الأراضي الجزائرية لتتوزّع عند منعطفات الطرق نحو أهدافها، كانت هذه الطريق باهظة الكلفة للشاحنات والسيارات عوضاً عن تعرّضها للأعطاب الميكانيكية نظراً للحر الشديد، واستمرّ العمل على هذا الخط حتى أواخر 1961م عندما اكتشفت القوات الفرنسية خزّانا سرّياً في إحدى الشاحنات يضم 60 بندقية، وبعد التحقيق تبيّن للسلطات

[1]-كان جلول يعمل بصفة عميل الاتصال بين قيادة الولاية الخامسة في المغرب، وبين قيادة المنطقة الرابعة في الداخل، وكان نشيطا في مهامه ينقل بسياراته السيمكا والبيجو 203 السلاح والبريد الأموال، ألقي عليه القبض بعد إنجاز مهمته الأخيرة، فتعرض للتعذيب ولم يحتمل فانهار واستسلم للمخابرات الفرنسية، مبديا رغبته في التعامل معها، فوشى ببسباس، ثم حاول أن يلعب دور العميل المزدوج. وللمزيد من التفاصيل أنظر مراد صديقي ،المصدر السابق ،ص ص87-88.

[2]- نفسه، ص ص 86-87.

الاستعمارية أنّ الشاحنة آتية من المغرب الأقصى، فأصدرت أمراً بإغلاق هذا الطريق أمام جميع الآليات، وبقيت الوسيلة الوحيدة لتهريب السلاح هي خط السكك الحديدية.

3- خط السكة الحديدية: اهتدت هذه الشبكة إلى طرق أخرى لتهريب السلاح، وهذه المرة سوف تعتمد على طرق السكك الحديدية، حيث استطاعت أن توظّف أربعة عملاء للاتصال بشبكات التسليح بين المغرب الأقصى والجزائر عبر القطار الذي كان يربط بين المغرب الأقصى والجزائر، وكان خطّه الرئيسي خط وجدة وهران وخط وجدة بشار، وكثيراً ما كانت مهام عناصر الشبكة في هذا القطار تنتهي عند مدينة بلعباس بالجزائر، وكان هؤلاء يهربون السلاح والذخائر بوسائلهم الخاصة ولم يكشف أمر هؤلاء حتى الاستقلال، ومن هؤلاء نذكر الشيخ "سعيد الزموشي" أحد أقطاب جمعية العلماء الجزائريين في ولاية وهران وهناك امرأة من المحمدية هي فاطمة الدحاوي[1].

واعتبارا من سنة 1958م استحدثت بموجب اجتماع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مصالح عدّة[2]، من بينها مصلحة التسليح والتموين العام عوضت مصلحة التسليح، وتكمن وظيفتها الرئيسية في تمرير وإيصال السلاح إلى الثورة عبر الحدود الشرقية والغربية[3]، وبعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحولت مصلحة التسليح والتموين العام إلى وزارة التسليح والتموين العام بنفس المهمة والوظيفة حتى آخر سنة 1959م، ومع بداية سنة 1960 ظهرت وزارة التسليح والاتصالات العامة (M.A.L.G) وعلى رأسها "عبد الحفيظ بوصوف"، وكانت الوزارة نموذجاً في التنظيم والهيكلة والنّشاط وتعزّزت بمديرية التسليح الشرقية ومديرية التسليح الغربية[4].

وفي خضم الظروف التي واجهت شبكة التسليح عبر الحدود الغربية بعد الانتهاء من إقامة خط موريس الذي أثر سلبا على حركة وتنقل جنود جيش التحرير الوطني سيرا على الأقدام إلى المغرب

---

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص86-92.

[2]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص68.

[3]- رشيد بوسالم وظريفة مساعيد، التسليح أثناء الثورة التحريرية، مجلة الجيش، العدد 172، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، 2002، ص17.

[4]- عبد الرحمن عمراني، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر،الجزائر،2001، ص ص 100- 101، وأنظر أيضا: المالق(وزارة التّسليح والاتصالات العامة)، عبد الحفيظ بوصوف أو الاستراتيجية في خدمة الثورة، ط2، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.، ص ص 183-186.

الأقصى بهدف التزود بالسلاح والتدريب، وبقي أمام كتائب جيش التحرير سوى ممر فقيق للتسلل في الجنوب الذي أغلقته هو الآخر القوات المغربية سنة 1958، الأمر الذي دفع جيش التحرير إلى البحث عن طرق ووسائل لتفعيل شبكة التسليح وتأمين عملية إمداد قوات الداخل بما تحتاجه من مدّة لمواصلة العمل المسلّح، وعلى هذا الأساس كلّفت الشبكة السرية للتسليح التابعة لإدارة الاتصالات الخاصة بالبحث على طرق لتهريب السلاح إلى الثوار بوسائل أكثر أمنا وأمانا ومن أهم هذه الوسائل نذكر ما يلي:

أ- صناديق الخضر: كانت شبكة الاتصالات تقوم بإعداد صناديق مخصصة لنقل الخضر، وهي ذات قعر مزدوج لا يثير الشبهة، ثم توضع بداخل القعر السفلي المسدسات وكميات من الذخيرة، وفي القعر الأعلى توضع الخضر المطلوبة، وتشحن الصناديق المطلوبة نحو الجزائر.

ب- البطيخ: كان البطيخ يستخدم في موسمه لنقل الذخيرة الكبيرة الحجم كالقنابل اليدوية وذخيرة الرشاشات الثقيلة، حيث كان يفرغ من جوفه، ثم يتم تعبئته بالذخيرة، وبعد ذلك يعاد إغلاقه بطريقة فنّية، بحيث لا يثير الشبهة مطلقا، ودفعا للالتباس كان يوضع البطيخ العادي على وجه الشحنة.

ج-قلل الفخار: اتصلت الشبكة بأحد عمال الفخار، الذي كان يصنع القلل بفاس المغربية، وعرضت عليه فكرة تهريب الذخيرة ضمن القلل، فوافق. فكان يصنع القلة بشكل عادي، وبعدما تجف يضع في قعرها ذخيرة أو مسدسا صغيراً أو قنبلة يدوية، ثم يغطي ذلك بطبقة ويتركها تجف مرة أخرى، وصارت القلل تشحن بكميات كبيرة في القطار إلى وهران، وفي أحد المرات وصلت شحنة من القلل إلى محطة السكة الحديدية وهران، وتشاء الصدف أن ينتبه أحد رجال الجمارك الفرنسيين إلى ثقل قلة غير عادي، فألقاها أرضا، وإذا بالرصاص ينبثق من قعرها، ففرّ عملاء الشبكة الذين كانوا يرافقون الشحنة دون أن يفتضح أمرهم، وكان من بينهم "بسباس"، وجدير بالذكر أنّ العنوان المفروض أن تسلم إليه الشحنة في وهران كان وهميا، فلم تفلح المخابرات الفرنسية في تحرياتها، وانتهت عند هذا الحد وسيلة استخدام الفخار[1].

د- نقل الأثاث:كانت مهمة نقل السلاح والذخيرة ضمن الأثاث من اختصاص الشبكة السرية، كلّف بها أحد عملاء الشبكة وهو الدكتور "الطيب تيمور"، وقد استغلت هيئة الشؤون الإدارية

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 80-81.

الحركة التي دبت بين الفرنسيين من سكان المغرب الأقصى في سعيهم إلى الانتقال إلى الجزائر، بعد إعلان استقلال المغرب الأقصى، كان هؤلاء ينقلون معهم أثاث بيوتهم الكامل، وكانت معاملاتهم تنجز في القنصلية الفرنسية بسهولة فائقة، وهكذا وجد جيش التحرير الوطني فرصة استغلال هذه الظاهرة في نقل كميات هائلة من السلاح والذخائر، إلى مختلف المناطق الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال طريقة نقل أثاث بيت إلى وهران، فقد اتصلت الشبكة بقيادة المنطقة في وهران لإعطائهم اسم جزائري يمكنه استلام الأثاث عند وصوله إلى ميناء وهران، ويكون اسمه مشابها لاسم مواطن فرنسي، فوافقتها القيادة باسم تاجر من وهران يدعى: "فسيان محمد"، واشترت الهيئة أثاث بيت كامل، وجعلت عنوانه باسم فسيان محمد، بحيث يمكن قراءته "فسيان مارسال" أثناء إجراء المعاملات في السفارة الفرنسية، كما يمكن قراءته "فسيان محمد" عند استلام الأثاث في وهران، وهكذا أنجزت عملية النقل بنجاح، وصادقت السفارة الفرنسية على الأوراق وأبحر الأثاث في باخرة من الدار البيضاء إلى وهران، وفي داخله مخزن كامل من الأسلحة والذخائر، يحتوي على 200 بندقية رشاشة، 20 مسدس، 10000 طلقة، 01 عيار مختلفة.

هـ–خزانات وقود السيارات: استخدمت الشاحنات والسيارات السياحية، حيث كان يطلب من السائقين المتعاونين إيقاف سياراتهم عند وصولهم إلى المغرب الأقصى، ومن هناك يتولى أفراد الشبكة نقلها إلى مشاغل سرية، حيث ينزع خزان الوقود من مكانه، ثم يفتح ويوضع في جوفه بشكل متناسق خزان مليء بالأسلحة والذخائر، ويترك فراغ من حوله لتعبئة وقود يكفي لمسافة معقولة، وكان فنيوا الشبكة يضعون في الحساب احتمال من قضيب داخل الخزان لتفحصه، لذلك كانوا يضعون ماسورة طويلة تمتلئ مع الجنبات بالوقود، وفي النهاية يعيدون تلحيم الخزان ويدهنونه ثم يعيدونه إلى مكانه، وتعود الشاحنة أو السيارة إلى مكانها كأن شيئا لم يكن، بالإضافة إلى هذا المخزن كانت أرض السيارة التي جعلت من طبقتين، يوضع في المسدسات وعلب الذخيرة، وبعض البنادق الخفيفة، وكانت الفراغات بين القطع، تحشه بالقطع لكي لا تثير أي صوت ناتج عن الاحتكاك أو الفراغ[1]. ونجد كذلك الجنبات السفلى كان يوضع فيه علب الذخيرة، أما سقف السيارة فقد أنشأ تحته آخر، وعبأ ما بينهما بما يناسب الفراغ من أسلحة وذخائر، وهناك الرفافيف الخلفية للسيارة، كانت تزدوج

[1]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص 81–82.

الوصلة التي تربط الرفراف بجانب السيارة الخلفي، وكان هذا المكان من أكثر المخابئ أمانا لصعوبة اكتشافه، وهكذا فلم تترك الشبكة أي مكان يمكن أن يشغله في السيارة إلا وحولته إلى مخبأ سري، حتى وعاء تجميع زيت المحرك في الأسفل، جعلت منه مخبأ سريا، تمت هذه التعديلات والأشغال في ورشات السرية التي وجدت في البداية بالمغرب الأقصى، ثم فتحت الشبكة مشاغل أخرى لها في إسبانيا وحرصت فيها على أن تكون ملحقة بأماكن عامة، بحيث لا يشير تردد الرجال والعمال ريبة أحد فمثلا كانت بعض المطاعم والمسابح والفنادق تخفي خلفها مشاغل سرية للشبكة من ذلك مثلا (باستيون ميلان) في ضاحية سان فيرناندو بالقرب من مدينة اليكانت وباستيون سي جوفانيا في ضاحية مدريد، وفيلا في برشلونة، وكان أهم هذه المراكز المطعم كوبنهاج في بلايادي سان جان على بعد ستة كيلومتر عن مدينة اليكانت، وكانت المشاغل مجهزة بالمعدات اللازمة لصنع الخزانات السرية، كما كانت مجهزة بوسائل فك وتلحيم الخزانات العادية ودهنها، وكانت هذه المعدات جميعها موضوعة في سيارات مقفلة تتحرك عند الاقتضاء، يمكننا اعتبار هاته السيارات مشاغل متحركة وأن المراكز الثابتة أريد منها حجب الأعين، ومن هنا فقد حافظت هذه المراكز على سريتها، وعجزت المخابرات كشفها[1].

*** الامدادات البحرية:**

لقد بذل الملك "محمد الخامس" دورا هاما وذلك بتسخير جميع الوسائل الممكنة لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، الحافز المشجع لقيادة جبهة التحرير الوطني بإشغال الخط البحري الرابط بين اسبانيا وميناء وهران لإيصال كميات لابأس بها من الأسلحة والذخيرة، وفي هذا الصدد يذكر ممثل جبهة التحرير الوطني "الشيخ محمد خير الدين": "عندما وصلت إلى طنجة أول باخرة تحمل سلاحا لقوات جيش جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتعذر الإفراج عما بها من السلاح، اتصلت بالسلطان وأخبرته بما وقع، فأصدر أمره الكريم بأن تقوم حافلات وشاحنات القوات الملكية العسكرية بتفريغ الشحنة من الباخرة الراسية في ميناء طنجة ونقلها إلى وجدة وتسليمها إلى مراكز قيادة جيش التحرير الجزائري هناك"[2].

---

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص82-84.

[2]- الشيخ (محمد خير الدين)، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،(د.ت)، ص182.

دفعت قلة الإمكانيات من السلاح والذخيرة بقيادة الثورة إلى استغلال كل الطرق والأساليب من أجل تجاوز هذا المشكل وإيجاد حلول وبدائل لذلك وفي هذا الإطار لعب قادة الثورة في الجبهة الغربية دورا بارزا في تحمل مسؤولية عمليات الإمداد على الواجهة البحرية وضمان تدفق السلاح رغم الصعوبات الميدانية التي حالت دون ذلك، وقد اعتمدت للنجاح في مهمتها بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى[1].

شكل مشروع الإمداد بالسلاح والذخيرة على الواجهة البحرية سواء من المشرق وأوروبا وريدا آخر تنفست من خلاله الثورة التحريرية بالنّسبة للجبهة الغربية بعد انطلاقتها وقد كان المشروع يقضي من خلال الاستراتيجية التي وضعها كل من بن بلة وبوضياف بمساعدة "بن مهيدي" في إطار البحث عن مصادر خارجية لتمويل الثورة بالسلاح بضرورة إيجاد طرق لإمداد الثورة بالسلاح عبر الريف المغربي انطلاقا من أهم الموانئ الواقعة تحت الاحتلال الإسباني مثل سبتة ومليليه والناظور وطنجة التي كان بإمكانها استقبال مختلف السفن المحملة بالسلاح والذخيرة بعيدا عن عمليات المراقبة والتفتيش التي كانت تمارسها مصالح التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة التابعة للمخابرات الفرنسية[2].

لعبت قيادة الثورة دوراً هاما في الدعم اللوجيستيكي للثورة خاصة في بدايتها الأولى، بحيث أسفرت الاتصالات التي قام بها "أحمد بن بلة" في مصر عن موافقة القيادة المصرية على دعم الثورة الجزائرية فضلاً عن الاجتهادات التي قامت بها قيادة الثورة في المنطقة الخامسة، وذلك بالتنسيق مع المقاومين المغاربة لترتيب عملية نقل الشاحنات بحراً إلى غاية الناظور في الأراضي المغربية تمهيداً لنقلها إلى الجزائر عبر المنطقة الحدودية[3].

لقد ازداد نشاط "أحمد بن بلة" عام 1956، حيث اتصل بـ "محمد الخامس" من مدريد[4]، وطلب هذا الأخير من الإسبان أن يغضّوا الطرف عن تهريب الأسلحة عبر المنطقة التابعة لهم، حيث

---

[1]- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص248.

[2]- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص278-279.

[3]- Menier Gilbert, op.cit., p168.

[4]- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص100.

أنّ نجاح تهريب السلاح عبر البحر أقنعت "عبد الحفيظ بوصوف" بفاعلية الطريق البحري وكان هذا الأخير قد تولى القيادة على رأس الولاية الخامسة بعد استشهاد "العربي بن مهيدي"[1].

لم تُلبّ تلك الشحنات التي وصلت عبر اليختين "دينا" و"انتصار" وحتى بعض الأسلحة التي تم تهريبها من إسبانيا احتياجات المقاتلين في الداخل ولم تستطع سد العجز الفادح في الأسلحة والذخيرة حيث شهدت الكثير من المعارك وجود قطعة سلاح واحدة لكل خمسة مجاهدين، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعادة النظر في هذه المسألة لتدارك ذلك النقص[2].

وبناءً على مضمون المذكرة التي رفعها ممثلو جيش التحرير المغربي إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم 21جانفي1956 التي تناولت الوضع العسكري لجبهة وهران ونتائج عمليات أكتوبر **1955** بالإضافة وضع خطة عمل ومطالب الكفاح خلال مدة ستة أشهر القادمة[3] تمت الاستجابة على التوّ لقيادة الثورة في الخارج بشأن متطلبات العمل الثوري خصوصًا الأسلحة والذخيرة، وعلى هذا الأساس بدأت أولى الخطوات تجاه تحقيق المطالب السابقة الذكر من خلال الاتفاق الذي تم مع بعض المسؤولين الإسبان المختصين في تجارة الأسلحة على عملية تهريب كميات من الأسلحة والذخيرة بعد توقيع صفقات أسلحة سرية بين المملكة العربية السعودية وإسبانيا لصالح الثورة الجزائرية، وفي مقابل تلك الخطوات حاولت السلطات المصرية فتح أبواب التعامل مع شركات السلاح الإيطالية أو تجار الأسلحة لعقد صفقات سلاح باسم حكومة القاهرة أو أي حكومة عربية ولهذا الغرض تمّ شراء

---

[1]– Abdelmadjid Bouzbid,op,cit.p99.

[2]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص 34 .

[3] – عزمت قيادة الجبهة الغربية (وهران) على تعزيز الجبهات العامة من حيث الكمية والكيفية مع ترقية أسلوب التدريب بإرسال بعض العناصر إلى القاهرة، بالإضافة إلى عزم القيادة على فتح جبهات جديدة في معسكر، ومستغانم، وجنوب وهران في مناطق بشار وعين صالح، كما حددت المذكرة المطلوب لجبهة من الأسلحة والذخيرة قبل أول مارس 1956. ومناطق لإنزال وهي نفسها مناطق الإنزال لجبهة مراكش، أنظر التفاصيل في فتحي الديب، المصدر السابق، ص160– 161.

اليخت "ديفاكس"[1] من اليونان، وقد وصلت الباخرة إلى ميناء الإسكندرية في شهر أفريل 1956، واستبدل طاقمها اليوناني بطاقم مصري[2].

ونظرا لقدرة "دي فاكس" على شحن أكبر كمية من الأسلحة، وضعت على متنها حمولة ضخمة من الأسلحة[3] : القسم الأول منها يؤمن إنزاله في ليبيا لحساب منطقتي الشمال قسنطيني-والأوراس، أما القسم الثاني من الحمولة فكان موجها إلى الغرب وعلى هذا الأساس كان يجب على قيادة الثورة تذليل بعض العقبات التي تمثلت أساسًا في محاولة كسب موافقة وكفالة الإسبان مسبقًا ولذلك الغرض تنقل "أحمد بن بلة" إلى المغرب الأقصى للاتصال بالسلطان "محمد الخامس" للضغط على الإسبان لتغيير موقفهم اتجاه نشاط مهربي الأسلحة وغض الطرف عن عمليات إمداد الثورة بالسلاح على الجبهة البحرية الغربية[4].

وبمجرد تجاوب السّلطات الاسبانية مع مطلب الملك "محمد الخامس" شرعت الباخرة ديفاكس في مهمتها العسكرية انطلاقا من ميناء الإسكندرية فجر يوم 06 ماي 1956 وبمجرد إنزال شحنة الجبهة الشرقية على الشاطئ زوارة الليبية يوم 13 ماي 1956 واصلت ديفاكس رحلتها لإنزال شحنة الجبهة الغربية التي كانت موجهة أساسا إلى منطقة وهران وبلاد القبائل والجزائر، حيث وصلت يوم 20 ماي 1956 إلى ميناء سبتة وتم تفريغ هذه الكمية بشكل سري قبل طلوع الفجر باستعمال قوارب صغيرة[5] وتكفلت قيادة الثورة بالمنطقة الخامسة التي أصبح على رأسها عبد الحفيظ بوصوف[6] بعملية تهريبها

---

[1]- سفينة اشترتها مصر بمبلغ 20 ألف جنيه إسترليني علما أنّ الملك سعود كان قد تبرّع بمبلغ 100 ألف جنيه إسترليني لصالح الثورة الجزائرية و استلمتها مصر. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 204

[2]- تم استبدال الطاقم اليوناني بطاقم البحارة المصريين الذين سبق لهم وأن اكتشفوا خبرتهم من خلال نشاطهم البحري على متن اليخت " غود هوب good Hoop " الحظ السعيد. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 169.

[3]- كانت شحنة السلاح مخصصة للجبهة الشرقية والغربية، وتضمنت 2000 بندقية عيار303،50 سلاح رشاش لويس، 21 قطعة مدفع هوتشكس 8 ملم ،100 رشاش بريتا 09 ملم ، 659 سلاح رشاش إيطالي،100 بندقية عيار 7.5 ملم،10 مدافع (Vickers) عيار303،2000 قنبلة يدوية،100متر فتيل سريع الانفجار و50 مفجر كهربائي. أنظر Abdelmadjid Bouzbid,op.cit p101 وأنظر فتحي الديب، المصدر السابق، ص239

[4]- الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص149-150 .

[5] - نفسه، ص ص150-151

[6] - أصبح عبد الحفيظ بوصوف قائدًا على المنطقة الخامسة خلفا لمحمد العربي بن مهيدي الذي التحق بمجموعة عبان رمضان في العاصمة في بداية ربيع سنة 1956.أنظر الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص150 .

على الحدود الجزائرية المغربية عبر المسار الرابط بين الناظور وجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان لتأخذ طريقها فيما بعد إلى المنطقة الرابعة والثالثة[1]، وتم تفريغها بالمكان الجديد قرب ميناء مراكش يوم 21 ماي 1956.

وبالرغم من هذا فإنّ إمداد الثورة التحريرية بعد سنة 1956 لم يكن في حقيقة الأمر أحسن حالا من الإمداد عبر الجبهة البرية في ظل ردود الفعل الفرنسية التي تمكنت من ضرب حصار مزدوج على الطرق السرية (شرقا وغربا) من جهة وعلى الواجهة البحرية من جهة أخرى، حيث تم توقيف سفينة "آتوس" وحجز العديد من السفن المحملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة[2]، كما أدّت إلى بث وقع عميق في نفسية المناضلين وجيش التحرير الوطني، على مستوى جبهات الثورة في الداخل، فإنّ الأمر قد أثر على العلاقة بين قيادات الثورة في ظل التطورات التي شهدتها الثورة في صيف 1956، الأمر الذي أدّى بقادة الثورة إلى بعث الرسائل إلى "أحمد بن بلة" تطلب المزيد من الأسلحة، هذا الأخير الذي حرص في كل مرة على تفعيل كل الشبكات سواء على الجبهة الغربية، أو على الجبهة الشرقية انطلاقا من التراب المغربي فضلا عن الشبكة الأوروبية، وقد بقي الدور المصري رائدا في مسألة الدعم بكافة أشكاله للثورة، وكان "بن بلة" المحور الذي يؤدي أدوار التنسيق وأداء الجهد في ربط الاتصالات والتنقل عبر الدول، في حين نجد المخاطر التي كانت تحيط به نتيجة ملاحقته من قبَل المصالح الاستخباراتية الفرنسية في مصر وايطاليا وغيرها[3].

والواقع أنّ الوفد الخارجي الذي كان يترأسه "بن بلة" قد لعب دورا كبيرا في مجال الحصول على السلاح ونشير فقط هنا أنّه مع بداية 1956م كانت 8200 قطعة سلاح قد أرسلت إلى المنطقة الأولى عبر ليبيا ثم تونس بالإضافة إلى 2000 بندقية و500 رشاشا كانت موجودة بمخازن الإسكندرية بمصر، وبناء على نشاط الوفد الخارجي أعلن "جمال عبد الناصر" في خطابه عام 1956م على ضرورة الدعم

[1] – بعد نجاح عمليات تهريب الأسلحة عبر الجبهة الغربية وزيادة حدة العمليات العسكرية وردود الفعل الفرنسي في منطقة الغرب الجزائري، طلب بوصوف من بن بلة في مدريد زيادة قدرة المنطقة الخامسة من حيث الأسلحة لتنشيط العمل الغذائي وإحباط هجومات الجيش الفرنسي وتحريك منطقة الصحراء لذلك انطلقت الباخرة ديفاكس للمرة الثانية بنقل شحنة من الأسلحة إلى الجبهة الغربية حيث أفرغت حمولتها الثانية بمنطقة سبتة المغربية يوم 26 أوت 1956 وللمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الشحنة أنظر مراد صديقي، المصدر السابق، ص 40.

[2] – في ما يخص استراتيجية الاستعمار الفرنسي في عمليات حجز السفن ومراقبتها، أنظر إلى الفصل الرابع من أطروحتنا.

[3] – أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص ص107-110.

السريع بالسلاح للثورة الجزائرية بالاعتماد على مخازن السلاح الموجودة بمصر، وفي هذه الأثناء كان بن بلة قد اشترى 65 مدفع بازوكا إلى جانب 500 رشاش و500 بازوكا و100 قذيفة من النوع الإيطالي تم اقتناؤها عن طريق سورية، كما تمكن الوفد الخارجي من شراء 350 طن من الأسلحة الخفيفة والثقيلة ونقلها عن طريق سفن شحن أوروبية عبر رحلتين، حيث تمت الرحلة الأولى عبر الجبهة الغربية التي استفادت من 1500 قطعة سلاح، والرحلة الثانية إلى طرابلس حيث تم تفريغ 4500 قطعة سلاح ليتم نقلها إلى المنطقة الأولى والثانية والثالثة بالجزائر عبر ليبيا وتونس[1].

ويذكر "بوداود منصور" أنّه "...لما تحقّق الاستقلال المغربي اتصلوا (المغربيون) بالأخ بوضياف وأخبروه بوجود باخرة على الحدود الإسبانية، وإذا كنا محتاجين ندفع ونأخذ. حقيقة أدخلنا تلك الباخرة بتاريخ 21أكتوبر 1956 ليلة اختطاف الطائرة، أدخلنا 60 طنا من حمولة الباخرة، والقليل من حمولتها استعمل هنا في العاصمة الجزائر..."[2]، وتواصلت الإمدادات بالأسلحة بحظوظ متفاوتة في النجاح واستطاع "بوصوف" أن يكسب تعاون السلطات المغربية بقيادة "محمد الخامس" خلال سنة 1957، إذ أصبح تفريغ بعض السفن المحملة يتم بتعاون مع قوات الجيش الملكي التي ساهمت في نقلها إلى الحدود الجزائرية، كما سمحت بمرور قوافل الأسلحة القادمة من إسبانيا[3].

ونظرا للمراقبة الفرنسية المفروضة على الحدود الغربية كانت قيادة الثورة في الجهة الغربية مستعدة لوضع خطة واستراتيجية للخروج من دائرة هذه المراقبة ومواصلة إمداد المنطقة الغربية بالسلاح، حيث تأكّدوا أنّه من الضرورة البحث عن وسائل متطورة من أجل ضمان إيصال السلاح إلى أفراد جيش التحرير الوطني، وكانت هذه الاستراتيجية تتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية لخصها عبد الحفيظ بوصوف في ما يلي:

1- تكوين مختصين جزائريين في مجال الاتصالات وفتح تربصات تكوينية في هذا المجال من أجل خدمة جيش التحرير.

2- ضمان تزويد جيش التحرير الوطني بكل ما يحتاجه من مؤن وأسلحة وذخائر انطلاقا من القواعد الخلفية عبر التراب المغربي وإسبانيا.

---

[1]- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 279.

[2]- شهادة منصور بوداود، المرجع السابق، ص190.

[3]- شهادة محمد يوسفي، المرجع السابق، ص21.

3-التصدي للمخابرات الفرنسية وذلك عن طريق الجوسسة المضادة بهدف رفع معنويات جيش التحرير[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الموانئ المغربية شهدت حركة كبيرة في عمليات إفراغ الأسلحة الموجهة إلى الثورة الجزائرية، وبناء على التقارير الفرنسية المقدمة في نوفمبر 1956 فإنّها تذكر بأنّ الوثائق التي تم العثور عليها لدى الوفد المختطف 1956 تشير إلى حجم عمليات التسليح الكبيرة التي كانت تتم مع بعض المتعاملين الأمريكيين، وأنّ قيمة التعامل في هذا الجانب وصل إلى ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وتذكر تقارير أخرى بأنّ تزود الثورة الجزائرية بالأسلحة الأمريكية كان يندرج في إطار نشاط بعض الرعايا الأمريكان في تهريب الأسلحة إلى الدول العربية بهدف كسبها لمعاداة المد الشيوعي في هذه المنطقة، وقد أدّى ذلك إلى استفادة الثورة الجزائرية من عمليات التهريب التي كانت تتم بين أمريكا وبعض الدول العربية من خلال بعض المتعاملين[2].

وفي بداية 1956 رست الباخرة "كوستاريكا" بميناء الدار البيضاء وكانت مُلكًا مشتركا بين سويسريين وألمان وهولنديين وقد قُدّرت حمولة هذه الشحنة بثلاثمائة قطعة سلاح، وقد تمت العملية باسم مصرف يهودي بدعوى أنّ هذه الأسلحة موجهة إلى إسرائيل، كما استعانت جبهة التحرير في عمليات تهريب بمهربين من مختلف الدول الأوروبية وكذا بعض المعمرين الأوروبيين كالفرنسي "باركن"(Pargan) الذي كان يعتبر أهم المختصين في عمليات تهريب الأسلحة عبر البحر الأبيض المتوسط، وقد كان معدل القطع من الأسلحة المهربة حوالي خمسين قطعة في الشهر، ونتيجة لارتفاع عمليات التهريب عبر هذه المنطقة خاصة في النصف الثاني من سنة 1956 فقد شرعت سلطات الاستعمار الفرنسي في مواجهة ذلك وشرعت تقوم بتقارير مفصلة حول عمليات التهريب عبر هذه المنطقة.

---

[1]- عبد الكريم حساني، المصدر السابق،ص29. وأنظر بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص280.

[2]- من بين المتعاملين الأمريكيين الذين كان لهم نشاطا في تهريب الأسلحة و بيعها للثورة الجزائرية نذكر John Keesing وهو وكيل شركة المحاماة وشركات أخرى متواجدة بنيويورك والتي كانت تتعامل مع السلطات المصرية في عمليات بيع الأسلحة و كذا Oswald Schlegel وهو يهودي من أصل ألماني و الذي قضى جزء كبير من حياته في مصر وقد كان يهرب أسلحته باسم شركة (Ficlive) وكانت هذه الشركة مختصة في تهريب الأسلحة إلى إسرائيل وقد أصبح في الخمسينيات يهرب الأسلحة لمصلحة مصر والتي كانت توجه بعد ذلك إلى الثورة الجزائرية. أنظر محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص198-199.

لقد استعانت الثورة الجزائرية بنقل الأسلحة من بعض الدول الأوروبية إلى المغرب الأقصى مثل الشركة المغربية للاستيراد والتصدير ومديرها المدعو "إدريس السلاوي" وكان وزير التجارة والصناعة والمناجم في الحكومة المغربية اليسارية ويرأسها "عبد الله إبراهيم" وكان يسيرها "محمد بن حمو الفخري" وقد اعتقل مسيّر هذه الشركة في 23 سبتمبر 1957 بتهمة التهريب، كما استعانت الجبهة بشركة (Omnium marocain industriel etchique) المتواجدة بالدار البيضاء وكانت تقوم بشراء الأسلحة الثقيلة كما استعانت الجبهة بالبحرية المغربية في نقل الأسلحة وقد قدّمت البحرية المغربية يد المساعدة للثورة وكانت الموانئ المغربية في خدمة الثورة الجزائرية، وفي هذا الجانب كان ممثل الجبهة بالناظور قد تقدّم في 28 فيفري 1961 إلى السيد "امحمد بن جيلاني بناني" مدير البحرية التجارية المغربية لنقل الأسلحة إلى الناظور عبر زورق وقد تم تلبية هذا الطلب وتم الاعتماد على الزوارق كونها يمكن أن تفلت من تعقب القوات البحرية الفرنسية[1]، حيث وفي 28 ماي 1956 رست باخرة بميناء أركان بالناظور وبعد ذلك بيوم فقط حملت هذه الأسلحة على الشاحنات نحو الحدود الجزائرية، وفي خريف 1956 كانت ثلاثة بواخر أفرغت حمولتها بالناظور، وقد تم نقل هذه الأسلحة نحو بعض المراكز العسكرية التابعة للثورة الجزائرية بالمغرب الأقصى خاصة تلك المتواجدة بجبال أفغار بالقرب من منطقة بركان حيث قاربت كمية الأسلحة التي أفرغتها أنها تسلح ما يقارب أربعة آلاف جندي حيث نقلت هذه الأسلحة ليلا، كما نجد باخرة (Rastare) التي أفرغت حمولتها بالناظور في 07 جويلية 1956، كما شهدت موانئ الشمال المغربي في شهر ديسمبر من نفس السنة حركة كبيرة في عمليات البواخر المحملة بالأسلحة، ففي 15 ديسمبر انطلقت ثلاثة شاحنات من الناظور نحو الحدود الجزائرية، وفي 30 ديسمبر 1956 رست الباخرة (Jaimee) وحمولتها تقدر بستمائة صندوقا من الأسلحة تم إنزالها ناحية (Alchucemas)، وفي 14 جانفي 1957 رست الباخرة (Jaugeant) والتي قدّرت حمولتها بحوالي مائتي طن، وقد قامت السلطات المصرية في 23 مارس 1957 بشراء شحنة من الأسلحة من أوروبا الشرقية باسم المغرب الأقصى وحوّلتها بعد ذلك نحو الموانئ المغربية وأفرغت الحمولة المقدرة بمائتي رشاش وخمسون ألف خرطوش و200 قذيفة هون، ومليون خرطوشة من نوع 9 ملم، وفي شهر ماي من سنة 1957م تسلّم المجاهد "محمد الهادي عرعار" شحنات من الأسلحة ثم نقلها على متن المركب الإسباني

[1]- محمد ودوع، المرجع السابق، ص199-200.

"إخوان إيلوكس" الذي غادر ميناء الإسكندرية إلى ميناء سبتة بالمغرب الأقصى[1]، وفي شهر سبتمبر 1957 أفرغت حمولة من الأسلحة كانت على متن الباخرة (Srudja) وقدّرت بحوالي 70 ألف طن من الأسلحة والذخيرة وقسم كبير من هذه الأسلحة نقل مباشرة نحو الحدود المغربية الجزائرية[2].

ولقد ازدادت عمليات شحن السفن بالأسلحة والذخيرة ورسوها في الموانئ المغربية كميناء الدار البيضاء حيث رست في 21 نوفمبر 1957 الباخرة اليوغسلافية (Sbrija) وكانت محملة بحوالي ثمانية وسبعون طن من الأسلحة والذخيرة، ونشير هنا إلى أنّ عملية التفريغ لهذه الحمولة كانت قد قامت بها الوحدات الخاصة التابعة للجيش المغربي بالدار البيضاء بمساعدة بعض عمال الميناء وقد نقلت هذه الأسلحة بعد ذلك نحو الحدود الجزائرية، وفي 09 ديسمبر 1958 رست باخرة ألمانية (Ravensberg) وكان على متنها ثمانية وستّون طن من الذخيرة والعتاد الحربي وقام الجيش الملكي المغربي بنقل الأسلحة وتقديمها للثوار الجزائريين، كما رست سفينة نرويجية في 12 ديسمبر 1958 ومحملة بسبعين ألف طن من الذخيرة. وفي جانفي 1959 تم إفراغ شحنة الباخرة (Monkedem) بميناء الدار البيضاء حوالي تسعمائة طن من العتاد الحربي وطنين من السكر للتمويه، وقد تم شراء هذه الأسلحة باسم القوات المسلحة المغربية وعلى أنها سكر[3].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه تم عقد العديد من اللقاءات لقادة جبهة التحرير الوطني مع السلطات المغربية خلال النصف الثاني من سنة 1959م عن استعداد "محمد الخامس" الكامل لدعم الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا، وتجاوز الخلافات الهامشية[4] واتخاذ كل الإجراءات المسهلة لوصول الأسلحة والمعدات العسكرية عبر المغرب الأقصى، وخلال الزيارة الرسمية لوفد الحكومة الجزائرية في ماي 1959 تقدم "بوصوف" وكريم بلقاسم لمحادثة الملك فيما يخص الوضع العسكري لجيش التحرير الوطني المرابط بالحدود وحاجته للأسلحة والذخيرة من أجل مواصلة كفاحه الذي يشرف على نهايته، وشرحوا له الصعوبات التي تواجههم في مرور الأسلحة متلمسين تقديم العون والتسهيلات الممكنة فوعدهم الملك بالاستفادة من مساعدات سيسهر الجيش المغربي على تنفيذها، وأعطى أوامره لـ

[1]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص332.

[2]- محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص200-201.

[3]- نفسه، ص ص204-205.

[4]- عن هذه الخلافات وتوتر العلاقات ما بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المغربية أنظر الفصل الرابع من أطروحتنا.

"الأمير الحسن" بتحويل مخزون أسلحة فرقة عسكرية بالرباط إلى الحدود وتسليمها لجيش التحرير الوطني الجزائري، كما وعد الملك في لقائه مع قائد أركان الغرب "هواري بومدين" بتقديم تسهيلات لشراء الأسلحة باسم حكومته، وتم تقديم 3 ملايين فرنك لوزير المالية والاقتصاد المغربي "عبد الرحيم بوعبيد" ليتكلف بإجراءات إنهاء عقد شراء أسلحة يوغسلافية لصالح جيش التحرير في نهاية 1959.

وبالرغم من الإجراءات الفرنسية المشددة استفادت الجبهة الغربية عام 1961م بشحنة سلاح وذخائر كانت موجهة إلى ولاية وهران كانت بحاجة إليها وتم نقل الشحنة على متن الباخرة "راوريجون" في أوائل شهر فيفري وتم تفريغها بأحد الموانئ المراكشية بالاتفاق مع السلطات المغربية التي تلقت أوامر من "محمد الخامس" لتسهيل مهمة استقبال وتهريب السلاح، وقد كان مندوب جبهة التحرير بالقاهرة "محمد القادري" هو المسؤول على التنسيق مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بهذه الصفقة التي تحتوي على 5000 رشاش عيار 07.62 ملم، و4000 رشاش قصير عيار 7.8 ملم و 3000 رشاش خفيف من عيار 7.6 ملم، و 2.6 مليون طلقة عيار 7.6 ملم للرشاش القصير، 4.8 مليون طلقة عيار 7.6 للرشاش الخفيف، وكان إجمالي الشحنة ما يقارب 244 طن[1].

وفي شهر جانفي 1961م طلبت قيادة جبهة التحرير الوطني تغطية لتأمين وصول شحنة مهمة من الأسلحة إلى ميناء حر بالمغرب الأقصى، وهذه الأسلحة كانت موجهة للولاية الخامسة، وقد تم الاتفاق على نقل الشحنة من مصر بحضور ممثل الحكومة المؤقتة "محمد قاديري" وقد حملت الأسلحة على متن المركب "أورغان Ourgan" وكان وزن الشحنة يقدر بـ264 طن من الأسلحة والذخائر وقد وصل المركب إلى السواحل المغربية يوم 04 فيفري1961[2].

لقد تزايدت المساعدات العسكرية المغربية فأصبح المغرب الأقصى بمثابة قاعدة مهمة في تزويد الثورة الجزائرية بمختلف الأسلحة والذخيرة القادمة من الخارج، الأمر الذي أعطى دفعا قويا وعزيمة من أجل مواصلة الثورة ضدّ الاستعمار الفرنسي، وخلال اجتماع الوفد الجزائري بـ "محمد الخامس" خلال مارس 1960 بالسماح بمرور المعدات العسكرية من أسلحة وذخيرة وتنقل المتطوعين الأجانب[3]،كما تم

---

[1]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص492.

[2]- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص356.

[3]- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر (1954 – 1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص ص220-222.

التوقيع على اتفاقية ما بين الطرفين تقضي بتوسط السلطات المغربية لاقتناء الأسلحة لصالح جيش التّحرير الجزائري بشرط إعلام السلطات المغربية واحترام السيادة المغربية وهذا ما نستشفه من الحوار الذي دار ما بين الدكتور "شوقي مصطفاوي" و"عبد الكريم الخطيب" الذي يقول:"...أنّ الحكومة المغربية تقترح ما يلي: أن تتعهد الحكومة المؤقتة باحترام السيادة المغربية على المناطق الحدودية (التابعة للمغرب الأقصى)، مقابل التكفل باقتناء الأسلحة اللازمة لفائدة جيش التحرير الجزائري"[1].

وفي مقابل سياسة الحصار المفروض على الجبهة البحرية على طول الحدود الإقليمية للجزائر والمغرب الأقصى نظمت الثورة في الولاية الخامسة بالتنسيق مع بعض العملاء ومهربي السلاح من الدول الأوروبية عمليات إمداد بحرية أخرى عبر خطوط بحرية[2] وضعت أسسها شبكة سرية نشطة تحت لواء إدارة الاتصالات[3]، وبعد تنظيمها سنة 1958 اعتمد قادتها على أسلوب وخطة عمل جديدة لتأمين عملية تهريب السلاح والمال إلى الداخل وقد اعتمدت هذه الخطة على أربعة خطوات رئيسية:

1 – تجنيد الجزائريين المتنقلين بين المغرب والجزائر.

2 – تجنيد بعض الأجانب الموثوق فيهم.

3 – اعتماد وسائل مختلفة لتهريب الأسلحة.

4 – تنويع طرق التهريب[4].

ومن أهم الخطوط التي اعتمدت عليها جيش التحرير الوطني في الإمداد بالسلاح وهي:

– خط اسبانيا – الجزائر: بعد منع السلطات الفرنسية الشاحنات من عبور الحدود الجزائرية باتجاه وهران–الجزائر، خشيت قيادة الثورة أن يؤدي ذلك إلى النقص في إمدادات الأسلحة، ومن هنا كان التفكير في فتح خط جديد يعوض النقص المحتمل فاستقرّ الرأي على استخدام الخط البحري الذي

[1]– شهادة شوقي مصطفاوي رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب وهي مدونة في كتاب محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص313.

[2]– مراد صديقي، المصدر السابق، ص 69.

[3]– كانت هذه الإدارة تابعة لقيادة الولاية الخامسة المتمركزة في وجدة وكان على رأسها منذ تأسيسها "محمد الرويغي" اسمه الثوري "توفيق" انحصرت مهمّتها في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل وإمداد الولايات بالمال وتأمين إيصال البريد أنظر مراد صديقي، المصدر نفسه، ص69.

[4]– عمار قليل، المرجع السابق، ص ص285–286.

يربط اسبانيا عن طريق مينائي أليكانت وبرشلونة بموانئ الجزائر، وقد بوشر العمل به عام 1960، وبالفعل كانت السيارات السياحية تنتقل فارغة من مينائي وهران أو الجزائر إلى إسبانيا، ومنها تدخل المغرب، حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح في المشاغل المعدة لذلك، ثم تعود إلى إسبانيا، ومنها إلى الجزائر، والجدير بالذكر أنّه عند بدء العمل على خط اسبانيا–الجزائر، لم يكن للشبكة مراكز في اسبانيا لتجهيز السيارات السرية، لذلك بقيت السيارات تعد وتجهز في المغرب الأقصى[1].

– خط مارسيليا – الجزائر: لا يقل هذا الخط أهمية عن سابقه وزادت أهميته بعد إغلاق الخطوط البرية التي تعرضنا لها سابقا، وكانت شحنات الأسلحة موجهة إلى الولاية الرابعة والولايات الشرقية[2].

– خط المغرب الأقصى– وهران البحري: كانت هناك باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب الأقصى ومرفأ وهران بمعدل رحلتين في الشهر، فهي تأتي إلى المغرب الأقصى محملة بالبضائع وتعود إلى وهران محملة بالمواد الأولية، وكان على متن الباخرة عامل جزائري يدعى عبد القادر فتمكّنت شبكة الاتصالات الخاصة بتجنيده فأخذ ينقل في كل رحلة إلى وهران حوالي15 قطعة سلاح مختلفة الأحجام والأنواع، سلّمتها حين وصوله إلى عضو الشبكة يعمل في شركة تموين البواخر، واستمرت هذه الطريقة حتى الاستقلال ولم تنكشف[3].

كما قدمت السلطات المغربية "محمد الخامس" فيما يخص نقل الأشخاص والأسلحة جوا خاصة من إسبانيا باتجاه مطار الدار البيضاء، حيث تكثر رحلات الخطوط الملكية المغربية إذ كانت الأسلحة توجه من أوروبا إلى الدار البيضاء وتقوم الولاية الخامسة بتوصيلها إلى الحدود لسد حاجيات الثورة الجزائرية من السلاح، لكن كمية الأسلحة التي تدخل عن طريق الجو كانت قليلة وأقصرها المسؤولون الجزائريون على المعدات العسكرية الأجنبية وقطع الغيار الخاصة بمصالح التسليح السرية وقد

---

[1]– هناك عدة أشخاص عملوا على خط اسبانيا–الجزائر، كانوا يتمتعون بالحظوة لدى السلطات الفرنسية، ولا يرقى الشك أبدا إليهم ومن هؤلاء آغا شنتوف الذي كان ينقل كل أسبوع تقريبا السلاح والذخيرة والبريد السري في سيارته الخاصة، واستمر في تنفيذ مهامه حتى إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وللمزيد من التفاصيل أنظر مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص93–95

[2]– يتم اختيار العمل على هذا الخط أشخاص موثوقون ظاهريا من السلطة الفرنسية، ومن الذين لا يثيرون شبهة لدى الشرطة كالمواطنين الفرنسيين، ومن بين الذين عملوا على هذا الخط المدعو عمر وناس والمعروف بتعاطفه الشديد مع السلطات الاستعمارية، كما جند جان شامبو وبورسالي جاكلين وللمزيد من التفاصيل أنظر:مراد صديقي، المصدر نفسه، ص ص98–99.

[3]– نفسه، ص92– 99.

دعت الضرورة إلى تعيين محافظ شرطة جزائري بمطار الدار البيضاء بموافقة السلطات المغربية لاستقبال بضاعة جيش التحرير الوطني التي تكون في غاية الأهمية والسرية[1].

وبالتالي ساهمت شبكات التسليح سواء الأسلحة المصنعة أو المهرّبة في تطور القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني على الجبهة الشمالية والغربية إلى منطقة عمليات حربية على الحدود الجزائرية المغربية، بحيث تمكنت كتائب جيش التحرير الوطني من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة والذخيرة الحربية، التي ساهمت بشكل كبير في ميلاد فكرة إنشاء الفيالق وظهور تنظيم عسكري حديث لجيش التحرير الوطني، وانعكست عملية دخول الأسلحة بكميات معتبرة على ارتفاع عدد المجندين من الشباب وتدريبهم في مدة زمنية قصيرة تتجاوز 45 يوما.

ومما لا شك فيه أنّ الثورة التحريرية عملت على تسليح كتائب جيشها المتمركزة على الحدود الغربية بواسطة مراكز تموينها بالسلاح الحربي التي بدأت في إنشائها مع خريف 1956 في كل من اسبانيا والمغرب الأقصى وبشكل خاصّ منطقة الريف المغربي، إضافة إلى ذلك تمكنت قيادة الثورة من تأسيس مراكز تدريب وقواعد حربية بعد أن تحصلت على بعض التسهيلات لتمرير الأسلحة عبر الحدود الغربية إلى الداخل وبذلك أصبح جيش التحرير الوطني خلال سنتي 1958 و1959 يملك على الحدود الجزائرية المغربية قدرة عسكرية تمثلت في 700 مجاهدًا مسلحين سلاحا حربيا وكثير من المجاهدين لم تضبط المصادر عددهم كانوا يتوزعون على مراكز الثورة في الحدود الغربية.

كما سجلت المصادر التاريخية أنّ المجاهدين تمكنوا من تهريب الكثير من الأسلحة إلى الولايات الداخلية عبر الحدود الغربية حيث عبرت في الفترة بين فاتح يناير و20 نوفمبر 1959، 450 قطعة سلاح و250000 خرطوشة و2500 قنبلة يدوية[2].

وعموما اعترفت الأجهزة الأمنية الفرنسية في تقاريرها بالنجاحات الباهرة، التي حققتها الثورة الجزائرية، من جراء تموينها بالسلاح، كما تطوّر تسليح جيش التحرير الوطني من حيث الكمية و النوعية من سنة إلى أخرى. إذ تقدّر التقارير الفرنسية كمية الأسلحة إلى غاية 15 أوت1957 بحوالي12768 قطعة، و تطورت هذه الكمية لتصل إلى غاية 15 جانفي 1958 بحوالي 15122 قطعة. أما

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص344.

[2]– الطاهر جبلي، عمليات الإمداد بالسلاح على الحدود الجزائرية والمغربية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)،مجلة الذاكرة الوطنية، العدد21، اصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب،2013،ص157.

عن مصدر هذه الأسلحة، فإنّ هذه التقارير تعترف أنّ 36% منها مصدرها الجيش الفرنسي والباقي أي 64% تحصل عليها عن طريق التهريب. وعن جنسية هذه الأسلحة فهي موزعة على الشكل التالي:29% و34% ألمانية و 13.5% اسبانية و 3% بلجيكية، و أصبح جيش التحرير الوطني يقتني أسلحة متطورة ابتداء من نهاية عام 1955، وما كاد عام 1956 أن ينتصف حتى أصبح يمتلك دفاعات جوية بمعنى الكلمة، ووصل معدل استخدامه لها 50 مرة في الشهر ليرتفع هذا العدد مع شهر فيفري 1958 إلى أكثر من 100 مرة[1].

عند هذا المقام يمكن القول أنّ القاعدة الغربية التي سمح "محمد الخامس" بالتّصرف فيها لجيش التحرير الوطني، لعبت دوراً بارزاً في تجاوز الركود التي ميّزت النّشاط الثوري عند الانطلاقة، فعرفت الجبهة الغربية نشاطا ثوريّا عقب هجومات أوت 1955، واستطاعت الحدود الغربية بفضل ذلك فك الخناق على الثورة الجزائرية في مجال السلاح، لاسيما وأنّ الدبلوماسية الجزائرية كانت تنشط بالمغرب الأقصى وحتى اسبانيا من أجل تسهيل تمرير الأسلحة وتهريبها إلى الداخل، لقد كانت شبكات الأسلحة تقوم بنشاط بارز تعزّز بصفة أكبر بعد أن تولّى "عبد الحفيظ بوصوف" قيادة الولاية الخامسة، ولقد كان مصدر هذا السلاح قارة أوروبا عبر مصر التي انطلقت منها العديد من السفن المحملة بالسلاح والتي استأجرتها الثورة أو اشترتها لنقل السلاح إلى الحدود الغربية، وكان يتم تفريغ هذه الأسلحة بالشواطئ الاسبانية أو المغربية وبعد ذلك تتكفل عناصر مغربية مدعومة من قبَل الثوار الجزائريين بالتنسيق مع شبكة التهريب الجزائرية في نقل هذه الأسلحة والذخائر إلى الداخل من أجل مواصلة الثورة في وجه الاستعمار الفرنسي.

[1]– الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص401–402.

الفصل الثالث

مظاهر دعم محمد الخامس للثورة التحريرية الجزائرية.

1- الدّعـــم السيـاسي والإداري.

2- الدعم الدبلوماسي والإعلامي.

3- الدعم الاجتماعي والثقافي.

اعتمدت الثورة التحريرية على المغرب الأقصى حليفا سياسيا ودبلوماسيا ومركزا للنشاطات الاجتماعية والاعلامية والادارية، وسنحاول إجمال هذه الأوجه من الدعم التي قدّمها "محمد الخامس" وهذا من خلال ما يلي:

1- الدعم السياسي والإداري:

1-1-الدعم السياسي:

إنّ التجربة المريرة التي عايشها "محمد الخامس" في مجابهة الاستعمار، ومواقفه التضامنية وحتمية الترابط والمصير المشترك جعلته منذ البداية يعرب عن تضامنه مع الثورة الجزائرية ومساندتها والالتزام بالبحث عن حلول سلمية للمشكل الجزائري إيماناً منه أنّ مصير الشعب الجزائري هو الاستقلال، حيث قال بعد عودته من المنفى إلى أرض الوطن: "المغرب مستقل لكن العهد مستمر، أنا أتعهّد بالاستمرار في دعم الجزائر حتّى الاستقلال"[1].

تطور اهتمام المغرب الأقصى المستقل بقيادة "محمد الخامس" بمصير الجزائر في السنة الأولى للاستقلال، عندما أكّد أنّ استقلال المغرب الأقصى ناقص ما دامت الجزائر (قلب المغرب العربي الكبير) ترزح تحت نير الاستعمار، كما اعتبر أنّ قضية الجزائر لا تهم الجزائريين لوحدهم بقوله: "لأنّها أختنا وجارتنا ومصيرنا متعلق بمصيرها وكلّ ما يقع فيها يترك صدى عميقا في المغرب الأقصى"[2].

لذلك قرّر "محمد الخامس" أن يكون بجانب الثورة الجزائرية، على الرّغم من الضّغوط التي كان يتعرض لها، وممّا كان يزيد من قوّة الموقف المغربي هو ذلك الاتفاق السابق بين قادة جيش تحرير المغرب العربي سنة 1955م حول تحرير جميع الأقطار الثلاثة، حيث تم تداول عدّة سيناريوهات من بينها أنّه في حالة استقلال دولة معيّنة تتحوّل قاعدة لتحرير الدولة الأخرى، وبما أنّ المغرب الأقصى وتونس حصلا على استقلالهما قبل الجزائر، فقد أصبحت مسؤوليتهما قائمة في هذا الإطار[3].

---

[1]- السعيد عبادو، المصدر السابق، ص58.

[2]- محمد الخامس ملك المغرب، انبعاث أمّه، ج3، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس من 1957 – 1958، المطبعة الملكية، الرباط، 1958،ص157.

[3]- محمد أمطاط، مساهمة المغرب الشرقي في دعم حرب التحرير الجزائرية (1956 – 1962) بركان، السعيدية أنموذجا، أشغال الندوة الوطنية 19 20 نوفمبر 2009، السعيدية القصبة والساحل ورهانات التحوّل، مطبعة كوثر، الرباط، 2011، ص 74.

ومن هذا المنطلق اهتم "محمد الخامس" بالقضية الجزائرية، وأكّد انشغاله بتطوّر المشكل الجزائري، وأوضح أنّ الجزائر ستبقى قضية الشمال الإفريقي، ومحلّ اهتمام المغرب الأقصى، ولا تعني فرنسا لوحدها وأبدى استعداده للمساهمة في إيجاد حلّ سلمي من خلال تقريب وجهات النظر بين طرفي النّزاع الفرنسي والجزائري، وكان باتّجاهه المسالم للسّلطات الفرنسية يسعى لتحقيق الاستقرار ويؤكّد تعاونه مع المسؤولين الجزائريين وتضامنه مع الشعب الجزائري، وفي غياب التّأييد المباشر لأهداف ومبادئ جبهة التحرير الوطني، حيث نوّه أنّ المساعدة التي يمكن أن يؤدّيها المغرب الأقصى المستقل هو أن يساعد على إيجاد حلّ للقضية الجزائرية[1].

لقد أبدى "محمد الخامس" تعاطفا دعما سياسيا للقضية الجزائرية، وممّا يدلّ على صدقه وإيمانه بحقّ الجزائر في الحرية، حيث يقول " الطّيب الثعالبي" أحد قادة الثّورة الجزائرية في شهادة له عن ردّ فعله عندما وصلته رسالة من القيادة الجزائرية، وقد قارن فيها مؤلّفها "حسين آيت أحمد" بين الجزائر وفلسطين محذّراً أنّ مصير الجزائر سوف يكون كمصير فلسطين الضائعة إن لم يدعمها الحكام العرب" إنّ الملك بكى" عند قراءتها وحبا الوفد الجزائري الذي استقبله سنة 1956 بكلّ عطف ووعده بكلّ المساندة والدّعم[2].

كما يذكر السيد "أحمد سعيد" وهو صحفي مذيع مصري مشهور بإذاعة صوت العرب بالقاهرة: "لما تنقل الوفد من القاهرة إلى المغرب الأقصى ليهنئ باسم الرئيس "جمال عبد الناصر" الشعب المغربي والملك بالعودة والاستقلال، فأنعم الملك على الوفد بأوسمة فقال "أحمد سعيد" للملك: "يا جلالة الملك أنا أريد وساماً آخر" فأبدى الملك دهشته وسألني: "أيّ وسام تريد؟ أؤمر وأنا أعطيك" قلت له: "إنّ المغرب الأقصى كان خاضعا كاملاً لفرنسا وكانت أرضه خصبة للعمل النضالي الجزائري ...والآن وقد استقلّ المغرب الأقصى أظنّ أنّ الجزائر ستلقى أضعاف ما كانت

[1]– محمد الخامس ملك المغرب، انبعاث أمّة، ج1، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس من 1955 – 1956، المطبعة الملكية، الرباط، 1956، ص 213.

[2]– شهادة الطيب الثعالبي في ملتقى الجيش التحرير المغاربي، المرجع السابق، ص ص 185-186 .

تلقاه" فأجاب الملك: "أنا رجل مؤمن ومسلم ... وللجزائر في عنقنا نحن المغاربة دَين علينا أن نفي به بل سأوصي ولي العهد بأن يكون نصيب عينيه الدين للجزائر"[1].

ويذكر "عبد الكريم الخطيب" أنّ "محمد الخامس" كان اهتمامه كبير بالجزائر، حيث وعقب اللّقاء الذي جمع بين الملك والدّكتور "حافظ إبراهيم"[2] يوم 12 ماي 1956 بقاعة العرش فقال الملك: لحافظ إبراهيم "يا دكتور كلّنا في الجزائر"[3].

ومن مواقفه تجاه القضية الجزائرية أنّه كان يتّصل ويستقبل قادة جبهة التحرير الوطني داخل المغرب الأقصى وخارجه، وفي هذا الخصوص تمكن "عبد الحفيظ بوصوف" رفقة الدكتور "محمد الأمين دباغين" من الانتقال من مدريد إلى المغرب الأقصى بتاريخ 18 فيفري 1956، حيث توّجت مهمتهما بمقابلة الملك بالقصر الملكي وأكّد لهما بأنّ "المغرب الأقصى كلّه حاكم ومحكوم مشارك لكم في جهادكم إلى نهايته المشرّفة"، وقد انتهت المقابلة بوعد "محمد الخامس" بتقديم المساعدة للثورة الجزائرية قائلاً أنّه: "اشتراكا منّي خاصا في الجهاد، وقد برّ بوعده"[4].

ويذكر "أحمد بن بلة" في كلمة ألقاها في المؤتمر القومي السابع المنعقد بالدار البيضاء في 21 مارس1997 والذي نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 20 مارس1997 حيث يقول: "إنّ بين الجزائر والمغرب الأقصى خلال مرحلة التحرير ذاكرة مشتركة حية، فقد كانت هناك قيادة موحدة بالمغرب الأقصى، وخاصة بعد عودة محمد الخامس وتبوئه من جديد العرش..."[5].

---

[1]- شهادة أحمد سعيد في الندوة الفكرية الدولية بعنوان محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التّحرّر الإفريقية يومي 14-15 نوفمبر 2005، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كوثر برانبت، الرباط، 2011، ص 182.

[2]- الدكتور حافظ إبراهيم مناضل تونسي استقرّ بإسبانيا قدّم خدمات جليلة للمقاومة في المغرب الأقصى، أنظر: عادل بن يوسف، مقدّمة لدراسة مساهمة حافظ ابراهيم في النّضال ضدّ الاستعمار في شمال إفريقيا، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 102 – 103، منشورات (م.ت.ب.ع.م)، تونس، 2001، ص ص 47-65.

[3]- شهادة عبد الكريم الخطيب في الندوة المغاربية، المرجع السابق، ص380.

[4]- حنفي هلايلي، المغرب والثورة الجزائرية 1954-1962دعم وتضامن، ندوة فكرية دولية بعنوان محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية يومي14- 15نوفمبر2005، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط، المغرب، 2006، ص109.

[5]- نفسه، ص110.

ولقد واصل لقاءاته مع قادة الثورة، حيث جرى لقاء بين "محمد الخامس" و"أحمد بن بلّة" في 10 أبريل 1956 في مدينة إشبيلية التي حلّ بها للتّوقيع على إنهاء الحماية الإسبانية[1]، وقد أكّد "أحمد بن بلّة" في مذكّراته على حصوله على وعد من "محمد الخامس" بدعم الثورة الجزائرية بقوله: "لقد أعطانا، فيما أعطانا تأكيداً صريحا بأن تكون الحدود المغربية في كلّ لحظة بالنسبة لنا حدوداً صديقة وممكنة العبور دخولاً وخروجاً للأسلحة والرجال"[2].

وفي نفس الموضوع أدلى "أحمد بن بلّة" بشهادة مماثلة تعطي تفاصيل أخرى حول هذا اللقاء الذي تمّ بينه وبين "محمد الخامس" في مدريد، وممّا جاء في الشهادة: "... كانت قيادة الثّورة الجزائرية قد اجتمعت واتّفقت بعد مداولات طويلة تتضمّن 25 نقطة، وكان بعض الإخوان في قيادة الثورة يعتقدون أنّه من الصّعب بمكان الاستجابة لكلّ النّقاط، لكن المفاجأة كانت استجابة محمد الخامس لجميع النّقاط، بل أضاف إليها أشياء كثيرة لم يكن قادة الثّورة الجزائرية يحلمون بها"[3].

وفعلا وفى "محمد الخامس" بما وعد به، وهذا ما أكّده في خطابه بتاريخ 15 سبتمبر 1956 في مدينة وجدة الحدودية حيث شدّد فيه على ما تعانيه شعوب المغرب العربي من السياسة الاستعمارية المطبّقة من قبل الاستعمار الفرنسي خاصّة الشعب الجزائري، وأكّد من جهته على مساندته لاستقلال الجزائر هو ضمن وحدة المغرب العربي[4]، في حين نبّه السّلطات الفرنسية في سنة 1956 إلى تخوّفه من قيام حرب متوحّشة في الجزائر تكون عواقبها وخيمة ليس في الجزائر فقط بل وفي بلدان المغرب العربي[5].

1- Mohammed Labjaoui, vérités sur la révolution algérienne, Gallimard, paris, 1970, p135

2- Reber Merle, Ahmed ben Bella, Gallimard, paris, 1965, pp 101-102.

3- شهادة أحمد بن بلّة في الجلسة الافتتاحية للنّدوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير في 24-26 يناير2002، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2002، ص34.

4- محمد الخامس ملك المغرب، المصدر السابق، ج1، ص 254 – 256.

5- عبد القادر صحراوي، محمّد الخامس والثورة الجزائرية، دعم ملك وشعب، ندوة دولية فكرية، أيام 14-15 نوفمبر 2005 حول محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2005، ص187 وأنظر: Mahfoud kaddache, et l'Algérie se libération 1954 – 1962, Alger, ed: 2000, p 152.

ويذكر السيّد "محمد خيضر" أثناء لقائه بـ"محمد الخامس" قبل اختطاف طائرة القادة الجزائريين سنة 1956، كان من أجل شرح نظرته حول حل سلمي للقضية الجزائرية باعتبار أنّ الملك يمثّل السلطة الروحية لاتّحاد المغرب العربي، فردّ الملك بأنّ فرنسا غير مستعدّة للاعتراف باستقلال الجزائر، ويُظهر هذا الأمر الاهتمام الملكي بالقضية الجزائرية والدور الذي يقوم به من أجل حل القضية الجزائرية[1].

ومنه نستنتج أنّ "محمد الخامس" تأكد أنّ استقلال المغرب الأقصى سيظلُّ ناقصا ومهدّدا ما دامت الجزائر محتلة من قبل الاستعمار الفرنسي، وانطلاقا من هذا الاعتبار والوعود التي قطعها على نفسه بدعم الثّورة التحريرية الجزائرية، وضمن هذا السياق كانت الدعوة إلى عقد ندوة تونس 23 أكتوبر 1956.

لقد أراد "محمد الخامس" أن يعطي لزيارته الأولى إلى تونس، بعداً مغاربياً عميقا وإيجاد تسوية للقضية الجزائرية في ظل الوحدة المغاربية، التي فرضها الكفاح المشترك منذ أن وطأت أقدام المحتل الفرنسي أرض الجزائر، وكان يريد من الزيارة أيضا التّأكيد على أنّ استقلال المغرب الأقصى لا يُمكن أن يجعله يتخلّى عن التزاماته اتّجاه القضية الجزائرية التي يجب أن يكون لها وجود وحضور في المحافل الدّولية وخاصّة في المغرب العربي، حيث جاءت هذه الزيارة كاعتراف صريح بجبهة التحرير الوطني كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الجزائري، وما دعوة قادة الجبهة لحضور المؤتمر إلاّ دليل على الاعتراف بها أمام الجبهات الفرنسية لتكون هي المفاوض باسم الشّعب الجزائري أمام الحكومة الفرنسية، إن كانت تريد فعلاً حلاًّ سلمياً للقضية الجزائرية[2].

غير أنّ الوضع في بلدان المغرب العربي كان مُحرجاً من مضاعفات ثورة الجزائر، إذ تأكّدت حقيقة اندماج قضية الجزائر وتأثيرها على الوضع المغاربي، وازدادت ضغوط السياسة الفرنسية وحوادث الحدود، فطالب "محمد الخامس" و"بورقيبة" بضرورة إيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله، ومن أجل كسب جبهة التحرير الوطني لصفّها حفاظا على استقرار منطقة المغرب العربي جاءت الدّعوة لعقد ندوة مغاربية بمناسبة أوّل زيارة يقوم بها "محمد الخامس" إلى تونس.

---

[1]- Benjamin Stora, Algérie – Maroc, Ed Barzakh, ALGER, 2002, pp 41-42.

[2]- السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص ص 142 – 143.

إنّ هذه الدّعوة التي جاءت رسميا في ظل استقلال تونس والمغرب الأقصى، تعبّر بصفة واضحة عن مدى التّضامن المغاربي مع الثّورة الجزائرية، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني تعلن استجابتها لهذه النّدوة بغية تحقيق أهداف استراتيجية هامّة نذكر منها:

– تأكيد البعد المغاربي للثّورة الجزائرية والسّعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة وإبداء التّضامن الحقيقي، وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية.

– إرضاء المواقف الرّسمية التي كانت تبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية قصد دعمها ومؤازاتها لثورة كانت الدّلائل تشير إل استمراريتها[1].

كما يذكر "فتحي الديب" خلال اجتماع أحمد بن بلة مع الرئيس جمال عبد الناصر في 10 أكتوبر، حيث يقول: ".. ولقد استعرض أحمد بن بلّة وجهة نظره لقبول الاجتماع مع محمد الخامس المبنية على هدفين: "أوّلهما إشعار السّلطان بثقتهم به وتقوية مركزه عساه ينجح في مسعاه مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، والهدف الثاني هو الاستفادة من معرفة السّلطان في إمداد جبهة وهران باحتياجاتها من السّلاح والذّخيرة عن طريق استخدام الأرض والإمكانيات المراكشية في هذا المجال"[2].

وتبدو دوافع "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" أوضح في الدّعوة إلى هذه النّدوة أنّها تهدف إلى توحيد الرؤى والمواقف السياسيّة تجاه القضية الجزائرية التي تهدّد استقرار المنطقة، وترتكز البواعث الحقيقية التي كانت تختفي وراء شعار حماسي يدعو إلى وحدة المغرب العربي في النّقاط الآتية:

– التّوسّط لحل القضية الجزائرية وفق مبدأ الاستقلال في إطار التّكافل الذي يباركه بعض السّاسة الفرنسيين.

– تليين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدّد ودفعها للقبول بمفاوضات تحقّق السّلم في المنطقة وتضع حدّا للمخاوف التي كانت تهدّد الاستقلال التّونسي والمغربي.

– احتواء قادة جبهة التّحرير الوطني وضرب تحالفهم الوثيق مع النّاصرية الإيديولوجية التي أمست تهدّد الأنظمة السياسية في المغرب العربي خاصة بعد احتضانها للأفكار الاشتراكية القومية.

---

[1]– عبد الله مقلاتي، مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثّورة الجزائرية، مجلّة المصادر العدد 16، القرص المضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدّراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

[2]– فتحي الديب، المصدر السابق، ص 265 – 272.

– الاقتناع بضرورة طرح مشروع مغاربي بديل يضمن التّعاون مع المجموعة الفرنسية ويقوم على أساس منح الجزائر استقلالا ذاتيا بهدف احتواء مشروع الوحدة رسميّا ووضع حدّ لمشكلة الجزائر، وإرساء علاقات وثيقة مع فرنسا تثمّن جهود بورقيبة ومحمد الخامس المبذولة من أجل السّلم ووحدة شمال إفريقيا[1].

كما يبدو أنّ هذا المؤتمر جاء يستجيب بالأساس لرغبة القيادات المغاربية في تونس والمغرب الأقصى والجزائر لحلّ القضية الجزائرية، فهذا التّضامن المغاربي كان من الممكن أن لا يقع لولا وجود قضية الجزائر التي أصبحت أكبر عامل من عوامل الوحدة[2].

وبناء على هذا وجّه "محمد الخامس" دعوة إلى زعماء جبهة التّحرير الوطني لزيارة المغرب الأقصى، وتكوّن الوفد الجزائري من (أحمد بن بلّة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر)، وفي خضم هذه الأحداث انطلقت التّحضيرات لعقد قمّة تونس التي تجمع المملكة المغربية والجمهورية التّونسية وجبهة التّحرير الوطني وبمشاركة الوزير الفرنسي للشّؤون المغربية والتونسية "ألان سافاري" وبطلب من الحكومة الفرنسية وبتشجيع منها[3].

ولهذا استقبل "محمد الخامس" الوفد الجزائري، حيث جرت مشاورات ومحادثات بينهما بالرّباط يوم 21 أكتوبر 1956م[4]، حيث كان لقاء القمّة يهدف إلى تجسيم الفيدرالية في شمال إفريقيا وإنشاء المغرب العربي الكبير، ولكن لما كان استقلال الجزائر شرطا ضروريا لتحقيق هذه الفيدرالية، فقد حرصت القيادتان المغربية والتونسية خلال هذا المؤتمر على حمل الطّرفين الفرنسي والجزائري على تليين مواقفهما والقبول بمبدأ الاستقلال في نطاق التّكافل الفرنسي[5].

والظّاهر أنّ كلّ من "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" كانا مقتنعين بأنّ هذه الصّيغة هي الوحيدة التي تستطيع أن تجنّب المنطقة خطر مغربة الحرب، وتقطع الطّريق على الدّعوة المصرية لإعلان

---

[1]– عبد القادر العريبي، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1999، ص ص 224 –225.

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، قرص مضغوط.

[3]– جريدة العمل، العدد 309، 10/22/ 1956، ص01.

[4]– شهادة عبد الرحمن اليوسفي، مقابلة ببيته بالدار البيضاء بتاريخ 31 ماي 2015.

[5]– جريدة العمل، العدد 308، 1956/10/21، ص03.

المواجهة مع فرنسا، خاصّة وأنّهما يخشيان المدّ الكاسح للتّيار القومي النّاصري الذي ما أنفك يجتاح السّاحة العربية ولا سيما منذ تأميم "جمال عبد النّاصر" لقناة السّويس، وقد التقى هذا الموقف مع حاجة فرنسا في دعم النّظامين التونسي والمغربي لمواجهة هذا المدّ النّاصري وقطع الطّريق أمام الدّعم لجبهة التّحرير الجزائرية[1].

ونتيجة لهذا التّشجيع الذي لاقته الوساطة من قبل الحكومة الفرنسية فإنّ "محمد الخامس" كانت استقبالاته للمسؤولين معلنة، الأمر الذي أغضب العسكريين في الجزائر، ودفع الحكومة الفرنسية لإعلان تحفّظها عن استقبال "قادة التّمرّد الجزائريين في الرّباط" وقد انتهت المقابلات مع "محمد الخامس" و"الحسن الثاني" بنتائج مهمّة على أمل أن يُثرى النّقاش في مؤتمر تونس[2].

ولحضور الاجتماع في تونس امتطى الوفد الجزائري طائرة مغربية DC 13 من المغرب الأقصى إلى تونس، لكن سلاح الجو الفرنسي تعرّض للطّائرة وأجبرها على النّزول بالجزائر، فتمّ بذلك اختطاف قيادة الثّورة في الخارج[3].

لقد علم "محمد الخامس" خبر اختطاف الطائرة[4] عند وصوله إلى تونس عن طريق الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" نفسه، حيث أثارت جريمة اختطاف زعماء جبهة التّحرير الوطني بهذه الطّريقة الشّنيعة استنكاره، وزعزعة ثقته في فرنسا وفي استقلال بلاده، وبادر على الفور بالاتصال

---

[1]– عبد القادر العربي، المرجع السّابق، ص ص 220 – 224.

[2]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية، ج1،المرجع السابق، ص425.

[3]– حبيب حسن اللولب، التونسيون والثّورة الجزائرية 1954 – 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 – 2007، ص 127.

[4]– فيما يخص ظروف اختطاف الطائرة وسفر الوفد الجزائري إلى تونس في 22 أكتوبر1956 هناك عدة تصريحات وآراء مختلفة منها ما صدرت عن فتحي الديب أو ما صدر عن الكاتب الصحفي حسنين هيكل أو التصريح المهم الذي كان على لسان أحد المختطفين في الطائرة وحسين آيت أحمد وغيرها، ولكن في ظل تجنب من بقي حيا من الزعماء المختطفين الخوض في تفاصيل القضية وغياب الوثائق والأدلة المقنعة حول ظروف اختطاف الطائرة فإنّ هذه القضية يبقى يشوبها الغموض وعدم معرفة الحقيقة التاريخية فحادثة تغيير طائرة الوفد الجزائري قد يكون للحفاظ على العلاقات الفرنسية المغربية، وفيما يخص عدم الخوض في الحديث من طرف من بقي حيا حول الحادثة قد يكون فيما نعتقد هو عدم الزيادة في تعكير العلاقات الجزائرية المغربية أنظر فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص272–277، وأنظر أيضا محمد حسنين هيكل، حصة تلفزيونية حول ظروف اختطاف الطائرة، قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 01 ماي 2008، وأنظر أيضا: حسين آيت أحمد، أنا الذي طلبت من الحسن الثاني استبدال الطائرة، جريدة الشروق اليومي، العدد2311، بتاريخ27 ماي2008، ص04.

بالرّئيس الفرنسي حسب رواية ولي عهده "الأمير الحسن" الذي يقول: "كنت جالسا إلى جانب والدي، وعندما سمع الخبر بادر مباشرة في الاتصال بالرئيس الفرنسي "كوتى" حيث قال له "أبعث لكم بنجليّ الاثنين على أن تردّوا إليّ هؤلاء الأشخاص فهم ضيوفي"[1]، كما أعلن من تونس على أنّ الاختطاف يُعدّ تهجُّما على شخصه وبلاده، وخرقا لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا وطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى المغرب الأقصى دون قيد ولا شرط[2]، وأمّا "عبد الكريم الخطيب" الذي كان رفقة الملك فيذكر في شهادته: "عندما علم محمد الخامس باختطاف الطائرة قال لي لم يبق لي اليوم إلاّ أن أدخل إلى تطوان وأعلن الحرب على فرنسا"[3].

كما قدمت الحكومة المغربية احتجاجات لسفير فرنسا، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا لمدّة تسعة أشهر[4]، وقد تبنّى الملك قضيّة المختطفين ورفع بشأنها دعوة قضائية ضدّ فرنسا إلى المحكمة الدّولية، وعبّر عن أمله في إطلاق سراح المعتقلين وإعادة ضيوف المغرب الأقصى[5].

وعلى كلّ فقد أُجهض مؤتمر تونس الذي كان معوّل عليه بهدف إجراء حوار مباشر مع زعماء جبهة التحرير الوطني لحلّ المسألة الجزائرية، غير أنّ "محمد الخامس" اضطر إلى مقاطعته، واقتصر على اجتماع يوم 22 أكتوبر 1956 الذي جمعه بالرئيس "الحبيب بورقيبة"، حيث لم يخرج بقرارات فعلية تخدم وحدة المغرب العربي والقضية الجزائرية[6].

ومهما يكن فقد أسفرت هذه النّدوة على نتائج منها صدور بيان مشترك تونسي – مغربي درس فيه الجانبان الحالة الأليمة في الجزائر، وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التّام مع الشعب الجزائري الشّقيق من أجل نيل حرّيته[7].

---

[1]– موريس بوتان، الحسن الثاني ...ديغول... بن بركة ما أعرفه عنهم، تر: رشيد برهوني ط1، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، ص 57، وأنظر شهادة عبد الرحمن اليوسفي، المصدر السابق.

[2]– جريدة العلم، العدد2331، 1956/10/25، ص01.

[3]– شهادة الدكتور عبد الكريم الخطيب في الندوة المغاربية ،المرجع السابق،ص380.

[4]– عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، حاوره حاتم البطيوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص135

[5]– عامر رخيلة، المغرب العربي والثورة الجزائرية، المرجع السابق، قرص مضغوط.

[6]– جريدة المقاومة، العدد 08، 1957/03/11، ص12.

[7]– جريدة العمل، العدد 311، 1956/10/24، وفيما يخص البلاغ المشترك المغربي– التونسي بقيادة الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة في ندوة 23 أكتوبر1956 لحل القضية الجزائرية أنظر الملحق رقم:11.

وبالرغم من الخطط والاستراتيجيات الفرنسية لفك رباط الدّعم والتّضامن بين الملك والثّورة الجزائرية، فإنّ الاهتمام السياسي للملك تزايد من خلال اتّصالاته العديدة مع المسؤولين الجزائريين، فقد هيّأ الملك لقاء مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أثناء زيارته الرسمية إلى مدريد في فيفري 1957 للنّظر في تطور القضية الجزائرية وسبل دعمها، وتمّ عقد اجتماع موسّع بحضور "عبد الحميد مهري و"عبد الحفيظ بوصوف" و"أحمد بلا فريح"، و"عبد الكريم الخطيب"، و تم مناقشة سُبل مؤازرة الثّورة الجزائرية انطلاقا من المغرب الأقصى، وقد أكّد الملك بهذا الخصوص استعداده الكامل لتقديم المساعدات التي يرغب فيها الجزائريون مهما كانت الظّروف[1].

لقد عبر "محمد الخامس" عن تضامنه في كثير من المناسبات، نذكر في هذا الخصوص الخطاب الذي ألقاه أمام ضيفه الملك "سعود بن عبد العزيز" أثناء زيارته إلى المغرب الأقصى يوم 22 فيفري1957، حيث تطرق إلى القضية الجزائرية وحثّه على ضرورة إيجاد حل لها وفق رغبة الشعب الجزائري[2]، وبمناسبة الاحتفالات بذكرى 01 ماي 1957 ألقى الملك خطابا في هذا المهرجان العالمي فتعرض فيه إلى التّأييد المغربي المطلق لكفاح الشّعب الجزائري ونصرة قضيته العادلة، فتمكّنت القضية الجزائرية من تصدّر القضايا المغربية الهامة، ولقيت الدّعم المعنوي الكافي في الداخل والخارج، وهو ما عبّر عنه "محمد الخامس" بقوله: "...إنّنا لا نستطيع الاستمرار في احترازنا الحالي إن لم يحل المشكل الجزائري ونعترف للشعب الجزائري بالحرّية والاستقلال ... وكلّ ما يمسُّ الجزائر يُحدث صدى عميقاً بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة..."[3].

كما لم يتأخر في التّصريح رسميا باستقلال الجزائر مثل ما جاء أوّل مرّة في بيان الديوان الملكي في اختتام ندوة السّفراء المنعقدة بالرّباط في 20 جويلية 1957 "بالمغرب ملكا وحكومة وشعبا، متضامنون مع الشّعب الجزائري..."، حيث أكّد على التّعجيل في وضع حدّ لسفك الدّماء، وإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وذلك بالاعتراف باستقلال الجزائر[4].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 280.

[2]– جريدة المجاهد، العدد8، بتاريخ26 فيفري1957، (ق.م).

[3]– مريم صغير، المرجع السابق، ص 105.

[4]– محمد الخامس ملك المغرب، انبعاث أمّة، ج2، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس سنة1957، مطبعة القصر الملكي، الرباط،1977، ص ص 51– 52.

وكان لا تفوته أيّة فرصة إلاّ ويطرح فيها القضية الجزائرية ذلك أنّها جوهر أمن البلدين الشّقيقين، وبدون سلام في الجزائر لن يتمّ السّلم في المغرب الأقصى وتونس، وضمن هذا السّياق تم عرض الوساطة المغربية التونسية بقيادة "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" على قادة جبهة التحرير الوطني والسّلطات الفرنسية.

وإذا كانت ندوة تونس التي أُجهضت قد أجّلت النّقاش حول أسلوب علاج القضية الجزائرية، فإنّ سنة 1957، كانت حافلة بالنّشاط والمساندة للثّورة الجزائرية من قبل "محمد الخامس"، الذي لم يفقد الأمل في علاج القضية الجزائرية بالطرق السلمية، ففي بداية عام 1957 توفرت معطيات جديدة، تمثلت في اشتداد مخاطر الحرب وامتدادها إلى المغرب الأقصى، وظهور مساندة بعض الأوساط الأمريكية للقضية الجزائرية[1]، والرّغبة في بناء علاقات صداقة شمال إفريقية – فرنسية، وأدّت جهود التّنسيق المغربية التونسية إلى إعادة طرح القضية الجزائرية والبحث عن حلول سلمية لها[2].

وعلى هذا الأساس اقترح "بورقيبة" وساطة تونس والمغرب الأقصى لحل القضية الجزائرية عشية انعقاد دورة الأمم المتحّدة، ودعا قادة جبهة التحرير الوطني للتّشاور قبل لقائهم بـ "محمد الخامس" طارحاً أمامهم وساطته لحل القضية الجزائرية التي تقوم على حلّ مبدئي يمنح الجزائر استقلالاً ذاتيا في إطار مجموعة شمال إفريقيا المتعاونة مع فرنسا والمتحالفة مع المغرب الأقصى[3].

ولتجسيد هذه الوساطة على أرض الواقع وأملاً في تغيير موقف جبهة التحرير الوطني الذين عقدوا ندوة في تونس من 25 إلى 29 أكتوبر بمنزل خاص بضواحي تونس، حيث اتّفقوا على أن يكون الاستقلال شرطا أساسيا[4]، فسافر "الحبيب بورقيبة" إلى المغرب الأقصى في أواخر مارس 1957 لينسّق المواقف مع "محمد الخامس"، حيث اجتمعا معا لمناقشة خطة الوساطة، واتّفقوا على إحلال التّفاوض محلّ الحرب ودعوة الطّرفين إلى الدّخول في مفاوضات قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية والاستقلال هو الحلّ العادل[5].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق،ج3، ص 296.

[2]– نفسه، ص ص 296 – 298.

[3]– عبد القادر لعربي، المرجع السابق، ص ص 216 – 217.

[4]– جريدة المجاهد، العدد 12، بتاريخ 15 نوفمبر 1957، (ق.م).

[5]– حبيب حسن اللّولب، المرجع السابق، ص 131.

والملاحظ أنّ "محمد الخامس" قد شجّع هذه الاستراتيجية، وألّح رسمياً على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يضع حدّا لامتدادات الثورة الجزائرية، ووعد "الحبيب بورقيبة" بتثمين هذا المسعى وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني، وهو ما نلمسه من خلال موافقته على هذه الوساطة[1]، وذلك من خلال نص البلاغ المشترك المغربي التونسي مؤكّداً على مواقف جبهة التحرير الوطني[2].

والظاهر أنّ "محمد الخامس" كان يسعى للقيام بمجهودات كبيرة لحل القضية الجزائرية، وهذا يعود في اعتقادنا إلى أنّ هذا الأخير كان يخشى من تطور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأراضي المغربية وبالتالي خطر مغربة الحرب لذلك كان يعمل كل ما وسعه من أجل حل هذه القضية.

وتداركا منها (الجبهة) لتجاوزها في تدارس القضية وخوفا من ضغوط بورقيبة رأت جبهة التحرير الوطني أن تتابع محادثاتها في الرباط، فاجتمع وفد عنها بـ "محمد الخامس" وشرحوا له وجهة نظرها في الخلاف حول مبدأ المفاوضات وموقفها المرحّب بوساطة البلدين، ولم يتمكّن "بورقيبة" من إقناع "محمد الخامس" على حمل قادة جبهة التحرير الوطني سلوك موقف معتدل من المفاوضات كما كان يطمح[3]، خاصة بعدما اكتشف هدف "بورقيبة" الحقيقي الرامي إلى استغلال قضية المفاوضات الجزائرية لمآربه الشخصية فرفض "محمد الخامس" الضّغط على الجزائريين[4].

وعقب المحادثات التي جمعت "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" في 20 و21 نوفمبر 1957 بالرباط، والذي توّج بنداء إلى كل من فرنسا وجبهة التحرير الوطني، يعرضان فيه وساطتهما ويدعوان الطرفين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي لقضية الشعب الجزائري وفقاً لمبادئ الأمم المتّحدة[5]، فأصدرت جبهة التحرير الوطني بلاغا بتاريخ 23 نوفمبر 1957[6].

---

[1]- Documents diplomatiques français – ministère des affaires Etrangères Paris, 1957, tome1, document n°: 433 du 13 décembre 1957., p p 893 – 902

[2]- للاطلاع على نص البلاغ المغربي التونسي أنظر محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

[3]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية، ط1، ج2 ، دار السبيل للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 69 – 70.

[4]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 362.

[5]- جريدة المجاهد، العدد 13، بتاريخ 01 ديسمبر 1957، (ق.م).

[6]- للاطلاع على نص البلاغ لجبهة التحرير الوطني أنظر محمد الميلي، المرجع السابق،ص50.

ومن خلال هذا البلاغ فإنّ جبهة التحرير الوطني قد أكّدت على موقفها من جديد من بيان الرباط الذي اعتبرته قد أعاد طرح كل الفرضيات السابقة دون تقدّم يُذكر، وأنّ الحل الوحيد لإنهاء الصّراع الجزائري الفرنسي هو إجراء مفاوضات رسمية شرعية على أساس الاستقلال يُمكن أن تضع حدّا لإراقة الدّماء وإنهاء الحرب الاستعمارية، ومن جهة أخرى جاء موقف السلطات الفرنسية رافضا لبيان الرباط.

ورغم رفض السلطات الفرنسية للوساطة المغربية التونسية، إلاّ أنّ جبهة التحرير الوطني استطاعت تفويت الفرصة على بورقيبة وكسب موقف الحكومتين المغربية والتونسية الذي يكرس دوليا نجاحات مهمته كالاعتراف بمشروعية الكفاح الجزائري وأهلية جبهة التحرير الوطني لمفاوضة الحكومة الفرنسية، كما أكّدت الجبهة عن استعدادها للدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال التام مع الحكومة الفرنسية، وإنّ تمسك المغرب الأقصى وتونس بها أدى إلى توفير دعم دبلوماسي للقضية الجزائرية، إذ تعزز موقف جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة بمصادقة الجمعية على توصية تثمن الوساطة المغربية التونسية في حل القضية الجزائرية[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ كل من "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" قاما بمجهودات للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عادل للقضية الجزائرية يضمن السيادة والاستقلال للشعب الجزائري، وقد قبلت جبهة التحرير الوطني الوساطة في حين نجد أنّ فرنسا قبلت بها في البداية، ثم فيما بعد رفضتها بحجة أنّ تونس والمغرب الأقصى غير محايدتين، ونجد أن جبهة التحرير الوطني أصبحت معترف بها بشكل رسمي من قبل النظامين المغربي والتونسي على أنها المفاوض الشرعي والوحيد مع الحكومة الفرنسية، كما أصبحت القضية الجزائرية بين أيدي هيئة الأمم المتحدة، وهذا بفضل المجهودات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني.

ونظرا لمواقف "محمد الخامس" من القضية الجزائرية، فإنه أصبح يحتل مكانة مرموقة في نفوس الجزائريين وراحوا يصفون مكارمه وأخلاقه وكفاحه من أجل التحرير وتقرير مصير الشعوب، وكانت المناسبة عيد العرش لسنة 1957 الذي صادف تاريخ العودة من المنفى، حيث كتبت جريدة المجاهد تقول: "الملك العائد ذلك البطل الذي آثر العزة على الملك ومشى في صفوف شعبه المجاهد

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص70-71.

يوم أريد منه أن يدوس كرامة اثني عشرة مليونا، واختار أن يكون قائدا في معركة التحرير، على أن يكون الملك الأسير"[1].

وبعد الوساطة التي جرت بين "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" سافر الملك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 25 نوفمبر 1957، حيث كان من المنتظر أن تجري المحادثات بين رئيسي الدولتين حول المشاكل التي تهم بلديهما وطرح القضية الجزائرية وعرض الوساطة المغربية التونسية، إلا أنّ مرض الرئيس "إيزنهاور" حال دون هذا المشروع ، وتمت المحادثات بين الملك ووزير الخارجية الأمريكية "دوللس"، حيث صدر بلاغ مشترك جاء فيها عن الجزائر"...ولقد أبدى ملك المغرب، وعلى علاقته بالدول الغربية وعبّر جلالته عن رجائه في إيجاد حل سلمي لهذا المشكل عن طريق المفاوضات الودية وعلى قاعدة الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير المصير، وأكد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الراسخ في إيجاد حل سلمي ديمقراطي لهذه القضية..."[2].

إنّ السلطات الفرنسية رفضت مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها حركة إرهابية في نظرها، وباعتبار أنّ الجزائر تعتبر جزء من التراب الفرنسي، في حين أن التنسيق بين البلدان الثلاثة تواصل حتى أنه لم تطرح قضية وطنية أو دولية تونسية أو مغربية إلا وكانت القضية الجزائرية في قلبها.

ونظرا لتعنّت السلطة الاستعمارية فإن "محمد الخامس" قبل انعقاد مؤتمر طنجة أعلن في 06 مارس 1958 عن رغبته في أن يرى أقطار شمال إفريقيا الثلاثة تتوحّد في إطار منظمة تعاهدية تتطلّبها وتُبرّرها عوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والمدنية المشتركة[3]، حيث ألقى في 01 أفريل 1958 خطابا بمناسبة يوم الجزائر مع الشعب الجزائري في محنته "...ولقد وقفنا بجانب الشعب الجزائري نناصره ونؤازره وقمنا بمساع لحقن الدماء بإيجاد حل عادل يحقق للشعب الجزائري مطامحه الوطنية... ولقد تأثر الضمير العالمي للمأساة الجزائرية المؤلمة فتقررت إقامة يوم الجزائر للتضامن مع شعبها والعمل لإيقاف رحى الحرب المفروضة عليه حتى يعم قطره السلم والاطمئنان..."[4]، كما ألقى خطابا آخر

---

[1]- جريدة المجاهد، العدد13، المصدر السابق.

[2]- جريدة المجاهد، العدد 13، المصدر نفسه.

[3]- معمر العايب، مؤتمر طنجة، المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي، مجلة الراصد، العدد102، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2002،ص 40.

[4]- محمد الخامس ملك المغرب، ج3، المصدر السابق، ص ص166-167.

في ليلة القدر 26 رمضان1377 الموافق لـ16 أفريل 1958 يحث فيه على أداء واجب المساندة والتأييد للقضية الجزائرية، وتجسيدا لهذا دعا إلى عقد مؤتمر طنجة لحل المشكلة الجزائرية في إطار مغاربي[1].

إنّ المحلل لتصريحات وخطب قادة النظامين المغربي والتونسي يلاحظ إلحاحهم على توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار من الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي، وحسب هؤلاء القادة فإن حرب الجزائر هي العائق الوحيد أمام تحقيق الوحدة[2]، وفي هذا السياق يؤكد "محمد الخامس" بقوله:" أن شمال إفريقيا يكون كل واحدا من جهة التاريخ والجنس... فمستقبلها مشترك مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمسّ الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلاؤم الشديد الذي كان بينهما بسبب الجوار الطبيعي".

أما الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" فإنه طرح نفس المشكلة التي تعرف وحدة المغرب العربي حيث أكد قائلا:" أن العقبة الكأداء هي الاستعمار في الجزائر لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة ..."[3]، هذه التصريحات تؤكد أنّ قادة النظامين في المغرب الأقصى وتونس قد اقتنعا على أنّ تحقيق وحدة المغرب العربي لا تتم إلا باستقلال الجزائر، وبالتالي كانت هذه التصريحات سندا سياسيا ودبلوماسيا لعقد هذا المؤتمر.

ومن هذا المنطلق ظل "محمد الخامس" يبحث عن سبل تحقيق الوحدة المغاربية التي تخدم شعوب المغرب العربي، هذه الوحدة التي أضحت ضرورة ملحة يفرضها المناخ السائد، وبناء على توجيهات "محمد الخامس" ففي 02 مارس 1958 قرر أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المجتمعين في مدينة طنجة دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وبعد عشرة أيام عقد المكتب التنفيذي للحزب جلسة عمل خصصها لدراسة موضوع اتحاد إفريقيا الشمالية[4].

---

[1]- أنظر الملحق رقم:13.

[2]- معمر العايب، المرجع السابق، ص 123.

[3]- جريدة المجاهد ،العدد20، بتاريخ 20مارس 1958، (ق.م).

[4]- زكي مبارك، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي الدواعي والخلفيات والمصير، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد13،منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط،المغرب،2009،ص79، وأنظر أيضا: خديجة حركات، مؤتمر طنجة 1958،حوار مع شاهد على الحدث، مجلة الذاكرة الوطنية،العدد13 منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط،المغرب،2009 ص ص72-73.

وفي نفس السياق ففي يوم 17 مارس 1958 قامت اللجنة التنفيذية بإرسال السيد "أبو بكر القادري" والدكتور "محمد بناني" إلى تونس ليهيئ مع القادة التونسيين برنامج المؤتمر، حيث انعقدت بين الطرفين اجتماعات ما بين 19 و 22 مارس 1958، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر في مدينة طنجة المغربية، وفي نفس الوقت توجه لنفس الغرض كل من "المحجوب بن صديق" و"عبد الرحمن اليوسفي" إلى القاهرة لإبلاغ قادة جبهة التحرير الوطني بتوصيات اللجنة المشتركة لحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وأيضا إقناعهم بضرورة حضور هذا المؤتمر[1].

ومن خلال هذا يتبين أن الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة جاءت مبنية بناء على توجيهات "محمد الخامس" وبمبادرة وتخطيط حزب الاستقلال المغربي[2]، وبعد شهرين من الاتصالات والمحادثات بين الأحزاب الثلاثة تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة المغربية، حيث أصدر ممثلوا حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستوري الجديد بلاغا جاء فيه ما يلي:" إنّ ممثلي الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسها ضرورة استقلال الجزائر"[3].

ورغم هذه القناعة المغاربية المؤيدة لفكرة دعم القضية الجزائرية فإن تطورات الوضع بالمغرب العربي، ومخاطر الثورة التحريرية على تونس والمغرب الأقصى كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر طنجة، وقد أكد "عبد الرحيم بوعبيد":" أن الهدف منه هو إظهار التضامن بين الأقطار الثلاثة ومساندة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال...وإظهار التضامن الكامل ما بين الأقطار الثلاثة إزاء الحكومة الفرنسية إذ ذاك"[4].

---

[1]– محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، المرجع السابق،ص53، وأنظر أيضا: زكي مبارك، المرجع السابق، ص72.

[2]– Roger le Tourneau, Tendances Unitaires du Maghreb jusqu'en 1962, in (l'unité Maghrébine) Centre de recherches et d'Etudes sur les Sociétés méditerraneennes, Paris VII, p 12

[3]– عبد الله حمادي، التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية "حزب الاستقلال الجزائري– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا" البدايات، التطور، التأزم، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2002، ص311.

[4]– عبد الإله بلقزيز وآخرون، المرجع السابق، ص ص237–238.

وعلى كل فقد تم عقد المؤتمر بقصر الماريشال الملكي بمدينة طنجة المغربية، حيث انطلقت الأشغال من يوم27 أفريل إلى 30 أفريل 1958 تحت رئاسة علال الفاسي، وألقى ممثلو الوفود المشاركة خطبهم[1]، وقد أكد المؤتمرون على مخاطر السياسة الاستعمارية، وحتمية التنسيق المشترك ووحدة أقطار المغرب العربي والإلحاح على مساعدة الجزائر وتخليصها من الاستعمار الفرنسي، وبعد أربعة أيام من الحوار و المناقشة خرج المؤتمرون بالقرارات التالية:

1- إقرار مبدأ تقديم مساعدة مالية للجزائر في ثورتها.

2- قرار حول ثورة الجزائر: تمّ التأكيد فيه على حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال.

3- قرار حول الإعانة التي تمد بها الدول الغربية فرنسا لمجابهة ثورة الجزائر حيث وجه نداء إلى دول الغربية كي تكف عن مساندة فرنسا حربها ضدّ الجزائر.

4- قرار حول تصفية الاستعمار المغرب العربي حيث تمت المطالبة بإلحاح على أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كعدوان ضد الشعب الجزائري.

5- قرار حول الوحدة: حدّد الشكل الوحدوي والمؤسسات الوحدوية كما يلي:

- اختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفيدرالية في اجتماعات قمة لاحقة.

- إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة.

- إنشاء سكرتارية (الأمانة العامة) دائمة متكونة من ستة أعضاء عضوين لكل دولة تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى[2].

فقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة الوحدة المغاربية ورسم الخطوط الأساسية لهذه الوحدة، كما تمحورت أشغاله حول حرب الاستقلال في الجزائر وتصفية الاستعمار بكل أشكاله في البلدان

[1]- جريدة المجاهد، العدد23،بتاريخ07 ماي 1958، (ق.م).

[2]- معمر العايب، قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958، الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي، مجلة المصادر، العدد18، قرص مضغوط ،الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010.

الثلاثة، والتأكيد على مساندة الجزائر ودعمها عسكريا ودبلوماسيا، كما أوصى بتشكيل حكومة مؤقتة جزائرية واعتبار جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري المكافح[1].

يتضح من خلال المحاور التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر، ومن قراءة متأنية لقراراته وتوصياته، أنّ المستفيد الأكبر من أشغال المؤتمر هو الجانب الجزائري فباستثناء القرارات المتعلقة ببناء المغرب العربي وآلياته السياسية والإدارية الساهرة على تنفيذ مقرراته وتوصياته، فإن باقي القرارات نصت كلها في الاتجاه الذي يخدم الثورة الجزائرية والقضايا السياسية والحربية المتعلقة بها وبالقضية الجزائرية بوجه عام، حيث أن المؤتمر لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية، فقد خرجت جبهة التحرير الوطني بمكاسب لا يستهان بها، وخاصة في الظرف الدقيق من عمر الثورة الجزائرية، وأن تشق من خلاله آفاق مغاربية واسعة للتضامن.

عند هذا المقام يمكن التساؤل: هل ستتمكن جبهة التحرير الوطني من إقناع شركائها والحفاظ على تعهدات طنجة، أم أنّ المغرب الأقصى وتونس سيتخليان عن هذه التعهدات في مؤتمر المهدية؟.

لقد قام "محمد الخامس" بمساع ومجهودات سياسية لحل القضية الجزائرية، والواقع أنه كان من قدماء الداعين إلى الوحدة المغاربية ومرحّبًا بكل الخطوات التي تتخذ لتحقيق عدالة القضية الجزائرية والوحدة المغاربية والملاحظ ممّا سبق ذكره، أنّ الملك قد سبق الأحداث قبل غيره بالموافقة على قرارات طنجة.

وتطبيقا لتوصيات مؤتمر طنجة تم عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية التونسية في جوان 1958 لتجسيد مقررات طنجة[2]، ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الرئيسي، فقد أعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد "فرحات عباس" عن الوفد الجزائري الذي بادر بافتتاح الجلسة، وقد تضمن جدول الأعمال في ما يلي:

1- تطبيق قرارات مؤتمر طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، إدانة سياسة ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).

[1]- زكي مبارك، المرجع السابق، ص78.

[2]- نفسه، ص105.

2- دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري)[1].

وإذا كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري، فإن اللقاء الثلاثي انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة، خاصة فيما يتعلق بقضية تشكيل المجلس الاستشاري المحدد بثلاثين عضوا، وكذلك تشكيل المكتب الدائم حيث لم يعين المغرب الأقصى ممثله في حين أن الجزائر عينت "أحمد بومنجل" و"أحمد فرانسيس" أما تونس فقد عينت "عبد المجيد شاكر" و"أحمد التليلي"، وهو ما يدل على أنّ المجتمعين لم يولوا أهمية كبيرة لمسألة الوحدة المغاربية[2]، والدليل على ذلك ما جاء على لسان السيد "عبد الحميد مهري" حين قال:" أن القرارات الخاصة بالمؤسسات الدائمة للمؤتمر فإنها لم تُطبّق ويرجع هذا في نظري إلى أنّ المهمة لم يوليها المؤتمر عناية كافية عند بحثها"[3]، كما أنّ المؤتمر في حدّ ذاته لم يدرس باهتمام قضية مساعدة الثورة الجزائرية من قبل الحكومتين التونسية والمغربية، وقد اقتصرتا على مساعدة اللاجئين فقط[4].

وعلى أية حال لم يخرج المؤتمر بأية نتائج مهمة إذ أكدت مناقشات الوفد الحكومي المغربي خلال مؤتمر المهدية[5] أنّ أوضاع الحكومة المغربية تجعلها من غير الممكن تقديم مساعدات مالية وأبدت تأويلات لتفسير مقررات طنجة، وأوضح رئيس الحكومة المغربية "بلافريج" أنّ مسألة وحدة الشمال الإفريقي لا يمكن رهنها بمستقبل الجزائر، وعن الوفد الحكومي التونسي عبر "الباهي الأدغم" على ذلك بالقول: " أنّ موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية"، فأدركت جبهة التحرير الوطني أنّ التعهد بمساعدة الكفاح الجزائري ماديا بقي حبرا على ورق، ورغم نجاح هذه الأخيرة في إقناع الطرفين لتأييد حقوق الشعب الجزائري في الاستقلال والتمسك بتنسيق المواقف السياسية إلا أنها شعرت بخضوع توجهات الطرفين لتأثيرات السياسة

---

[1]- Mohammed Harbi, les Archives de la révolution Algérienne, ed: jeunes Afrique, Paris. 1981, pp 415-416.

[2]- مريم صغير، المرجع السابق، ص141.

[3]- جريدة المجاهد، العدد44، بتاريخ 14 جوان 1958،(ق.م).

[4]- مريم صغير، المرجع السابق، ص142.

[5]- جريدة المجاهد، العدد26، بتاريخ 02جويلية 1958،(ق.م).

الديغولية[1]، وكانت نتيجة الفشل هي أن قامت تونس بعد عشرة أيام من انتهاء أشغال المؤتمر وتحديدا بتاريخ 30 جوان 1958 بالتوقيع على اتفاقية مع الشركة الفرنسية "سترابسا" "Stapsa" تسمح لها بتمرير غاز "ايجلي" عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس[2].

وبهذا يكون مؤتمر المهدية والأزمة التي فجرها التوقيع على اتفاقية "ايجلي"، ومطالبة المغرب الأقصى بتحديد الحدود، لم يكن هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرا على علاج المشكلات القطرية، حيث مثلا هذين العاملين بداية عهد جديد أنهى مقررات طنجة مؤقتا على الأقل، سيما وأنّ المغرب الأقصى وتونس أظهرا تراجعا واضحا في التعامل مع تلك المقررات، وأبديا تهرّبا في تنفيذها.

وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها بين التصريحات الرسمية العلنية التي تصدر عن الحكومة المغربية، والتي تؤكد تضامن الملك وحكومته مع القضية الجزائرية، وبين الممارسات اليومية التي اصطدم بها جنود جيش التحرير، والاعتداءات التي كان يتعرض لها اللاجئون الجزائريون وقوافل السلاح، وفي ظل هذا الجو المشحون عالجت الجبهة هذه المشاكل ببرودة أعصاب، وتأزم العلاقة التونسية من جهة أخرى ، فاهتدت الجبهة إلى انتهاج سياسة المهادنة مع الطرفين المغربي والتونسي.

وعلى هذا الأساس أصبحت الوحدة المغاربية مجرد شعارات جوفاء لخذمة الأهداف القطرية لا غير، وفي هذا الظرف العصيب بقيت جبهة التحرير الوطني متمسكة بعلاقاتها مع الأقطار المغاربية بشكل أكبر مما كان عليه، ويكمن السر في ذلك أنّ الجبهة أرادت أن تحافظ على التفاعل الشعبي مع الثورة التحريرية، لهذا نجد أنّ الجبهة بدأت تفكر في تجسيد قرارات مؤتمر طنجة ولو من جانب واحد[3].

أما فيما يخص قضية الحكومة الجزائرية المؤقتة فقد قامت جبهة التحرير الوطني بإبلاغ تونس والمغرب الأقصى بقرب الإعلان عنها، وهو ما أثار شكوك المغاربة والتونسيين على أساس لا يتوافق مع التفاهمات السابقة في مؤتمر طنجة، والقاضية بضرورة المناقشة المشتركة والمستفيضة وبعدها يتخذ

[1]- محمد حربي، المرجع السابق، ص177.

[2]- جريدة المجاهد، العدد26، المصدر السابق.

[3]- السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص ص199-200.

القرار المناسب، وهو أمر اعتبرته جبهة التحرير الوطني تدخلا في شؤونها الداخلية[1]، فأُعلن رسميا عن تأسيسها يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية[2].

جاء اعتراف الحكومة المغربية بقيادة الملك في اليوم الثاني لإعلانها في شكل بيان رسمي يحمل توقيع رئيس الحكومة المغربية "أحمد بلافريج" وبقيادة "محمد الخامس" يتضمن ما يلي: "لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أنّ مجلس الوزراء المجتمع برئاسة الملك قد قرّر في التاسع عشر من أيلول-سبتمبر1958 الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[3] [4].

الظاهر أنّ الاعتراف المغربي بالحكومة المؤقتة جاء متأخرا إذا ما قارناه بالدول العربية، وهذا راجع في نظرنا إلى الضغوطات الفرنسية على المغرب الأقصى، وهو الشيء الذي أدى إلى أن لا تكون المغرب الأقصى مقرا لها أي الظروف التي كانت تمر بها لم تسمح بذلك، واكتفى المغرب الأقصى بفتح مكاتب لها وتسهيل نشاطاتها، فكان على الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تعيد النظر في سياستها، وأن تهتم بكسب التعاون المغربي.

وفي إطار الاتصال والتشاور بينها (أي الجبهة) و بين "محمد الخامس" فإن التنسيق بينهما كان لازال قائما في مختلف الميادين، حيث قام وفد جزائري برئاسة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة المؤقتة والسيدين "عبد الحفيظ بوصوف" و"عبد الحميد مهري" بزيارة إلى المغرب الأقصى خلال الفترة 13-29 ماي1959 أجرى عدة اتصالات مع الملك، فتم التعرض لمختلف المشاكل التي تواجه البلدين، والاتفاق على إرجاء النظر في مسألة المطالب الترابية إلى ما بعد الاستقلال، فقد أكّد الملك مساندته المطلقة للثورة الجزائرية وللقضية الجزائرية العادلة التي تشكل اهتماما محوريا للحكومة المغربية، فانتهت زيارة الوفد الجزائري للمغرب الأقصى بإصدار بيان مشترك تضمن ما يلي: "إنّ الملك محمد الخامس

---

[1]- أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1995،ص124.

[2]- أعلن عن الحكومة الجزائرية المؤقتة في حفل كبير وقام فرحات عباس بتلاوة بيان التأسيس، وفي نفس الوقت نظما حليفين آخرين عن اعلان البيان في كل من تونس والمغرب. أنظر عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958-جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر،2010،ص ص46-47.

[3]- تمكنت الحكومة الجزائرية المؤقتة من الحصول على عدّة اعترافات بشرعية التمثيل للجزائر والشعب الجزائري فنجد أولى الدول المعترفة العراق ثم جاءت اعترافات الدول الأخرى ومن هذه الدول نجد المغرب الأقصى. أنظر DZ/AN/2G/35/02

[4]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار النشر طلاس،سوريا، 1984،ص164.

أكد من جديد أن الجزائر ما تزال في محور مشاغله وأنّ الشعب المغربي متضامن مع أخيه الشعب الجزائري وأنه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لتشييد وحدة المغرب العربي وتمتين استقلاله وتحقيق مصيره"[1]. وألح الجنرال ديغول خلال لقائه بباريس في جوان 1959 بضرورة الإسراع في حل القضية الجزائرية، وعلى ضرورة إطلاق سراح زعماء جبهة التحرير الوطني المعتقلين، فقد أعرب الملك أنّ بلاده ستقدّم للثورة الجزائرية كل الدعم والتسهيلات التي تمليها مقتضيات التضامن، وهي تسهيلات أكّد بخصوصها الجنرال "ديغول" أنّها سببت مصاعب لفرنسا وستبقى محدودة طوال مدة حكمه، إلا أنّ القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر كانت تدرك أهمية دعم الملك للثورة الجزائرية[2].

كما قام الملك خلال سنة 1959 باتصالات ومساعي حثيثة مع الحكومة الفرنسية بخصوص المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، فأبدى استعداده من أجل التوسط لإيجاد حلول سلمية ترضي جميع الأطراف، ففي نهاية سنة 1959 أرسل "محمد الخامس" "المهدي بن بركة" إلى باريس وأجرى هذا الأخير اجتماع مع "ديلوفرييه" (Delouvrier) المندوب العام في الجزائر، وكان اللقاء الذي نظّمه فرنسي من المغرب وهو صديق شخصي للجنرال ديغول، وتباحث الطرفان في مؤسسة مصرفية في مونتَني (Montaigne) في باريس وفي جو من السرية التامة، وطيلة فترة اللقاء الذي دام ساعة ونصف، وخلال الاجتماع لم يتوقف "بن بركة" عن التكرار: "عندكم في متناول يدكم بن بلّة: هذا الرجل الوحيد الذي يؤمن به الشعب الجزائري. لماذا لا يتفاوض معه ديغول؟"، وبعد ذلك نقل "ديلوفرييه" هذه المقترحات المغربية إلى "ديغول" مباشرة، الذي ردّ عليه بقوله: "إذن ديلوفرييه، هل تريد أن أسلّم الجزائر إلى جبهة التحرير الوطني؟"[3].

---

[1]- جريدة المجاهد، العدد43، 1959/06/01، (ق.م).

[2]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية،ج1، المرجع السابق، ص ص170-171.

[3]- رضا مالك، الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962،ترجمة غصوب فارس، المؤسسة الوطنية للاتصـــال والنشر والإشهار،الجزائر،2003، ص75.

إنّ "محمد الخامس" ظل مؤيدا للطرف الجزائري في مفاوضاته مع فرنسا في المراحل الأولى، وعبر عن ارتياحه لدخول الطرفين في المفاوضات، وصمّم على حل المشكل عن طريق التفاوض[1] للوصول إلى حل عادل ينصف الشعب الجزائري وهو الاستقلال.

وفي إطار التشاور مع "محمد الخامس" أرسلت الجبهة الدكتور "شوقي مصطفاوي" إلى المغرب الأقصى مع نهاية شهر فيفري 1960 لاطلاع الملك على أخبار الجزائر وتطور القضية الجزائرية والتشاور معه حولها، والعمل على تنسيق أعمال البلدين الشقيقين[2]، وبحلول مارس من عام 1960 استقبل "محمد الخامس" في مراكش وفدا حكوميا جزائريا عرض عليه المضايقات التي يتلقاها الجزائريون من قبل القنصليتين الفرنسيتين المتواجدتين في كل من وجدة وبوعرفة، وقد استجاب لطلب الوفد وأمر بغلق القنصليتين مباشرة[3].

إنّ مواقف "محمد الخامس" كانت معنوية وعملية، فبموافقته وبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1960 أعلن إضرابا عاما في كل أنحاء المغرب. نادى فيه المتظاهرون باستقلال الجزائر وحرية الشعب الجزائري. وبهذه المناسبة وجه خطابا للأمة قائلا:" أيّها الشعب المغربي، إن يوم الجزائر هو يومنا، ومن واجبنا أن نواصل مساعدتنا ومساندتنا للجزائر، وأن نضاعف مجهوداتنا حتى تحصل على حقها ويأتي يوم النصر، يجب علينا أن نتحمل كل شيء من أجل القضية الجزائرية..."[4].

وفي إطار التضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرري وجه "محمد الخامس" رسالة إلى رئيس جمهورية مدغشقر بتاريخ 27 نوفمبر 1960 يحثه فيها على مساعدة وتأييد القضية الجزائرية ومطالبتة بوقوف حكومته إلى جانب الجزائر[5]، كما وجه رسالة أخرى إلى رئيس الولايات المتحدة

---

[1]- بن يوسف بن خدّة، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002،ص19.

[2]-يوسف مناصرية، مواقف الملك محمد الخامس من الثورة التحريرية الجزائرية من خلال الصحافة الوطنية (جريدتا المجاهد والمقاومة) نموذجا 1955-1961، ندوة فكرية دولية بعنوان محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية يومي14- 15نوفمبر2005، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط،المغرب،2005،ص220.

[3]- مريم صغير، المرجع السابق، ص112.

[4]- دبش إسماعيل، المرجع السابق،ص105.

[5]- محمد الخامس ملك المغرب، انبعاث أمة ،ج5 ،المصدر السابق، ص ص235-237، و انظر الملحق رقم18.

الأمريكية "إيزنهاور" بتاريخ 22 أفريل 1960 في شأن القضية الجزائرية ودعاه للتدخل لدى الحكومة الفرنسية لوقف نزيف الحرب الدائرة في الجزائر، وتمكين شعبها من حقه في الاستقلال[1].

وفي مضمار تحديد وترسيخ هذا التضامن قامت حكومة ملك المغرب الأقصى بإبرام بروتوكول اتفاق مع الحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 30-31 ماي1960، وقد شارك في المحادثات ولي العهد "الحسن الثاني" إلى جانب وزير الشؤون الخارجية والداخلية، وعن الجانب الجزائري بالخصوص شارك "فرحات عباس" وكل من وزير الداخلية والإعلام، والتي أفضت إلى اتفاق نص على المساندة الكاملة والفاعلة لحكومة الملك للثورة الجزائرية، والمحافظة على سلطة جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى في إطار احترام النظام العام والتعاون لمواجهة المخبرين الفرنسيين، وقد شكّل هذا الاتفاق قفزة نوعية في العلاقات بين حكومة الملك والحكومة المؤقتة الجزائرية في إطار تنظيم مراكز الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى[2].

ولما صرح "ديغول" بحق الجزائريين في تقرير المصير وعرض ذلك على الاستفتاء سارعت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى التعبير عن رغبتها في وضع حد للحرب، وقرّرت إرسال وفد برئاسة السيد " فرحات عباس" لمقابلة "ديغول" في جوان 1960، اجتمع مجلس الوزراء المغربي برئاسة الملك وأعرب عن موافقته التامة للقرار الجزائري، واعتبرت الحكومة المغربية أنّ فتح الاتصالات بين الجزائر وفرنسا خطوة هامة وعنصرا من عناصر حل القضية واستتباب الأمن في المغرب العربي[3]، حيث صرح الناطق باسم الخارجية المغربية على إثر صدور بلاغ الحكومة الجزائرية بتاريخ 04 جويلية 1960 عبرت فيه عن مواقفها على الدخول في المفاوضات مع الطرف الفرنسي لحل القضية الجزائرية، وهذا التصريح الداعي إلى المشاركة في المفاوضات" إنّ تسوية المشكل الجزائري لا يهم إفريقيا الشمالية بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة فقط، و إنّما يهم السلم بالعالم أجمع"[4].

---

[1]- أنظر الملحق رقم:17.

[2]- Mohamed Harbi, les archives...op.cit,pp459-461

[3]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص222-223.

[4] - جريدة المجاهد، العدد72،بتاريخ11 جويلية 1960، (ق.م).

لقد ظل "محمد الخامس" على موقفه التضامني مع القضية الجزائرية[1]، وبمناسبة يوم الجزائر المقام في 31 أكتوبر 1960، وجه الملك خطابا إلى الشعب المغربي يدعوه من خلاله إلى وجوب دعم الثورة الجزائرية معتبرا أنّ يوم الجزائر هو يوم المغرب الأقصى أيضا، فطالب الشعب المغربي بضرورة مواصلة الاستمرار في مساندة الثورة الجزائرية وتأييدها بالدعوة إلى مضاعفة الجهود وتحمل كل المصاعب في سبيل حرية الجزائر، ومما جاء في الخطاب:"... إنّ يوم الجزائر يومنا وقضيتنا، فيجب أن نواصل مساندتها وتأييدها في كفاحها، ونضاعف الجهود لإقرار حقها، والتعجيل ساعة فوزها..."[2].

ونظرا لمواقف الملك الداعمة للقضية الجزائرية، أُعلن الإضراب بمناسبة الفاتح نوفمبر 1960 في كل أنحاء المغرب الأقصى وعقدت الاجتماعات وانتظمت المظاهرات العامة في كل مدن المغرب الأقصى ونادى المتظاهرون بحياة الجزائر، حيث افتتح الاحتجاجات الشعبية ولي العهد "الحسن الثاني" بقوله: "لقد ولى عهد الاستعمار وأصبحنا اليوم جميعا شاعرين بخطر الاستعمار، ولذا فقد أصبح في إمكاننا أن نأمل في انبلاج صبح استقلال الجزائر، ويجب علينا جميعا أن نبذل قصار الجهد لجعل حد للحرب في الجزائر"[3].

وبعد المظاهرات الشعبية التي اكتسحت شوارع المدن الجزائرية من 10 إلى 16 ديسمبر 1960 مُعبّرة عن إرادة الشعب الجزائري في التحرر من الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال، فتعرضت هذه المظاهرات لقمع وحشي من قبل قوات الأمن الفرنسية خلفت العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الجزائريين، الأمر الذي أثار موجة استياء عبر العالم، وبهذه المناسبة وجه "محمد الخامس" رسالة تضامن إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومما جاء فيها: "إخواننا الجزائريين لقد كان للحوادث الدامية في اليومين الأخيرين بالقطر الجزائري أثر عميق في نفس المغرب ملكا وحكومة وشعبا..."[4].

---

[1]- السعيد عبادو، المرجع السابق،ص59.

[2]- محمد الخامس ملك المغرب،ج5،المصدر السابق، ص ص 226-228، وأنظر الملحق رقم:14

[3]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص223.

[4]- سليمان الشيخ، ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية، ندوة فكرية دولية بعنوان محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية يومي14- 15نوفمبر2005، منشورات المندوبة السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرر، مطبعة كانابرانت، الرباط، المغرب، 2005، ص130.

ولعل خير من عبر عن تقدير الثورة الجزائرية واحترامها لشخص الملك "محمد الخامس" هو شاعر الثورة الجزائرية، مفدي زكريا في العديد من قصائده نذكر في سنة 1959 وبعد فراره من سجن البرواقية وانسلاله للمغرب، أهدى الشاعر للملك مجموعة مسجّلة من ملاحمه الثورية التي نظّمها بسجن بربروس ومنها[1]:

ملك الكفـــاح تحية من أمـــة شهد الزمـان كفـاحها فعنـا لها

ثارت تفصل بالجديد حديثها ومضت تفسر بالرصاص مقالها

غنى بثورتها الرهيبـــة شـــاعر وشـــدا يخلد في العصور قتـــالها

واشتق من نبضـــاتها أوزانـــه واختار من لـون الدماء جمـالها

صهرته ألام الجـزائر فانـــبرى يختط مـــن ألامـــه أشكـــالها

1-2-الدعم الإداري:

لعب "محمد الخامس" دورا لا يستهان به منذ عودته من منفاه، حيث فتح الباب على مصراعيه لاستقبال الجزائريين، ورخص باستعمال أراضي بلده كمجال حيوي لنشاطهم، حيث كانت المغرب الأقصى القاعدة الركيزة لجبهة التحرير الوطني، واعترف بالإطارات السياسية لجبهة التحرير الوطني التي بدأت تقيم في المغرب الأقصى، كممثلين للشعب الجزائري، ونظرا لعدد اللاجئين الجزائريين في المغرب الأقصى سمح لهذه الإطارات بتأسيس خلايا لجبهة التحرير الوطني بغرض تأطيرهم وتلبية احتياجاتهم، فتم إنشاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى سنة 1956[2].

وفي هذا الخصوص انتقل "الشيخ خير الدين" إلى المغرب الأقصى لتمثيل جبهة التحرير الوطني هناك في ربيع 1956،و مثل الثورة دبلوماسيا، حيث ربط العلاقات بين "محمد الخامس" والثورة الجزائرية باعتبار أنّ "الشيخ خير الدين" كانت له علاقات وطيدة معه، وتجدر الإشارة إلى أنّ النواة الأولى لبعثة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى شرعت في نشاطها وفق ما كانت تراه من أولويات مهامها والتي تجسدت فيما يلي:

[1]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص134.

[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص223.

– تكوين لجان لجمع الأموال سواء من الجالية الجزائرية أو المغاربة، وبما أنّ العملية المستعجلة هي دعم الثورة الجزائرية فقد اتجهت هذه النواة حسب الشيخ خير الدين إلى تهيئة مراكز تدريب للمجندين من أبناء الجالية و المتطوعين.

– تأسيس مركز طبي بالمغرب قصد تقديم العلاج والدواء للجرحى من المجاهدين ومرضاهم.

– تأسيس أجهزة الاتصال اللاسلكي الخاص بالثورة الجزائرية لاستقبال المعلومات وإرسالها إلى وجهتها.

– تعميق الاتصالات السياسية بالسلطات المغربية والسفارات العربية والإسلامية المقيمة بالمغرب الأقصى.

تكفلت الفيدرالية بمهمة تأطير وتنظيم الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب، وفي هذا الصدد كان على رأس مهامها:

– القيام بإحصاء عام لجميع الجزائريين المقيمين على تراب المملكة المغربية و تنظيمهم داخل إطار موحد.

– الدعم اللوجيستيكي بالخصوص الأسلحة بجميع أنواعها بعد حملها وتوزيعها على المجاهدين[1].

ومهما يكن من أمر فإنّ ميلاد الفيدرالية جاء في جو من الظروف الصعبة أثر سلبا على الانطلاقة الجيدة لنشاطها كهيئة دبلوماسية بالخصوص إذا علمنا أنّ هذه الأخيرة في المرحلة الأولى مابين 1956-1958 تميزت بصعوبة نشاط البعثة نتيجة التنظيمات التي أحدثتها، والمتمثلة في تقسيم المغرب إداريا إلى قسمين من حيث تواجد الجالية الجزائرية، قسم غربي وقسم شرقي، وفي المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1958، وهي السنة التي تأسست فيها الحكومة المؤقتة، حيث أدخلت جملة من الإصلاحات على هياكلها من أجل تفعيل وتنشيط جهودها، ومن صور ذلك أنّ تمثيلاتها بالخارج قد خضعت لتنظيم جديد باعتبار أنّ الحكومة المؤقتة حملت كل المواصفات والشروط الدولية التي تتمتع بها الحكومات في العالم، ولذلك أسندت لها مهمة تسيير الدبلوماسية في الخارج (وزارة الداخلية برئاسة السيد لخضر بن طوبال)، وهذا ما صرح به السيد "أحمد يزيد" وزير الأنباء في الحكومة المؤقتة للصحافة بعد ساعات فقط من تشكيل الحكومة قائلا: "لدينا في جميع الدول الصديقة مكاتب تابعة

[1]– محمد خير الدين، المصدر السابق،ج2، ص180.

لجبهة التحرير الوطني وسنعطي لهذه المكاتب صفتها الرسمية وسننشئ مكاتب أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك"[1].

ومنذ سنة 1959 تحسّن أداء هذا المكتب الذي كان يشرف على تأطير 26294 مناضلا مؤطرين في 1803 خلية، وما زاد من رفع معنويات هؤلاء ترحيب ومساعدة الشعب المغربي للاجئين الجزائريين ودعم السلطة والأحزاب لسياسية جبهة التحرير الوطني[2].

وأما عن التنظيمات التي أقرتها الفيدرالية ففي ظل غياب الوثائق والمصادر لم نعثر على تنظيمات واضحة اعتمدتها الفيدرالية لتسيير شؤونها الإدارية اليومية إلا ابتداء من سنة 1960، وهو ما وجدناه بكتاب " محمد يعيش"، حيث تمت هيكلة البعثة على الشكل التالي:

أ- مصالح البعثة:

1-الديوان:يتكون من مسؤول البعثة شوقي مصطفاوي، والمستشار السياسي الأول: الشيخ خير الدين.

2-الأمانة السياسية للبعثة: الأمين العام: بوسلاحم عبد القادر، المحرر: بوشريط لشحم.

3-الأمانة الإدارية: مسؤول الإدارة: حزناجي حسان، المحاسب: خالدي سعيد.

4-مصلحة الإعلام: المكلف بالإعلام: عبد السلام محمد، المترجم: بن زغوطة بشير، الوثائقي: خالف عبد الله، أرشيفي مكلف بطبع الجرائد، بن عودة مغربي، الممرضة: فاطمة بصري.

ب-العمل الإداري للبعثة:

- تسجيل المراسلات في ديوان البعثة.
- تسجيل المراسلات في الأمانة العامة للبعثة.
-تسجيل المراسلات في الأمانة السياسية للبعثة.
-تقترح المصالح المختلفة للبعثة مقترحاتها كتابيا.
-تقوم بتسجيل و تصنيف كل مراسلات البعثة[3].

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص231.

[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص244.

[3]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص237.

ج-مهام مصالح البعثة: نظرا لتشعب النشاطات التي كانت تقوم بها بعثة جبهة التحرير الوطني بالمغرب، فقد اعتمدت لا مركزية العمل وإنشاء المصالح المختلفة حيث أسندت لكل مصلحة نشاط معين على النحو التالي:

1-الديوان:يقوم بالمهام التالية:

-دراسة القضايا المختلفة ورسم الخطوات الواجب إتباعها، تقسيم العمل بين مختلف المصالح، وضمان استمرارية الاتصالات مع مختلف السفارات المتواجدة بالمملكة المغربية.

2-الأمانة السياسية للبعثة: وتقوم بمهام الأمين العام مثل: تكوين الملفات، تحرير التعليمات والتقارير والمراسلات، وتضطلع الأمانة السياسية بمهام أخرى: القضايا السياسية المنوطة، القضايا المدنية كاستقبال الجزائريين والأجانب في مصالح البعثة ومصالح الإدارة المغربية، القضايا العسكرية وقضايا التسلح، وحمل السلاح، مراقبة المشبوهين، القضايا الثقافية.

3-الأمانة الادارية للبعثة: وتضم: مصلحة المراسلات والأرشيف(مكتب التنظيم، الرقن، تنظيم الأرشيف)، مصلحة القنصلية (جوازات السفر، رخص العبور، حمل السلاح، مصلحة المالية، مصلحة جريدة المجاهد (طبع الجريدة ونشرها)).

4-مصلحة الإعلام: المسؤول عن الإعلام: السيد عبد السلام محمد الذي كان:

- يحرر وينشّط ثلاث حصص إذاعية خلال الأسبوع.
- يحرر نشرية أسبوعية خاصة بالبعثة باللغة الفرنسية.
- بث واستغلال البيانات والتعليمات من وزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ فيدرالية جبهة التحرير الوطني عينت عدّة مسؤولين بعدّة مراكز مغربية والجدول التالي يبين هذا[2]:

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص ص237-238.

[2]- محمد أمطاط، المرجع السابق، ص ص370-371.

المناطق	المسؤول العام
السعيدية و نواحيها	شريف كعموشي
بركان و نواحيها	محمد طالب
أحفير و نواحيها	حاجب سي لحسن
وجدة و نواحيها (جرادة، عين بني مطهر تاوريت)	عبد الرحيم الزاوي
بوبكر و نواحيها	بنسنان غوشي

وتم تقسيم المسؤولية في جهة وجدة مثلا على الشكل التالي:

- المسؤول الجهوي السياسي العام:عبد الكريم الزاوي.
- مسؤول الاتصالات و الاستعلامات:أحمد مطهر.
- مسؤول المالية و السكن:محمد باشوي.
- مسؤولو التجمعات:أحمد بن خليف، محمد بن تابون و محمد قاوو.
- مسؤول الشرطة و الأمن: محمد رابح.
- المسؤول السياسي و الثقافي:أحمد يوبي[1].

إلى جانب بعثات الجبهة المنتشرة في عدة مدن مغربية مثل: الرباط، الدار البيضاء، فاس، الناظور، وفقيق تحت إشراف بعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالرباط[2].

2- الدّعم الدبلوماسي والإعلامي:

2-1-تدويل القضية الجزائرية:

إنّ فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة التحريرية، وتصدّر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للجبهة[3]، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراجها في منظّمة الأمم المتّحدة ويقول "محمد يزيد: "إن تدويل القضية الجزائرية في

---

[1]- Mohammed Guentari,op,cit ,p496.

[2]- في البداية كانت بناية متواضعة في شارع شارل بيكي (Charles Péguy) ثم انتقلت إلى عمارة عصرية في شارع تيمازة (Temaza) أنظر محمد أمطاط، المرجع السابق، ص 371.

[3]- وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ، مؤتمر طرابلس) منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص ص 09 – 13 .

منظّمة الأمم المتحدة كان مبرمجا منذ بداية الثورة خاصة وأنّ الأشقاء في المغرب الأقصى وتونس كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة.

وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونغ في أفريل 1955، والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955.

وبالرغم من أنّ القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من قبَل هيئة الأمم المتحدة بسبب تعنّت فرنسا وحلفائها، إلا أن جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرّد تسجيلها يعد خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية[1].

إنّ القضية الجزائرية ورغم قلة الإمكانيات إلا أنّ جبهة التحرير الوطني تمكّنت من تحقيق انتصارات دبلوماسية وسياسية في المحافل الدولية والإقليمية، وفي هذا الجانب تعدّ المملكة العربية السعودية أول من طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، وتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن ترجوه النظر في الحالة الحقيرة بالجزائر مدعمة المذكرة بوصف سياسة القمع الوحشية ضدّ الشعب الجزائري[2]، وقد تواصل اهتمام الدول العربية دفاعا عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة، حيث قامت الجامعة العربية بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي في 05 جويلية 1955[3].

وبعد ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر باندونغ قرعت القضية الجزائرية باب الأمم المتحدة، وهذا عندما تقدّمت أربع عشرة دولة أفروآسيوية[4] في 26 جويلية 1955 بمذكرة تدعو فيها الجمعية العامة لإدراجها في جدول أعمالها في دورتها المنعقدة في 15 ديسمبر 1955[5]، وتم تسجيلها هذه المرة في

---

[1]– أحمد سعيود، تدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 15، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010 .

[2] – محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص 77 – 78 .

[3]– أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص 170 .

[4]– من هذه الدول:مصر،اليمن،لبنان،سوريا،السعودية،ليبيا،العراق،الهند،باكستان،بورما، أندونيسيا، أفغانستان، إيران، أنظر الغالي غربي، المرجع السابق، ص503.

[5]– جاء في المذكرة:"أن المجموعة الإفريقية–الآسيوية ترغب مرة أخرى في لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الخطورة البالغة للموقف في شمال إفريقيا إلى الحاجة إلى إيجاد حل يتفق مع رغبات و أماني شعوب شمال إفريقيا. و طبقا لمبادئ و ميثـــاق هيئة الأمم =

جدول أعمال الجمعية بأغلبية 28 صوت ضد 27 صوت وامتناع خمسة عن التصويت، وبذلك أزيلت مزاعم الاستعمار الفرنسي التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرد أمر داخلي يهم فرنسا فقط، ورغم أن القضية الجزائرية أصبحت تسجّل في دورات هيئة الأمم المتحدة إلا أنها لم تكن تطرح للمناقشة، وذلك بسبب مواقف فرنسا الرافضة لذلك .

وهكذا استطاعت جبهة التحرير ومن ورائها أعضاء بعثتها الدبلوماسية –وفي فترة زمنية قصيرة– من خلق معالم حركة تضامنية أفرو آسيوية، لها وزنها في رسم ملامح السياسة الدولية المستقبلية وكسب احترام وعطف الرأي العام، وإحراج الحكومة الفرنسية وممثليها في العديد من المناسبات العالمية[1]، وكان تدويل القضية الجزائرية، بداية معركة دبلوماسية وسياسية شرسة وصعبة، بذل فيها ممثلوا الجبهة جهودا جبارة ومضنية من أجل توسيع التأييد والدعم للقضية الجزائرية[2].

ومن الأمور التي يجب أن نشير إليها، أن النشاط الخارجي للوفود الجزائرية لم يقتصر فقط على حضور المؤتمرات والندوات الدولية، وإنما تعدّدت مظاهره، من خلال إلقاء المحاضرات والتصريحات والبرامج السياسية في الإذاعات العربية والأجنبية، زيادة على كتابة المقالات والتحليلات في صحف جبهة التحرير الوطني أو في الصحف العالمية، دون أن ننسى النشاطات التي كانت تقوم بها بقية التنظيمات النقابية والشعبية والفنية والرياضية، وقد ساهمت هذه النشاطات والفعاليات المختلفة، في تعريف العالم بالثورة الجزائرية ومعاناة الشعب الجزائري من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة[3].

وفي نفس السياق ركزت جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام على إسماع صدى الثورة إلى كل شعوب العالم بغية كسب المزيد من التأييد والمناصرة وجلب المزيد من الحلفاء شعوبا وحكومات، سيما أن الاستعمار لم يستطع القضاء على الثورة التحريرية إذ ازدادت قوة

=المتحدة والقرار لمؤتمر باندونغ، تدعو المجموعة هيئة الأمم المتحدة إلى أن تبذل جهدا لوضع حد عاجل لأعمال الإبادة الجارية ضد شعب ليس له جريمة غير السعي إلى حياة أفضل بحصوله على حريته وكرامته" أنظر: الغالي غربي، المرجع السابق،ص503.

[1]- جريدة المجاهد ،العدد08، 1957/09/05، (ق.م).

[2]– ومن المكاسب المحققة في هذا الإطار ارسال وفد للمؤتمر الذي حضره كل من الرئيس تيتو ونهرو وجمال عبد الناصر والذي انعقد بمدينة بيبروني اليوغسلافية في 18جويلية1956 وانتهى بالتأكيد على مساندة الرؤساء المجتمعين المطلقة لكفاح الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله، أنظر الغالي غربي، المرجع السابق، ص504.

[3]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص485.

وتنظيما، وحظيت بالتفاف الشعب الجزائري حولها والسير قدما وراء مبتغاها وأهدافها إلى غاية تحقيق الاستقلال[1].

وما إن ولجت القضية الجزائرية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة، وجدت نفسها محاطة بالدول التي تساندها وتؤازرها بشكل مطّرد وهم يشكلون كتلة متراصة أصبح الفرنسيون مضطرين إلى أن يحسبوا لها ألف حساب، ومنها الدول العربية خاصة تونس والمغرب الأقصى فتمكّنت القضية الجزائرية بعد ذلك من فرض نفسها على المجتمع الدولي وأُدرجت في القضايا الدولية المطروحة للمناقشة في الدورة الثالثة عشر سنة 1957.

2– 2 – الدعم الدبلوماسي:

ارتبطت بداية الجهود الدبلوماسية المغربية للتعريف بالقضية الجزائرية منذ استقلال المغرب الأقصى سنة 1956، وتركز نفوذه السياسي في المحافل الدولية والإقليمية، فقد أعرب "محمد الخامس" عن اهتمامه بالقضية الجزائرية وانشغاله بمسألة استمرار الثورة التحريرية التي تهدد الشمال الإفريقي، وانتقد السياسة الفرنسية المسلّطة على الشعب الجزائري والدعاية الفرنسية التي تُنكر وجود الشخصية الجزائرية، واهتم بالدفاع عن القضية الجزائرية داخل الأمم المتحدة والعمل على كسب التأييد الدولي لصالحها، والضغط على فرنسا للحد من سياستها الاضطهادية، وإيجاد حلول سلمية للمشكل الجزائري تكفُل تحقيق الاستقرار في الجزائر وتضمن الحفاظ على علاقات الصداقة الشمال إفريقية[2]، وبحكم الجوار الجغرافي وقرب المغرب الأقصى من الدول الأوربية فقد اهتمت جبهة التحرير الوطني بتفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي بالتنسيق مع الحكومة المغربية وكذا مع البعثات العربية والأجنبية المتواجدة بالمغرب الأقصى حيث كانت تعقد الندوات الصحفية والاجتماعات التنسيقية لعرض تطور القضية الجزائرية[3].

لقد اهتم "محمد الخامس" بالقضية الجزائرية، وآمن بشرعية مطالبها الاستقلالية ونلمس ذلك في كثير من خطاباته ولهذا كثّف من اتّصالاته بالمسؤولين الجزائريين في داخل المغرب الأقصى

---

[1]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 303 .

[2]– عبد الله مقلاتي، الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، المغرب، الرباط، 2006 ، ص277

[3] – إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص ص 106 – 108 .

وخارجه، وبدا يتحمّل مسؤولياته اتجاه القضية الجزائرية وهذا من خلال التنديد بسياسة فرنسا الاضطهادية ضد الشعب الجزائري، وأثناء الزيارة التي قام بها إلى وجدة وقف على آثار حرب الجزائر الممتدّة إلى بلاده على اتخاذ موقف علني مساند لها، ودفع الساسة الفرنسيين لإيجاد حل لها، وقد بشّر بإمكانية التفاهم بين طرفي النزاع، وبناء علاقات جديدة قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا وضمان مصالح الفرنسيين[1].

وهنا يتبين لنا أن "محمد الخامس" قد اتخذ موقفا مساندا للقضية الجزائرية وهذا بالدعوة إلى إيجاد حل سلمي ومطالبته بتحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية متحدّيا في ذلك السلطات الفرنسية التي كانت تدعو إلى عدم تدويل القضية الجزائرية في مجلس الأمن، وبذلت المستحيل في سبيل ذلك، حيث كانت ترى أن تدويلها يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ الدولة الفرنسية التي لا يمكن التنازل عنها، وكانت تأبى إدراج القضية الجزائرية لأنها مسألة داخلية لا يجوز لهيئة الأمم المتحدة التدخل فيها، لكن مساعي فرنسا هذه باءت بالفشل وسُجّلت القضية الجزائرية في دورة هيئة الأمم المتحدة لسنة 1956م[2].

وانطلاقا من المجهودات الدبلوماسية والمواقف الرسمية المغربية لإيجاد حل للقضية الجزائرية على المستوى الدبلوماسي أرسل "محمد الخامس" ولي عهده الأمير "الحسن الثاني" كمبعوث شخصي إلى الحكومة الفرنسية في باريس لينقل انشغالات المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية[3]، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر 1956 أجرى عدة لقاءات مع المسؤولين الفرنسيين وتباحث مع "غي مولي" موضوع القضية الجزائرية وموقف المغرب الأقصى منها، كما نقل انشغالات المملكة المغربية بشأن هذه القضية مقترحا وساطة ملك المغرب الأقصى بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وأكّد ضرورة مشروع الحكومة الفرنسية في مفاوضة الممثلين الجزائريين لأن هؤلاء مصمّمين على تحقيق أهدافهم، غير أن "غي مولي" أبدى ليونة في إمكانية التباحث مع جبهة التحرير الوطني[4]، وأبلغ "الحسن

---

[1]- محمد الخامس ملك المغرب، المصدر السابق،ج1 ، ص 254 .

[2] - محمد ودوع ، المرجع السابق ، ص 80 .

[3] - المقاومة الجزائرية، العدد 04 ، 1956/12/08، ص04.

[4]- BENJAMINE STORA ,OP,CIT , P 54 .

الثاني" الحكومة الفرنسية بأن المغرب الأقصى سيقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الأممية الحادي عشرة التي ستنعقد في نهاية سنة 1956[1].

وعلى هذا الأساس اجتهد ممثلو المغرب الأقصى بالأمم المتحدة في طرح القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لها، والعمل على تنسيق المواقف الدبلوماسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في مختلف الفعاليات المناصرة للقضية الجزائرية من أجل دعم مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال، خاصة وأنّ "محمد الخامس" أكّد ارتباط القضية الجزائرية بأمن واستقرار المغرب العربي، فدعا في عدة مناسبات إلى تدخل الأمم المتحدة "تدخلا مباشرا سريعا" لتمكين الشعب الجزائري من حقه في السيادة والاستقلال[2]، و في هذا الشأن استقبل الملك يوم 06 نوفمبر1956 الوفد الذي مثل المغرب الأقصى في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مباشرة بعد انضمام المغرب الأقصى إليها وزوده بتوجيهاته بخصوص خطة العمل في حظيرة المنتظم الدولي والتي ترمي إلى تحقيق هدفين وهما: الدفاع عن الحرية والتضامن مع الشعوب المهضومة الحقوق ومجابهة الاستعمار كيفما كان نوعه، وتوطيد أركان السلام في العالم[3]،كما أوصى الوفد أن يصوت ضد فرنسا عند عرض القضية الجزائرية للتصويت بتاريخ 12 نوفمبر 1956، هذا التاريخ الذي سلّم فيه وفد جبهة التحرير الوطني مذكرة لرئيس دورة الأمم المتحدة، دعم بها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الندوة، وقد درست تحت نقطة 62 من جدول الأعمال[4].

وقد قرّرت الجمعية العامة في جلستها رقم 578 المنعقدة في 15 نوفمبر 1956 تسجيل القضية الجزائرية دون مناقشة ولا معارضة باستثناء اتحاد جنوب إفريقيا، وأحيلت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى، وعليه أشار وزير الخارجية الفرنسية "بينو" أن حكومته مستعدّة لوقف إطلاق النار، وإجراء

---

[1]– المقاومة الجزائرية ، العدد 03 ، 1956/11/03،ص10.

[2]– Said Ihrai,pouvoir et infleuence Etat,partis et politique étrangér au Maroc,Edino,paris,1986,p70

[3]– محمد الخامس ملك المغرب،ج1،المصدر السابق،ص284 .

[4] – السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص 158 .

انتخابات ثم مفاوضات، وذلك ما رفضته جبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلا[1]، وقد بذلت الدبلوماسية المغربية أمام اللجنة الأممية لدراسة القضية الجزائرية على أنها نزاع دولي.

من هذا المنطلق أكّد "محمد الخامس" على وقوفه إلى جانب كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، فاستنادا إلى توجيهاته تعرّض "أحمد بلفريج" وزير الشؤون الخارجية المغربية إلى القضية الجزائرية في تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث استنكر استنكارا قويا للحرب التي كانت تدور رحاها في الجزائر وأعلن تضامن المغرب الأقصى الكلي مع الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله[2]، وأبدى الاستعداد الكبير للمغرب الأقصى لدعم القضية الجزائرية، وقد علّل ممثل المغرب الأقصى موقف بلده الداعم لكفاح الشعب الجزائري لعوامل عدة ذكر منها الروابط الطبيعية التي تربط الشعبين المغربي والجزائري، وكذا حب المغرب الأقصى للسلام والحرية والرغبة في إحلال الاستقرار والسلام في إفريقيا، كما أبرز اهتمامه بالقضية الجزائرية التي أولا وقبل كل شيء قضية تصفية استعمار، ثم أعطى صورة واضحة عن العنف والقوة التي تستعملها فرنسا ضد السكان العزل المحرومين من أبسط الحريات كحرية التعبير والاجتماعات وحتى التنقل بين المدن[3].

وفي نفس السياق أكّد "أحمد بلفريج" في استعراضه للدبلوماسية المغربية والنهج السياسي التضامني الذي سلكه المغرب الأقصى مع الجزائر، حيث حثّ الفرنسيين على التعامل مع القضية وفقا لما يرضي الطموحات المشروعة للشعب الجزائري، كما دعا السلطات الفرنسية من على منبر الأمم المتحدة التلاقي مع جبهة التحرير الوطني لوضع حد لإراقة الدماء، وأن تتخلى عن النظرية القائلة بأن الجزائر جزء من التراب الفرنسي لأن هذه النظرية انهارت أمام حقيقة القضية الجزائرية.

ومن جهة أخرى كانت الاتصالات الدبلوماسية التي تجريها الأطراف المغاربية مع جبهة التحرير الجزائرية وحكومتا المغرب الأقصى وتونس تتميز بالتنسيق والتشاور مُؤسّس على سلوك وتفكير وحدوي في نفس الوقت، حيث ساهمت حكومة المغرب الأقصى إلى جانب الحكومة

---

[1] – علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 – 1958)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص ص 66 – 67.

[2] – محمد أشركي، محمد الخامس وقضايا المغرب العربي، ندوة الجامعة الشتوية بعنوان مجهودات وإسهامات في بناء المغرب العربي، ج1، أيام 05 و06 نوفمبر 2004، منشورات وزارة التربية الوطنية المغربية، الرباط، 2005، ص344.

[3] – مريم صغير، المرجع السابق، ص 155 .

التونسية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في بلورة موقف المجموعة الأفروآسيوية لصالح القضية الجزائرية، بشأن حق الشعب في تقرير مصيره، وكسب المتعاطفين مع القضية الجزائرية، كما كان ممثلو جبهة التحرير في الخارج وفي أوروبا بالخصوص ينشطون تحت غطاء التمثيليات الدبلوماسية المغربية والتونسية والتنسيق مع ممثليهما الدبلوماسيين في المسائل السياسية والأمنية ذات الصلة بالثورة الجزائرية[1].

ظل "محمد الخامس" يؤكد انشغاله بمخاطر القضية الجزائرية، ويبدي تعاونا ودعما لمطالب المسؤولين الجزائريين، وقد نوّه أن المساعدة التي يمكن يؤديها المغرب الأقصى المستقل هو أن يساعد على إيجاد حل للقضية الجزائرية، وأن أفضل خدمة يمكن أن يقدمها للجزائريين ولفرنسا هو أن يساعد على تسوية القضية الجزائرية بوساطته[2]، ويؤكّد هذا على نظرته المسالمة ورغبته في تقريب وجهات نظر الطرفين، وعلى تفضيله دائما لأسلوب المفاوضة في حل المشكلات، ولم يكن هذا الطرح يعجب القادة الجزائريين لأنه لا يجدي نفعا مع فرنسا بدليل أن الجهود السلمية في الإفراج عن الزعماء المعتقلين باءت بالفشل.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ ممثلي المغرب الأقصى بهيئة الأمم المتحدة أكّدوا باستمرار وعبّروا بوضوح عن مناصرتهم للقضية الجزائرية، وتأييدهم لتقرير مصير الشعب الجزائري واسترجاع استقلال الجزائر بدون تحفّظ، وذلك بحكم طبيعة النظام المغربي المحافظ وعلاقته المرنة مع العالم الغربي ومساعيه لدى الحكومة الفرنسية للحد من الخيار الذي يعتمد على القوة العسكرية واللجوء إلى الأساليب السلمية وذلك بالدخول في مفاوضات[3].

لقد تبنّت اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر 1957 مشروع توصية لتبني مبدأ الوساطة المغربية التونسية كحل للمشكل الجزائري، فقام "محمد الخامس" بزيارته التاريخية للأمم المتحدة وألقى خلال هذه الدورة خطابا عرض فيه المساعي الحميدة التي تقدّم بها ملك المغرب

---

[1]- عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954 – 1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 113 .

[2]- محمد الخامس، المصدر السابق ،ج1، ص 213 .

[3]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص106.

الأقصى ورئيس الجمهورية التونسي "الحبيب بورقيبة" لحل القضية الجزائرية[1]، كما أكّد فيه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ودعا طرفي النزاع لإجراء مفاوضات تضع حلا لهذه القضية[2]، وقد شكّلت الأمم المتحدة إطارا هاما للعمل السياسي لصالح الثورة الجزائرية بأن جعلت فرنسا في وضعية المتهم المستعمر[3]، وفي نفس السياق نجد الممثل المغربي "أحمد العراقي" خلال هذه الدورة بالأمم المتحدة في ديسمبر 1957 يؤكّد : "أنّ القضية الجزائرية لا تتطلب مجرّد إصلاحات بل هو مشكل سياسي لن يحله إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه ..."[4].

كان دعم "محمد الخامس" للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة بالنسبة لفرنسا صفعة قوية، خاصة أنها كانت تتوقع وقوف المغرب الأقصى إلى جانبها في مطلبها الرامي إلى كون الجزائر جزء لا يتجزأ من ترابها[5]، وفي الوقت الذي كان فيه "منديس فرانس" يطلب من المغرب الأقصى وتونس التزام الحياد وتجنّب تدويل المشكل الجزائري كان ملك المغرب يشرح مبدأ استقلال الجزائر التام، ويكلّف السفراء المغاربة بالدفاع عن هذه الفكرة والعمل على نشرها[6].

ظلت الثورة التحريرية مستمرّة في الجزائر متسبّبة في زيادة الخسائر المادية والبشرية وليس ثمة أي شيء يوحي بوجود حل يتماشى مع أهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة بل هناك دلائل تثير الخوف والقلق لأن الوضعية ازدادت خطورة، حيث لاقت القضية الجزائرية التأييد المطلق من خلال الخطب القوية والمؤثرة من طرف المغرب الأقصى وتونس على وفود الأمم المتحدة خلال الدورة الثالثة عشرة ديسمبر 1958[7]، وبرز فيها السيد "فيلالي" نائب رئيس اللجنة المغربية الذي صرّح قائلا :"ساعة التماطل ... حربا قاسية تدور في الجزائر، بمواكبتها للأحزان والدمار، النّار تكتسح القطر الجزائري، تهدّد الأمن واستقرار كل إفريقيا الشمالية وتوشك أن تعكّر السلام في العالم، المشكل

1- Thomas Oppermann, le probleme Algerien, données historiques, politiques juridiques, Maspéro, paris, 1961, p291

2- محمد الخامس ملك المغرب، ج3، المصدر، السابق، ص ص96-97 وأنظر الملحق رقم21.

3- Thomas Oppermann,op.cit,p291.

4- جريدة المجاهد ، العدد 14، 1957/12/15،(ق.م).

5- جريدة المجاهد ، العدد 27 ، 1959/02/25،(ق.م).

6- جريدة المجاهد ، العدد 17 ، 1958/02/01،(ق.م).

7 - جريدة المجاهد، العدد 34، 12/24/ 1958، (ق.م).

يصبح يوما أو بعد يوم أكثر خطورة، يفرض حلا عاجلا "، ثم عقب الممثل المغربي على قرار هيئة الأمم المتحدة: "... مع ذلك ومرّة أخرى، فتوصيات هذه الجمعية بقيت رسالة ميّتة، فرنسا لم ترد على الآمال التي وضعت فيها، لا للإرجاء الذي قامت هيئة الأمم المتحدة بتجديده لإيجاد حل عادل ومطابق للميثاق ..."، كما أردف قائلا : " ... ونقيضا لما يمكن أن نأمله من الحكومة الفرنسية الجديدة، ترفض أي فكرة للمحادثات وتتمسك دوما بالحلول الأحادية المفروضة بالقوة ..."[1].

ومن هذا المنطلق فإن إيمان ممثل المغرب الأقصى هو أن الحل الذي لا يبنى على أساس الأمة الجزائرية مصيره الفشل، وطالب الحكومة الفرنسية بالتخلي عن التظاهر المغلوط والتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي اعتبرتها الممثل الكفء للوصول إلى حل عادل وسلمي، وعلى هذا الأساس أكّد السيد "الفيلالي" على استعداد المغرب الأقصى أكثر من ذي قبل لمباشرة عن حل التفاوض الذي يضمن طموحات الشعب الجزائري وعودة السلم والاستقرار في إفريقيا الشمالية.

وأما ونحن بصدد الحديث عن الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية فإن جهودها تواصلت خلال الدورة الرابعة عشر في ديسمبر 1959، حيث أحرزت القضية الجزائرية تقدما في المنظمة الأممية بفضل ضغط الرأي العام العالمي حيث وفي ظل تصريح "الجنرال ديغول" حول تقرير المصير للشعب الجزائري، ثمّنت الدورة هذا القرار لإجراء مفاوضات بين الطرفين، وساندت الدبلوماسية المغربية مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أكد ممثل المغرب الأقصى في هذه الدورة على استحالة إمكانية وضع الشعب الجزائري للسلاح بمجرد أن اعترفت فرنسا على لسان "الجنرال ديغول" بحقه في تقرير مصيره وزيادة على المتناقضات التي يشتمل عليها بيان ديغول فإن تأويلات المسؤولين الفرنسيين تتنافى تماما مع بيان 16 سبتمبر، كما أكد على إيجاد شروط لتنظيم مفاوضات عادلة تحقق مبدأ الاستقلال التام الجزائري[2].

---

[1]- El moudjahid , N°23 , 05/12/1958.p98.

[2]- جريدة المجاهد، العدد 57، بتاريخ 15 ديسمبر 1959، (ق.م)

استمر "محمد الخامس" في نصرة القضية الجزائرية، فنجد هذا الأخير ابتداء من سنة 1960م قد كثف جهوده واتصالاته لنصرة المواقف الجزائرية وكسب المساندة الدولية لها، حيث مثّل الدبلوماسية المغربية هذه المرة خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة في أكتوبر 1960 ولي العهد "الحسن الثاني" الذي أكّد موقف المغرب الأقصى بقيادة ملكها الدّائم والمتمسّك بحق الشعب الجزائري في الاستقلال حيث عبّر عن ذلك قائلا:"... لا يجوز للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر..."، كما أنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الناطق الرسمي والوحيد للشعب الجزائري وفي ذلك قوله: "إن الحكومة المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري"[1] وأنّها المفاوض الرسمي للوصول إلى تسوية سلمية .

وبالرغم من اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية كمفاوض وحيد إلا أنّها تعمّدت عرقلة المفاوضات وإثارة قضية الصحراء ومسألة التقسيم، وهذا ما جعل المغرب الأقصى يطالب بالإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة للوصول إلى الاستقلال التام للشعب الجزائري[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدعم الدبلوماسي المغربي لنصرة القضية الجزائرية لم يقتصر على مستوى هيئة الأمم المتحدة فحسب بل اهتم ببذل الجهود من أجل التعريف بها على المستوى الإفريقي، وهنا يبرز دور الدبلوماسية المغربية من خلال المشاركة في عدّة مؤتمرات لدفع الدول والحكومات الإفريقية وشعوبها للتضامن والتآزر مع الشعب الجزائري من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية ابتداء من سنة 1958، حيث يعتبر مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد بالعاصمة الغانية أكرا في 15 أفريل 1958 أول مؤتمر يجمع الدول الإفريقية[3]، وشكّلت القضية الجزائرية النقطة الأساسية فيه[4]،

[1] – جريدة المجاهد، العدد 79،بتاريخ 10 أكتوبر 1960، (ق.م).

[2] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 279 .

[3] – الجدير بالذكر أنّ جبهة التحرير الوطني وجهت رسالة للمؤتمر وهذا قصد المشاركة باعتبار أنّها ممثل الشعب الجزائري أنظر DZ/AN/2G/026/09/13

[4]– أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية ، مجلة المصادر ، العدد 16 ، قرص مضغوط ، المرجع السابق.

وبحضور ثمانية دول إفريقية مستقلة[1]، فقد مثّل هذا المؤتمر حدثا كبيرا للتضامن والتأييد الكبير للدول الإفريقية المستقلة بما فيها المغرب الأقصى مع الشعب الجزائري المكافح ضدّ الاستعمار الفرنسي[2].

وقد نظّم المغرب يوما تضامنيا مع الشعب الجزائري –كما قلنا سابقا– فألقى "محمد الخامس" خطابه الذي أكد فيه ضرورة توسيع التضامن مع الجزائر وطالب بجعل القضية الجزائرية من أولى اهتمام قضايا القارة الإفريقية[3]، وإلى جانب خطاب الملك جاء خطاب وزير الخارجية المغربية "أحمد بلفريج" الذي ألقاه في المؤتمر مؤكدا على موقف المغرب الأقصى الداعم للقضية الجزائرية "تعتبر من حياتنا اليومية إنها تشكّل إحدى العقبات الرئيسية التي تقف أمام المحافظة على استقلالنا، فخامة ملك المغرب، حكومته وشعبه مستعدّون لمضاعفة جهودهم لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الإمبريالية "، وفي نفس السياق واصل الممثل المغربي أنّ المغرب الأقصى لم ولن يتوقف إعلان تعاطفه وتضامنه مع الشعب الجزائري وطموحاته في الاستقلال المشروعة والعادلة[4].

وقد عبّر "أحمد بلفريج" عن موقف بلاده وملكها بقوله:" السلام في الجزائر شرط لتأسيس وحدة لإفريقيا الشمالية، الوحدة التي يتشبّث بها المغرب الأقصى بعمق، روابط عديدة جغرافية اقتصادية وتاريخية تجمع بلدان إفريقيا الشمالية، وأنّنا نأمل عن قريب أن تأخذ الوحدة مشكلا ملموسا وتدخل في مرحلة فعالة، وهذا لمصلحة مجموع الشعوب الإفريقية "[5].

كما دعا فرنسا إلى الدخول في مفاوضات مع الجزائريين كبرهان على حسن نيتها للوصول إلى حل سلمي وعادل يضمن للجزائريين حقوقهم، لذلك فإن المغرب الأقصى لن يبقى في عزلة عن الكفاح الذي تقوم به الدول الإفريقية من أجل تحررها وفي مقدّمتها الثورة الجزائرية، ولقد خرج المؤتمرون وكلهم إيمانا بضرورة مساندة الثورة الجزائرية، واعتبروا أنّ كفاح الشعب الجزائري هو كفاح كل الشعوب الإفريقية.

---

[1]– الدول التي حضرت المؤتمر هي : المغرب، تونس، السودان، مصر، غانا، ليبيريا، إثيوبيا، ليبيا، أنظر، السعيد عبادو المرجع السابق، ص 60 .

[2]– جبران لعرج، المرجع السابق، ص114

[3]– محمد الخامس ملك المغرب ،ج3، ص178.

[4]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص91.

[5]– El moudjahid , N°23 , 05/05/1958.

لقد استمر دعم "محمد الخامس" الدبلوماسي على المستوى الإفريقي وهذا في عدّة مؤتمرات إفريقية، حيث كانت الدبلوماسية المغربية حاضرة في مؤتمر مونروفيا المنعقد ما بين 04 و 08 أوت 1959 والتي شاركت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتحت وصاية المغرب الأقصى بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك التنسيق الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية في إطار هيئة الأمم المتحدة، وخلال المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلّة بأديس بابا في جوان 1960 أكّد ممثل المغرب "أحمد طيبي" في خطابه:" أنّ واجب إفريقيا يتمثل في عدم الانخداع بمؤامرات الاستعمار، ومساعدة الجزائر في الميدان الدبلوماسي وفي كل الميادين الأخرى لتمكينها من مواصلة الحرب ..."[1].

وفي هذا الإطار احتضنت الدار البيضاء بين 04 و07 جانفي 1961 وبدعوة من الملك المغربي مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية[2]، وبحضور الحكومة الجزائرية المؤقتة[3]، وقد انعقد هذا المؤتمر في ظروف دولية مميزة، منها تزايد الاصطدام بين المعسكرين الشرقي والغربي في الحرب الباردة، وكذلك ظهور روح التضامن والوحدة التي بدأت تهب رياحها على بلدان العالم الثالث وهذا منذ مؤتمر باندونغ 1955، وهذه الروح التضامنية ستجسد سياسيا في ميلاد كتلة عدم الانحياز سنة 1961، كما أن القارة الإفريقية كانت تعيش ظروفا منها:بروز وتقوّي حركات التحرير الإفريقية وظهر مع هذه الأخيرة العديد من الزعامات التي سوف تؤدي الأدوار التاريخية في مصير القارة ومنهم " محمد الخامس" و" جمال عبد الناصر" و" نكروما" و" علال الفاسي" و"فرحات حشاد" وغيرهم التي عبرت عن طموحات شعوبها في الاستقلال، الأمر الذي أدّى إلى وجود روح الوحدة السائدة في المناخ

[1] – عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 279 .

[2] – حضر مؤتمر الدار البيضاء: جمال عبد الناصر (مصر)، كوامي نكروما (غانا) ،سيكوتوري (غينيا)، موديبو كايتا (مالي)، عبد القادر العلام (وزير الخارجية وممثل إدريس الأول ملك ليبيا)، ألفين بريرا (سفير وممثل رئيس حكومة بسلان)، فرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة)، أنظر محمد فائق، الملك محمد الخامس ودوره في تحرير إفريقيا وتحقيق وحدتها، ندوة فكرية دولية، محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال، ودعم حركات التحرير الإفريقية، الرباط، 14 – 15 نوفمبر 2005، ص 121.

[3] – نفسه، ص121.

السياسي الإفريقي وتمثلت في المحاولات المتعددة لخلق وحدة بين البلدان المستقلة أو التي تتهيّأ للاستقلال[1].

لقد أكّد المؤتمرون وقوفهم بجانب القضية الجزائرية وتجلّى ذلك خاصّة في خطاب "محمد الخامس": "ونؤكّد لهم وقوفنا بجانبهم موقف التأييد والمؤازرة لأن قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا مطالبين بمنح الجزائر حقها في الحرية والاستقلال بدون قيد ولا شرط[2]، كما انتقد سياسة الاستعمار الفرنسي التي يسلّطها على الشعب الجزائري واصفا إياها بالتعنّت، ودعا "محمد الخامس" في هذا المؤتمر هيئة الأمم المتحدة للتدخّل لتمكن الشعب الجزائري من الاستقلال وأكّد موقف بلده المغرب الأقصى الدّاعم للثورة الجزائرية، قائلا:" أنّ وقوف الشعب المغربي بجانب الثورة الجزائرية هو موقف المؤيد والمؤازر لهذه القضية معتبرا ذلك موقفا وطنيا وقوميا للمغرب الأقصى، ثم طالب بضرورة منح الجزائر حقّها في الحرّية والاستقلال بدون قيد ولا شرط مندّدا في الوقت نفسه بكل محاولة ترمي إلى تجزئة التراب الوطني للقطر الشقيق[3].

لقد انتهى المؤتمر في 07 جانفي 1961 ففي ما يخص القضية الجزائرية تم الموافقة على كثير من المقترحات التي قدّمها رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ومنها: اعتبار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الشرعي للشعب الجزائري، ومطالبة كل البلدان التي تدعم الشعب الجزائري في كفاحه الوطني بتكثيف المساعدة السياسية والمادية، واستمرارية الحرب في الجزائر تجعل المشاركين في المؤتمر لإعادة النظر في علاقاتهم مع فرنسا، ومعارضة تقسيم الجزائر ورفض أي حل أحادي وأي نظام مفروض أو موهوب، وإنّ المؤتمر يدين أي استشارة أو حل منظم بطريقة أحادية من قبل فرنسا والذي نتيجته لا تشرك في حال من الأحوال الشعب الجزائري[4].

---

[1]- فاطمة الزهراء طموح، الظروف الجيوستراتيجية الدولية والإفريقية لانعقاد مؤتمر الدار البيضاء، ندوة فكرية دولية، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 14 – 15 نوفمبر 2005، ص ص 138 – 141 .

[2]- محمد الخامس الحسن الثاني ،انبعاث أمة، ج6 ،مطبوعات القصر الملكي، الرباط، 1960-1961،ص ص51-52، وأنظر جريدة المجاهد، العدد 87، 1961/01/16، (ق.م)، والمقتطف من خطاب الملك بمناسبة افتتاح مؤتمر الدار البيضاء بخصوص القضية الجزائرية أنظر الملحق 23.

[3]- محمد الخامس ملك المغرب، المصدر السابق، ج1، ص 40 – 54 .

[4]- El moudjahid , N°77 , 29/01/1961.

إنّ ما يمكن قوله أن مؤتمر الدار البيضاء وبحضور رئيس الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية "فرحات عبّاس"، فقد خصّ المؤتمر قرارات ومكاسب هامة بشأن القضية الجزائرية فقد صمّم الحاضرون وعلى رأسهم "محمد الخامس" الذي كان محور مناقشاته هو المشكل الجزائري فأجمعوا على مساندة الشعب الجزائري وحكومته بكافة الوسائل ومطالبة كل الدول دعم الكفاح الجزائري من أجل حريته واستقلاله وبالتالي فإن التجاوب الدبلوماسي المغربي مع الثورة الجزائرية كان يمثل سلاحا حاسما في مسار القضية الجزائرية.

إلى جانب المساعي الدبلوماسية على المستوى الإفريقي، فقد نشط "محمد الخامس" على المستوى العربي في دعم ونصرة القضية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية بعد انضمامه إليها في سبتمبر 1959، فأكّد مع الدول العربية تأييد القضية الجزائرية فكان انعقاد الدورة الثانية والثلاثون لجامعة الدول العربية بالدار البيضاء المغربية في سبتمبر 1959 حدثا هاما في المغرب العربي، وأكّد المؤتمرون على مواصلة تأييدهم للقضية الجزائرية، وكانت الزيارات التي قام بها "محمد الخامس" إلى عدد من الدول العربية إلى عودة العلاقات المصرية المغربية وأكّدت على البعد القومي لقضايا المغرب العربي[1].

والجدير بالذكر أنّ آخر كلمة رسمية صدرت عن "محمد الخامس" قبل التحاقه بالرفيق الأعلى بتاريخ 26 فيفري 1961، كان النداء الذي وجهه إلى مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية المنعقدة بالقاهرة في 21-22 يناير 1961 بشأن القضية الجزائرية على أساس الحرية والسيادة الكاملة ووحدة التراب الوطني، كما اعتبر الحرب الابادية الظالمة في الجزائر خطر على مستقبل السلام في القارة الإفريقية وفي العالم[2].

[1]- جريدة المجاهد، العدد 60، 1960/01/25، (ق.م).

[2] - محمد الخامس الحسن الثاني، ج6،المصدر السابق،ص76.

2-3- الدعم الإعلامي:

نظرا لأهمية الإعلام في التعريف بالقضية الجزائرية اهتمت جبهة التحرير الوطني بالإعلام لتوضيح أهداف الثورة الجزائرية، والرّد على وسائل الإعلام الاستعمار الفرنسي، حيث اتخذت الثورة من منطقة المغرب العربي مركزا إعلاميا سُمع منه صوت الثورة الجزائرية في مختلف أنحاء العالم، وبحكم موضوعنا سوف نتحدث خاصة عن وسائل الإعلام والدعاية في المغرب الأقصى، والتي كانت الجالية الجزائرية المتمثلة خصوصا في جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى هي العمود الفقري لها لتنشيطها وتنظيمها.

لقد تجسّد الدعم الإعلامي المغربي للثورة الجزائرية على المستوى الرسمي بالدرجة الأولى نظرا للتسهيلات المقدمة من طرف السلطات المغربية لجبهة التحرير الوطني التي وجدت في القواعد الخلفية التي أنشأتها على الأراضي المغربية متنفسا لها، حيث فكرت هذه الأخيرة بتطوير وسائل الاتصال والإعلام التي كانت في بداية الثورة الجزائرية بسيطة وبدائية أمام وسائل الإعلام والاتصال المتطورة التي كان الاستعمار يملكها في ذلك الوقت، فعملت جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى على تنشيط وتنظيم الثورة في هذا الميدان الهام.

***مكتب الإعلام والدعاية لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى:**

قامت جبهة التحرير الوطني بتطوير المجال الإعلامي فأنشأت مكتبا للدعاية والإعلام، وهذا منذ أفريل 1956، وكان ينشط في كل من الرباط وطنجة وتطوان، أشرفت عليه جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى، وتركزت مهام المكتب في البداية على تنظيم أوقات البث الإذاعي الموجودة على التراب المغربي وتحديد نوعية الأخبار وطبع صحف الثورة وتوزيعها، ثم أصبح يقوم بالدعاية الإعلامية والسياسة للثورة الجزائرية فيوزع النشريات والصحف والتصريحات، كما اضطلع بمهمة التنسيق مع الصحف المحلية المغربية والدولية التي كانت تنشر أخبار وبيانات الثورة الجزائرية، ومن الأعضاء الذين كانوا ينشطون بهذا المكتب نذكر: "زهير حدادن" و"علي مرحوم"[1].

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص ص400-401.

أ- الصحـف:

***جريدة المقاومة:** ظهرت جريدة المقاومة[1] في طبعتها الأولى بباريس سنة 1955 من أجل تنوير الرأي العام وربط المهاجرين بالثورة على وجه الخصوص[2]، لكن جبهة التحرير الوطني رأت أن تصدر طبعة أخرى تحمل الاسم نفسه بالمغرب الأقصى وتكون موجهة للرأي العام العربي عامة ولربط الجالية الجزائرية المعتبرة الموجودة بالمغرب الأقصى بصفة خاصة وربطها بالثورة[3]، ويعود تأسيسها والإشراف عليها إلى المناضلين "محمد بوضياف" و"علي هارون" واستمرت جريدة المقاومة تطبع في المغرب الأقصى وتوزع داخل المغرب الأقصى وخارجه وتحمل شارة "ب"[4]، وهي أول جريدة أنشأها تنظيم الجبهة بالمغرب وشرع في طبعها بتطوان منذ أفريل 1956 إلى غاية توقيفها في جويلية 1957[5].

***جريدة المجاهد:** صدر أول عدد من جريدة المجاهد بالجزائر العاصمة في شهر جوان 1956 تزامنا مع معركة الجزائر، صدر منها ستة أعداد في حين أن العدد السابع لم ير النور بسبب إتلاف قوات الاحتلال للمطبعة والوثائق وتشتت أعضاء تحريرها بعد اكتشافها المقر، وهذا ما دفع بالقيادة الثورية إلى نقل مقر الجريدة من الجزائر العاصمة إلى تطوان المغربية، وفي هذه الأخيرة صدر العدد الثامن من الجريدة بتاريخ 05 سبتمبر 1957 يحمل بلاغا من لجنة التنسيق والتنفيذ تعلن فيه عن نهاية صدور جريدة المقاومة الجزائرية بطبعاتها الثلاث والإعلان عن صدور المجاهد جريدة ناطقة باسم الثورة ولسانها الوحيد[6]، وكان يشرف على رئاسة تحريرها "رضا مالك" بمساعدة "محي الدين موساوي"[7]، وكانت تصدر كل عشر أيام بحوالي 5000 نسخة ويتم توزيعها في المغرب الأقصى على المناضلين، كما يتم إدخالها إلى الجزائر خفية عبر الحدود عن طريق جيش التحرير الوطني لتصل إلى المجاهدين

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة، المرجع السابق، ص211.

[2]- الأمين بشيشي، دور الإعلام في معركة التحرير، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة والأوراس، باتنة،1974، ص187.

[3]- عبد الله مقلاتي،دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية،ج2،المرجع السابق،103.

[4]- الشارة "ب" نسبة إلى الطبعة الثانية، والشارة " أ " كانت بباريس، أما الشارة "ج " نسبة إلى الطبعة الثالثة التي صدرت بتونس، أنظر: الأمين بشيشي، المرجع السابق، ص187.

[5]- محمد يعيش، المرجع السابق،ص403.

[6]- جريدة المجاهد، العدد08،1957/09/05، (ق.م).

[7]- الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص77.

والشعب بصفة عامة، غير أن الجريدة وبعد صدور تلاثة أعداد فقط وهي: (الثامن، التاسع، العاشر) سرعان ما تم نقلها إلى تونس ليصدر العدد الحادي عشر في تونس بتاريخ 01 نوفمبر 1957[1].

ولم تكن الصحف الثورة الجزائرية وحدها مجالا للإعلام والدعاية فقط، فقد كانت الصحف المغربية سندا إعلاميا هاما عمل على تغطية أخبار الثورة الجزائرية والتعريف ببطولاته وفضح السياسة الاستعمارية الاضطهادية والممارسات التعسّفية في حق الشعب الجزائري، ومن هذه الصحف المغربية صحيفة "العلم المغربية" صحيفة "صدى الصحراء" ، صحيفة "المستقبل" وغيرها.

ب- الاذاعات الجزائرية بالمغرب الأقصى:

1- الإذاعة السرية: مرت هذه الإذاعة بمرحلتين وتم إنشاؤها في ديسمبر1956، حيث كانت متنقلة عبر الحدود المغربية الجزائرية محتمية في كثير من الأحيان بكثافة الأشجار الغابية، استغرق الإعداد لها مدّة 06 أشهر قبل بداية البث يوم 16 ديسمبر1956[2]، وقبل أن تستقر بالحدود الجزائرية المغربية بضواحي مدينة الناظور[3]، وبدأت هذه الإذاعة بوسائل بسيطة متكونة من جهاز إرسال pc610 عبر شاحنة من نوع G.M.C، وذلك بعد أن تمكنت القيادة الثورية بقيادة "عبد الحفيظ بوصوف" من الحصول على أجهزة راديو من القاعدة الأمريكية المتمركزة بالقنيطرة والمقدرة بعشرين جهاز راديو من مختلف الأنواع، وحوالي عشرة أجهزة إرسال وتمت هذه الصفقة في 15 أوت 1956، ويعود الفضل في إبرام هذه الصفقة إلى رجل الأعمال الجزائري المقيم بالمغرب "مسعود زقار"[4].

وكانت الإذاعة السرية تدوم مدة بثها ساعتين يوميا على الموجات القصار مقسمة إلى ساعة باللغة العربية، وتشتمل على أخبار عسكرية وأخبار سياسية وتعليقين واحد بالفصحى وآخر بالدارجة أما الساعة الثانية مقسمة إلى نصف ساعة بالأمازيغية ونصف ساعة بالفرنسية ويؤطر الإذاعة السرية السادة: مدني حواس ورشيد نجار وبلعيد عبد السلام وعبد المجيد مزيان والهاشمي التيجاني ويوغرطة

---

[1]- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية بالجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة 1954-1962،ط1،دار المأمون،1985ص105.

[2]- اختلف في تحديد يوم انطلاق البث فالمجاهد سنوسي صدار يحدّده بيوم الخميس في 16 ديسمبر 1956 على الساعة الثامنة، عبد الكريم حساني يقول يوم من ديسمبر 1956، كما اختلفا الاثنان في تحديد أول من ألقى الكلمة فالأول يذكر الشيخ رضا والثاني عبد المجيد مزيان، أنظر عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص90.

[3]- عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص38.

[4]- عبد القادر نور، شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق، ط2،دار هومة، الجزائر، 2008، ص33.

(بن عبد الله حمود) ورضا بن الشيخ الحسين ونظرا لضغط إدارة الاحتلال انطلاقا من الجزائر بسبب عجزها عن التشويش على الإذاعة فقد توقفت الإذاعة السرية لمدة سنة كاملة أي من سنة 1957إلى منتصف سنة 1958[1].

وحسب شهادة المجاهد "الأمين بشيشي" فإنّ الإذاعة السرية كانت تتميز بأنها جزائرية مائة بالمائة في برامجها و توجهاتها و إطاراتها السياسية والتقنية[2].

ولما استقرت الإذاعة السرية في مدينة الناظور استغل القائمون عليها مدّة التوقف في تطوير العمل الإذاعي وفقا لمتطلبات المرحلة فتوصلوا إلى قناعة مفادها أنّ أفضل عمل إذاعي هو الاستقرار وإقامة محطة إذاعية تابثة، وبعد موافقة السلطات المغربية على استئناف نشاط الإذاعة كان القائمون عليها قد رتّبوا استديو بكامل تجهيزاته في عمارة بمدينة الناظور، وافتتحت الإذاعة السرية بالناظور بحضور عدد من المسؤولين الجزائريين تعبيرا منهم عن أهمية الإنجاز الإعلامي، فحضر "سعد دحلب" و"محمد يزيد" "بوعلام بالسايح" كما جيء بـ "عيسى مسعودي" من تونس[3]، وقد توسعت مدة إرسال البث من ساعتين إلى ستة ساعات مقدمة على ثلاث فترات الخامسة صباحا لمدة ساعتين، الواحدة زوالا لمدة ساعتين، الثامنة ليلا لمدة ساعتين، ومما زاد في ثراء تنوع البرامج المقدمة للملتقط أو المستمع معتمدة في مصادرها على منشورات الثورة[4].

إنّ هذه الإذاعة التي كانت صوتا من أصوات الثورة " كانت لها صدى كبير في تقوية ومركز الثورة عسكريا وسياسيا بما تبثه من بيانات وبلاغات عسكرية وسياسية في سير وتطور حرب التحرير، وعما أحرزته من انتصارات في مختلف المجالات[5].

وبصورة عامة فقد كانت الإذاعة السرية مسموعة في داخل الجزائر من قبَل الجماهير والمجاهدين ووصل صداها إلى القيادة، فبعث وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة السيد "امحمد يزيد" بتاريخ 21 أوت

---

[1]– مسعود كواتي، دور محمد بوزيدي في الإعلام الثوري السمعي، مجلة المصادر، العدد07، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

[2]– شهادة الأمين بشيشي حول الإعلام خلال الثورة، تاريخ الجزائر (1954–1962) قرص مضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2003.

[3]– الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص171.

[4]– مسعود كواتي، المرجع السابق، قرص مضغوط.

[5]– علي مرحوم، دور الإعلام في انتصار ثورة التحرير، مجلة أول نوفمبر، عدد 33،1979،ص23

1960 إلى مدير الإذاعة في رسالة يشكر جميع العاملين فيها كانت هذه الرسالة بمضمونها ومحتواها تبين نجاح الإذاعة في تحقيق أهدافها[1]، وظلت تبث برامجها بانتظام إلى الاستقلال لتتوقّف في مستهل جويلية 1962 لتحتفل بعيد الاستقلال وتحي باسم الثورة المظفّرة امتنانها للمغرب الأقصى وملكها "محمد الخامس" ولسكان الريف والشعب المغربي على احتضانها ودعمها للثورة الجزائرية[2].

2- إذاعة صوت الجزائر: قامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بإنشاء إذاعة صوت الجزائر سنة 1956 بالمغرب الأقصى في ثلاث محطات وهي الرباط وتطوان وطنجة، وكانت برامجها تبث باللغة العربية،وأشرف عليها السيد "إبراهيم غافة" بمساعدة "أحمد بومنجل" و"مديني محمد"، فمحطة الرباط فقد أسندت خلية الإعلام فيها إلى السيد "سي الدراجي" وعضوية كل من: حمادي مكروري قادوش ومعمري عبد القادر ومساوي زروق وعبد القادر قريصات وإسماعيل حمداني وزهير احدادن[3]، وبرامجها عبارة عن أخبار عسكرية وتعاليق أو تحاليل سياسية إضافة إلى معرض الصحافة الدولية[4]،أما محطة تطوان فقد كان يشارك في إعداد بثها كل من "علي مرحوم" بمساعدة "زهير احدادن" و"علي عسول"[5]، لكن " إذاعة صوت الجزائر " تعرضت إلى عدّة صعوبات كانت سببا في توقفها، ففي سنة سنة 1960 قامت قيادة الثورة بقيادة "عبد الحفيظ بوصوف" بإنشاء إذاعة سرية للثورة الجزائرية تبث برامجها من طنجة تحت اسم" إذاعة الجزائر الحرة تخاطبكم"[6]، وأشرف عليها العديد من التقنيين[7]، وعلى حسب شهادة "قدور ريان" الذين كانوا يشرفون على تسيير هذه الإذاعة فقد ذكر بأنها بدأت

---

[1]- مسعود كواتي، المرجع السابق، قرص مضغوط.

[2]- الأمين بشيشي، دور الإعلام في معركة التحرير، مجلة الثقافة، عدد104، الجزائر،1994،ص77.

[3]- عبد القادر نور، المصدر السابق، ص ص42-43.

[4]- الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013،ص27.

[5]- عبد القادر نور، المصدر السابق، ص 42.

[6]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ص ص105-106.

[7]- فيما يخص الذين عملوا بالإذاعة (إذاعة طنجة) نجد: إبراهيم غافر ومحمد بوزيدي وكمال الداودي ومولاي خروبي وقدور ريان ومسعود بن رابح ومدني حواس وعلي نساخ وجون ميشال، أنظر عبد القادر نور، المصدر السابق، ص43.

تبث ابتداء من 15 أكتوبر 1961، وأنّ الطاقم الذي يشرف على الإذاعة جزائري لا وجود للأجانب[1].

ج- شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية:

شرعت جبهة التحرير الوطني خلال سنة 1956، في إطار هيكلة شرائح المجتمع الجزائري وإعطاء الثورة بعدها الشعبي في إنشاء عدة منظمات جماهيرية[2]،كما شهدت سنة 1956 بداية تحولات كبرى بالنسبة للثورة خاصة من الناحية التنظيمية، وذلك بعد إعلان الطلبة الجزائريين عن الإضراب ابتداء من 19 ماي 1956، وقد أتاح هذا الإضراب فرصة لتدعيم وتعزيز وحدات جيش التحرير بعناصر مثقفة ونشيطة، فساعد هذا على إنشاء مصالح جديدة منظمة لخذمة الثورة كمصلحة الهندسة العسكرية، مصلحة الإعلام، ومصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من المصالح التي أعطت دفعا قويا للثورة في مجابهة القوات الفرنسية التي أصبحت تزداد عددا وعدّة بأساليب تتماشى مع تطور العصر كالشروع في استعمال سلاح الإشارة[3].

ومن هذا المنطلق فإنّ قيادة الثورة الجزائرية سعت للحصول على أجهزة الاتصال اللاّسلكية وتكوين المختصين في الاتصالات، حيث أراد "عبد الحفيظ بوصوف" تكوين شبكة داخل وخارج البلاد من الاتصالات بواسطة "شفرة المورس" فقام بتكليف "مسعود زقار" بإنشاء مصلحة خاصة بسلاح الإشارة، وبفضل العلاقات التي كونها "مسعود زقار" مع الضباط الأمريكيين المقيمين بالقاعدة العسكرية الأمريكية الكائنة بمنطقة النواصر المغربية، تمكن من الحصول على أجهزة للاتصال اللاسلكي من مختلف الأنواع منها:20 راديو،10 أجهزة إرسال من نوع3ART، ووزعت هذه الأجهزة على المراكز الموجودة في القاعدة الغربية[4]،كما استغلت قيادة المنطقة الخامسة المغاربة ذوي الأصول

---

[1]- شهادة قدور ريان، الإذاعة السرية " صوت الجزائر الحرة المكافحة في التسليح و المواصلات أثناء الثورة الجزائرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2001،ص ص55-57.

[2]- شهدت سنة 1956 ميلاد أغلب التنظيمات الجماهيرية كـ " الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" وغيرها، أنظر نجاة بية، استراتيجية الثورة في تنظيم الاتصالات السلكية و اللاسلكية (سلاح الإشارة)، مجلة المصادر، قرص مضغوط، العدد10، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

[3]- نجاة بية،المرجع السابق، قرص مصغوط.

[4]- عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص37.

الجزائرية النافذين داخل الإدارة المغربية بمهام مختلفة تخذم الثورة الجزائرية منها: شراء أجهزة الإرسال المتطورة، وفي هذا الإطار كلفت المدعو "شنقريحة"[1] بشراء أجهزة إرسال متطورة جدّا من نوعANGRC9 التي كانت مقتصرة على الحلف الأطلسي، وبالفعل تمكن من الحصول على هذه الأجهزة لصالح قيادة الجبهة من معرفة أجهزة السلطات الاستعمارية والاستعلام حول القواعد الفرنسية المنتشرة على التراب الوطني[2].

ولم يقتصر دور قيادة الثورة على اقتناء أجهزة الإرسال فحسب، فقامت بتكوين الدفعة الأولى في سلاح الإشارة بعد تشكيل النواة الأولى في سلاح الإشارة و المتكونة من أربعة أو خمسة عناصر يتمتعون بالخبرة في مجال اللاسلكي بحكم ممارستهم لهذه التقنيات قبل اندلاع الثورة[3]،حيث اتخذ بوصوف قرار تكوين مختصين في هذا المجال وذلك بتأسيس أول مدرسة، رغم نقص التجهيزات الضرورية التي تحتاجها عملية التكوين التي انطلقت في 08 أوت1956[4]، وهكذا كانت أول دفعة للمواصلات السلكية واللاسلكية بالناظور تتكون من 25 جنديا، وتم اختيارهم من الطلبة وتلاميذ الثانوية وبعض أبناء الجالية الجزائرية المقيمة في المغرب كانوا مناضلين في جبهة التحرير الوطني[5].

وبمجرد تخرج هذه الدفعة التي سميت " أحمد زبانة" قامت قيادة الولاية الخامسة بتشكيل الشبكة الأولى للمواصلات تتكون من سبع محطات للإرسال والاستقبال موزعة على المناطق السبعة للولاية الخامسة[6] إلى جانب محطتين ثابتين بالقاعدة الغربية الأولى كانت في وجدة والثانية في تطوان.

وبذلك قطعت جبهة التحرير الوطني أشواطا مهمة في مجال الاتصال خلال عامي 1956 و1957، فاستطاعت توسيع شبكة الاتصال داخل الوطن وخارجه، فتمكنت قيادة الثورة من تسهيل عملية الاتصال والتنسيق فيما بينها بخصوص توزيع المعلومات على كافة المسؤولين، وبواسطة المدرسة المختصة في سلاح الاشارة تمكن ضباطها من أن يضطلعوا على كم كبير من المعلومات السرية

[1]– كان مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري مقيم في شمال المغرب لعدة سنوات كلف كمحاسب لشبكات جبهة التحرير الوطني، وكان له نفوذ واسع داخل القصر الملكي، أنظر عبد الكريم حساني، المصدر السابق،ص102.

[2]– السبتي غيلاني ، المرجع السابق،ص165.

[3]– نجاة بية، المرجع السابق، قرص مضغوط.

[4]– شريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوصوف، منشورات ANEP،الجزائر،2014 ،ص ص91–92.

[5]– عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص65.

[6]– شريف عبد الدايم، المرجع السابق، ص ص93–94.

ومخططات الاحتلال الفرنسي الرامية إلى ضرب الثورة الجزائرية، مما جعلها تتخذ الاحتياطات اللازمة لإفشال مخططات الاستعمار الفرنسي وتسهيل مواجهته في عدة مناطق من الوطن[1].

3- الدعم الاجتماعي والثقافي:

3-1-الدعم الاجتماعي:

نتح عن السياسة الاستعمارية التي شنتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري اضطرار الأسر الجزائرية وعبر مراحل متوالية للهجرة إلى البلدان المجاورة والاستقرار بها، وبحكم الصلات والتقارب والتآخي بين الشعبين المغربي والجزائري فمنذ اندلا ع الثورة الجزائرية كانت المملكة المغربية بقيادة "محمد الخامس" الذرع الواقي للاجئين الجزائريين، إذ أصبحت ممتلكاتهم على طول خط الحدود المغربية الجزائرية مناطق محرمة وملغمة، فأصبح المغرب الأقصى يرى من واجب الأخوة وحسن الجوار احتضان ومساعدة هؤلاء اللاجئين رغم الضغوط الفرنسية[2]، حيث وصل عدد اللاجئين ما بين 1956-1958 ما يقارب 100 الف لاجئ[3].

وفي هذا الصدد نجد ممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى "الشيخ محمد خير الدين" يذكر لنا بما حضي به من عناية وتيسير لأداء مهامه في المغرب الأقصى الأقصى بقوله: "ووجدت معاونة صادقة من رجال السلطة هناك" ثم يضيف" إنه عندما التجأت إلى المغرب الأقصى مجموعة من الجزائريين من ذوي الكفاءات العالية والشخصيات العلمية والإدارية الهامة الذين رفضوا التعاون مع السلطات الفرنسية بالجزائر وكان منهم الأطباء والصيادلة والمحامون والمختصون بالشؤون الإدارية فاتّصلت به واطلعته على حقيقة أمرهم فلم يدّخر جهدا حتى وفّر لهم الأعمال المناسبة والمقام الطيّب بين إخوانهم المغاربة"[4]، فكان دور الجالية الجزائرية متميزا في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأقصى لدرايتهم الواسعة بالمجال الفلاحي ولثقافتهم الفرنسية مما جعل الإدارة المغربية تدمجهم

---

[1]- السبتي غيلاني ، المرجع السابق، ص166.

[2]- محمد قنطاري، المرجع السابق، ص ص122-123.

[3]- Faouk Ben attia,les action Humanitaires pendant la lutte de libération 1954-1962 ed: Dahlab,Alger,1999,p90.

[4] - الشيخ محمد خير الدين، المصدر السابق، ص182.

في الوظائف الإدارية والمدنية والأمنية ومنهم من اشتغلوا كمحلفين ومترجمين في المحاكم المغربية ومساعدي الدرك وموظفين بالبلدية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن أهم وأولى الهجرات الاضطرارية إلى المغرب الأقصى كانت من منطقة الصبابنة في مارس 1956 بعد المعارك الطاحنة بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية، كما سُجّلت موجة ثانية من اللاجئين على اثر التمشيط الذي قام به الجيش الفرنسي في بني سناسن جنوب شرق وجدة وفي قرية بني زيدان، وخلال النصف الثاني من سنة 1956 اشتدت المعارك بمنطقة تلمسان واستقبلت الحدود الشرقية المغربية أعداد كبيرة من اللاجئين الجزائريين الفارين من مطاردات الجيش الفرنسي واستوطنوا بالحدود القريبة من الجزائر في ظروف مأساوية[2].

بدأت أعدادا اللاجئين الجزائريين تتزايد مع الوقت، وخلال هذه الفترة جرى تجميع هؤلاء اللاجئين في وجدة وضواحيها فنجد 10000 لاجئ جزائري في بركان وسعيدية، وأحفير6000 لاجئ جزائري، وبوبكر 4000 لاجئ جزائري، وتوزّع ستة وسبعة آلاف آخرين بداخل المغرب الأقصى[3]، وهم يعيشون في أسر وعائلات بدون عمل يترقبون المساعدات التي كانت قليلة وقد لا تصل أحيانا.

بذلت الحكومة المغربية بقيادة "محمد الخامس" وجبهة التحرير الوطني جهودا كبيرة لإيواء اللاجئين الجزائريين وحتم تزايد عددهم المذهل على قيادة الولاية الخامسة توجيه تعليماتها لسكان الحدود للبقاء بمناطقهم وتحمّل المواجهة رفقة المجاهدين إلى غاية تسوية أوضاع اللاجئين المتواجدين بالمغرب الأقصى[4].

تمكنت الجبهة تدريجيا من توسيع بنياتها الاجتماعية في مجموع التراب المغربي فقامت مند سنة 1957 بإعادة تنظيم الجالية الجزائرية بالمغرب الأقصى وإنشاء جمعيات جديدة كجمعية النساء الجزائريات والجمعية الكشفية الجزائرية، وتمت في جهة وجدة أول تجربة تنظيمية عبر تعيين مسؤول من جبهة التحرير الوطني (محمد يوبي) على رأس الجزائريين يكون على اتصال دائم مع قيادة جيش

---

[1]- عبد الجليل البوصري، مساهمة رجالات مدينة القنيطرة وناحيتها في دعم الثورة الجزائرية 1954-1961، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط،المغرب،2006،ص147.

[2]- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير1954-1962، منشورات دحلب،الجزائر،2010، ص ص 72-73.

[3]- فيما يخص مراكز وتجميع وتجنيد اللاجئين بشرق المغرب أنظر الملحق رقم:27.

[4]- Faouk Ben attia,op,cit ,pp90-91.

التحرير الوطني بشرق المغرب الأقصى يساعده أربعة من ممثلي اللاجئين، وتشكلت بعد ذلك خلايا أخرى لجبهة التحرير في مجموع المغرب الأقصى تتكون من رئيس خلية (مسؤول عام) ومسؤول الاحتياجات والمالية والسكن ومسؤول التموين ومسؤول الأمن[1].

وظل عدد اللاجئين الجزائريين بشرق المغرب الأقصى مند سنة 1956 إلى حين توقيع اتفاقيات ايفيان متضاربا بين مسؤولي جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية والمغربية وممثليات المنظمات الدولية، لكن تتبع الإحصائيات التي كانت تقدّمها السلطات المغربية أو مسؤولو الجبهة أو السلطات الفرنسية لممثليات المنظمات الدولية عكست تضاربا في الأرقام وتعددت تفسيراته حسب مصالح كل طرف فأول إحصاء قامت به ممثلية جبهة التحرير الوطني في عمالة وجدة نهاية 1957 قدّم عدد اللاجئين وتوزيعهم على الشكل التالي[2]:

المركز	السعيدية	أحفير	بركان	وجدة	بوبكر	عين بني مطهر	فكيك بوعرفة	المجموع
عدد اللاجئين	2652	1640	2583	6383	17053	2075	2277	49.426

لقد احتضن المغاربة إخوانهم الجزائريين واعتبروا هذا التضامن واجب وطني وإسلامي وكان لا فرق بين مغربي وجزائري في جميع المجالات وشاركوهم الحياة اليومية[3]، فاللاجئ الجزائري إذا دخل المغرب الأقصى فيأخذ مكانه بين المغاربة فيلقى الترحاب والاستقبال وكثيرا من المغاربة قاموا بتزويج بناتهم لإخوانهم الجزائريين اللاجئين[4]، وتم دمج هؤلاء في الحياة اليومية، حيث كانوا يمارسون أنشطتهم الاجتماعية والسياسية في جو تسوده الحرية والمسؤولية المشتركة[5]، وإنّ المجاهدين الجزائريين الذين فروا

[1]- محمد كنبيب، المرجع السابق، ص ص39-40.

[2]- جريدة المجاهد،العدد14، 1957/12/15،(ق.م).

[3]- شهادة أحمد تنان، مقابلة بمقر (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط ، يوم27 ماي2015 .

[4]- شهادة عمراني فتوحي، مقابلة بمقر (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط،يوم31 ماي2015 .

[5]- محمد المعزوزي، المصدر السابق، ص68.

من بطش الجيش الفرنسي كانوا يعتبرون وجودهم بالمغرب الشرقي كأنهم في ديارهم يقاسمهم المغرب الأقصى المسكن والمأكل والملبس ويضع رهن إشارتهم كل الوسائل التي تمكّنهم من مواصلة مهامهم الجهادية بل أن المواطن المغربي المريض في المستشفى "الفارابي" بوجدة كان يتنازل عن سريره لشقيقه المريض الجزائري وهو مطمئن القلب لإيمانه أن الجهاد الجزائري هو جهاد من أجل استقلال بلد جار شقيق.

وفي مجال الإغاثة تحمل المغرب مسؤولية الهلال الأحمر وأنشأت أماكن لحفظ وخزن المؤونة والمواد الغذائية[1]، وتم توفير آليات توزيعها على اللاجئين بمساعدة الهلال الأحمر المغربي في أماكن مختلفة من المغرب، حيث كانوا يحصلون على مساعدات غذائية[2]حددت ب 5 كغ من القمح و250 غ من الشاي 125 غ من القهوة وكيلو من السكر ولتر من الزيت والصابون والحليب...الخ[3]، واعتناء منه بهذا العدد من اللاجئين الجزائريين أمر الملك "محمد الخامس" الوزير الأول "أمبارك البكاي" بتسهيل مقام هؤلاء اللاجئين الجزائريين بالمغرب الأقصى، وذلك باللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة[4].

وقد ذكرت جريدة المجاهد بوصفها لهذا التضامن " كانت بعض النساء يتجردن في الشرع من اللحاف أو الجلابة التي يحتجبن بها أو يسلمنها لبنات الجمعيات الكشفية المكلفات بجمع الهدايا و كان كل رجل وكل امرأة يشارك في التعاون ولو بأبسط الأشياء و وردت الهدايا من كل نوع فكانت تجمع إلى أكوام من الثياب الجديدة والقديمة والأواني والأحذية والحصر والمناضد والأغذية إلى غير ذلك من بضائع وأثاث تعبر عن حملة التضامن التلقائي العظيم التي يبلغ سخاء أهلها وكرمهم، فإن إمكانياتهم محدودة ولا تستطيع إعانتهم المادية أن تجاوز حدود التأييد الرمزي[5].

---

[1]– مصطفى بن علي، جوانب من دعم أبناء شرق المغرب لحركة التحرير الجزائرية1954–1962 من خلال الشهادات الحية والوثائق المغربية والأجنبية، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2006،ص ص 66–68.

[2]– تقرير من وزارة الداخلية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس إلى عامل وجدة يخبر بأن الهلال الأحمر المغربي سيقوم بتوزيع المواد الغذائية على اللاجئين الجزائريين في مركز أرشيف مديرية الوثائق الملكية.

[3]– عبد الجبار معطيش، العلاقات الجزائرية المغربية من 1830 إلى اليوم، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط،1992،ص166.

[4]– نفسه، ص166.

[5]– جريدة المجاهد ،المصدر السابق.

درست سلطات جبهة التحرير الوطني مشكل اللاجئين بكل عناية وبكل اهتمام فنظمت الإيواء وتولت جميع النفقات اللازمة لضمان الطعام واللباس والمعالجة والدواء لجميع اللاجئين الجزائريين الذي بدأ يتزايد عددهم، وهذا الجدول يمثل لنا تزايد أعداد اللاجئين بالمغرب[1].

الفترة	مارس1956	جوان1957	صيف1958	أكتوبر1958	جوان1959	ماي1961
العدد	27000	49000	60000	80000	100000	130000

بدأت عملية التعبئة منذ سنة 1956 من قبَل التنظيم المدني التابع لجبهة التحرير الوطني على مستوى كل المدن المغربية، حيث تم تقسيم المملكة المغربية إلى مناطق وفق التنظيم الإداري (المنطقة، الناحية، الخلايا الرئيسية، اللجان المتفرعة) وارتكزت صلاحيات التنظيم المدني على القواعد التالية: الدعاية، جمع السلاح، التعبئة، جمع الأموال.

وقد تمكنت جبهة التجرير الوطني من إحكام قبضتها ورقابتها على المهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى، ففي عمالة وجدة التي تحتوي على عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد الذين نزحوا من الجزائر إلى جانب جزائري وجدة القدامى تمكنت خليتها من إحداث عدة لجان من أجل هيكلة هؤلاء ومن أهم هذه اللجان :

– الشعبة الاجتماعية: مهمتها تسجيل كل المعلومات المتعلقة باللاجئين.

– شعبة شباب وتربية وإعلام: مهمتها التأطير السياسي للاجئين وتحسيسهم بالانخراط في ثورة الجزائر.

– شعبة التعويضات والتموين: تقديم تعويضات مالية شهرية للعائلات وتشغيل العاطلين عن العمل.

وكانت الجبهة تعدّ كل جزائري مقيم بالمغرب الأقصى عضوا فيها، فأصبحت مكاتبها ولجانها أشباه قنصليات تقدّم عدة خدمات أهمها تسليم بطاقات الهوية، والحصول على وثائق الحالة المدنية من

[1]– جريدة المجاهد،العدد42، 1959/05/18، (ق.م). وأنظر أيضا: سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي للثورة الجزائرية (1960–1961)،دار الحكمة، الجزائر،2009،ص41.

بلدية وجدة منذ يناير 1958م،كما أصبحت من صلاحيات الجبهة تقدّم خدمات مثل الزواج والطلاق وغيرها[1].

وهنا تجب الإشارة إلى الزيارة التي قام بها المؤرخ الانجليزي "روم لاندو" بعدما حصل على إذن الحكومة المغربية، وقدم لنا صورة عن أحد مراكز اللاجئين الجزائريين في مدينة أحفير المغربية الواقعة شمال مدينة وجدة في الحدود المغربية الجزائرية حيث يقول:"...وقد أدهشني هذا الاكتشاف حقًّا ولكن هذه الدهشة لا مبرّر لها مطلقا إن كان علي أن أعرف أن هناك مجتمعا واحدا فاللاجئون إخوة لا غرباء وفي وسع المدينة الصغيرة أن تمتصهم وتشاركهم ما تملك وعلى الرغم من فقر اللاجئين ولفراقهم بيوتهم وموارد رزقهم وأحيانا عائلاتهم فإنهم لا يشعرون بأنهم من المنبوذين فحتى أفقر عائلة من أهل البلدة تشاطرهم بيتها ومأواها وغدائها وحتى عملها..."[2].

وما دمنا بصدد الحديث عن الدعم الاجتماعي لا بد من الإشارة إلى الدعم الصحي، حيث بدأ التنظيم الصحي لدى جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني بطبيبين وصيدليين وجراح أسنان كانوا مستقرين بوجدة، وبتطور الثورة وتزايد عدد الجنود المصابين وعدم قدرة مستشفى الفارابي[3] بوجدة على استيعابهم أنشأت القيادة العامة بشرق المغرب مصلحة للصحة العسكرية التحق بها بعض طلبة كلية الطب بالجزائر كانوا يلقون تكوينهم بمستشفى الفارابي، إذ تخرجت في نوفمبر 1959 وكان عدد أفرادها حوالي 44 طالبا ومن بين أفرادها النقيب "تركية خضير" عميد الدفعة الذي تولى في ما بعد مسؤولية المساعد المكلف بالصحة، حيث إلى غاية جوان سنة 1961 تخرجت 05 دفعات من الممرضين بلغ عددهم 226[4]، وتم توزيعهم على المراكز الصحية الخاضعة لجبهة وجيش التحرير الوطني، وداخل التراب المغربي إقامة جبهة التحرير الوطني مجموعة من المراكز الصحية بهدف التخفيف من معاناة اللاجئين، وكان للجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب دور في دعم هذه المراكز وتفعيلها، ومن جهتها

1- Cdt Depis,Note sur le problème des Refugies Algériens au Maroc Oriental (mars1956-mai1962). Rapport du commandant p.Depis Supplément au C.H.E.A.M. P32.

2- روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، تر:خيري حماد، دار الطليعة، لبنان، 1961، ص ص299-300.

3- كان موريس (Maurice louteau) وتسميه القوات الاستعمارية مستشفى الفلاقة، ففي هذا المستشفى كان المواطن المغربي المريض يتنازل عن سريره لأخيه من الجزائر دعما لمواصلة الجهاد، أنظر محمد أمطاط، المرجع السابق، ص369.

4- شهادة محمد مصطفى طالب، مقابلة مع المجاهد ببيته بالرمشي (تلمسان) بتاريخ 20 سبتمبر2015.

كانت هذه المراكز تقدم العلاج والإسعافات الأولية لعناصر جيش التحرير الوطني وجموع اللاجئين، كما استفاد من خدماتها المغاربة المقيمون بالقرب منها، وبتطور قطاع الصحة كان الأطباء والممرضون صنفان: صنف يرافق المجاهدين أثناء العمليات العسكرية لتقديم الإسعافات الأولية الضرورية والصنف الثاني يعمل داخل المستشفيات الموزعة على التراب المغربي، ومن أهم هذه المراكز الصحية للثورة الجزائرية بالمغرب ما بين 1956-1962 و من أهم المراكز[1]:

* **مركز موريس لوستو**: يقع بوجدة ويتسع لأزيد من مائة سرير ويختص في الجراحة والطب العام وأمراض العيون والسل الرئوي.

***مركز قاعدة العربي بن مهيدي بوجدة أو قاعدة15**: يتسع لأزيد من أربعين سريرا ويختص في الطب العام واستقبال المرضى.

* **مركز أحفير**: استقبال عناصر جيش التحرير الوطني للراحة ويقدم العلاج لهم.

* **مركز بركان**: ويختص في استقبال عناصر جيش التحرير الوطني وطب العيون وطب الأسنان، إضافة إلى مراكز أخرى مثل العرائش والخميسات والدار البيضاء.

كان الحصول على الأدوية والتجهيزات الطبية يتم عبر مساعدات يقدمها الهلال الأحمر المغربي أو منظمات دولية للهلال الأحمر الجزائري، وتوضع لكل مريض مدني أو عسكري بطاقة تهم اسمه وسنّه ونوع الإصابة أو المرض ومراحل العلاج من طرف الجبهة وعند استعصاء الحالة كان المصابون يوجهون إلى مستشفى الفارابي بوجدة أو مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء أما عند تعقدها فيتم نقله إلى الخارج[2].

ويذكر "الشيخ محمد خير الدين" واقعة حدثت فيما يخص موضوع الدواء فقد كان الجزائريون يشترون كل كميات الدواء لدى صيدليات المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية، مما نجم عنه عدم تمكن المرضى المغاربة من الحصول على حاجتهم الضرورية من الدواء بسهولة من هذه الصيدليات، ومن أجل تجاوز هذه الوضعية قال "الشيخ محمد خير الدين": "اقترحت على وزير الصحة المغربي" أن أقدم له قائمة الدواء المطلوب لجنودنا ويشتريه لحسابنا وبذلك نوفر للمواطنين المغاربة الدواء بالصيدليات

---

[1]- Mohamed Guentari,op,cit,pp296-298.

[2]- محمد أمطاط، المرجع السابق، ص370.

فاستحسن هذا الاقتراح، وعندما علم "محمد الخامس" بذلك أمر وزير الصحة أن يشتري الدواء ولا يقبل منّا الأموال، وإنما تدفعه خزينة الدولة المغربية"[1].

ومن خلال هذه الواقعة أكدت السلطات المغربية بقيادة "محمد الخامس" على دعمه الدائم للاجئين الجزائريين المتواجدين على الأراضي المغربية ودعم الثورة الجزائرية.

3-2- الدعم الثقافي:

تواصل دعم "محمد الخامس" حيث سمحت السلطات المغربية لفدرالية جبهة التحرير الوطني للاهتمام بقطاع آخر ألا وهو القطاع الثقافي، فعملت هذه الأخيرة على استقدام المعلمين في جميع المستويات لتعليم أبناء اللاجئين داخل مراكز اللجوء حيث أنشأت جبهة التحرير الوطني لهم 30 مدرسة خاصة بالطور الأول بوجدة يزاول بها الدراسة ما بين 300 الى 400 تلميذ و40 مدرسة بشرق المغرب يتتلمذ فيه قرابة 1800 تلميذ في الطور الثانوي وخصصت لهم منح دراسية تتراوح ما بين 1000و1500 فرنك قديم[2].

إضافة إلى ذلك نجد دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تكوين أبناء الجزائريين اللاجئين في المغرب، حيث أنشا لهم مركزا إيفران المغربية لراحة الأطفال، هذا المركز الذي مُوّل من طرف الشعب المغربي، بالإضافة إلى مشروع مدينة الطفل الذي بدأ في انجازه بتمويل من الهيئات التي تعني بشؤون اللاجئين، وقد كانت مشاريع الاتحاد العام للعمال الجزائريين تلقى دعما مغربيا معتبرا لتسهيل أداء مهامه[3]، وهذا بفضل التنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والثقافية في مرحلة لاحقة[4]، ويضاف إلى هذا ما قامت به وزارتا الداخلية والشؤون الثقافية في مجال محو الأمية لصالح أبناء الجالية الجزائرية شملت 500 طفلا إلى غاية أوت1961[5].

إنّ جهود "محمد الخامس" لم تتوقف في مساعدة الشعب الجزائري من أجل حل قضيته مع المستعمر الفرنسي معنويا وسياسيا ودبلوماسيا وماديا إلى أن وافته المنية في فبراير1961، فالملك كانت

---

[1]- الشيخ محمد خير الدين، المصدر السابق، ص182.

[2]- عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص254.

[3]- السبتي غيلاني ، المرجع السابق، ص ص171-172.

[4]- سيدي أحمد مسعود، المرجع السابق،ص45.

[5]- محمد يعيش، المرجع السابق،ص253.

له مكانة خاصة في نفوس الجزائريين، ولذلك كتبت جريدة المجاهد حين وفاته سنة 1961 بقولها: "الملك محمد الخامس الملك الوحيد الذي يضطر الكاتب عندما يؤرخ إلى الحديث عن الشعب عدم إهماله من الحساب وهذه الميزة وحدها كافية في إبراز قيمة محمد الخامس بن يوسف وهي وحدها كافية في تفسير تلك الموجة من الأسى التي غمرت المغرب الكبير والعالم العربي عندما بلغها نعي هذا الرجل الفذ"[1].

عند هذا المقام يمكننا القول أنّ "محمد الخامس" عمل على دعم القضية الجزائرية سياسيا وقدم لها المساندة من خلال خطاباته وتصريحاته ورسائله التي بعثها ووجهها سواء إلى شعبه أو إلى مختلف رؤساء الدول، كما عمل على التشجيع والتخطيط على عقد الندوات والمؤتمرات، كما قام إداريا بتسهيل مهمة اللاجئين الجزائريين، وذلك بفتح الباب على مصراعيه لنشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي عملت بحرية على أراضي المملكة المغربية للقيام بصلاحيات ومهمات مختلفة.

كما كانت مواقفه داعمة للقضية الجزائرية متحدّيا السلطات الفرنسية التي كانت تسعى إلى عدم تدويل القضية الجزائرية، وبذل المستحيل في ذلك، ولم يترك أية فرصة دبلوماسية تمر دون أن يستغلّها سواء عل مستوى العلاقات الثنائية أو من فوق المنابر الدولية، فبعد أن ولجت القضية الجزائرية إلى الساحة الدولية سعى المغرب الأقصى دبلوماسيا في دعمها من خلال المحافل الدولية سواء على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستويين الإفريقي والعربي أو أمام الرأي العام الدولي، وبذلك تعدّدت مواقف ومستويات خدمة الدبلوماسية المغربية بقيادة "محمد الخامس" للقضية الجزائرية من نضال الشعب الجزائري، وأمام إصرار الجزائريين لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية، وتم تقديم التسهيلات الضرورية في المجال الإعلامي من خلال صدور صحف وجرائد وإنشاء إذاعات وإقامة أول مدرسة في سلاح الإشارة، كما وقفت وسائل الإعلام المغربية من صحف وإذاعات إلى جانب الثورة الجزائرية.

وعموما ظل المغرب الأقصى بقيادة "محمد الخامس" خاصة منه المنطقة الشرقية هي مركز القواعد الخلفية الرئيس للثورة التحريرية الجزائرية إلى حين استقلال الجزائر، فقد احتضنت أراضيه الآلاف من

[1]- جريدة المجاهد،عدد91،بتاريخ1961/03/13، (ق.م).

اللاجئين الجزائريين، كما أن الجانب الصحي فقد شكّل عنصر دعم أساسي للثورة الجزائرية على الأراضي المغربية من خلال استقبال الجرحى والمرضى من عناصر جيش التحرير الوطني، وظلت هذه المراكز تقدم العلاج والإسعافات لمجموع اللاجئين الجزائريين، إضافة إلى الجانب الثقافي فقد عملت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بمساعدة السلطات المغربية على إنشاء مدارس واستقدام معلمين لتعليم أبناء اللاجئين الفارين من غطرسة واضطهاد القوات الاستعمارية الفرنسية.

الفصل الرّابع

استراتيجية فرنسا في مواجهة دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية

1- في الميدان السيـــاســـي والدبـلـومـاسي.

2- في الميدان العسـكـري.

3- في الميدان الاقتصـــــادي المـــــــالي.

إنّ العلاقات الجزائرية المغربية إبّان الثورة الجزائرية كانت دوما في تحسن مستمر، بالرغم مما يشوبها من اختلافات في بعض الأحيان، لم تكن تؤثر على هذه العلاقات، وهذا بطبيعة الحال يعود الفضل فيه إلى المساندة من قبَل "محمد الخامس" الذي أولى اهتماما بالقضية الجزائرية، غير أن السلطات الفرنسية عملت على تعكير هذه العلاقات، وهذا في ظل تطور الثورة الجزائرية وتصاعد حدّتها وامتدادها إلى الأراضي المغربية والتونسية، كقواعد خلفية لجبهة وجيش التحرير الوطني، خاصة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956م، أين تم إعادة تنظيمها وهيكلتها، جعل المستعمر الفرنسي هو الآخر يضاعف من بشاعته وحدّته من أجل إخمادها وخنقها بكل الوسائل على المستويين الداخلي والخارجي[1].

فكان المشكل الأساسي للمستعمر هو البحث عن كيفية تخذير المغرب الأقصى وتونس لمنع تضامن البلدين مع الثورة الجزائرية، والتفرغ فيما بعد للقضاء عليها، وبالتالي يكون المستعمر قد احتفظ لنفسه بكل الامتيازات فيها، وهذا بفضل صيغة "الاستقلال المتداخل أو المترابط في المغرب الأقصى" وصيغة "الاستقلال الداخلي في تونس" ليستأنف فرض سيطرته المباشرة على كل هذه الأقطار المغاربية[2].

وكان من الطبيعي والمنطقي أن تظلّ فرنسا مُهتمة بالمغرب الأقصى حتى بعد أن اعترفت باستقلاله السياسي. لقد بقيت عدّة قضايا سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية عالقة بين البلدين بحكم الاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة التي وقعتها، وبحكم الحرص الأكيد لفرنسا على الحفاظ على مصالحها الحيوية في المغرب الأقصى المستقل. وإلى هذه الملفات تضاف الثورة التحريرية الجزائرية وما تجده من لدن الشعب المغربي من تجاوب قوي، ودعم ملحوظ لاعتبارات جغرافية وبشرية وتاريخية ودينية وسياسية، شكلت مجتمعة الدعامة الأساسية والأسس الصلبة التي قام عليها الكفاح التحرري المشترك لمواجهة في جبهة مغاربية موحدة الاحتلال الفرنسي بكل أنواعه وألوانه. لم تكن السلطات الاستعمارية الفرنسية ترى بعين الرضى والارتياح مظاهر هذا التجاوب الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية، كما لم تكن تتقبّل وتتفهم ما تجده هذه الحركة الثورية المغاربية وقادتها من دعم مادي

[1]- محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص ص182-208.

[2]- جبران لعرج، المرجع السابق، ص220.

ومعنوي ودبلوماسي من قبَل السلطات الحكومية المغربية بقيادة "محمد الخامس" وعلى مختلف مستوياتها الوطنية والجهوية والمحلية. وانطلاقا من هذا الموضوع، تمت بين الحكومتين المغربية والفرنسية مباحثات ساخنة وحادّة حاولت من خلالها الحكومة الفرنسية إقناع السلطات المغربية بوجوب اتخاذ موقف محايد في قضية يعدّها نزاعا جزائريا فرنسيا ومسألة داخلية، على المغرب الأقصى أن لا يتدخل فيها[1].

وفي هذا الإطار عمل الاستعمار الفرنسي على ضرب التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية وذلك عن طريق انتهاج استراتيجية استعمارية مست جوانب عديدة (سياسية دبلوماسية، عسكرية، واقتصادية مالية).

1- في الميدان السياسي والدبلوماسي:

إن القراءة المتأنية في الدعم السياسي الدبلوماسي المغربي بقيادة الملك "محمد الخامس" للثورة الجزائرية، تكشف لنا أنّ الحكومة المغربية قامت بجهود فاعلة وبنّاءة في دعم الثورة الجزائرية قصد إيجاد حلول سلمية وعادلة لها، وهو ما نلمسه من خلال قيامها بوساطات لدى الفرنسيين، وعقدها لندوات و مؤتمرات مثل مؤتمر طنجة الذي أكّد على ضرورة دعم القضية الجزائرية وإبراز مكانتها العربية والدولية.

ولذلك وجدنا كثيرا من هذه الجهود، كوساطة 1956م التي أدّت إلى اختطاف الزعماء الخمس، واقتراح حل المشاكل في إطار تعاون مغرب عربي فرنسي، ثم اقتراح ثالث بحل المشكل في إطار مغرب عربي فقط وهي القمة التي جمعت الملك "محمد الخامس" والرئيس "الحبيب بورقيبة" بالرباط في نوفمبر 1957م ثم مؤتمر طنجة في أفريل 1958م ومؤتمر المهدية في جوان 1958م[2].

وفي المقابل كانت فرنسا تقاوم كل هذه الجهود المختلفة للمغرب الأقصى إذ بعد خطاب "محمد الخامس" في سبتمبر سنة 1956م الذي اقترح فيه وساطة المغرب الأقصى وتونس وقال فيه: "إننا نودّ أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار المغرب العربي وفرنسا"، ولقد كانت السلطات السياسية في باريس تأمل في تغيير المغرب الأقصى سياسته وعدم

[1]- زكي مبارك، المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة، المرجع السابق، ص ص 12-13.

[2]- عائدي نوري، العلاقات الجزائرية المغاربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، (د.ت)، ص ص13.

تعريض الصداقة الفرنسية المغربية والكف عن دعم الثوار الجزائريين، في حين أقر القادة العسكريون في المغرب الأقصى والجزائر انتهاج سياسة القوة مع المغرب الأقصى للحد من تورطه في القضية الجزائرية، معتقدين أنّ المغرب الأقصى وجه طعنة للساسة الفرنسيين وهو يعادي فرنسا التي مكنته من الاستقلال بالأمس، وأن أسلوب الضغط العسكري وحده الكفيل بإرجاع الأمور إلى نصابها لهذا لجأوا بعد شهر فقط من خطاب الملك إلى اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني الذين كانوا ضيوفا عند "محمد الخامس" للمشاركة في ندوة تونس أكتوبر 1956، والتي كانت فرنسا قد أبدت رغبة في حضورها إلى جانب "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" وزعماء الثورة الجزائرية على أن تنظر بعين الاعتبار إلى مطالب المجتمعين بعد الاجتماع، وقد اعتقدت الحكومتان المغربية والتونسية أن فرنسا قد قبلت فعلا وساطتهما، ولم تكن تعلمان أن هناك مؤامرة فرنسية بهذا الحجم.

وقد اعتبر الكثير من الملاحظين أنّ اعتقال زعماء الجبهة قد أدخل "محمد الخامس" و "الحبيب بورقيبة" وكلا من الدولتين والشعبين المغربي والتونسي في حلبة الصراع الجزائري الفرنسي بصورة مباشرة.

ومن الجهود المغربية التونسية هو ما نصت عليه معاهدة تضامن وأخوة بين المغرب بقيادة "محمد الخامس" وتونس بقيادة "الحبيب بورقيبة" في مارس 1957 على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، وكان رد الفعل الفرنسي منها مثل المحاولة الأولى رافضاً لبيان الرباط، إذ بعد شهر عن تاريخ المعاهدة شنت القوات الفرنسية سلسلة من الاعتداءات والهجومات على الأراضي المغربية[1].

وبالرغم من ردود الفعل الفرنسية والضغوطات الكبيرة فإنّ المغرب الأقصى وتونس لم تيأسا وواصلتا جهودهما، حيث اقترحت الحكومتان وساطة بين الجبهة وفرنسا بتاريخ نوفمبر 1957، ووافقت عليها الجبهة، غير أنّ فرنسا رفضتها بدعوى أنّ المغرب الأقصى وتونس غير حياديتين، كما صرح وزير الخارجية الفرنسي "كريسيان بينو" من نيويورك أنّ قبول الحكومة الفرنسية لفكرة المساعي الحميدة الذي يقوم بها كل من "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" كان من أجل دفع الجبهة على وقف الحرب

[1]- عائدي نوري، المرجع السابق، ص ص 13- 15 .

وليس من أجل البحث عن حل سياسي كما تصوّره قائدا البلدين ويمثلان أيضا ملجأ لأفراد جيش التحرير الوطني[1].

والشيء الملاحظ هو أنّ المغرب الأقصى سرعان ما غيّر مواقفه السياسية اتجاه القضية الجزائرية، خاصة بعد مؤتمر طنجة[2]، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ترى ما الذي جعل المغرب الأقصى يتراجع في تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة؟.

إنّ الإجابة على هذا السؤال يقودنا إلى تحليل السياسة التي رسمها الجنرال "ديغول" لضرب التضامن المغاربي منذ وصوله إلى السلطة عن طريق الحركة الانقلابية التي قام به الجنرالات الفرنسية في 13 ماي 1958م، حيث بعد أن وطد ديغول سلطته، وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والغربي حول سياسته في المغرب العربي بدأ في وضع عدّة مشاريع موضع التنفيذ لضرب التضامن المغاربي الذي أكده مؤتمر طنجة، والذي أكسب الثورة الجزائرية مزيدا من تضامن شعوب المغرب العربي معها، فكان من بين الأولويات التي وضعها ديغول على رأس اهتماماته ضرب مؤتمر طنجة والسعي لعدم تنفيذ مقرراته لأنه يعرف جيّدا أنها تشكل خطرا على وجود الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

وأول عمل قام به الجنرال ديغول اتجاه منطقة المغرب العربي بعد مؤتمر طنجة هو توجيه رسالتين إلى كل من المغرب وتونس، كانت لهجة الرسالة الأولى إلى المغرب الأقصى شديدة عنيفة، ولهجة الرسالة الثانية لينة وتبدي رغبة في التعاون، وكان واضحًا أنّ الهدف من اختلاف لهجة الرسالتين هو القضاء على كل تقارب محتمل بين المغاربة والتونسيين بخصوص موضوع تصفية مخلفات الاستعمار الفرنسي بالبلدين وخاصة القواعد العسكرية، وهو الموضوع الذي نصت عليه ندوة طنجة بعد الجهود التي بذلها الوفد الجزائري في إقناع المغرب الأقصى وتونس استكمال شروط السيادة[3].

إنّ موقف فرنسا من المؤتمر وما خرج به من قرارات قد لخصته الصحافة الاستعمارية بكل وضوح، والتي لا تنطق إلا بإيعاز من السلطات الاستعمارية فمجلة "*Esprit*" وهي الأكثر تطرفا للاستعمار ولسان حاله الرسمي، كتبت تحذر ممّا جاء في المؤتمر من قرارات متعلّقة بمساعدة الثورة

[1]- جريدة المجاهد، العدد13، 1957/11/15،(ق.م).

[2]- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق،ص92.

[3]- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، المرجع السابق، ص83.

الجزائرية من قبَل المغرب الأقصى وتونس حكومة وشعبا، وهذا التخوف ترجعه لاعتقادها الراسخ أن قادة جبهة التحرير الوطني ليسوا من الطراز الذي يمكن الاستهزاء به لأنه بين أيديهم من الوسائل والعزيمة ما يكفيهم لتحقيق أهدافهم[1].

وشعورا من فرنسا بهذا الخطر، راح الجنرال "ديغول" يبحث عن كل سياسة من شأنها أن تفكك جبهة التضامن على مستوى الشمال الإفريقي، واستقر المسعى الفرنسي في ضرورة العمل على نقل مقررات طنجة من إطار الأحزاب الذي يصعب التحكّم فيه إلى إطار الحكومات الذي يسهل الضغط عليه وتوجيهه خاصة وأن أوساط القصر في الرباط كانت متخوفة جدّا من أن تكون نتائج ندوة طنجة فرصة للجناح المتشدّد في حزب الاستقلال بزعامة ابن بركة ولجيش التحرير المغربي أن يتحرك في الاتجاه الذي يسمح له بتقليص صلاحيات السلطة الملكية.

وبالفعل استطاع الجنرال "ديغول" في التأثير على كل من المغرب الأقصى وتونس في التراجع عن قرارات طنجة، وذلك خلال مؤتمر المهدية الذي انعقد بتاريخ 17 جوان 1958، حيث ظهر خلاف من الأول بين الأطراف الثلاثة في تغيير وتأويل مقررات طنجة، رغم أن صحافة المغرب العربي تحدثت عن هذا اللقاء على أنه استمرار لنهج طنجة، مع أنّ النقاش أظهر تهرب الحكومتين التونسية والمغربية من الالتزام برقم معين واضح بالنسبة للمساعدة للثورة الجزائرية، وتم دفع النقاش حول هذه النقطة إلى المساعدة التي ستقدم إلى اللاجئين الجزائريين في كلا البلدين[2].

وهكذا وجدت صحافة الثورة الجزائرية نفسها محرجة، فصحيفة المجاهد كتبت مقالين، المقال الأول تحت عنوان: "المغرب العربي في الامتحان" يحاول فيه رسم سياسة مغرب عربي على ضوء توجيهات ديغول، والمقال الثاني تحت عنوان: "أخطار تحدث بالمغرب العربي" وهو عبارة عن تحليل دقيق لمعالم السياسة الديغولية وأهدافها في المنطقة، وواضح من محتوى المقالين أنّ جبهة التحرير الوطني كانت متفطنة للسياسة الديغولية في لقاء المهدية، لكن رغم ذلك راحت تمارس سياسة التهدئة مع نظامي تونس والمغرب الأقصى وفي نفس الوقت تنبه قواعدها ومناضليها إلى أخطار الوضع الذي تشهده منطقة المغرب العربي منذ مجيئ الجنرال ديغول إلى الحكم[3].

---

[1]- جريدة المجاهد، العدد26، 1958/07/02، (ق.م).

[2]- عائدي نوري، المرجع السابق، ص32.

[3]- نفسه، ص33.

وفي جو من الارتياب وعدم الاطمئنان لمواقف الحكومتين المغربية والتونسية، كانت نتيجة الفشل هي أن قامت تونس بعد عشرة أيام من انتهاء أشغال المؤتمر وتحديدا بتاريخ 30 جوان 1958 بالتوقيع على اتفاقية مع الشركة الفرنسية "سترابسا" "Stapsa" تسمح لها بتحرير غاز "ايجلي" عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس، وهو الاتفاق الذي عُرض على ليبيا في باريس ورفضته جملة وتفصيلا، وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية قد فاتحت الرئيس "الحبيب بورقيبة" في القضية قبل أسبوع من إمضاء الاتفاقية لكنها لم تحصل على نتيجة[1]،كما نجد تهرب الحكومة واضحا من التزامات مؤتمر طنجة، وارتسم هذا الموقف ليؤكد من جديد المصالح والأهداف القطرية الضيقة، وهذا في ظل السياسة الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى بقيادة الجنرال "ديغول" الذي أكد بلهجة متشددة على بقاء القوات الفرنسة بالمغرب الأقصى، وكان هدفه إلغاء التقارب بين البلدين وجعل المغرب الأقصى يترقب تنازلات يمكن أن تبادر بها فرنسا لصالحه، وهذه المعطيات جعلت السلطات المغربية تفكر في عدم رهن مصيرها بقرارات طنجة، وأبدت الحكومة المغربية خلال مؤتمر المهدية ليونة في موقفها التقت مع رغبة "بورقيبة" في عدم رهن مصير شمال إفريقيا بالثورة الجزائرية وضرورة العدول عن خط طنجة وتأجيل مقرراته بشكل يستجيب للظروف المستجدة على المستوى المغاربي والدولي[2].

وهكذا نلاحظ أن هذا المؤتمر لم يخرج بأية نتيجة، فلا هو طبّق مقررات مؤتمر طنجة، ولا هو حدد رقما وحجمًا معينين لمساعدة الثورة الجزائرية، ولا هو شكّل الهيئات المتفق على بعثها، والشيء الوحيد الذي حقّقه هذا اللقاء الثلاثي هو أنه نقل الجهود المغاربية المشتركة من مستوى الأحزاب حيث أماني شعوب المغرب العربي إلى مستوى الحكومات حيث حسابات الأنظمة السياسية[3].

وعلى هذا الأساس فقد عمل الجنرال "ديغول" على إقناع المغرب الأقصى بضرورة عدم مساندة الثورة التحريرية الجزائرية، مقابل جلاء القوات الفرنسية من الأراضي المغربية، مما جعل الموقف الرسمي المغربي يتغيّر اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية.

---

[1]– جريدة المجاهد، العدد26، المصدر السابق.

[2]– عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1،المرجع السابق، ص ص158–160.

[3]– عائدي نوري، المرجع السابق، ص33.

وقد كان ديغول يعرف أن طرح موضوع جلاء القوات الفرنسية عن القواعد الموجودة بكل من المغرب الأقصى وتونس من شأنه أن يشكل قاعدة تحرك شعبي واسع ضد مخلفات الاستعمار في البلدين، فكانت جبهة التحرير الوطني حريصة على إبرازها في مؤتمر طنجة، لأنها مسألة تترتب عنها نتائج ايجابية بالنّسبة لتطور المعركة المسلحة التي يخوضها جيش التحرير الوطني بالجزائر[1].

وقد سبقت الإشارة إلى أنّ المغرب الأقصى قد ارتبطت مع فرنسا باتفاقيات خولت لها تسيير شؤون البلد في مجالات الدفاع وأسندت للجيش الفرنسي مهمة تكوين المؤسسة العسكرية في المغرب الأقصى على النّمط الفرنسي، وبموجب هذه الاتفاقية أبقت على بعض قواتها في البلد[2]، وانطلاقا من هذا التواجد الفرنسي ومن خلال القواعد العسكرية من مطارات ومراكز مراقبة بحرية، راحت تترصد للثورة الجزائرية، وأصبحت بذلك تهدّد الاستقلال الداخلي سواء للمغرب الأقصى أو تونس، وقد بلغ مجموع القوات الفرنسية في المغرب الأقصى حوالي 45 ألف جندي، من سلاح المدفعية والجندرمة، و15 ألف جندي ينتمون إلى سلاح الطيران موزعون على القواعد العسكرية، و2000 من جنود البحرية متمركزين في الدار البيضاء وأخيرا يوجد 500 ضابط فرنسي يشتغلون في صفوف الجيش الملكي كإطارات للتدريب[3].

وقد اقتنع الشعب المغربي بأنّ استقلاله سيظل ناقصا، إذا بقيت الجيوش الأجنبية في بلاده، تهدده، وتعبث بحرمته، واقتنعت الحكومة المغربية كذلك بضرورة العمل على تحقيق هدف الجلاء الذي هو ضروري، فاستلم الملك "محمد الخامس" هذه القضية وعمل بكل حسم مع شعبه من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن الجلاء كان في الأصل مطلبًا جماهيريًا مغاربيّا ليس فقط مغربيّا، حيث كان من بين مطالب جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طنجة، لكن بعض العناصر المغربية المحسوبة على التيار القومي المغربي، عندما تأكّدت بأن جلاء القوات الفرنسية من الأراضي المغربية ما هو إلا مناورة سياسية من مناورات ديغول، تراجعت عن تصريحاتها معارضة جلاء القوات الفرنسية معتمدة على أن هذه القواعد الأجنبية

[1]- محمد الميلي، المرجع السابق، ص56.

[2]- معمر العايب، المرجع السابق، ص99.

[3]- جريدة المجاهد، العدد25، 1958/06/14، (ق.م).

الموجودة على الأراضي المغربية ستوفّر عددا لا بأس به من مناصب العمل للمغاربة، وأرباحا معتبرة للتجار المغاربة المتعاملين مع هذه القواعد[1].

وفي هذا الإطار نجح المخطط الذي رسمه الجنرال "ديغول" في كسب العرش المغربي الذي أبدى تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال "ديغول" الملك "محمد الخامس" بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد هذا المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرة رتّبت خلالها فرنسا استغلالها للمواقع الاستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية[2].

وقد كان المخاض السياسي في المغرب الأقصى يسمح بتوطيد إرادة القصر، ذلك أن الحكومة الاستقلالية التي حلم بها حزب الاستقلال فشلت في تنفيذ برامجها، وورط كثير من أقطابها في حسابات القصر، وبدأ الخلاف والشقاق يدبّ في الحزب، بشكل عمّق انشغاله عن مقرّرات طنجة وعن القضية الجزائرية، وخطّط القصر كذلك لتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء، خاصة إذا ما تحالف مع الثورة الجزائرية وجذر من مواقفه، وقد اغتبط لعملية المكنسة العسكرية، ولكنّها لم تأت على كامل قواته، فعمل عملاً جادًا على تلغيم هذا الجيش، وإثارة الفتنة داخله وتشويه دوره، وقد واجهت بعض فلوله الثورة الجزائرية التي خطّطت لبعث وحدة شعبية تشمل سكان المغرب الأقصى والصحراء الغربية وغرب صحراء الجزائر وموريتانيا، وهم يمثلون نسيج اجتماعي يتجمع فيها معظم قبائل هذه المناطق العازمة على فتح جبهات ضدّ قوات الاحتلال الفرنسي في جنوب المغرب الأقصى، ممّا سيمكّن جيش التحرير الجزائري من تنفّس الصّعداء[3].

إذن من هذا المنطلق، فالسلطات الفرنسية لم ترق لها هذه التحركات، فتواطأت مع القصر الملكي لضرب هذا التلاحم، لتمكين الاستعمار الفرنسي من مواصلة حربه ضدّ الجزائر.

ولنجاح مخطّطها في تصفية وضرب قواعد حزب الاستقلال المتمثلة في جيش التحرير المغربي، عمدت السلطات المغربية إلى إدخال عناصر مخابراتية محسوبة على الجيش الفرنسي وهؤلاء كان ماضيهم بالنسبة للجزائريين غير مشرّف، حيث قاموا بارتكاب جرائم ضد الشعب الجزائري باسم هذا

---

[1]- محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 56-57.

[2]- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص 104.

[3]- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، المرجع السابق، ص ص 87-91.

الجيش، وذلك لوضع حاجز أمام أي شكل من أشكال وحدة النّضال الذي يسعى الشعبان الجزائري والمغربي لإقامتها في محاربة الاحتلال الفرنسي المشترك[1].

إن الضغوط الفرنسية والمخاوف الداخلية كانت تدفع إلى تجاوز مقرّرات طنجة، خاصة بعد أن تم إقناع بعض قادة حزب الاستقلال المعتدلين، بحجة تغيّر الوضع الدولي بمجيء ديغول للسلطة، والصعوبات التي تخلّفها ثورة الجزائر، ولاشك أن تولي الحزب إدارة الحكومة ولعبة السياسة ساهمت في هذا التراجع، لقد تغيّر شيء كثير بل سجلنا انقلاب مواقف في ندوة المهدية، فقادة حزب الاستقلال بعد أن صادقوا على جلاء القوة الأجنبية أصبحوا يبرّرون هذه القوات بالحصول على مكاسب اقتصادية، وبعد أن ربطوا مصيرهم بالثورة الجزائرية أصبحوا يجتهدون في التملص والتبرؤ منها[2].

إضافة إلى ما سبق، فقد عملت فرنسا على استغلال مطامح النظام المغربي في الحصول على مكاسب ترابية على حساب الأراضي الجزائرية قبل حصول الجزائر على الاستقلال، وذلك باقتطاع الصحراء الجزائرية عن بقية القطر الجزائري تيسيرًا لمهمة إقناع المغرب الأقصى وتونس بفائدة البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، وهو الأمر الذي قوبل بالترحيب من قبَل المغرب الأقصى، فتعدّ قضية الحدود الجزائرية ومطامع المغرب الأقصى التوسعية من بين القضايا التي كان لها تأثير مباشرا على مواقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية، كما كانت مسألة الحدود الجزائرية المغربية إحدى المشاكل التي أثّرت بشكل سلبي كبير على الثورة الجزائرية، وقد ظهر هذا المشكل عشية استقلال المغرب الأقصى سنة 1956م، ولم يحدث أن أثار المغرب مسألة الحدود بالشكل الذي أثاره هذه المرّة، فعندما احتلت قوات الجيش الفرنسي المناطق التي ادّعت السلطات المغربية مغربيتها لم يبد المغرب الأقصى أي رد فعل أو مقاومة دفاعًا عن هذه الأقاليم، بل اعترف بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي قادها الأمير عبد القادر عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما ناوأ المغرب الأقصى بعد ذلك مقاومة أولاد سيدي الشيخ[3] .

---

[1]- السبتي غيلاني ، المرجع السابق، ص213-214.

[2]- محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[3]- دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، الثورة التحريرية في أقاليم توات، منشورات مديرية المجاهدين لولاية أدرار، مطبعة النخلة، ورقلة، 2004،ص28.

ولقد طالب المغرب منذ عام 1956 بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، حيث دعا الملك "محمد الخامس" في أواخر سنة 1956 السفير الفرنسي " أليكساندر بارودي" بفتح مفاوضات بين الجانبين حول مسألة حدود المغرب الأقصى مع الأراضي الجزائرية، والذي مفاده أنّ مسألة الحدود ستتم مناقشتها في حينها مع الجزائر المستقلة، وأنّه فيما يخص الصحراء المغربية المحتلة من قبل اسبانيا، ليس هناك ما ينبغي التفاوض في شأنه سوى انسحاب القوة المستعمرة، واسترجاع المغرب الأقصى لكافة أراضيه[1].

غير أنّ السلطات المغربية بدأت في إبرام اتفاقيات مع سلطة الحماية الفرنسية لترسيم الحدود، وقد أضحت هذه الأقاليم جزائرية خالصة في مطلع القرن العشرين، وذلك بموجب الاتفاقيات المغربية الفرنسية لترسيم الحدود بين "الجزائر الفرنسية" و"مغرب الحماية" وقد كانت الاتفاقية الأولى في1901، والثانية في 1902، هذه الاتفاقيات التي هي متمّمة لاتفاقية لالة مغنية، وبموجب هاتين الاتفاقيتين أصبحت الأقاليم الترابية التي يدعي المغرب بأنّها تابعة له، وهي عين الصفراء، بشار، تندوف، الساورة، اقليم توات، وكلها أقاليم جزائرية وباعتراف رسمي للسلطات المغربية[2].

إنّ الأراضي التي يدّعي المغرب الأقصى مغربيتها كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح في سنة 1954، حيث اندمج سكان هذ المناطق في نضال الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955، وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري عدّة معارك في الساورة منذ الأيام الأولى لاندلا ع الثورة، وبشكل منظم وفعال في قورارة وتوات عام 1957، ورغم هذه الأدلّة إلا أنّ السلطات المغربية ما زالت تدّعي أنّ للمغرب الأقصى حق تاريخي في صحراء الجزائر[3].

ومن هذا المنطلق ظهر مشكل الحدود بين الجارتين مع سنة 1956 أي بعد استقلال المغرب الأقصى مباشرة، وادعى المغرب الأقصى أحقيته في هذه المناطق المذكورة، حيث وفي هذا الخصوص

---

[1]– شارل سان برو، محمد الخامس أو الملكية الشعبية ترجمة إبراهيم الزياني، أحمد عاطف، نور الدين الراوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2015، ص ص167.

[2]– علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980، ص49.

[3]– دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص29.

نجد أنّ القادة المغاربة ومن بينهم زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" الذي كان أول من خاض هذه الحملة الدعائية في مغربية المناطق الممتدّة من البحر المتوسط إلى حدود السينغال جنوبا[1]، حيث سخر هذا الأخير جريدة "صحراء المغرب" لخدمة أفكاره وطروحاته مقدّما خياره، وفي هذا الخصوص أقام "علال الفاسي" ندوة صحفية بتاريخ 05 جويلية1956 ووضح فيها على الخصوص بأنّ المعاهدة المغربية الفرنسية المتعلقة بالاستقلال، تنص على إجراء مفاوضات حول مشكل الحدود المغربية، وأثناء ندوته كشف علال الفاسي عن خريطة جغرافية للمغرب باسم "المغرب الكبير"، زاعما أنّ المغرب الأقصى تمتد حدوده إلى نهر السنغال ويحتوي على منطقة تندوف وبشار وتوات والقنادسة، ويحتوي كذلك على السودان الفرنسي(شمال المالي الحالي) وعلى تنزروفت، وذكّر الحاضرين من الصحفيين بأنّ موريتانيا وجب أن تكون موضوع مفاوضات صريحة بين المغرب الأقصى وفرنسا[2].

كما صرّح في أوت 1957 في مدينة إيموزار جنوب فاس: "إنّ أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن يعاد للمغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقتها فرنسا عنوة بالجزائر"، وفي عام 1957 وبداية عام 1958 عمد "علال الفاسي" للتوسع على حساب المناطق الجزائرية بحيث تقدمت أفواج من جيش التحرير المغربي إلى مناطق عين الصفراء والساورة وبشار وانطلاقا من فقيق، وخاضت بعض الاشتباكات مع الفرنسيين غير أن مهمتها الأساسية كانت نشر دعاية مغربية سكان تلك المناطق وبهدف تحقيق بعض الأغراض[3].

وفي نفس السياق ألقى خطابه الشهير في 20 سبتمبر1957 بفقيق والذي أكّد فيه على الأهمية الاقتصادية التي تزخر بها الأراضي الصحراوية، كما حدّد من خلال هذا الخطاب الحدود الطبيعية بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسينغال إلى مليلية مرورا بموريتانيا وتوات وقورارة[4].

---

[1]– عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ص32–33.

[2]– أعدّ هذه الخريطة ابن عمه عبد الكبير الفاسي مدير مكتب حزب الاستقلال بمدريد سنة 1947 ، وللاطلاع على الخريطة أنظر عبد الرحيم الورديغي، الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956–1961، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1982، ص32–33.

[3]– Mohamed harbi, les Archives.... op,cit,p430

[4]– DZ/AN/2G/003/02/060

والجدير بالذكر أنّ مجلس الوزراء المغربي المنعقد في شهر أوت 1957 قد اتخذ قرار إنشاء مديرية للشؤون الصحراوية، وتكون مكلّفة في إدارة المفاوضات مع فرنسا لرسم الحدود، وقد عبر وزير داخلية المغرب بتاريخ11 مارس1958 "أنّ المشاكل الفرنسية المغربية مصدرها عدم ضبط الحدود"[1].

إنّ جبهة التحرير الوطني نبّهت السلطات المغربية إلى أنّه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنّها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، ومن جهتها فقد أبدت السلطات الفرنسية تجاوبا مع مسألة تحديد الحدود مع المغرب الأقصى، ولذلك شرعت السلطتان الفرنسية والمغربية في مفاوضات لتحديد الحدود المشتركة، وتم وضع لجنة مشتركة مكلفة بهذه المهمة، حيث أنّ مجلس الوزراء المغربي وباقتراح من السيد "أحمد بلفريج" وزير الشؤون الخارجية قرّر إنشاء لجنة في 02 مارس 1958 وكانت تأمل في عقد اتفاق مع الحكومة الفرنسية وجرت بينهما عدّة اجتماعات منتظمة في باريس كما في الرباط[2].

ولقد أوردت الصحيفة الفرنسية "*combat*" بتاريخ 21 مارس1958 بشأن مجهودات المغرب الأقصى في ادعائه باسترجاع مطالبه الترابية ومما جاء فيها:" وفي واشنطن قام السيد العراقي المبعوث الخاص لملك المغرب الأقصى، بمقابلة مساعد "فوستر دالاس" ثم زار "همرشولد" في مقره والمهمة التي يؤديها الآن السيد العراقي في أمريكا هي اطلاع الأمم المتحدة على مطالب المغرب الأقصى الترابية وادعاؤه بأن الوطن المغربي يمتد إلى قسم من الصحراء وموريتانيا..."[3].

وفي هذا الإطار ندّدت جبهة التحرير الوطني رسميا لدى السلطات المغربية لهذه الإجراءات ودعتها للتدخل لمنع الفوضى التي تربك نشاطها في هذه المناطق والحد من نشاطات جيش التحرير المغربي، غير أنّ الردود الرسمية المغربية أكّدت على أنّ المغرب يخطط للتوسع في هذه المناطق[4]، وزيادة على ذلك صعّدت من موقفها ولهجتها اتجاه جبهة التحرير الوطني حيث عمدت إلى تدعيم مراكزها

[1] – Mohamed harbi,op.cit,p433

[2] – محمد ودوع، المرجع السابق،ج2، ص119.

[3] – عبد الله شريط ،الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،ص07.

[4] – عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص300.

العسكرية بفرق من الجيش الملكي على مناطق الحدود المغربية الجزائرية، وهو الشيء الذي أثر كثيرا على الثورة الجزائرية خاصة في مجال مرور الأسلحة إلى الجزائر[1].

ويبدو أنّ إثارة الأهمية الاقتصادية لهذه المناطق وغناها بثروات باطنية هو العامل الذي حرّك حزب الاستقلال الحاكم في المغرب الأقصى بعد ذلك جعله يحذو حذو "علال الفاسي"، وفي هذا الإطار كان "المهدي بن بركة" قد تبنّى هذا الطرح في مباحثاته مع الجنرال "كوتي" على الحكومة الفرنسية تجاوز مشكلة الحدود وطرح مشروع تعاون مغربي- فرنسي لاستغلال ثروات الصحراء[2] "المهم أن تتفق الرباط وباريس على استغلال ثروات الصحراء المغربية وأن أضمن لكم أنّ قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية ...إنّه يكفي للبدء في هذا المشروع أن يبدأ في نصب الخط الحديدي الرابط من تندوف وأغادير وأنا أضمن أنّ أعمال جيش التحرير ستتوقف".

ويتضح أنّ ثروات الصحراء البترولية والمعدنية، وأهمية موقع تندوف كانت الدافع الأساسي للتمسك بمعركة الصحراء، وفي هذا الإطار دافع المغرب الأقصى عن مغربية موريتانيا، لكنّه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي، ومنه كبُرت أحلام القصر الملكي وأصبح ينظر إلى المنطقة بمنظار الغنى والثروة وما تذره على المغرب الأقصى من خيرات، وإن ذلك سيجعل المغرب الأقصى القوة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، فراح القصر الملكي يدّعي السيادة التاريخية على هذه المناطق، ويزعم أنّها كانت في عهد المنصور مناطق مغربية، وهي حجته التاريخية التي يسند عليها ادعاءاته وأحقيته في هذه المناطق رغم أنّها كانت في هذه الفترة أي في القرن السادس عشر الميلادي تابعة له شكليا ثم والت الزيانيين[3].

وعلى كل حال فإنّ قبول فرنسا للتفاوض حول الحدود مع المغرب الأقصى، لم تكن سوى مناورة أجاد لعبها الجنرال ديغول، وهذا لإبعاد المغرب الأقصى عن كل تضامن مع الثورة الجزائرية، وجعلها تدخل في صراع مباشر مع جبهة التحرير الوطني، التي كانت ترى أنّ تسوية المشاكل الحدودية مع المغرب الأقصى لا تتم إلا بعد تحقيق الجزائر استقلالها التام، والدليل على أنّ فرنسا استعملت المفاوضات حول الحدود بغرض إبعاد التقارب الذي حدث في مؤتمر طنجة بين تونس والمغرب

---

[1]- DZ/AN/26/003/02/060

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق،ص302.

[3]- دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق،ص28.

الأقصى لمساعدة الثورة الجزائرية، وهذا ما جاء في مذكرات ديغول، حيث وضّح بكل صراحة سياسته حول الوحدة الترابية للجزائر قائلا: "إن تنمية تنقيبنا عن البترول في الصحراء واستثمارنا له سيصبح غدا بالنّسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسا للتعاون مع الجزائريين فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الآخرين، أرضا تعود في وضعها الحالي إلى الجزائر"[1].

ويبدو أنّ فشل المغرب في الحصول على ما كان يصبو إليه من فرنسا جعله يلجأ إلى مباحثات مع جبهة التحرير الوطني حول مسألة الحدود، وخلال مؤتمر طنجة بدا أنّ مشكلة الحدود متجاوزة، وإن كان حزب الاستقلال بدأ يناور لتزكية مطالبه ويبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير الجزائري، وأدّى انهيار هذا الطموح وفشل مشروع الوحدة إلى عودة مشكلة الحدود القطرية من جديد، حيث أنّ عودة الجنرال الفرنسي ديغول إلى الحكم هو الذي شجع الطرف المغربي إلى ذلك وجعله يبدي استعدادا لإعطاء دفع قوي للعلاقات المغربية الفرنسية حيث انساق المغرب الأقصى وراء السياسة الديغولية وعاد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية وضايق نشاط جيش التحرير الجزائري[2].

وأمام هذا الصراع الخفي على الحدود عقد ممثلو الثورة في المغرب الأقصى، اجتماعًا مع ابن بركة ومحمد البصيري في 08 أفريل 1958، ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، وعقد اجتماع آخر في 06 ماي من السنة نفسها بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية تعرض لمشكلة الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الجزائري في جنوب المغرب الأقصى وأظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف اعتراف جبهة التحرير الوطني بتبعية هذه المناطق للمغرب الأقصى[3].

ورغم اتفاق الطرفان المغربي والجزائري على مواصلة المباحثات وإبعاد الطرف الفرنسي عن الموضوع، إلاّ أنّ الجانب المغربي تجاوز ذلك حيث صرح "أحمد بلافريج" في 17 ماي 1958 بأنّ الحكومة المغربية ستدافع عن مشكلة الحدود وأنّ القضية ستعالج بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية

[1]- معمر العايب، المرجع السابق، ص198

[2]- محمد ودوع، المرجع السابق،ج2، ص120-122.

[3]- نفسه، ص128.

الفرنسية من دراسة ملف الحدود[1]، وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن انطلاق المفاوضات المغربية–الفرنسية بشأن الحدود، وكتبت معلّقة على ذلك بأنّ "الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز وسوف يكون هو النقطة الثانية التي تناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم"[2]، ومن جهتها اعتبرت جبهة التحرير الوطني الموقف المغربي هذا سلوكا لا يتماشى ومبادئ مؤتمر طنجة التي كانت تدعو إلى تصفية الوجود الأجنبي في المنطقة والسعي إلى توحيد المواقف من أجل إنهاء كل مظاهر الاستعمار في المغرب العربي.

وبذلك فإنّه وبسبب المطالب الترابية لم تنته مهمة جيش التحرير المغربي بعد الاستقلال، إذ أراد حزب الاستقلال بواسطة هذا الجيش أن يحقّق أطماعه في المناطق الجزائرية وفي موريطانيا والصحراء الغربية (الاسبانية) في إطار خريطة "المغرب الكبير"، ولما لم ينجح دعا إلى عقد مؤتمر طنجة لتحقيق أحلامه عن طريق مطية وحدة المغرب العربي، وقام بالموازاة معها بأعمال وحوادث مشبوهة وغامضة في الفترة ما بين 1958–1960 في المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة أثناء الثورة ما بين منطقة فقيق وبشار، وما بين بوذنيب وفقيق، وما بين بشار وتندوف، نفّذها جيش التحرير المغربي بغرض الاستيلاء على بعض المناطق في الجزائر[3].

ونتيجة لهذا قدّمت جبهة التحرير الوطني احتجاجها لدى السلطات المغربية، خاصة بعد إقامة عدّة مراكز لقوات الجيش الملكي وفرق المخازنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل

---

[1]– بخصوص هذه المسألة يذكر مقرر الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة المرحوم المجاهد مولود قايد (المدعو رشيد)، أنّ المهدي بن بركة قام في كواليس المؤتمر بتوزيع خريطة حزب الاستقلال للمغرب العربي وفيها مراكش الكبرى التي تمتد شرقا إلى عين صالح بالجزائر و جنوبا إلى نهر السنغال، هذه المناورة التي تهدف إلى إثارة مشكل الحدود مع الجزائر "استفزت" إلى حد ما وفد جبهة التحرير الوطني، وأثناء تشاور أعضاء الوفد الجزائري طرح أحمد بومنجل ثلاثة احتمالات: هل نواصل المشاركة في المؤتمر؟ أم نقاطع؟ أم نتجاهل الأمر؟ أخذ الوفد الجزائري في النهاية بالموقف الأخير وعندما طرحت المسألة في المداولات أجاب رئيس الوفد بما يلي:"الحدود الفرنسية يمكن النظر فيها، لكن لسنا مؤهلين الآن بالحديث في هذه المسألة، فعندما تستقل الجزائر يمكن أن نتحدث مع المغرب المستقل حول مسألة الحدود أسوة بالبلدان المجاورة الأخرى"، ومع ذلك أعاد بن بركة الكرة محاولا إصدار توصية في الموضوع من المؤتمر، لكن بوصوف أعترض على ذلك بقوة وهكذا تجنّب المؤتمر الخوض في هذا الموضوع الشائك. انظر العايب معمر، المرجع السابق،ص151.

[2]– محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق،ص120.

[3]– محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، المرجع السابق، ص244.

جيش التحرير المغربي، وأدّى احتكاكه مع جيش التحرير الجزائري إلى حدوث الكثير من المشاكل والاصطدامات وتعكير العلاقات المغربية الجزائرية وعرّضتها لكثير من المحن، وهذا في الوقت التي كانت فيه الثورة الجزائرية مضطرّة إلى اعتماد مناطق الجنوب الصحراوية وخاصة فقيق معبرا للسلاح والجنود والاتصال بعد اغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، وبذلك نجد جيش التحرير المغربي رمى بكل ثقله في هذه المناطق للتضييق على أفراد جيش التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين[1].

إضافة إلى هذا نجد تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات يذكر أنّ جيش التحرير المغربي كان غرضه كذلك من هذه التصرّفات هو نشر ادعاءات مفادها أنّ المناطق الجزائرية في الحدود الجزائرية المغربية هم سكان مغاربة وليس لهم صلة بالجزائر[2]، وبالتالي فإنّ أعمال وممارسات جيش التحرير المغربي في هذه المناطق أدّى إلى انعكاسات وخيمة على الثورة واللاجئين الجزائريين، وهذا كله نتيجة المشاكل الحدودية المفتعلة من قبَل المملكة المغربية، بفعل السياسات الديغولية، على الرغم من إنشاء اللجنة المشتركة الجزائرية المغربية في 08 أفريل1958[3].

وبعد إنشاء هذه اللجنة المشتركة من طرف الملك "محمد الخامس" وصل إلى مسامع الملك بأنّ الخلافات ما زالت قائمة بين الجيش المغربي وجبهة التحرير الوطني، وأنّ قرارات اللجنة الوطنية التي أسّسها لم تحترم، فقام بتعيين عامل جديد على عمالة تافيلالت في نهاية 1959، لعل ذلك يساعده في معالجة هذه المشاكل، وبعد أن بلغت الخلافات حدّتها، تدخّلت الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى الملك "محمد الخامس" طالبة منه السهر شخصيا على حل هذه الخلافات، ولم يتأخّر الملك لحظة في تلبية مطالب الحكومة المؤقتة، فأصدر أوامره لإنهاء هذه الأزمة بوضع حد للنّشاطات التي يقوم بها الجيش

---

[1]– كان لممر فقيق– بشار أهمية كبيرة حيث أصبح يلعب الدور الرئيسي في الانفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وإنّ القواعد الخلفية التي عول عليها كثيرا في تموين الثورة الجزائرية بالسلاح والمؤونة والرجال تعتمد بالأساس على هذا الممر الحيوي، بعد عدم تمكن المستعمر الفرنسي في إقامة الأسلاك الشائكة في وجه هذا المعبر، غير أنّ القوات المسلحة الملكية وجيش التحرير المغربي تمركزوا في هذه المعابر واعتراض أفراد جيش التحرير الجزائري. أنظر عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص304–308.

[2]– DZ/AN/2G/003/02/060

[3]– عمل الملك "محمد الخامس" على إيجاد حل لهذه المشاكل فقرر يوم 08 أفريل1958 إنشاء لجنة مختلطة جزائرية–مغربية تحت رئاسة "مسعود شيقر" مدير ديوان الملك، وتتكون من: عن الجانب المغربي(محمدي وزير الداخلية والمهدي بن بركة رئيس المجلس الاستشاري وفقيه البصري القائد الأعلى للقوات المسلحة المغربي)، وعن الجانب الجزائري (عبد القادر معاشو، سي الحسين، والشيخ خير الدين).أنظر: Mohamed harbi, les Archives.... op,cit,pp444–445

المغربي ضد الجزائريين، حيث قرر ضم أفراد هذا الجيش إلى القوات الملكية المسلحة، وأعطى أوامر لقادة الجيش بمعاقبة المتسبّبين في هذه الأزمة التي تعرفها العلاقات الجزائرية المغربية[1].

ومما يمكننا قوله أنّ الاستعمار الفرنسي استطاع أن يفك رباط التضامن والوحدة بين الجارتين الجزائر والمغرب الأقصى، وهذا الأمر الذي أضر كثيرا بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن والشدائد، وأدّى إلى مصادمات عسكرية بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري، وكان مصدر ذلك كله قضية الحدود، وبناء على شهادة المجاهد "عبد الغني عقبي" الذي جاء فيها ما يلي:"أنّ الأطماع التوسعية المغربية بدأت بالتواطؤ مع فرنسا حيث قام علال الفاسي مدعوما بفرق الجيش المغربي وحزب الاستقلال بالقيام باشتباكات مع جيش التحرير الوطني، وبدأ المغاربة يطالبون بثلث القطر الجزائري" ويؤكد هذه الحقيقة كذلك السيد "عبد الحميد مهري" الذي أكد بدوره أنّ صدامات مؤسفة وقعت في الحدود الجزائرية خلال شهر أوت 1958 وكان سببها طرح موضوع الحدود من جديد الذي تم الفصل فيه في مؤتمر طنجة[2]، وهذا الأمر الذي بلغ مسامع "محمد الخامس" وعمل على حل الخلافات وتحسين العلاقات بين الطرفين.

وأما ونحن بصدد الحديث عن استراتيجية المستعمر الفرنسي سياسيا ودبلوماسيا في مواجهة دعم "محمد الخامس" للثورة الجزائرية، فإنّ فرنسا لجأت إلى وسيلة أخرى للضغط، وهي وسيلة الاحتجاجات لدى السلطات المغربية، وهذا من أجل إبعادها عن مساندتها للقضية الجزائرية، ومن هذه الاحتجاجات نجد الرسالة السرية بتاريخ 31 ماي 1960 الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية المغربية والموجهة إلى وزارة الداخلية المغربية، وموضوعها احتجاج سفارة فرنسا على الحوادث التي يقوم بها جيش التحرير الجزائري على الحدود المغربية الجزائرية من داخل التراب المغربي ومما ورد فيها:"... أن طائرتين فرنسيتين كانتا تحلقان فوق التراب الجزائري يوم 19 ماي... فاستهدفت لنا حامية كانت تطلق من أسلحة أوتوماتيكية منصوبة بالتراب المغربي..."، كما أشارت السفارة الفرنسية إلى العواقب الوخيمة التي تترتب من الحرية التي تترك لرجال الثورة المستقرين بالتراب المغربي، وإلى المسؤولية التي تقع

[1]- السبتي غيلاني ، المرجع السابق، ص ص218-220.

[2]- معمر العايب، المرجع السابق، ص ص200-201.

على السلطات المغربية[1]. وأمام هذا الاحتجاج قامت السلطات المغربية بتحقيق حول هذه الحوادث التي جرت على الحدود وضرورة الرد على السفارة الفرنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأجهزة السياسية والدبلوماسية والعسكرية الفرنسية المتواجدة بالمغرب الأقصى أولت عناية خاصة لكل ما يجري في المغرب الأقصى من تحركات وأنشطة ولقاءات وتجمعات تضامنية مؤيدة للثورة الجزائرية لترفع في شأنها وعنها تقارير إلى الدوائر المختصة في باريس لتكون على بينة من الأوضاع الداخلية المغربية والمواقف الحكومية من الثورة الجزائرية وقادتها، ومن التقارير المرفوعة إلى السلطات الحكومية في باريس نجد مراسلة صادرة عن السفارة الفرنسية بالرباط وتتعلق بوضعية ونشاط الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب الأقصى، حيث أنّ التقرير قدّر عدد أفراد الجالية الجزائرية المقيمة في المغرب الأقصى الذين فضلوا التمركز في أهم المدن المغربية مثل فاس ومكناس والدار البيضاء، غير أنّ الأغلبية منهم تمركزوا في وجدة، وقدّر عددهم مع سنة 1957 حوالي 100ألف لاجئ، ومن القضايا التي تعرّض لها التقرير الدبلوماسي الواجبات المالية التي يدفعها هؤلاء اللاجئين بانتظام للثورة الجزائرية وعمليات الاكتتابات لجمع التبرعات والمساعدات المختلفة، كما تناول كذلك قواعد التدريب والمعسكرات ومحلات لصنع الأسلحة وكيفية ووسائل نقل المعدات والمؤن من مختلف جهات المغرب الأقصى نحو الحدود المغربية الجزائرية.

ومن النقاط التي تعرّض لها هذا التقرير بالتفصيل والدقة أشكال الدعم الذي يقدمه بعض المسؤولين الحكوميين إلى الثورة الجزائرية، حيث ورد فيها بصريح العبارة أسماء عامل مدينة وجدة السيد "ولد اعمر حميدو"، وعامل مدينة الناظور السيد "عبد الله بن عبد الرحمن الصنهاجي"، وعلى حسب ما جاء في هذا التقرير بشأن المسؤولين المغاربة قاموا بتقديم كل أنواع المساعدة للمجاهدين الجزائريين ولقادة الثورة بحيث يمكنانهم من الحصول على كل الوثائق التي تسهل أمورهم.

وفي ختام هذا التقرير الذي حرره مسؤول دبلوماسي رفيع المستوى في السفارة الفرنسية بالرباط حيث ذكر أنّ الثورة الجزائرية تتلقى من المغرب الأقصى مساعدات وإعانات مهمة تأتي في طليعتها تلك التي تقدمها الجالية الجزائرية المتواجدة في المغرب الأقصى، وفي هذا الخصوص فقد فاتحت السفارة

[1]- تقرير عن احتجاج سفارة فرنسا في 31 ماي 1960 على الحوادث التي يقوم بها جيش التحرير الجزائري على الحدود المغربية الجزائرية من داخل التراب المغربي في مركز أرشيف الوثائق الملكية.

الفرنسية يوم 07 ماي 1957 السيد "مبارك البكاي" رئيس الحكومة المغربية والسيد "إدريس المحمدي" وزير الداخلية، ووجه الحكومة المغربية بخصوص هذه المباحثات إلى الدوائر المختصة، فعلى حسب التقرير دائما فبالرغم من هذه المباحثات والضمانات التي قدمها "إدريس المحمدي" للسفارة الفرنسية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكوين مجموعات قتالية جزائرية على أرض المغرب الأقصى وتنطلق منه لمهاجمة القوات الفرنسية، فإنّ المغرب الأقصى لم يغير من موقفه المبدئي والعقائدي من المسألة الجزائرية[1].

ونجد تقريرا آخر وهو عبارة عن مذكرة صادرة عن المديرية العامة للشؤون المغربية والتونسية التابعة للخارجية الفرنسية، حرر بتاريخ 13 ديسمبر 1957.تعرضت في مقدمتها إلى المباحثات التي تمت بين الملك المغربي "محمد الخامس" والرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" بتاريخ 21 نوفمبر1957 والتي أسفرت عن موقف موحد للقائدين حول المسألة الجزائرية، وهنا سنركز على المعلومات والتحليلات التي تخص مواقف المغرب الأقصى والمسألة الجزائرية ومنها:

– وجود تأييد ومساندة قوية مع الثورة الجزائرية لكل أطياف الشعب المغربي.

– ليس هناك اختلاف بين موقف المغرب الأقصى وانشغاله في حل القضية الجزائرية عن موقف تونس.

– وجود قناعة لدى المسؤولين المغاربة بأن عودة السلم إلى الجزائر هو وحده كفيل بضمان أمن المغرب الأقصى، واستقرار البلدان المغاربية وبالتالي إقامة علاقات تعاون مع فرنسا.

– قناعة المغرب الأقصى والساسة المغاربة أنّ النزاع الجزائري الفرنسي مسألة سياسية تستدعي حلا سياسيا لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال مفاوضات بين الطرفين.

– المساندة والتأييد المغربي وذلك من خلال الخطب والتصريحات المتكررة لدعم الثورة الجزائرية مثل: خطاب "محمد الخامس" بوجدة بتاريخ 25 سبتمبر1956، وتصريحاته والتي وردت فيها دائما كلمة " استقلال الجزائر" وما خلفته هذه العبارة من ردود فعل من السلطات الفرنسية، واستعداد الملك للقيام بالوساطة بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية، ومبادرات حكومة الملك في المحافل الدولية ومنها هيئة

1- Documents Diplomatique français –Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 1957, tome1 document n°: 166 du 21février1957.pp311-315.

الأمم المتحدة في حل القضية الجزائرية، وبالطبع هذا أيضا أدى إلى ردود فعل فرنسية على هذه المجهودات والمبادرات التي تقوم بها المغرب الأقصى[1].

كما تجب الإشارة إلى تقرير وهو صادر عن السفارة الفرنسية بالمغرب الأقصى التابعة للخارجية الفرنسية، حرر بتاريخ 18 جوان 1959 تحت عنوان "محمد الخامس والقضية الجزائرية"، حيث تعرض التقرير إلى موقف "محمد الخامس" الداعم للقضية الجزائرية، حيث تعرض التقرير إلى اللقاء الذي جرى بين الملك وبن بلة وأكّد له مساندته للثورة الجزائرية، كما عرض الوساطة المغربية التونسية بين الجزائر و فرنسا، ودعا إلى عقد مؤتمر طنجة لدعم الثورة الجزائرية وذلك من أجل حل القضية الجزائرية، ويضيف التقرير أنّه بعد مجيئ الجنرال ديغول إلى الحكم قام "محمد الخامس" بتذكيره بوجوب الحل السلمي بين الجزائر وفرنسا، ولكن تغيير الحكم في فرنسا دفع الملك إلى التحلي بالحذر، وفي خريف 1958 تم استحداث السياسة الفرنسية، حيث قدم ديغول اقتراحات لجبهة التحرير الوطني في 23 أكتوبر 1958، فمن جهته فإنّ الملك قد شجع "فرحات عباس" على الحوار مع فرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية لكن هذا الأخير رفض، في حين نجد الملك مُصر على مواصلة دعمه للثورة الجزائرية من أجل تحقيق المغرب العربي الكبير[2].

ومن خلال هذا فإنّ السلطات الفرنسية وعبر سفارتها المتواجدة في المغرب الأقصى التي كانت تحرر التقارير وترسلها إلى باريس، يتبين أنّ فرنسا كانت على علم بكل كبيرة وصغيرة تحدث في المغرب الأقصى، من خلال وقوف هذا الأخير شعبا وحكومة وملكا إلى جانب الشعب الجزائري في محنته ودعمه ومساندته لقضيته والبحث عن كيفية لحلها، وهو الشيء الذي أدى بالمغرب الأقصى في كثير من المرات إلى ردود فعل فرنسية، وذلك من خلال مجموعة من الضغوطات والاكراهات المفروضة عليه نتيجة دعمه للثورة الجزائرية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ السلطات الفرنسية قد استعملت وسائل أخرى للضغط على المغرب الأقصى من خلال التخويف والوعيد وإلقاء التهم على المغاربة فيما يخص الاضطرابات التي تحدث في

---

[1]- Documents diplomatiques français – ministère des affaires Etrangères Paris, 1957, tome1, document n°: 433 du 13 décembre 1957,pp893-902.

[2]- أنظر الملحق رقم: 29.

المغرب الأقصى، وهذا عبر الصحف الاستعمارية ومن هذه الصحف نجد صحيفة " *le temps de paris*"، حيث كتبت بتاريخ 07 جوان 1956 تحت عنوان "استقلال الجزائر خطر على تونس والمغرب" تهدد وتنذر "محمد الخامس"، وهذا بعض ما جاء في المقال: " إنّه من حق فرنسا أن تنذر المغرب وتونس بأنّ اللعب على الحبلين غير ممكن. وأن حكومتيهما المستقلتين في نطاق التكافل لا يمكن أن تصبحا سلاحا في يد جمال عبد الناصر، لا شك في أن "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" ليسا آلة طيعة في يد النزعة العربية بالشرق. وتمرّد الفرق المسلحة التابعة لصالح بن يوسف وموقف جيش التحرير المغربي الذي أقل ما يقال أنّه غامض إزاء السلطان يدل دلالة كافية على أنّ الرجلين يعدّان مشبوها فيهما في نظر القاهرة بأنهما يميلان إلى الغـرب وأنّ القاهرة تريد أن تضغط عليهم في انتظار التخلص منهما. إنّ الذين حالفوا فرنسا ولو بشروط باهظة لفائدة بلادهم هم قوم مشبوهون في نظر المتعصبين"[1].

كما لجأت فرنسا عن طريق هذه الصحيفة إلى الضغط على "محمد الخامس" على إثر دعمه للثورة الجزائرية، حيث أكّدت فرنسا للملك أنّ نفوذه السلطوي مهدّد وليس قائما على أسس متينة، طالما أنّ هناك مناطق كاملة في المغرب الأقصى لا تخضع لسلطانه، بل هي تحت جيش التحرير المغربي، وبهذا فقد حملت الحكومة الفرنسية مسؤولية انهيار الحكم إلى تقاعس الحكومة المغربية في القضاء على خصومها(أي جيش التحرير المغربي)، وبالتالي فهذه التصريحات ما هي إلا وسيلة من وسائل الضغط التي استخدمتها فرنسا لمنع المغرب الأقصى لوقف تأييده ودعمه للثورة الجزائرية، وأعلنت فرنسا في كثير من المرات على أن بقاء قواتها في الجزائر والتي كانت تقدر بـ400 ألف جندي هي الفرصة الوحيدة التي تتيح للحكومة المغربية أن تبقى على قيد الحياة، غير أنه ورغم سياسة التخويف التي تستعملها فرنسا إلا أنّ جيش التحرير المغربي كان يدرك تمام الإدراك لكل مسؤولياته وواجبه اتجاه وطنه، فقد أكد أحد مستشاريه للصحفي "جان روس" بأنّ جيش التحرير المغربي بالرغم من أنه محتفظ بالمنطقة ويرفض أن يضع السلاح فإنه يؤيد أعمال الحكومة ضد الأعمال الفردية التي أثارت الاضطرابات الأخيرة"[2].

[1]– عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1956، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،ص ص 356–357

[2]– نفسه، ص ص357–358.

وفيما يخص إدراج القضية الجزائرية في منظّمة الأمم المتّحدة، فإن القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من قبَلها بسبب تعنّت فرنسا وحلفائها، حيث اعتبرتها قضية فرنسية داخلية تخصّ فرنسا لوحدها، الأمر الذي أدّى بالمنظمة إلى تأجيلها وعدم إصدار قرار بشأنها، وفي هذا الخصوص لم تسمح فرنسا بتدخل المغرب الأقصى وتونس في هذه القضية لا في هيئة الأمم المتحدة ولا خارجها، حيث نشرت صحيفة "Information" بتاريخ 18 نوفمبر 1956 تحت عنوان " لا نسمح. لا نسمح أبدا " وهذا مما جاء في مقالها:"... فإن تونس والمغرب تبحثان في هيئة الأمم المتحدة عن تفويض لعملها الخاص. وهذا ما يفسر تدخلاتهما في القضية الجزائرية. وهذا أمر لا نستطيع أن نقبله من هيئة الأمم المتحدة. ولا نسمح للمحميتين السابقتين (أي المغرب الأقصى وتونس) بأن تقوم به..."[1].

2- في الميدان العسكري:

نظراً للمساعدة والدعم المغربي بقيادة "محمد الخامس" للثورة التحريرية الجزائرية خاصة بعد إنشاء قواعد خلفية بالمغرب للتدريب والتكوين والتموين والإمداد بالأسلحة وذخيرتها الحربية عبر الحدود ومناطق الجزائر الداخلية، أسرعت فرنسا في محاولة عزل الجزائر عن عالمها الخارجي خاصة على الجبهة الغربية.

وفي هذا الإطار وبخصوص عملية تسليح وتموين الثورة عبر المغرب الأقصى، فلقد عرفت الكثير من العراقيل والصعوبات، ومرت بالكثير من المتاعب خاصة على الحدود المغربية الجزائرية، حيث عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من أجل القضاء على النشاط الثوري بالمغرب الأقصى بصفة عامة وعلى عمليات التموين والتسليح التي كانت توجّه إلى الثورة الجزائرية بالداخل بصفة خاصة، وقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية المغرب الأقصى بالنّسبة للثورة الجزائرية، لذلك سعت للحد من نشاط جبهة التحرير الوطني، وعملت كل ما في وسعها للقضاء على كل نشاط ثوري بالمغرب الأقصى، ويبدو أنّ السلطات الفرنسية كانت تدرك الخطر الذي يمكن أن تشكّله الأراضي المغربية في علميات التسليح لذلك سعت مبكّراً إلى ربط المغرب الأقصى باتفاقيات ومواثيق تلزم الحكومة المغربية بالتعاون مع فرنسا في هذا المجال، كما حاولت السلطات الفرنسية الضغط على المغرب الأقصى ودفعه لوقف نشاط جبهة التحرير الوطني على الأراضي المغربية، فقد استنكرت

[1]- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1957،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010، ص ص846-848.

السلطات الفرنسية تساهل وتواطؤ السلطات المغربية اتجاه نشاط جبهة التحرير الوطني على الأراضي المغربية، ووجهت عدّة شكاوي ضدّ السلطات المغربية، متّهمة إياها بأنّها أصبحت ملجأ الثوار الجزائريين ومشتلة للعديد من مراكز التدريب العسكري ومخازن الأسلحة المنتشرة بالمغرب الأقصى.

ولم تكتف السلطات الفرنسية بتوجيه الشكاوي ضدّ السلطات المغربية فقط، بل اتهمتها بتدعيم واحتضان الثورة الجزائرية، ثم راحت بعد ذلك تهدّد المغرب الأقصى باستعمال القوة العسكرية[1]،كما حاولت السلطات الفرنسية ضرب التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى، وخاصة مصالح التسليح والتموين من الداخل وذلك باختراق شبكة التسليح من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية. ونتيجة لضغط السلطات الفرنسية على المغرب الأقصى وتهديدها له، فقد تأثرت عمليات التموين والتسليح فكانت بذلك المغرب الأقصى عرضة لعدم الاستقرار، الأمر الذي دفع جبهة التحرير الوطني للبحث عن سبل أخرى لتهريب ونقل الأسلحة والمؤونة خارج الأراضي المغربية وذلك باستعمال معابر جديدة لإيصال الأسلحة إلى الجزائر كاستعمال بعض البلدان الإفريقية مثل موريتانيا، النيجر و مالي[2].

وإلى جانب ذلك كانت القوات الفرنسية تراقب سير السفن في عرض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الإمداد عن طريق البحر بعد سنة 1956 لم يكن في حقيقة الأمر أحسن حالا من الإمداد عبر الجهة البرية كما تدلّ عليه الشواهد التاريخية، فبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته قيـــادة الثورة لمشكلة الإمداد والسّهر على ضمان وصول الأسلحة إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بكل الطرق والوسائل الممكنة، إلّا أنّ ذلك لم يحقق النتائج المرجوة أمام ردود الفعل الفرنسية التي تمكّنت من ضرب حصار مزدوج على الطرق السّرية (شرقا وغربا) من جهة، وعلى الواجهة البحرية من جهة أخرى، كما طرح الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية مشاكل أخرى بالنّسبة للمصالح الفرنسية، الأمر الذي دفعها إلى اعتماد أسلوب حركة يقظة على طول سواحل المغرب العربي، حيث قامت البحرية بدور فعال في هذا المجال من خلال المعلومات التي كانت تأتيها من مصالح المخابرات الفرنسية بعد أن جنّدت حكومة باريس إمكانيات ضخمة لتدعيم مصلحة الثوثيق والدراسات

[1]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص 224–225.

[2]– عبد المجيد بوزبيد، الامداد خلال حرب التحرير الوطني...شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007،ص44

والجوسسة المضادة وهو الجهاز الذي تكفل بمهمة محاربة شبكات الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية.

لقد أوكلت مهمة مراقبة تهريب الأسلحة على الواجهة البحرية إلى مصالح المراقبة البحرية "Surveillance Maritime " التي أصبحت تراقب السفن على بعد 50 كلم من المياه الإقليمية لفرنسا والجزائر في البحر المتوسط من بنزرت إلى جبل طارق في الأطلسي ومن جبل طارق إلى براست "Brest" في بلجيكا ومن بحر المانش إلى منطقة بات كالي "Bas de Calais" في شمال باريس[1]، وبفضل هذه الإجراءات قامت السلطات الفرنسية بوضع السفن المشبوهة في القائمة السوداء، بحيث أصبحت الكثير من السفن التي تعبر البحر المتوسط عرضة للتفتيش من قبل القوات البحرية[2].

ومهما يكن من أمر فقد تم هذه المرة شحن كمية من السلاح على متن المركب "آتوس"[3]، حيث طرح "أحمد بن بلة" في سبتمبر 1956 أهمية استخدام هذا المركب لتوصيل شحنة الأسلحة إلى الجبهة الغربية، فكان يحوي طاقما بشريا مدربا على أجهزة اللّاسلكي، وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما وأنّ المركب سيظل يرفع العلم البريطاني، وانطلقت رحلة المركب يوم 04 أكتوبر 1956 من مصر في طريقها المرسوم خليج "كاب داجو"، وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال الشحنة، وكان محدداً وصول المركب يوم 12 أكتوبر 1956[4]، إلّا أنّ السلطات الفرنسية تمكنت من توقيف المركب بتاريخ 16أكتوبر1956 وسيق إلى المرفأين الجزائريين نيمور ثم المرسى الكبير[5]، حيث كان يحمل كمية معتبرة من الأسلحة، وتشير بعض المصادر إلى أنّ شحنة "آتوس" من الأسلحة قدّرت ب600مليون

---

[1]– الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص282.

[2]– François Meilles, l'Athos un fiasco pour le F.L.N in Historia magazine,N°219,1972,p799.

[3]– كلمة آتوس هي كلمة يونانية تطلق على جبل في شبه جزيرة صغيرة في اليونان، حيث لا يعرف السبب الذي أدّى بالعسكريين الفرنسيين إلى اختيار هذا الاسم، حيث كانت الباخرة تحمل اسم "سانت بريفلز" (Sant Brivelz) و كان يمتلكها بريطاني الجنسية المدعو "آل بريس" (All Bress)، و قد عين لبيعها وكيلا عنه فباعها إلى السيد إبراهيم النيال السوداني الجنسية باسم أحمد بن بلة، وتمت صفقة البيع بتاريخ 21 جويلية 1956 بميناء بيروت وحرر بذلك عقد للبيع تم تسجيله في القنصلية البريطانية بالإسكندرية بعدما وصلت إلى مينائها في آخر سبتمبر 1956، أنظر محمد الهادي حمادو، المصدر السابق،ص58.

[4]– فتحي الديب، المصدر السابق، ص 258.

[5]– محمد حربي، المرجع السابق، ص175.

فرنك فرنسي آنذاك وبوزن 72طنا، وهي تعدّ أكبر عملية تم إحباطها من قبَل المصالح الفرنسية خلال نشاطها البحري[1].

ويعود السبب في توقيف هذا المركب إلى خيانة "إبراهيم النيال"[2]، الذي دلّ السلطات الفرنسية على اتجاه شحنة السلاح المهربة، وهكذا تمت مصادرة كمية كبيرة من السلاح كانت موجهة للثورة الجزائرية[3]، وهي في أمس الحاجة إليها، وقد وجدت السلطات الفرنسية فرصة مناسبة للقيام بحملة دعائية ضدّ مصر، ولم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بتقديم شكوى ضدّها في مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون الجزائر ودعمها للثورة الجزائرية[4].

وقد زادت فرنسا من محاولات عزل الثورة الجزائرية عن مصادر تموينها بالسلاح، وهكذا صارت تضرب حصاراً بحريا شديداً على السواحل الغربية بهدف منع وصول السلاح إلى المناطق الغربية، حيث أوردت المجلة البحرية الفرنسية، وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية بيانات تتضمن كل شهر لائحة العمليات، التي تمت في هذا المجال ومن بين ما ذكر في المجلة نورد مقتطفات من التقرير الآتي: "قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956م بالتحقق من هوية 600مركب وأوقفت 285 وفتشت 69 وهزمت 21"، "وفيما بين 03 سبتمبر 1957 و10جانفي1958 أمكن معرفة 300 باخرة وإيقاف أربعين وزيارة ثلاثين تم اقتياد 10 منها إلى أحد المرافئ"، "وأمكن من تاريخ 18 جويلية إلى 31 أوت 1958م معرفة 886 سفينة وإيقاف 246 وزيارة 118 واقتياد واحدة إلى أحد المرافئ للمراقبة، وتعرفت البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط على 41300مركب وفتشت 12565مركبا واقتادت 83"[5].

وفي السياق نفسه أوردت صحيفة " لوباريزيان ليبيري" اليمينية الاستعمارية مقالا بعنوان "تونس والمغرب وسلاح الجزائر" بتاريخ 25 جانفي1957، وفيه يؤاخذ كاتب المقال تونس والمغرب الأقصى عن

1- François Meilles.op.cit.p798.

2- تلقى مبلغ 50 ألف ليرة مقابل خيانته، انظر مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 40-41.

3- عن شحنة الأسلحة والذخيرة التي تم حجزها بعد توقيف الباخرة آتوس في 16 أكتوبر 1956 أنظر الملحق30.

4- Ives Courrière, la guerre d'Algérien, dictionnaire et document, Tome 05,Edition la société générale d'Edition et diffusion, Paris, 2001, pp2265-2266, et voir aussi Abdelmadjid Bouzbid, op.cit. pp100-109

5- مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص170-171.

قضية تهريب الأسلحة إلى الجزائر متّهما مسؤولين في البلدين عن استمرار الحرب في الجزائر إلى اليوم أي أن فرنسا لم تتمكن بسبب ذلك من القضاء على الثورة الجزائرية، وهذا ما جاء في المقال عن المغرب الأقصى: "أربعة أطنان من المتفجرات الذاهبة إلى الثوار الجزائريين والتي حجزت من قبَل الجندرمة الفرنسية استولى عليها حاكم وجدة ثم أعاد إرسالها مرة أخرى إلى الثوار الجزائريين بكميات صغيرة عبر الحدود المغربية الجزائرية،..."[1].

وبالرغم من هذه الانتكاسة التي واجهت عمليات الإمداد بشكل عام، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من المحاولة عدّة مرات لتزويد الثورة بالأسلحة عن طريق البحرية، على الرغم من أنّ كثيرا من السفن تعرضت لعملية القرصنة البحرية الفرنسية مثلما حدث للمركب خوان إلوكا "juan Illueca"، عندما تكلّفت شركة أخرى مغربية مقرها بتطوان لنقل330طن من الأسلحة وانطلقت السفينة خوان إلوكا في03جوان1957باتجاه مليلية على السواحل المغربية الواقعة تحت السلطة الاسبانية التي حجزت الحمولة بعد إيقاف السفينة في 02جويلية1957، وقد قدّرت كميتها حسب بعض المصادر2351صندوق يحمل3000 بندقية و6.30خرطوشة و550سلاح رشاش و1595مسدس رشاش و28.2مليون قطعة من الذخيرة المتنوعة وبذلك قدرت الشحنة بـ 6مرات حجم حمولة آتوس[2].

وفي نفس السياق فلقد كثفت القوات الفرنسية من نشاطها في محاربة عمليات تهريب الأسلحة، واستطاعت هذه الأخيرة إلى حد بعيد من عزل الثورة عن مصادر تموينها بالسلاح، فتمّ حجز العديد من السفن وهي محمّلة بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي في طريقها إلى الجبهة الغربية وهنا نذكر أهم هذه السفن وهي كالتالي[3]:

– حجز السفينة الاسكندنافية سواني "swannee" التي كانت محملة بشحنة مختلفة من الأسلحة بلغت 300 طن، وقد حجزت من قبَل السلطات الفرنسية في جوان 1957 قريباً من ميناء " ville sanjurio"[4].

---

[1]– عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1957،المرجع السابق، ص ص32–34.

[2]– عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص ص 103–104.

[3]– فيما يخص بواخر السلاح التي حجزتها المصالح الفرنسية من 1957 إلى 1961، أنظر الملحق رقم:31.

[4]– مراد صديقي، المرجع السابق، ص26، و أنظر أيضا: Messaud Maadad, guerre d'Alger chrologie et commentaire collection sadédditions ENAG, Alger, 1992.p75.

– حجز السفينة سلوفينيا "Slovenya" اليوغسلافية وكانت محملة بكمية كبيرة من الأسلحة موجهة للثورة الجزائرية، وكان مقرراً استلامها من قبَل جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وتمريرها إلى الولاية الخامسة وقدرت الحمولة بـ 95 طن من الأسلحة والذخيرة، غير أنّه وفي يوم 18جانفي1958 احتجزتها السلطات الفرنسية وتم اقتيادها إلى ميناء وهران[1].

– حجز الباخرة الدانمركية "غرانيتا Granita" يوم 25ديسمبر1958 وهي في طريقها إلى مرفأ بورساي "port say" قرب السعيدية (الحدود المغربية) محملة بـ 40 طنا من المتفجرات.

– حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية "ليدس Lidice" وقعت في يد السلطات الفرنسية في 23أفريل 1959، حيث حجرت هذه السفينة وهي محملة بأكثر من 580 طن من الأسلحة والذخيرة في طريقها إلى ميناء كبدانة[2].

– حجز الباخرة البولونية "مونتي كاسو" محملة بالأسلحة في طريقها إلى مرفأ كبدانةفي 01جويلية1959.

– حجز الباخرة الألمانية "بيليبياو" على السواحل الريفية المغربية قرب الناظور يوم 05جويلية1959[3].

– حجز الباخرة الهولندية "بجيش بوش"بالسواحل الاسبانية المغربية قرب الناظور في 01ديسمبر1959.

– حجز السفينة اليوغسلافية "سلوفينجيا" للمرة الثانية في 02مارس1960، وحجز ريجبيكا من نفس الشركة ذاتها والتي أوقفت في 03 أفريل1960،وحجز السفينة الألمانية"لاس بالماس" "laspalmas"في يوم09جوان1960 وسفينة الشحن اليوغسلافية "سربيجا"يوم 05جوان1960.

كما تم توقيف سبعة عشر مركبا ألمانيا في ديسمبر1960 مما أدى إلى إثارة أزمة في العلاقات الألمانية الفرنسية، وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط و في المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى[4].

---

[1]– Michel Déon, l'Algérie et la pacification, Tribune libre plan, Paris.1959, pp188-190.

[2]– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص266 وأنظر أيضا Abdel Madjid bouzbid.op.cit.pp98-104.

[3]– محمد قنطاري، قيادة الحدود والقاعدة الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، وزارة المجاهدين، تلمسان أيام 04-05-06نوفمبر2001، ص22.

[4]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق،ص ص284-285.

وفي هذا الخصوص كذلك فقد تم قرصنة سفينة "تيغريتو""tigrito"، وهي من جنسية بنمية "panama" من قبَل قوات البحرية الفرنسية، يوم 28سبتمبر 1961، وقدرت حمولتها ب300 بندقية رشاشة و600 حامل ذخيرة و نحو ثلاثة ملايين خرطوشة عيار 09ملم[1].

كما لعبت مصالح الاستخبارات والجوسسة الفرنسية دورا كبيرا في إفشال العديد من العمليات، بما في ذلك إثارة التغيّر الواضح في الموقف الاسباني، الذي كان يُظهر في بعض المرات التغاضي عن مسألة تمرير الأسلحة عبر الريف المغربي والمؤونة في التعاطي مع هذه المسألة، غير أنّ بعض التقارير الاستخباراتية التي حصلت عليها مدريد من السلطات الفرنسية، أكّدت لدى الأسبان المخاوف والشكوك في ما يخص عمل تنسيقي بين جيش التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي لضرب المصالح الاسبانية والفرنسية[2]. وأمام هذا فكرت قيادات الثورة في استراتيجية جديدة لضمان استمرار التزود بالأسلحة عن طريق صناعتها[3].

ومنه نستنتج أن الحصار البحري من قبَل القوات البحرية الفرنسية على عمليات تسليح الثورة التحريرية الجزائرية على الجبهة الغربية قد أدّى آثارا ونتائج كبيرة، حيث نجحت في الحد من تسرّب الأسلحة إلى داخل الجزائر، وحسب الوثائق الفرنسية فإنّ البحرية الفرنسية تمكّنت من حجز حوالي 811 طن من الأسلحة والذخيرة409طنا من المتفجرات بين 16جانفي1956 إلى 08أفريل1959 وهي الكمية التي كانت على متن البواخر الأربعة "أتوس"Athos"وسلوفينيا"Slovénia" وغرانيتا"Granita" وليدس "Lidice""[4].

إنّ سلطات الاحتلال الفرنسي سعت بعد استقلال المغرب الأقصى وتونس إلى تطوير سبل قطع اتصال الثورة الجزائرية بقواعدها الخلفية فأنشأت ما يسمّى بـ "سدود الموت"- الأسلاك الشائكة والمكهربة- على طول الحدود المغربية والشرقية، فمنذ 1957 أضحت الحدود الشائكة والمكهربة عنصراً أساسياً في ترتيبات الجهاز العسكري الفرنسي بالجزائر، والشغل الشاغل للمسؤولين العسكريين الذين

[1]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص492.

[2]- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق ، ص267.

[3]- لمعرفة التفاصيل عن أهم المصانع التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني في المغرب أنظر الفصل الثاني من أطروحتنا.

[4]- الغالي الغربي، المرجع السابق، ص400.

تعاقبوا على حكمها[1]، وهذا من أجل تطويق الثورة وتحويل الجزائر كلّها إلى محتشد بمد السد الشائك والمكهرب على الحدود الشرقية والغربية فكان إنشاء خط موريس.

وإذا كان "أندري موريس" "André Morice" ينسب إليه الخط، فإنّ فكرة المشروع وجدت عند الجنرال "Pedron" القائد العسكري للقطاع الوهراني، ولقيت دعما من جانب الجنرال "Lorillot" في صيف 1956 الذي أوضح نجاعتها في عزل جيش التحرير الوطني عن القواعد الخلفية للثورة المتواجدة في التراب المغربي، وعليه شرعت الإدارة العسكرية الاستعمارية عمليا في غلق الحدود الغربية بعد أن بلغتها تقارير عن نشاط مراكز الثورة العديدة في المغرب الأقصى عن طريق جواسيسها ومصالحها الاستخبارية، وتركزت العملية أساسا في الحيلولة دون عبور عناصر جيش التحرير الوطني إلى تراب الولاية الخامسة وقطع الإمداد بالأسلحة[2].

وأمام الخطر الذي باتت تمثله الجهة الغربية على القوات الاستعمارية عمدت القيادة الفرنسية للغرب الجزائري إلى غلق الحدود، وتشديد المراقبة أمام عناصر جبهة وجيش التحرير المتمركزة في المغرب الأقصى الذي فتح أراضيه للثورة الجزائرية وعلى وجه التحديد في كل من السعيدية، بوبكر، وجدة، سيدي عيسى، بوعرفة ،بوقنت، إيش، فقيق وموتمبراي، كما رمت بكل ثقلها قصد صد هجومات المجاهدين المتكرّرة على المراكز العسكرية الفرنسية، وعرقلة دخول وعبور المجاهدين، الذين استطاعوا أن يتمركزوا بقوة في بعض المناطق غير المراقبة من طرف عساكر الاستعمار الفرنسي بجبال تلمسان وترارة[3].

يمتد السد الشائك والمكهرب في الحدود الغربية من مرسى بن مهيدي المدينة الساحلية أقصى نقطة على الحدود مع المغرب الأقصى إلى إيجلي جنوبا القريبة من مدينة بشار، ويبلغ طول الخط سبعمائة كيلومتر على شطرين شطر بين مرسى بن مهيدي والبويهي وشطر آخر يمتد من البويهي إلى

---

[1]– سيدي محمد الغوثي بن سنوسي، سياسة التطريق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية ابان الثورة الجزائرية، أيام 04.05.06نوفمبر2001 المكتب الولائي وزارة المجاهدين، تلمسان،2001،ص ص 57–58.

[2]– يوسف مناصرية وآخرون ،الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص36.

[3]– جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957–1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص54.

الجنوب حيث الامتداد المستوي والمسطحات الرملية ليبتعد تدريجيا عن الحدود بما يزيد عن مائة كلم وعندما يصل إلى مدينة المشرية فإنه يوازي خط السكة الحديدية[1].

ويتراوح عرض هذا الخط بين 6إلى25 متر وذلك حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فيبلغ حوالي مرتين، والتي تتكون من شبكة الأسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية وأخرى ممتدة أفقيا وعموديا مجهزة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى12000فولط، كما تم وضع عدة مفاصل وملاحق تقنية التي تقوم بفاعلية التحكم في التيار الكهربائي، ففي حالة ما إن تم قطع الخط في مفصل معين ومحدد تبقى المفاصل الأخرى مشتغلة وسليمة، ونفس الشيء هو قائم في حالة ما إذا أجريت بعض الإصلاحات فإن التيار الكهربائي ينقطع لكن يبقى يمون المفاصل الأخرى، زيادة على ذلك فقد أحيط الخط بحقول للألغام متفرعة حسب استراتيجية الأماكن منها ألغام مضادة للأفراد وأخرى مضادة للجماعات وأخرى كاشفة ومضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية[2]. و يتكون هذا السد من عدّة عناصر ومكونات منها:

1- السد المستمر: لقد اعتبر المسؤولون العسكريون الغلق الحدودي الأولي الذي غطى مسافة 140 كلم، كعملية عسكرية عملا غير فاعل، ولم يحقق أصلا ما كان يتوخى منه، وعليه جاءت فكرة زرع الألغام في محيط الأسلاك كي تكون مانعا لنشاط المجاهدين العابرين للخط، وجاءت أمرية 28جانفي1957م لتعميم تلغيم المساحات القريبة من السد حيث تم زرع26 ألف لغم مضيء.

2- نقاط الارتكاز: هي عبارة عن مراكز أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلف الحاجز الدفاعي مباشرة بحوالي5كلم،بهدف ضمان المراقبة الجيدة و القيام بالإخطار السريع لوحدات التدخل[3].

3- المواصلات: أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية التي تمثلها المواصلات في دفع وتطوير الثورة، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية الفرنسية إلى طرح إشكال أعاق كثيرا التسيير الحسن للقوات العسكرية خصوصا في الجنوب، حيث لا توجد إلا طريق واحدة وغير معبدة تربط بين مغنية وميشاميش، يغدو السير بها في فصل الشتاء صعبا للغاية، ولهذا كان التركيز كبيرا على هذا الجانب

[1]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص36.

[2]- سامية قوبي، الخطوط المكهربة(شال موريس)، مجلة الجيش، العدد472، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، نوفمبر2002، ص30.

[3]- جمال قندل، المرجع السابق، ص55-56.

قصد تأمين وضمانة تموين المراكز العسكرية بالحدود الجزائرية المغربية على نحو يجعلها تقتصد الكثير من الوقت والطاقة[1].

وابتداء من سنة1957 إلى غاية رجوع "أندري موريس" على رأس وزارة الدفاع عرفت الجهة الغربية بداية فعلية وحقيقية للخط المكهرب مثلما كان عليه الأمر في الجهة الشرقية، بغرض تحقيق التوازن في التأثير على الثورة، وتعميقه على نحو يجعل أمرا عسيرا، إن لم نقل مستحيلا[2].

إنّ إقدام فرنسا على تطويق الحدود الجزائرية المغربية والتونسية يعكس بحق التخوّف الاستعماري من استمرار الثورة على نحو أكثر قوة، وكذا سقوط وفشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة التي سبقت عملية التطويق الحدودي، وكان الهدف من هذا العمل الشامل هو منع مرور السلاح إلى الداخل وإخماد شعلة الثورة حتى القضاء عليها، لكن الواقع كان خلاف ذلك فخط موريس لم ينجح في إيقاف التموين بالسلاح، وكذا مرور المجاهدين لأداء مهامهم رغم كل الأخطار التي كانوا يواجهونها بفضل إيمانهم العميق بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وجعلها الغاية المثلى لكل واحد منهم، ومن تم رأى المستعمر ضرورة حتمية إنشاء خط ثان مواز لخط موريس أطلق عليه اسم "شال".

لقد صمّمت القيادة الفرنسية بزعامة الجنرال "ديغول" على تصفية الثورة بالقوة بعد أن فشلت كل محاولاتها، فجاء "برنامج شال" ليكون مشروعاً عسكريا جديدا، وبنى الجنرال "شال" برنامجه على أنّ جيش التحرير الوطني ما يزال في مرحلته الأولى، وأنّ قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولايات الأخرى، وعلى هذه القاعدة بنت القيادة الفرنسية تخطيطها بأن الولاية الرابعة لن تتدخل في الأمن عندما تكون العمليّات العسكرية تجرى في الولاية الخامسة[3]، وقد سطّر الجنرال "شال" حسب الخطة التالية والمتمثلة في تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والولاية الخامسة فجبال الظهرة وطريق الاتّصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، وتهدئة الولاية الثالثة وأخيراً تهدئة الثانية، وأمّا الخطة الهجومية لتطبيق العمليّات فكانت على الشكل الآتي:

---

[1]- Bellahsène Bali, le rescapé de la ligne Morice, ed: casbah, Alger(sd).p85.

[2]- جمال قندل، المرجع السابق، ص57.

[3]- جريدة المجاهد، العدد44، 1959/06/14، (ق.م).

1- المحافظة على مراكز الكادرياج، مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائبة الحركة، حتى تراقب باستمرار منطقتها.

2- تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار مراقبة مستمرة.

3- القيام بعمليات كبيرة، تجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة بالجزائر وتركيز هذه العمليات على منطقة معيّنة من المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير ثم الانتقال بتلك القوى والعمليات إلى منطقة أخرى[1]،ومن خلال هذه الإجراءات القمعية التي أدخلها الجنرال "ديغول" على المؤسسة العسكرية يمكن استنتاج أن "ديغول" كان كسابقه يريد الوصول إلى حل عسكري للقضية الجزائرية بالقضاء عليها ورفض كل تفاوض مع جبهة التحرير الوطني[2].

راح الجنرال "شال" يمهّد لبرنامجه الجهنّمي في وسائل الإعلام الفرنسية التي عظّمت من شأنه، كما حرص على تجنّب الأخطاء التي كشف عنها والمتمثلة في البرامج السابقة عند تطبيقها في ميادين القتال وأهم هذه الأخطاء تشتيت القوى المقاتلة، فبرنامج شال يحرص على جمع القوات العسكرية، والهجوم بها على مواقع جيش التحرير الوطني[3]، وعلى هذا الأساس فإنّ المخطّط الذي قاده الجنرال "شال" بالتنسيق الكامل مع الجنرال "ديغول" منذ 1959، الذي وافق على خطّة "شال" التي وضعها للتنفيذ، وفي هذا يقول الجنرال "ديغول": "و قبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست معه خطّته ووافقت عليها وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللّازمة وشن الهجوم إتباعا على كل مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلوى الأخرى والاحتفاظ بهذه الأماكن"[4].

وعلى كلّ حال قدّم الجنرال "شال" في 27 فيفري1959 مشروعه إلى لجنة الدفاع، حيث تمت المصادقة عليه كما قلنا من قبل الجنرال "ديغول" وحضي بالموافقة على الأعداد المطلوبة التي شملت

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص 196-197.

[2]- شارل ديغول، مذكرات الأمل،ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1971، ص25.

[3]- محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، سلسلة الملتقيات الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص 24-25.

[4]- xaxier yacono, De gaulle et le F.L.N 1958-1962, éd: l'harmattan paris, 1989, p161.

العدّة والعتاد الحربي خاصة التجهيزات المكثفة بالطائرات العمودية، وقد اعتبر هذا المخطّط في الأوساط العسكرية الفرنسية الضربة القاضية لجيش التحرير الوطني[1].

وفي هذا السياق أُنْشئ خط شال على غرار خط موريس في ظروف ملائمة وبالتالي كرّرت الثورة ذات الخطأ الذي كان مع إنشاء خط موريس، وكأنّها لم تستفد إطلاقا من الأضرار والأخطار التي سببها فضلاً عن الخسائر البشرية الكبيرة، وقد علّق الرائد "لخضر بورقعة" على إنشاء خط شال بقوله: "بكل أسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة، ولم تخطط لعرقلته ومنعه من أن ينجز ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج"[2].

لقد امتدّ خط شال من ساحل المتوسط مروراً بأم الطويل ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي، وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي وامتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى 12000 فولط، وعرضه لا يختلف عن موريس، ولكن الأسلاك الجانبية تمتد حتى إلى 25 متر حسب المناطق ووعورتها، وعرض أسلاك الإعثار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع وكذلك تختلف من حيث تنظيم الألغام بها، وإلى جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم الجانبين لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا، لهذا سمي بخط الموت. وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلومتر واحد من الخط حسب المصادر الاستعمارية الفرنسية بـ2.500.000 فرنك فرنسي. أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي15.000.000 فرنك فرنسي [3].

وممّا لاشك فيه أنّ استراتيجية فرنسا في خنق الثورة بإنشاء خط موريس وتعزيزه بخط شال، فقد شكل تحدّياً بالنسبة للثورة الجزائرية وأفرز نتائج انعكست سلبا على مسارها خاصة في المجال العسكري بحيث أضحت الحركة على الشريط الحدودي ضرباً من المخاطرة والمغامرة، وكذا محاولة نقل الجرحى نحو تونس والمغرب بغرض العلاج، فالثورة أضحت تعيش فعلاً حالة الخطر نتيجة التطويق والخنق خاصة بعد إنشاء خط شال لتعزيز خط موريس، حيث وجد المجاهدون الثورة تصطدم بتحدّ

[1]– الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، مجلة المصادر، العدد 12، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010.

[2]– لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق بجوش دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص11.

[3]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 278–279.

حقيقي آخذ في التوسع، الأمر الذي حرّك السيّد "كريم بلقاسم" مسؤول الشؤون الحربية بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى كشف الحقيقة حيث مضى يقول: "إن خط موريس يعتبر مانعا خطيراً ووجوده يجعل الثورة تعيش باستمرار حالة الخطر"[1].

وقد ذكر المجاهد "بالي بلحسن" أنّ خط موريس وشال عادا على وحدات جيش التحرير الوطني بالخسائر الكبيرة، حيث أصبح اجتيازها أمراً مستحيلاً دون فقدان الكثير من الرجال والسلاح في صفوف جيش التحرير حيث وصل الأمر بالمجاهدين إلى إطلاق شعارات باللغة العامية "الداخلو ميّت والخارجو مزيود" أي الداخل إلى الخطوط ميّت لا محالة والخارج منه مولود[2].

وأكبر دليل على مردودية ونجاعة هذه الخطوط ذلك التقرير الذي وجهه مسؤول التسليح "عمار أوعمران"، إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 08جويلية1958 جاء فيه: "إنّ جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح سنة1957 يصاب حاليا بخسائر فادحة إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من 6آلاف مجاهد...وإذا كنّا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل كميّات كبيرة من الأسلحة فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة أصبح صعباً جداً بسبب الأسلاك الشائكة والمكهربة..."[3].

وإذا كان خط موريس المعزّز بخط شال قد تسبب في إحداث صعوبات سياسية وعسكرية ونفسانية كبيرة، لم تستطع الثورة أن تواجهها مواجهة في مثل حجمها الكبير لما تتطلبه طبيعة تلك المواجهة من وجوب توفير إمكانيات حربية ضخمة ومتطوّرة لم يكن في استطاعة الثورة أن توفرها في ذلك الوقت إلّا أن الثورة الجزائرية لم تقف من تلك الصعوبة موقف المستسلم[4]، بالرغم ممّا يحيط بالخطوط المكهربة من مخاطر إلّا أنّ جيش التحرير الوطني كثّف عملياته على الحدود الغربية والشرقية منذ فيفري1959،حيث راحت وحدات الجيش تتأقلم شيئا فشيئاً مع تلك الخطوط بفضل التدريبات التي ينالها بعض الأفراد في القواعد الخلفية، إذ كوّن أفراد متخصّصون في اختراقها[5]، فكانت أولى

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص94.

[2]– بلحسن بالي، مقابلة شخصية مع المجاهد بمنزله يوم 25مارس2015.

[3]– جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية(1958–1962)، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص66.

[4]– نفسه، ص ص112–113.

[5]– بلحسن بالي، المقابلة الشخصية السابقة مع المجاهد، وأنظر أيضا: بلحسن بالي، حاجز الأسلاك المكهربة "خطا شال وموريس"، ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص14.

الصعوبات التي واجهت أفراد جيش التحرير هي كيفية اقتحام الخطوط المكهربة والوسائل التقنية والواجب استخدامها في العبور، حيث اعتمدت الثورة الجزائرية في مواجهتها للخطوط المكهربة على عدّة طرق حفاظاً على حياة المجاهدين الذين كلّفوا بالعبور[1].

والواقع أنّ هجومات وحدات جيش التحرير الوطني على خطي شال وموريس التي كانت منظمة وفعالة وناجحة، خصوصا بعد أن توفرت لديه وسائل تخريبها وتدميرها، فالفرنسيون أصبحوا يخشون أن تزول من أذهان المجاهدين فكرة صعوبة خطي "شال" و"موريس" واستحالة التغلب عليها فراحوا يكثرون من إذاعة البيانات عن خسائر المجاهدين وبإلقاء المنشورات التي تحذّر فرق جيش التحرير الوطني من مغبة الاقتراب من هذا "الغول" الذي يسمى بالسد المكهرب[2]. وعن هذه الهجومات والعمليات التي كانت يشنّها جيش التحرير الوطني على خطي "موريس" و"شال"، حيث كتبت مجلة "ليكسبريس" الفرنسية مقالا وهذا بعض ما جاء فيه:"... و من الجدير بالذكر أن خطي "موريس" و"شال" صار منذ أواخر شهر مارس الشغل الشاغل للقيادة العليا الفرنسية، ذلك أن عمليات الثوار الجزائريين قد تزايدت بنسبة عجيبة وتستخدم فيها بالإضافة إلى الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة مدافع الهاون والمدافع الثقيلة من نوع 57 و 75 كما أن اشتباكات دامية حصلت ابتداء من أوائل الشهر الجاري وتنسق الهجومات في بعض الأحيان بحيث تبلغ 15 هجوما على نقاط مختلفة يتسلل من خلالها عدة مئات من الثوار المدججين بالسلاح ..."[3].

وبقدر ما تزايد نشاط فرق جيش التحرير في الداخل بقدر ما بدأت تزول خرافة سدي موريس وشال من أذهان الفرنسيين وازدادت مخاوفهم وحيرتهم، وأصبحوا يتساءلون عن الانتصار الذي كان يبدو لهم قريباً أيام 13ماي1958 عندما جاء "ديغول" إلى الحكم، فالموقف العسكري الفرنسي بصفة عامة بلغ درجة من الضعف والفشل رغم كل الإمكانيات التي وضعت تحت تصرف القادة العسكريين، مما جعل المسؤولين الفرنسيين يترددون على الجزائر ويعقدون الندوات العسكرية الواحدة تلو الأخرى ويلوحون بفكرة احتمال جلب إمدادات عسكرية جديدة إلى الجزائر.

---

[1]- للاطلاع على الطرق التي اعتمد عليها أفراد جيش التحرير الوطني أنظر يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص113.

[2]- براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود ابان الثورة التحريرية، انتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي باتنة، 2001، ص103.

[3]- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1960،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010،ص ص284.

وقد حاولت القيادة العسكرية الفرنسية أن تخفي عجزها وفشلها، وأن تظهر سيطرتها بعض الشيء على الموقف العسكري بواسطة جنود المظلات، وتوهمت أنها تستطيع أن تربح بهم المعركة العسكرية، لكن جنود المظلات الذين أظهروا بطولاتهم على السكان المدنيين الجزائريين العزل في مختلف المدن الجزائرية نجدهم عندما خرجوا إلى الجبال واصطدموا بفرق جيش التحرير الوطني في معارك طاحنة خسروا معظم قادتهم المختارين.

ومن هنا نستنتج أن القوات الفرنسية أصبحت تعيش في كابوس حقيقي، من جراء فشلها الذريع في كل الجهات التي ظنّت أنّها نجحت في تهدئتها، وقد خسرت فيها أعداد كبيرة من جنودها وضباطها، ووجدت أن السدود الشائكة المكهربة(موريس وشال) وعمليات التهدئة الكبيرة التي بدأت في المناطق الشرقية والتي كلّفتها الكثير، لم تغيّر شيئاً من حقيقة المعارك والاشتباكات اليومية بينها وبين جيش التحرير الوطني حتى مجيء الجنرال "ديغول"، الذي كان الفرنسيون يعتقدون أن مجرّد مجيئه إلى الحكم سيغيّر كل شيء[1].

وهكذا يتضح لنا أن الثورة الجزائرية بفضل إيمان رجالاتها بعدالة قضيتهم الوطنية أن تقتحم الحواجز والسدود من أجل توفير الأسلحة والذخيرة، وهو ما يدل بوضوح على محدودية نجاح الاستراتيجية الفرنسية في ضرب التضامن المغربي بقيادة الملك "محمد الخامس" مع الثورة الجزائرية عن طريق غلق الحدود المغربية الجزائرية بخط موريس وتعزيزه بخط شال.

ارتكزت فرنسا في استراتيجيتها كذلك في مواجهة دعم "محمد الخامس" للثورة الجزائرية في الميدان العسكري إلى استغلال التراب المغربي لمناوئة الثورة، وذلك نظراً لأهمية الفضاء المغربي في مراقبة الحدود الجزائرية المغربية، حيث توزّعت قواعد الجيش الفرنسي على نقاطه الاستراتيجية وبلغ مجموع القوات الفرنسية رسمياً سنة1958م خمسة وأربعين ألف جندي من المشاة والمدفعية والدرك وخمسة عشر موزعين على القواعد الجوية في الرباط ومكناس ووجدة وأزيد من ستين ألف من رجال البحرية في الدار البيضاء، زيادة على خمسمائة ضابط لتدريب القوات الملكية المسلحة، حيث وضعت هذه

[1]- براهيمي محمد العربي، المرجع السابق، ص ص 106-107.

القوات العسكرية في مراقبة نشاط الثورة بالمغرب الأقصى، وكانت العمليات في شرق المغرب ووجدة على اتصال مباشر بقيادة وهران[1].

ففي ما يخص القوات الفرنسية المتواجدة بالمغرب الأقصى فإنّ اتفاقية الجلاء الجزئي عام1957 لم تغيّر من التواجد الفرنسي في المغرب الأقصى إلّا في بعض القواعد العسكرية، فنجد أنّه تم التركيز على إجلاء القوات نحو المناطق الحدودية الجزائرية المغربية، وفي عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة اعتمد العمل الاستخباراتي لضرب الثورة الجزائرية، فكانت السفارة الفرنسية وقنصلياتها تعج بالمخبرين سواء المعمّرين أو المغربيين أو الجزائريين، وكان الوضع محرجا للثورة الجزائرية، وقد نبّهت إلى خطورة الأمر ودعت إلى استنفار كامل القوى للمطالبة بالجلاء.

إنّ أهمية التراب المغربي المتزايدة جعلت فرنسا تصر على بقاء تواجدها العسكري، وهكذا اعتمد الفضاء المغربي في ضرب الثورة الجزائرية، خاصة قواعدها الخلفية في شرق المغرب الأقصى وجنوبه وشبكاتها عبر كامل التراب المغربي، وأثرت هذه الوضعية الصعبة على علاقات المغرب الأقصى بفرنسا ومع الثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس قامت السلطات الفرنسية بإجلاء عدة فرق عسكرية من غرب المغرب الأقصى إلى شرقه حيث تمركز الثورة الجزائرية، كما سخرت عدّة مراكز للمراقبة بالقرب من الحدود وتشرف على مراقبة كل التحركات المشبوهة مستعينة بطائرات المراقبة وبذلك فهي تترصّد تحرّكات ونشاط الجزائيين[2].

وبالرغم من هذه المخططات الجهنّمية في عزل الثورة عن قواعدها الخلفية عن المغرب الأقصى، فإنّها لم تنجح في إيقاف تنسيق العمل المشترك بين المغاربة وإخوانهم الجزائريين لمواصلة تمرير الأسلحة والذخيرة وغيرها من المساعدات، بالإضافة إلى إقامة مراكز لصناعة الأسلحة، فكان من المؤكّد بل ومن الطبيعي أن تجر هذه المواقف التي أبان عنها سكان المناطق الشرقية للمملكة المغربية الكثير من المصائب والمصاعب، ولم تكن لتبقى في منأى من العقاب وردود الفعل الاستعمارية الاستفزازية، حيث أصبحت المنطقة الممتدة من وجدة إلى فكيك والسعيدية تتعرض لغارات جوية تأتي على الأخضر واليابس ولا تفرّق بين المدني والعسكري وبين الجزائري والمغربي، بالإضافة إلى تحرّك الفيالق

[1]- جريدة المجاهد، العدد25، 1958/06/14، (ق.م).

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 320-321.

العسكرية الفرنسية برا لإقامة منطقة شبه عازلة أجلَت عنها الرحل والرعاة وأحرقت خيامهم وصادرت ماشيتهم ودوابهم، بل وقامت باختطاف العديد من سكان الشريط الشرقي للمغرب الأقصى الذين كان ينظر إليهم على أنّهم متعهدوا قوافل تهريب الأسلحة والعتاد الحربي ومُرشدوها عبر دروب ومسالك المنطقة[1].

وعلى كل حال لم ينفع إعلان استقلال المغرب الأقصى من حجب معاناة المنطقة الشرقية للمغرب الأقصى ومكابدتها للعديد من التصرفات الفرنسية التي تعدّ إخلالا بوعودها وتعهّداتها، من ذلك تكثيف طائراتها للطلعات الاستفزازية واختراقها المجال الجوي للتراب المغربي باستمرار، حيث قامت الطائرات الفرنسية بقصف بعض مراكز جبهة التحرير الوطني داخل المدن المغربية وعلى سبيل المثال مركز العربي بن مهيدي بوجدة في عام 1960 أدّى إلى خسائر مادية وبشرية[2]، كما تم قصف مدينة فقيق عدّة مرات كما هو وارد في التقرير السّري للكولونيل بيجو القائد العسكري لمنطقة عين الصفراء وكولومب-بشار الموجه إلى الحاكم للجزائر والجنرال القائد لمنطقة الجنوب الجزائري، ذلك القصف الجوي الذي خلّف العشرات من الضحايا الجزائريين والمغاربة، وهذا ما نجده في البرقية السرية التي بعثها الجنرال قائد القوات الفرنسية بالجزائر إلى الوزير الأول وممّا جاء فيها "الجيش الفرنسي يقنبل الاقليم المغربي، علمنا من فقيق أنّ القوات الفرنسية المتواجدة ببني ونيف قنبلت مساء أمس منطقة الخناق..."[3]، إضافة إلى قنبلة القوات الفرنسية مناطق أحفير والسعيدية وقرية أولاد بني الطاهر ببني أدرار التي كان رجال جبهة وجيش التحرير الوطني ينطلقون منها، حيث بقيت تتعرض لعمليات القصف من سبتمبر 1956 إلى غاية استقلال الجزائر[4]،كما أن القوات الفرنسية بوجدة خطّطت مع الجيش الفرنسي بالجزائر لشن هجوم عسكري على وجدة، وذلك بهدف القضاء على الثوار الجزائريين وقادتهم، ولكن عامل العمالة "محمد بن عمرو احميدو" تفطّن لهذه المؤامرة إثر اعتقاله لبعض العملاء

[1]- مصطفى بن علي، المرجع السابق، ص67.

[2]- Mohamed Guentari, op.cit,p342.

[3]- مصطفى بن علي، المرجع السابق ،ص93.

[4]- قدور الورطاسي، أربع سنوات مع جبهة التحرير الجزائرية، مطبعة البلاد، الرباط،(د.ت)، ص25

المتورّطين وكانت له الشجاعة في المطالبة برحيل الجيش الفرنسي من دائرة أبركان، ويكون بذلك أسدى خدمة جليلة لجبهة التحرير الجزائري[1].

ولم يقتصر الأمر على اختراق المجال الجوي من قبَل الطائرات الفرنسية من خلال عمليات القصف والهجوم على التراب المغربي، وإنّما قامت عناصر القوات الفرنسية بالتوغل واختراق الحدود المغربية، حيث في 20 أبريل1959 وصلوا إلى المكان المسمى "تاغلا" وقبل أن يتراجعوا خرّبوا حوضا مائيا، وفي 17ماي1959 قاموا برصد 19شاحنة عسكرية وهي تتقدم نحو الموضع المسمى "واد جديد" الواقع على بعد 10 كيلومترات جنوب المنكوب في الحدود المغربية الجزائرية، وفي 18ماي1959 وعلى الساعة الثامنة صباحًا توغلت القوات الفرنسية داخل التراب المغربي حتى وصلوا إلى المكان المسمّى "لخناك" وطوّقوا مجموعة كبيرة من الفلاحين[2]، وهذا كله بدعوى ملاحقة أفراد جيش التحرير الوطني في داخل التراب المغربي، حيث نشروا في أوساط سكان المنطقة الحدودية الهلع والخوف وعرّضوا حياتهم للموت إلى جانب عمليات التفتيش والتطويق.

ومن جهته فإنّ "عبد الحميد مهري" وزير شؤون إفريقيا بالحكومة المؤقتة الجزائرية كان قد صرّح للصحافة الدولية بتاريخ 05 ديسمبر1958 على الأعمال الوحشية، التي قامت بها قوات الجيش الفرنسي في حق اللاجئين الجزائريين في الأراضي المغربية، من خلال اختراقها للحدود الجزائرية المغربية وإطلاقها للنّار، أدّى إلى سقوط العديد من القتلى في صفوف هؤلاء اللاجئين[3].

ولقد تزايدت الاستفزازات والاعتداءات العسكرية الفرنسية على الأراضي المغربية، وهذا دائما بحجة ملاحقة عناصر جيش التحرير الجزائري والتضييق على مراكزه الممتدة على طول الشريط الحدودي بين المغرب الأقصى والجزائر، فقد وجه رئيس دائرة فقيق رسالة إلى عامل إقليم وجدة بتاريخ 20 جوان1960 وهذا بعض مما جاء فيها: "...فإن الجيوش الفرنسية هم الذين لا يزالون يقنبلون ترابنا كما تزال طياراتهم تحلق فوق قرانا في علو منخفض، ممّا يؤدي إلى خلق الرعب والخوف في نفوس

[1]– قدور الورطاسي، المصدر السابق، ص ص30–33.

[2]– محمد بوزيان بن علي، دور المغرب في استقلال الجزائر، ط1، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب،2014، ص221.

[3]– DZ/AN/2G/020/05/002

السكان الآمنين...فوق ترابنا وذلك على بعد عشرين كيلومتر من قصر ايش"[1]، إضافة إلى هذا فقد قام المستعمر الفرنسي مرة أخرى بملاحقة الجزائريين داخل التراب المغربي، وهذا ماجاء في تقرير قيادة الأركان العامة والمرسل إلى رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بالرباط في17أوت1960 على إثر هذا الحادث والمثمثل في اعتراض مجموعة جزائرية على الحدود المغربية الجزائرية[2]، وبسبب توغل واختراق عناصر القوات الفرنسية للتراب المغربي، فقد ألحقت بسكان المنطقة الشرقية من المغرب أضرارا وخسائر مادية وبشرية فنجد في هذا الخصوص رسالة من السلطات المحلية بفقيق بتاريخ 16يناير1960 و مما ورد فيها"... أن الجيش الفرنسي المرابط بالقطر الجزائري اخترق الحدود المغربية الجزائرية واختطف من المحل المعروف تزدمين ضواحي عين الأمير داخل التراب المغربي أربعة رجال من قبيلة أولاد حاجي..."[3].

وعلى كل فقد بلغت وحشية الجيش الفرنسي، وحقده ونقمته على الشعب المغربي إلى الفتك بأموالهم وممتلكاتهم حيث كان يتعرض لمواشيهم وحقولهم ومزروعاتهم وآبارهم ،فيؤدّي ذلك إلى ردود فعل شعبية غاضبة فيدمرون، ويحتجون، ويخرجون بسببها متظاهرين، في حين أنّ هذه الأعمال الصادرة من المستعمر الفرنسي أثارت حفيظة المسؤولين، وهم يرفعون تقاريرهم إلى الجهات العليا، ومن نماذجها ما ورد في التقرير الوارد من تندرارة: "إنّ ما يلفت نظرنا الآن هو مسألة الحدود المغربية-الجزائرية، لقد طالت الحالة، وشد الخناق على القبائل التي تسكن قرب تلك الحدود، وبين الحين والآخر تزهق أرواح بريئة من الأشخاص والماشية، وفي كل شهر نذكر تلك الاعتداءات والأموال الخالصة التي تضيع، وتزيد في ضعف الأمة..."[4].

لقد اعتمد المستعمر الفرنسي على أساليب أخرى لترهيب سكان المنطقة الحدودية وذلك بقطع الطريق على المواطنين لتعطيل مصالحهم، ومنعهم من التنقل بين المدن والقرى والأسواق، وقد ذكرت جريدة العلم في هذا السياق "...قطعت القوات الفرنسية في يوم 29ماي1959 الطريق الرابط بين "بوعنان" و"عين الشعير" بحيث لا يستطيع أحد المرور بها..." ونقلت جريدة التحرير أنّ الطريق الذي

---

[1]- تقرير من رئيس دائرة فقيق إلى عامل إقليم وجدة في 20 جوان 1960 حول اعتداءات القوات الفرنسية على التراب المغربي لملاحقة جيش التحرير الجزائري في مركز أرشيف الوثائق الملكية بالرباط.

[2]- DZ/AN/2G/031/01/021

[3]- انظر الملحق رقم 33.

[4]- محمد بوزيان بن على، المرجع السابق، ص238-237.

يربط "فقيق" بقرى "إيش" و"بوعرفة" و"تندرارة" و"بركنت" محفوفة بالأخطار، وكثيراً ما تقوم القوات الفرنسية بقطع الطريق بين "فقيق" و"قرية إيش" الموجودة في شمال شرق فقيق..." ، كما ابتكر الاستعمار الفرنسي أسلوبا ماكراً يساعده على بث الفرقة بين أبناء المنطقة الشرقية وإخوانهم "ببني ونيف" من جهة، وبين الوحدات العسكرية المرابطة في مختلف مراكزها: الجيش الملكي وجيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري، ولذلك تراهم يتنكرون في أزيائهم بين الفينة والأخرى، ويستلهمون خططهم في تنفيذ عدد من اعتداءاتهم موهمين إنّ الفاعل فرقة من تلك التنظيمات، وقد نجحوا في تحقيق هدفهم، وتسبّب ذلك في مشاكل خطيرة كانت تنتهي بصدامات عنيفة دامية، وكانوا يقومون أو يكلفون أذنابهم القيام بأعمال تخريبية في الأراضي الواقعة قريبا من الحدود كحرق النخيل، وقطع الأشجار، وتخريب السواقي، ثم يتّهمون أهل "بني ونيف" أو "فقيق" إمعانا منهم في إفساد جو الوئام الذي كان يجمعهم[1].

ولم تكن الضربات التي كانت توجهها فرنسا للمنطقة عشوائية، وإنّما كانت مبنية على معطيات استخباراتية، جندت للحصول عليها عشرات من المخبرين والمتعاونين وبثتهم في المدن والقرى لقاء مكافآت ثابتة أو متغيرة بحسب أهمية الهدف، فقد ذكرت جريدة التحرير تقول: "إنّ جواسيس الجيش الفرنسي قد دخلت إلى وسط المدينة متسترة تحت زي لباس الجيش الملكي و جيش التحرير"[2].

ولم تكتف السلطات الفرنسية في الإغارة على التراب المغربي وتهديد سيادته وإظهار انتقامها، وإنما شكلت شبكات إرهابية للقيام بعمليات حربية في داخل المغرب الاقصى لخلق الهلع والخوف في نفوس المغاربة هذا لصد دعم المغرب الأقصى وملكها للثورة الجزائرية، وعلى حسب تقرير الشيخ محمد خير الدين بتاريخ 08نوفمبر1958، فيذكر هذا الأخير أنّ الأمن المغربي اكتشف شبكة إرهابية، وقد اتخذت عدّة مراكز في المدن المغربية، وكانت المسؤولة عن العديد من الأعمال الوحشية[3].

[1]– محمد بوزيان بن على، المرجع السابق، ص251.

[2]– نفسه، ص235.

[3]–

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد تعرضت إذاعة الثورة الجزائرية بسلوان بالناظور إلى القصف، وكذلك تعرض معسكر دار الكبداني بالريف المغربي والسعيديه وبوبكر وغيرها من المناطق المغربية الأخرى[1].

وأمام هذه الاصطدامات والمناوشات والاستفزازات العسكرية التي كان الجيش الفرنسي يقوم بها من حين لآخر داخل المغرب الاقصى، قام باحتلال المواقع التي خرجت منها بالأمس كبوعرفة وتندرارة وبوعنان تحت الذريعة التي أصبحت في وثائقها لازمة تتكرر "ملاحقة جيش التحرير الجزائري"، وسبّب ذلك في تقليص الأراضي المغربية وإلحاقها بمستعمرتهم[2]، وأمام هذه الوضعية الخطيرة قرر الملك "محمد الخامس" تحت قيادة ولي عهده أنداك "الحسن الثاني" قائد القوات المسلحة الملكية تعزيز مناطق الحدود بإقامة مراكز الجيش الملكي ليكون الذرع الواقي لاستفزازات القوات الفرنسية للأراضي المغربية، والتعاون والتشاور والتنسيق على مستوى القيادتين العسكرية والسياسية الجزائرية والمغربية[3].

ولقد صرح وزير الدفاع الوطني المغربي السيّد "أحرضان" لمجلة الإذاعة الوطنية المغربية "هنا الرباط" حول هذه الاعتداءات فقال: "سيقوم الجيش بواجبه في الدفاع عن التراب الفرنسي وسيتم تجهيز وحداتنا بالمدفعية المضادة للطيران والبعيدة المدى كما سيتعاون الجيش المغربي مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي"[4].

وعلى كلّ فقد تكبّد الشعب الجزائري ومعه الشعب المغربي آثارا كبيرة خصوصا مناطق الحدود منذ اندلاع الثورة الجزائرية إلى انتهائها، وأنّ سكان المدن والقرى والمداشر الغربية لم تكن في مأمن، فكثيراً -كما ذكرنا سابقا- ما تعرّضت أملاك وأرزاق الجزائريين والمغاربة على الحدود إلى القصف والتخريب على يد القوات الفرنسية وأجهزتها ومصالحها الأمنية وعملائها رغم الاحتجاجات المتتالية

[1]- محمد قنطاري، القواعد الخلفية الجزائرية، الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرر أيام 24-26يناير2002 منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2002، ص273.

[2]- محمد بوزيان بن علي، المرجع السابق، ص241.

[3]- محمد قنطاري، المرجع السابق، ص274.

[4]- جريدة المجاهد، العدد101، 1961/08/14، (ق.م).

المقدمة من طرف المغرب الأقصى إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات والجمعيات والهيئات الدولية.[1]

3- في الميدان الاقتصادي والمالي:

إنّ القراءة المتأنية في بروتوكول الاستقلال المغربي الموقع في 02 مارس 1956 بين المغرب الأقصى وفرنسا، يكشف لنا أنّ هذه الأخيرة قد وعدت الحكومة المغربية بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية قصد إعانتها على شؤونها الداخلية، إضافة إلى المساعدات العسكرية لإنشاء الجيش الوطني المغربي، وهو ما يفسر أنّ الفترة التي أعقبت استقلال المغرب الأقصى يلاحظ علاقة المغرب الأقصى مع الثورة الجزائرية قد أصابها الفتور نظرا لطبيعة الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا القاضية باستقلال البلد المغربي وفق شروط وضعتها فرنسا مسبقا[2].

خططت الإدارة الفرنسية لفصل الثورة الجزائرية عن المغرب الأقصى بإنهاء تحالفها مع حركة المقاومة المغربية، وبدوره اجتهد القصر في تفهم السيّاسة الفرنسية، وعدم مصادمتها وكان يدرك أن المرحلة الأولى من الاستقلال تتطلّب تعاونا مع السلطات الفرنسية لإتمام مفاوضات الاستقلال التام وتسلّم السلطة، وهذا الموقف الحساس دفع النظام المغربي للمراهنة على كسب تفهّم قيادة الثورة الجزائرية التي وعدت بمساعدات وامتيازات في المغرب الأقصى المستقل مقابل احترامها السيّادة[3]، وعليه لم يعلن المغرب الرسمي في الأشهر الأولى عن موقفه الصريح من القضية الجزائرية غير أنّ عدم توضيح الموقف لن يطول كثيرا، حيث وعدت فرنسا الحكومة المغربية بتقديم الدعم الاقتصادي والمالي لها عند توقيعها على اتفاقية الحكم الذاتي ثم الاستقلال، ولكنّها أصبحت تساوم وتضع شروطا مسبقة للحصول على المساعدات والقروض.

وعلى كلّ قايضت فرنسا الحكومة المغربية واشترطت عليها عدم دعم الثوار الجزائريين مقابل حصولها على قروض، ويقول: "موريس فور" كاتب الدولة بوزارة الخارجية الفرنسية المكلف بوزارة

---

[1]- زكي مبارك، المرجع السابق، ص22.

[2]- Harmut Elsenhans, la guerre D'Algérie 1954-1962,la Transition D'une France a une Autre, le passage de la Ive a la vue Repeubligue, publisude,1999,p469

[3]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق،ص75.

الشؤون المغربية والجزائرية: "إن فرنسا لا يمكنها أن تساعد المغرب وتونس إلا في نطاق التعاون، ولم تتوفر شروطه بعد إلا حين تكف إذاعة المغرب وتونس على بث حصص معادية لمصالح فرنسا"[1].

ومن خلال هذا التصريح، نستنتج أن فرنسا كانت تطالب المغرب الأقصى وتونس بالتعاون معها في حل القضية الجزائرية حسب نظرتها، وتحثّهم عن توقيف دعمها للجزائريين بمختلف أشكاله، حيث نتبيّن من خلال التصريحات الفرنسية الرّفض الفرنسي للمساعدات والقروض، مردّه إلى الدّعم والمساعدات التي تقدمها المغرب الأقصى إلى الثوار الجزائريين.

والملاحظ أن الصحافة الفرنسية قد تحدّثت على أن فرنسا لا يمكنها أن تقرض المغرب الأقصى، ما لم تتعهد بالوقوف إلى جانب فرنسا في القضية الجزائرية، كما تطرقت إلى الإعانات الأجنبية المقدمة للثورة الجزائرية، لهذا قرّرت الحكومة الفرنسية أنه لا إعانة مالية للمغرب الأقصى ما دامت أموال فرنسا ينتهي بها السير الى جيوب المقاومين الجزائريين، وبّررت فرنسا موقفها عن الإعانة بأن الأموال والمساعدات الفرنسية ستتوجّه الى الثوار الجزائريين[2].

وبعد تطور الأحداث في الجزائر واتساع رقعة الثورة وامتدادها بعد مؤتمر الصومام 1956م، وبداية تأثيرها على مسار السياسة الفرنسية في المنطقة المغاربية، وما عرفته فرنسا من أزمات سياسية داخلية أدّى إلى تدهور علاقات فرنسا مع المغرب الأقصى وتونس، وهذا بسبب انتهاك فرنسا المستمر لسيادة الدولتين والتدخل بصفة مباشرة في أوضاعهما الداخلية، أصبحت فرنسا تساوم وتضع شروطا مسبقة أمام المغرب الأقصى للحصول على المساعدات والقروض[3].

وأمام صرامة موقف "محمد الخامس"، والتقدم العسكري الذي حققته القوات المغربية، لم يكن في وسع فرنسا التي بدأت تواجه الاضطرابات في الأراضي الجزائرية إلا أن يقوم الجنرال "ديغول" بإشراك كل من المغرب الأقصى وتونس في بعض المشاريع الاقتصادية لدولتين حديثتي النشأة ومدى اختلاف النظامين في تصورهما لشكل هذه التنمية، وكان غرض فرنسا من عرضها هذه المشاريع الاقتصادية على البلدين هو ربطها مع فرنسا بمصالح اقتصادية، وبالتالي تستطيع فرنسا أن تبعد البلدين عن كل تقارب وتضامن مع الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار عرضت فرنسا على المغرب

[1]– محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص62.

[2] – نفسه، ص ص 62 - 63.

[3] – معمر العايب، المرجع السابق، ص 71.

الأقصى وتونس الدخول في المنظمة المشتركة لاستغلال الأراضي الصحراوية (O.C.R.S)، وضمن هذه الاستراتيجية استطاع "ديغول" جر تونس إلى إبرام اتفاقية مع إحدى الشركات البترولية الفرنسية تسمح بموجبها تونس لهذه الشركة تمرير أنبوب البترول من حقل أيجلي بالصحراء الجزائرية عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخيرة، بغرض تصديره، وهذه الاتفاقية كانت محل احتجاج ومعارضة شديدة من طرف جبهة التحرير الوطني التي اعتبرتها خرقا لمقررات مؤتمر طنجة[1].

ولقد تم عرض هذا المشروع على المغرب الأقصى ثم ليبيا من قبل، لكنهما رفضا ذلك جملة وتفصيلا بحجة أنه يتناقض وروح التضامن مع الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي التي تم إقرارها في مؤتمر طنجة، وفي هذا الإطار يرى البعض أن موقف المغرب الأقصى من المشروع الفرنسي الخاص بالانضمام إلى المنظمة المشتركة للاستغلال الثروات الصحراوية، فقد أظهر في بداية الأمر تأييدا وموافقة ضمنية للمشروع مع أمل تلبية بعض مطالب الدولتين الترابية في الصحراء الجزائرية، لكن تحت تأثير الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية وبصفة خاصة إرغام فرنسا على الدخول في مفاوضات علنية معها، أظهر أنهما غير مستعجلتين على هذه المطالب.

أما إذا أردنا التحدث عن أوضاع المغرب المالية، فأقل ما يقال عنها أنّها كانت سيّئة للغاية، لأنّ فرنسا كانت قد وعدت باستمرار في تقديم القروض للمغرب الأقصى من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية في المغرب الأقصى، حيث سحبت هذه القروض فورا[2]، وعن هذه الوضعية الخطيرة التي وصلت إليها المغرب الأقصى نجد صحيفة "لوموند" الفرنسية التي أصدرت مقالا تحت عنوان: "وضعية خطيرة بالمغرب" بتاريخ 27 جانفي 1959 وتحدثت عن هذه الوضعية وممّا جاء فيه:"...ثم لم تلبث فرنسا أن خفضت من قيمة الفرنك فوضعت بذلك المسؤولين المغاربة في وضع محرج للغاية نظرا إلى أنهم وقعوا بين نارين، فهم من ناحية لا يريدون أن يكونوا خاضعين للإجراءات الفرنسية في نظر الرأي العام، ومن ناحية أخرى يريدون أن لا يتخذوا موقفا يضر لمصالح الاقتصاد المغربي...وهكذا أصبح من المتعذر على الدولة المغربية بيع بضائعها الزراعية في الأسواق المغربية لأن أسعارها أصبحت مرتفعة بعد أن تم تخفيض الفرنك الفرنسي، وقد علمنا أن أكياس الغلال تتكدس كل يوم أكثر فأكثر على

[1]- شارل سان برو، المرجع السابق، ص168

[2]- روم لا ندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، المرجع السابق،ص492.

رصيف الدار البيضاء إثر تعطيل سوقها، وقد أحدثت هذه الحالة قلقا في نفوس المصدرين الأوروبيين فراحوا يشتكون للسلطات المغربية، مما دفع "بارودي" سفير فرنسا لدى المغرب الأقصى للاستنجاد بحكومة باريس..."[1].

إنّ تأزم العلاقات المغربية الفرنسية، جعل النظام المغربي يتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لربط علاقات معها، وطلب قروض مالية لتسيير شؤونها، بعدما تخلّت فرنسا عن هذه المهمة التي استغلتها للضّغط على النظام الحاكم منذ البداية حتى لا تبدي أي مواقف مساندة للثورة الجزائرية[2].

والجدير بالذكر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرض مساعدتها المالية والفنّية إلا عام 1957، على أن هذه المساعدة لم تكن من الضخامة في بادئ الأمر، بحيث تكفي للتعويض عن فقدان العروض الفرنسية، ولقد أُغلق عدد من دور الأعمال الفرنسية الخاصة في المغرب الأقصى، أو خفض إنتاجها، فسبب ذلك مزيدا من المشاكل في المغرب الأقصى[3]، في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت رسميا تخلي فرنسا عن تقديم الدعم للمغرب الأقصى وتونس باعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى تقدم الشيوعية في هذين البلدين كما أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتشار التيار الناصري بهما[4].

فلقد أنقذت المساعدة الاقتصادية الأمريكية في الواقع القطر المغربي من الانهيار، ولولا هذه المساعدات المالية الأمريكية لسبّب سحب القروض الفرنسية وتخفيض الاستثمارات الفرنسية الخاصة إفلاسا كبيرا في المغرب الأقصى، حيث بدأت المساعدات في أبريل 1957بتوقيع اتفاقية مع الحكومة المغربية، وقد جاءت هذه المساعدات الأمريكية على الأشكال التالية:

1- قروض ومنح بالنقد والسلع المختلفة لدعم التنمية في الزراعة والأشغال العامة وإنشاء المنازل والطرق.

2- تدريب المغاربة غالبا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- المعونات الفنّية.

---

[1]- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1959،دار هومة للطباعة و النشر،الجزائر،2010،ص ص51-52.

[2] - روم لا ندو، مراكش بعد الاستقلال، المرجع السابق، ص244

[3]- نفسه،ص249.

[4]- معمر العايب، المرجع السابق، ص 71.

4- منَح طارئة بالنقد والموارد الزراعية المختلفة للمساعدة في الأزمات الطبيعية كتلك التي سببها الجفاف.

فالتحول الذي حدث في علاقات تونس والمغرب الأقصى مع فرنسا يدلّ على أن الأحداث تطورت وفق ما رسمته الإدارة الأمريكية، باعتبارها أصبحت تقدم مساعدات مالية سواء للمغرب الأقصى أو تونس، وفي الوقت ذاته فإن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت تأزم علاقات البلدين مع فرنسا لتملأ الفراغ في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المد الشيوعي الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي خلال هذه المرحلة والذي غيّر موقفه اتجاه القضية الجزائرية منذ عام 1956.

إن سياسة المغرب الأقصى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية قد أوجدت متنفسا في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وفق ما تقتضيه المصلحة الداخلية للبلد، ومحاولتها التفاعل مع الثورة الجزائرية بشكل إيجابي التي تؤثّر على النظام المغربي بصفة مباشرة، خاصة بعدما تطوّرت الثورة داخليا وكسبها للدعم العربي خارجيا وخاصة مع الحكومة المصرية، التي ساندت الثورة الجزائرية بصورة مباشرة منذ اندلاعها، وهذا ما جعل النظامين المغربي والتونسي، ينزعجان من الحكومة المصرية واهتمامها الكبير بالثورة الجزائرية فأبديا تخوفهما في الكثير من المناسبات من أن تحتوي مصر الثورة الجزائرية وتوجههما حسب الإيديولوجية الثورية المعادية للأنظمة الرجعية والأنظمة الحزبية، ومما زاد في حدّة هذه التخوفات هو أنّ مصر في هذه المرحلة كانت تحتضن زعماء المعارضة المغربية والتونسية أمثال "محمد بن عبد الكريم الخطابي" و"صالح بن يوسف"، ضف إلى ذلك أنّ المغرب الأقصى منذ سنة 1956 أصبح يواجه بصفة غير مباشرة تيارا أكثر تقدمية داخل حزب الاستقلال، ومثّل هذا التيار السياسي اليساري "المهدي بن بركة" الذي خلق للنظام المغربي عدّة مشاكل وقلاقل سياسية معادية للتيار المحافظ داخل حزب الاستقلال، ودخل في صراع مع "علال الفاسي" أحد أعمدة حزب الاستقلال[1]، وقد بدأت المساعدات الأمريكية للمغرب الأقصى بقرض قدره 20 مليون دولار سنة 1957م، وارتفعت عام 1959م إلى حوالي 40 مليون دولار، ثم صار فيما بعد سنة 1962 إلى حوالي 50 مليون دولار سنويا[2].

[1] - معمر العايب، المرجع السابق، ص ص72-73.

[2] - روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، المرجع السابق، ص499.

ومن خلال ما سبق فقد توترت العلاقات الفرنسية الأمريكية بسبب الإعانات المالية والاقتصادية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدّمها للمغرب الأقصى وتونس، بحيث اعتبرت فرنسا هذه الإعانات ضربًا لمصالح فرنسا في المنطقة حيث سجّل تطور حالة الغضب المعادية للأمريكان واعتبرت هذه الإعانات مؤامرة أمريكية ضد الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا[1].

وبناء على ذلك يمكننا القول بأنّ الاستراتيجية الفرنسية على المستوى السياسي والدبلوماسي استطاعت إلى حد ما أن تفك الرباط بين البلدين وتعكير العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والسلطات المغربية من خلال اختلاق الأزمات والاضطرابات سواء داخل المغرب الأقصى أو على الحدود المغربية الجزائرية التي كانت كفيلة بوضع قرارات طنجة في الظل، فضلا على أنها عمقت الخلافات بين النظام المغربي والجبهة من خلال إثارة مشكلة الحدود، إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة استطاعت أن تدير علاقاتها مع المغرب الأقصى بدبلوماسية رفيعة المستوى وفوتت الفرصة على الحكومة الفرنسية في تمسكها بالصحراء الجزائرية في مفاوضاتها مع الطرف الجزائري.

كما أنّ ممارساته وتصرّفاته الوحشية في حق السكان المرابطين بالمناطق الحدود المغربية الجزائرية من خلال اعتداءاته وإلحاق أضرار جسيمة إضافة إلى عمليات الترغيب والترهيب وعمليات التفتيش والتطويق والقصف ومهاجمة الطائرات الفرنسية وغيرها، فهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ فرنسا كانت تدرك مدى أهمية وقيمة القاعدة الغربية في دعم الثورة الجزائرية.

وفي ما يخص الاستراتيجية الفرنسية التي اتّبعتها فرنسا على المستوى المالي والاقتصادي من أجل ضرب التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية، كانت لها انعكاسات سلبية على العلاقات المغربية الفرنسية، وكذلك العلاقات الفرنسية الأمريكية، غير أن ذلك لم يمنع المغاربة في المضي قدما في دعم الثورة الجزائرية.

[1] – محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 58 – 59.

الخاتمة

إنّ العلاقات المشتركة بين الشعبين الجزائري والمغربي أوجدت بينهما تضامنا وتآزرا طيلة الفترة الاستعمارية، وازداد وتأكّد هذا التضامن والتآزر والتلاحم أكثر خلال الثورة التحريرية الجزائرية.

تجسدت هذه الوحدة في أكتوبر 1955 بميلاد جيش موحد يدافع عن أقطار المغرب العربي، فكان جيش تحرير المغرب العربي تجسيدا حقيقيا لمبادئ الوحدة والكفاح التي نادت بها الثورة الجزائرية، ولكن ما لبث أن تطورت القضية المغربية عندما قرّرت فرنسا بعد أسبوع من اندلاع الثورة المشتركة إعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه ومنح المغرب الأقصى استقلاله من أجل التفرّغ لخنق الثورة التحريرية، حيث تبيّن للملك "محمد الخامس" منذ الوهلة الأولى أنّ استقلال بلاده ناقص ما دامت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، لذلك قرّر أن يكون بجانب الثورة الجزائرية على الرّغم من الضّغوطات التي كان يتعرّض لها.

وعلى هذا الأساس قدّم محمد الخامس أشكالا مختلفة من الدعم والمؤازرة لصالح الثورة الجزائرية، وفي نهاية المطاف لا بد لنا من استعراض وحوصلة أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد دراستنا المتواضعة لموضوع محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية وتحليل قدر الإمكان مختلف جوانبه يمكننا أن نستنتج ما يلي :

– انتشار وتوسع الثورة الجزائرية أدّى إلى تخوّف النظام المغربي بقيّادة محمد الخامس من تأثيرات هذه الثورة التي تشكل إلى جانب الضغوط الفرنسية والمشاكل الداخلية عراقيل أمام السياسة الداخلية للمغرب الأقصى، حيث اهتم الملك بالبحث عن الحلول السلمية للقضية الجزائرية.

–كانت سنة 1956 تحمل آمالا بقرب تحرير باقي بلدان المغرب الكبير وبناء مشروع الوحدة، لذلك سعى محمد الخامس للقيّام بمبادرات مشتركة مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من أجل إيجاد تسوية للقضية الجزائرية في نطاق وحدة مغاربية، حيث تقرّر عقد لقاء في تونس يحضره مع الملك والرئيس الحبيب بورقيبة ممثّلون عن جبهة التحرير الوطني، لكن اختطاف الطائرة المغربية من طرف سلاح الجو الفرنسي وعلى متنها قادة الثورة الجزائرية أدّى إلى التأكّد من أنّ الثورة ما زالت في بدايتها، وكان رد فعل المغرب الأقصى عنيفا وذلك أنّ الملك اعتبر القرصنة الجوية عدوانا على العرش وعلى السيّادة المغربية لأنّ الزعماء الخمسة حضروا إلى المغرب الأقصى بدعوة منه، وبالتالي يتحمّل الملك المغربي سياسيا وأخلاقيا ما يترتب عن هذا الحدث من عواقب وتداعيات وطنيا ومغاربيا وعربيا، هذا الحدث

شكّل بدوره أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ونقطة سوداء في الذاكرة المشتركة بين الشعبين الجزائري والمغربي.

– وجد محمد الخامس نفسه بعد استقلال المغرب الأقصى أمام عدّة ضغوطات. ورغم ذلك انخرط بقوّة في دعم الثورة التحريرية، حيث أراد محمد الخامس أن يكون فاعلا رئيسيا في اتجاه استقلال الجزائر، حيث كان يستقبل اللاجئين الجزائريين، ويسمح بنقل الأسلحة والمؤن إلى داخل الجزائر ويقبل باستعمال أراضيه كقواعد للهجوم والتراجع بالنسبة للمقاومة الجزائرية، كما عمل على تدويل القضية الجزائرية من خلال الدفاع عنها في المحافل الدولية والتعريف بها على المستويين الداخلي والخارجي، فتبلور الشعور الوحدوي بين الجزائريين والمغاربة، وظهر التآزر والتعاون بينهما بالخصوص في المنطقة الحدودية التي تحوّلت إلى قواعد خلفية للثورة التحريرية الجزائرية.

– إنّ هجرة الجزائريين إلى المغرب الأقصى خاصة من المناطق الحدودية كانت عبارة عن ردّ فعل من طرف الكثيرين من أطياف الشعب الجزائري، حيث وجدوا متنفسا لهم، وأنّ عوامل عدة ناجمة عن السياسة الاستعمارية اجتمعت لتشكل دوافع رئيسية لمغادرتهم الوطن، فهي هنا رد فعل إيجابي يفسره الدور الفعال الذي لعبه المهاجرون الجزائريون بشكل عام، وبالمغرب الأقصى خصوصا في القضايا الوطنية وفي الثورة الجزائرية، وهو ما يدلّ على أنهم لم ينقطعوا عن بلدهم، بل ظلّت وشائج الاتّصال موجودة بين الجالية الموجودة في المغرب الأقصى وإخوانهم في الجزائر في مجابهة المستعمر الفرنسي، وأنّ استقرار الجزائريين بالمغرب الأقصى لم يجعل منهم مجرّد نازحين يشكّلون عبئا على البلد المضيف بل مارسوا نشاطات اقتصادية مختلفة لضمان عيشهم، وفي بعض الأحيان تتعدّى ذلك من خلال تخصيص جزءا من أموالهم لتكون دعما للثورة الجزائرية، كما استطاع العديد منهم أن يرفع من مستواه الثقافي وتقلّد مناصب مهمّة في المدارس والكتاتيب وغيرها، الأمر الذي أدّى إلى خلق طبقة مثقّفة فتحت مجالا للنشاط السياسي والثقافي لتبليغ أفكارهم وانشغالاتهم والبحث عن الحلول لحلّ القضية الجزائرية.

– إنّ قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري بوجدة أصبحت بمثابة دولة داخل دولة، خضعت لتنظيم إداري وعسكري واستخباراتي وأمني محكم، وهذا نظرا إلى الدعم المغربي بقيادة الملك محمد الخامس الذي بدونه ما كان لها الانفراد بالقوّة في التنظيم وامتلاك الأسلحة.

– وقف الملك محمد الخامس إلى جانب جبهة التحرير الوطني في كفاحها ضدّ الاستعمار الفرنسي، على الرغم من وجود بعض الخلافات أدت إلى توتر العلاقات، لكن الجبهة عرفت كيف تتكيّف مع هذه الخلافات بحكمة وتبصّر شديدين، حيث حرصت على مبدأ الاستقلال في قراراتها على جميع الأصعدة محافظة على علاقاتها مع الملك والشعب المغربي الذي وجدت فيهما المساند القوي للقضية الجزائرية.

– جاء مؤتمر طنجة كحدث مغاربي لإيجاد حلول للمشاكل المتشابكة والمشتركة التي كانت تعيشها الأقطار الثلاثة للمغرب العربي، وعلى رأس هذه المشاكل تأتي القضية الجزائرية، ونستشف هذا من خلال مضمون القرارات التي خرج بها هذا المؤتمر التاريخي، كما تجب الإشارة إلى أنّ جبهة التحرير الوطني لعبت دورا بارزا لتكريس دورها وطموحاتها المغاربية، غير أنّ مسألة الوحدة التي دعا إليها المؤتمر لم تولّ بالاهتمام من طرف الشركاء المغاربة، وهو ما تأكّد في ندوة المهدية.

– ظهرت خلافات بين النظام المغربي والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دون أن يلغي استمرار التضامن والدعم المغربي مع الثورة الجزائرية، في حين كان المغرب يخشى امتدادها إلى ترابه مع ما ينجم عن ذلك من اعتداءات القوات الفرنسية بالجزائر على المراكز الحدودية بدعوى إيوائها للمتمردين، فاضطرّ إلى ممارسة ضغوط على المقاومة الجزائرية ومراقبة قواعدها، وبرزت مرحلة جديدة في تنظيم العلاقات بين الطرفين، والتي همّت وسائل المحافظة على حدود وسلطة جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى في إطار احترام النظام العام، ومنهجية معالجة مشكلة الحدود بعد استقلال الجزائر.

– عملت فرنسا على تعكير العلاقات بين المغرب الأقصى والجزائر، التي وضعت على رأس اهتماماتها القضاء على طموحات مؤتمر طنجة هو خنق الثورة الجزائرية، وقد اكتشفنا ذلك عندما تنصّلت الحكومة المغربية من مساندة جبهة التحرير الوطني، والتفرغ لتحقيق مصالح المغرب الأقصى على حساب الكفاح الجزائري، لكن الجبهة بفضل سياستها استطاعت أن تكسب تأييد الشعب المغربي في كفاحها ضدّ الاستعمار الفرنسي، وبالرغم من هذا فقد أُحبطت السياسة الديغولية الساعية إلى استبعاد الجبهة عن الوحدة المغاربية التي كانت دوما تناشدها، حيث استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تدير علاقاتها مع المغرب الأقصى بدبلوماسية رفيعة المستوى، وفوّتت الفرصة على الحكومة الفرنسية في تمسّكها بالصحراء الجزائرية في مفاوضاتها مع الطرف الجزائري.

– عملت فرنسا بخصوص عملية تسليح وتموين الثورة عبر المغرب الأقصى من أجل القضاء على النشاط الثوري بالمغرب الأقصى بصفة عامة وعلى عمليات التموين والتسليح التي كانت توجه إلى الثورة الجزائرية بالداخل بصفة خاصة، وقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية المغرب القاعدة الغربية بالنّسبة للثورة الجزائرية، لذلك سعت للحدّ من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني من خلال إنشاء خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود المغربية الجزائرية، إضافة إلى تجميد مساعداتها وإعاناتها المالية وجعلها وسيلة للضغط حتى لا يبدي المغرب الأقصى أي استعداد لمساعدة الثورة الجزائرية لنيل الشعب الجزائري لاستقلاله سنة 1962.

عند هذا يمكننا القول أنّ محمد الخامس لم يبخل على الثورة الجزائرية بمختلف أشكال الدعم والمساندة في سبيل الحرية والاستقلال على الرغم مما كان يتعرّض له من ضغوطات من قبَل السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث ظلّ ثابتا على موقفه المساند لها إلى أن وافته المنية في سنة 1961 .

الملاحق

الملحق رقم:01

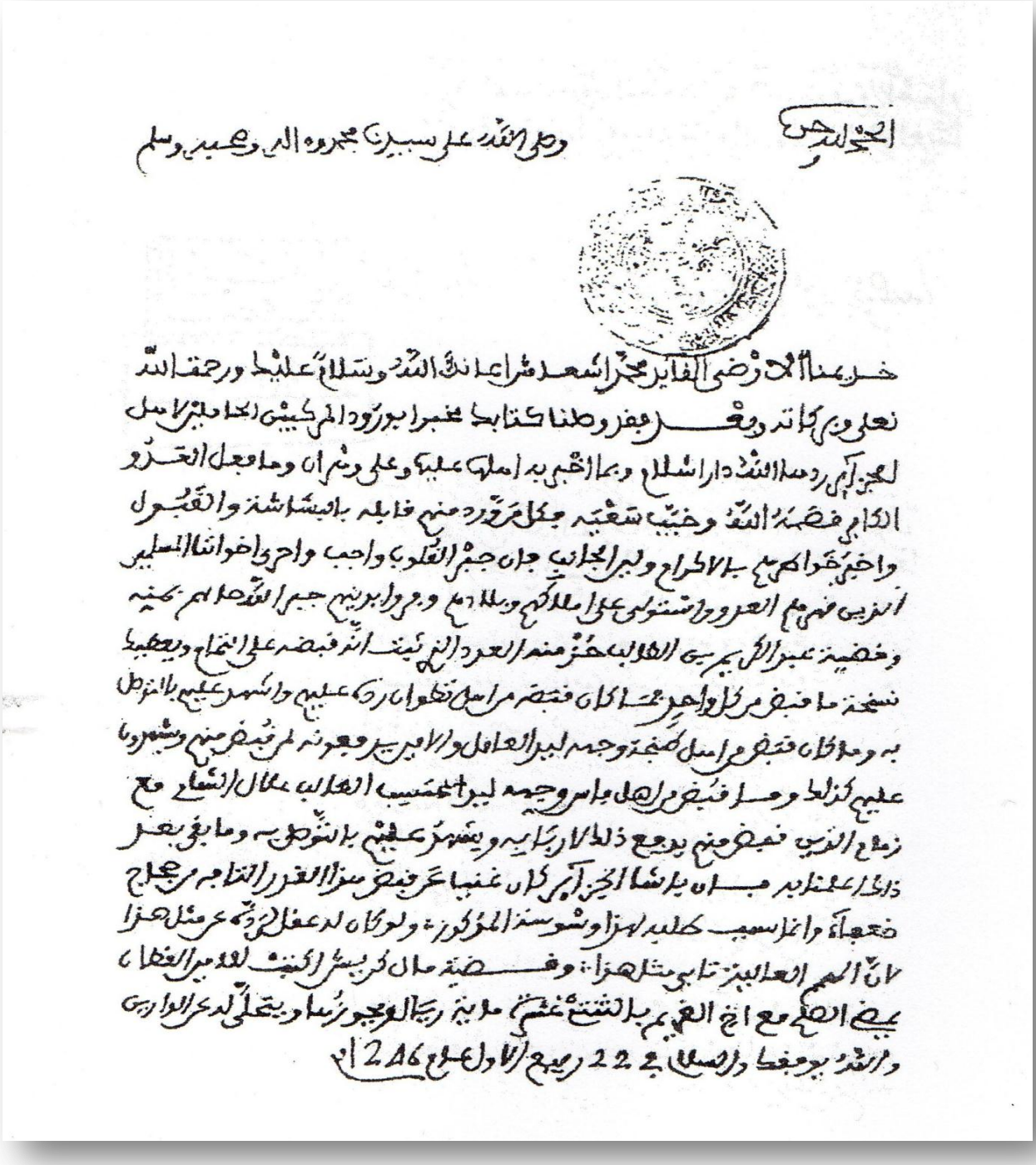

رسالة السلطان عبد الرحمن بن هشام إلى عامل تطوان بتاريخ 12 ربيع الأول 31/1246 أوت 1831 يوصيه بشأن حسن معاملة المهاجرين الجزائريين إلى المغرب الأقصى.

المصدر:أرشيف مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

الملحق رقم:02

صورة للملك محمد الخامس.

الملحق رقم: 03

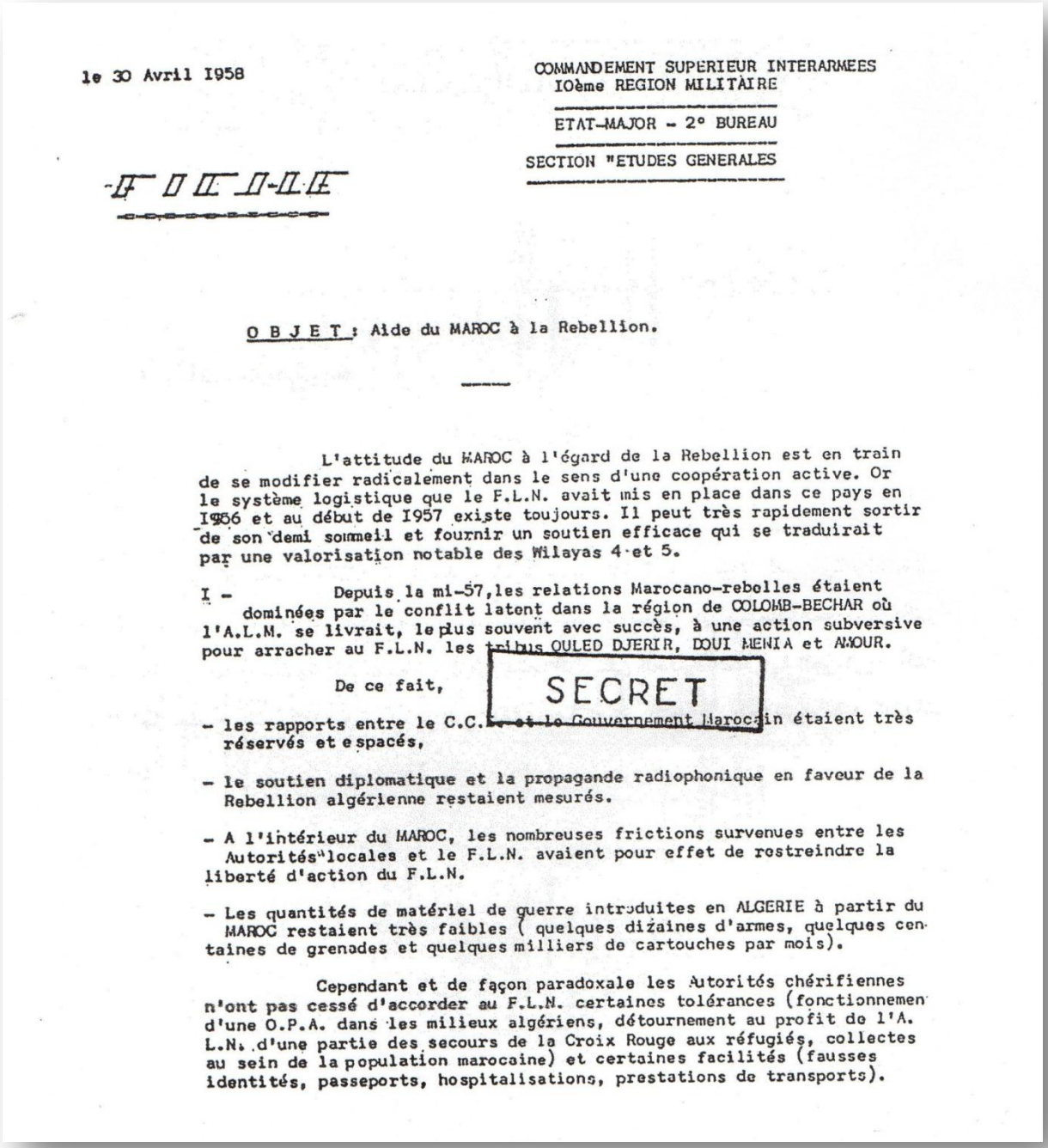

le 30 Avril 1958

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
IOème REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR - 2° BUREAU
SECTION "ETUDES GENERALES

FICHE

OBJET : Aide du MAROC à la Rebellion.

L'attitude du MAROC à l'égard de la Rebellion est en train de se modifier radicalement dans le sens d'une coopération active. Or le système logistique que le F.L.N. avait mis en place dans ce pays en 1956 et au début de 1957 existe toujours. Il peut très rapidement sortir de son demi sommeil et fournir un soutien efficace qui se traduirait par une valorisation notable des Wilayas 4 et 5.

I - Depuis la mi-57, les relations Marocano-rebelles étaient dominées par le conflit latent dans la région de COLOMB-BECHAR où l'A.L.M. se livrait, le plus souvent avec succès, à une action subversive pour arracher au F.L.N. les tribus OULED DJERIR, DOUI MENIA et AMOUR.

De ce fait, SECRET

- les rapports entre le C.C.E. et le Gouvernement Marocain étaient très réservés et espacés,

- le soutien diplomatique et la propagande radiophonique en faveur de la Rebellion algérienne restaient mesurés.

- A l'intérieur du MAROC, les nombreuses frictions survenues entre les Autorités locales et le F.L.N. avaient pour effet de restreindre la liberté d'action du F.L.N.

- Les quantités de matériel de guerre introduites en ALGERIE à partir du MAROC restaient très faibles (quelques dizaines d'armes, quelques centaines de grenades et quelques milliers de cartouches par mois).

Cependant et de façon paradoxale les Autorités chérifiennes n'ont pas cessé d'accorder au F.L.N. certaines tolérances (fonctionnemen d'une O.P.A. dans les milieux algériens, détournement au profit de l'A.L.N. d'une partie des secours de la Croix Rouge aux réfugiés, collectes au sein de la population marocaine) et certaines facilités (fausses identités, passeports, hospitalisations, prestations de transports).

نموذج من تقرير السلطات الفرنسية بخصوص المساعدات المغربية للثوار الجزائريين.

المصدر: أرشيف مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

الملحق رقم:04

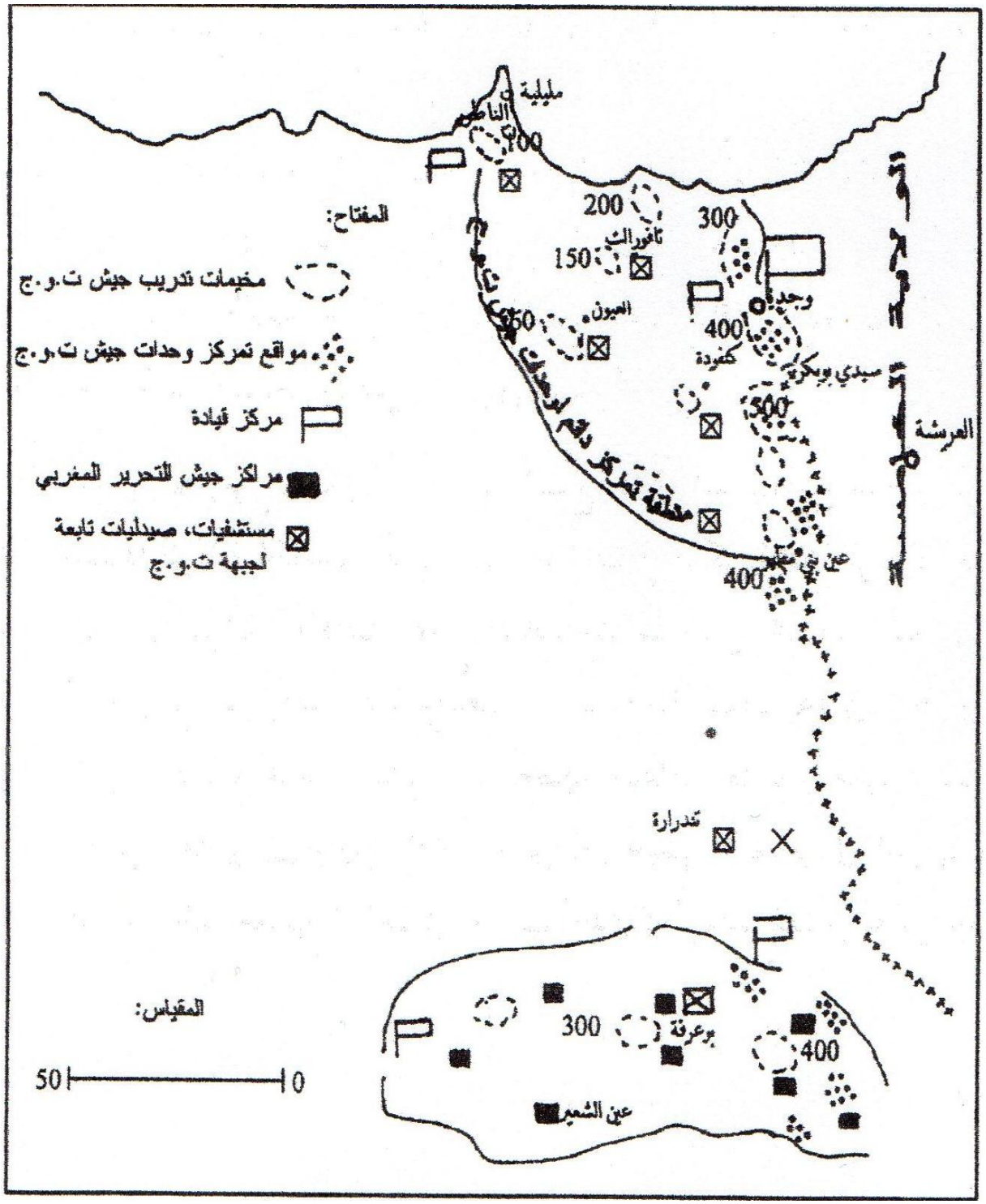

القواعد الخلفية الأولى لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري بشرق المغرب الأقصى ما بين 1956-1957.

محمد أمطاط، المرجع السابق، ص 362.

الملحق رقم:05

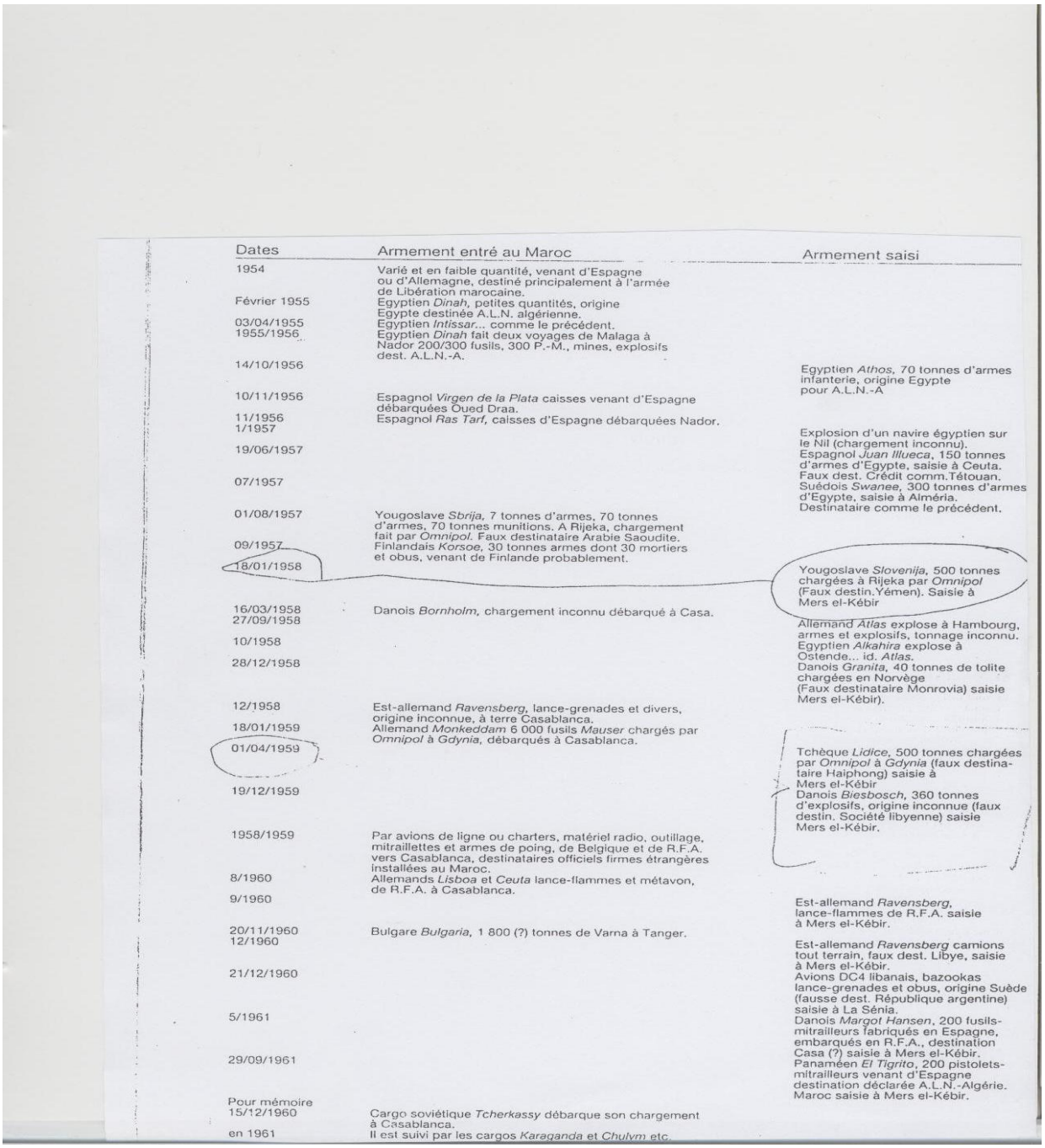

Dates	Armement entré au Maroc	Armement saisi
1954	Varié et en faible quantité, venant d'Espagne ou d'Allemagne, destiné principalement à l'armée de Libération marocaine.	
Février 1955	Egyptien *Dinah*, petites quantités, origine Egypte destinée A.L.N. algérienne.	
03/04/1955	Egyptien *Intissar*... comme le précédent.	
1955/1956	Egyptien *Dinah* fait deux voyages de Malaga à Nador 200/300 fusils, 300 P.-M., mines, explosifs dest. A.L.N.-A.	
14/10/1956		Egyptien *Athos*, 70 tonnes d'armes infanterie, origine Egypte pour A.L.N.-A
10/11/1956	Espagnol *Virgen de la Plata* caisses venant d'Espagne débarquées Oued Draa.	
11/1956	Espagnol *Ras Tarf*, caisses d'Espagne débarquées Nador.	
1/1957		Explosion d'un navire égyptien sur le Nil (chargement inconnu).
19/06/1957		Espagnol *Juan Illueca*, 150 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Ceuta. Faux dest. Crédit comm.Tétouan.
07/1957		Suédois *Swanee*, 300 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Alméria. Destinataire comme le précédent.
01/08/1957	Yougoslave *Sbrija*, 7 tonnes d'armes, 70 tonnes d'armes, 70 tonnes munitions. A Rijeka, chargement fait par *Omnipol*. Faux destinataire Arabie Saoudite.	
09/1957	Finlandais *Korsoe*, 30 tonnes armes dont 30 mortiers et obus, venant de Finlande probablement.	
18/01/1958		Yougoslave *Slovenija*, 500 tonnes chargées à Rijeka par *Omnipol* (Faux destin.Yémen). Saisie à Mers el-Kébir
16/03/1958	Danois *Bornholm*, chargement inconnu débarqué à Casa.	
27/09/1958		Allemand *Atlas* explose à Hambourg, armes et explosifs, tonnage inconnu.
10/1958		Egyptien *Alkahira* explose à Ostende... id. *Atlas*.
28/12/1958		Danois *Granita*, 40 tonnes de tolite chargées en Norvège (Faux destinataire Monrovia) saisie Mers el-Kébir).
12/1958	Est-allemand *Ravensberg*, lance-grenades et divers, origine inconnue, à terre Casablanca.	
18/01/1959	Allemand *Monkeddam* 6 000 fusils *Mauser* chargés par *Omnipol* à *Gdynia*, débarqués à Casablanca.	
01/04/1959		Tchèque *Lidice*, 500 tonnes chargées par *Omnipol* à *Gdynia* (faux destinataire Haiphong) saisie à Mers el-Kébir
19/12/1959		Danois *Biesbosch*, 360 tonnes d'explosifs, origine inconnue (faux destin. Société libyenne) saisie Mers el-Kébir.
1958/1959	Par avions de ligne ou charters, matériel radio, outillage, mitraillettes et armes de poing, de Belgique et de R.F.A. vers Casablanca, destinataires officiels firmes étrangères installées au Maroc.	
8/1960	Allemands *Lisboa* et *Ceuta* lance-flammes et métavon, de R.F.A. à Casablanca.	
9/1960		Est-allemand *Ravensberg*, lance-flammes de R.F.A. saisie à Mers el-Kébir.
20/11/1960	Bulgare *Bulgaria*, 1 800 (?) tonnes de Varna à Tanger.	
12/1960		Est-allemand *Ravensberg* camions tout terrain, faux dest. Libye, saisie à Mers el-Kébir.
21/12/1960		Avions DC4 libanais, bazookas lance-grenades et obus, origine Suède (fausse dest. République argentine) saisie à La Sénia.
5/1961		Danois *Margot Hansen*, 200 fusils-mitrailleurs fabriqués en Espagne, embarqués en R.F.A., destination Casa (?) saisie à Mers el-Kébir.
29/09/1961		Panaméen *El Tigrito*, 200 pistolets-mitrailleurs venant d'Espagne destination déclarée A.L.N.-Algérie. Maroc saisie à Mers el-Kébir.
Pour mémoire 15/12/1960	Cargo soviétique *Tcherkassy* débarque son chargement à Casablanca.	
en 1961	Il est suivi par les cargos *Karaganda* et *Chulym* etc.	

إحصائيات عن عمليات تهريب الأسلحة عبر المغرب وكميات الأسلحة المحتجزة (1955-1961).

Jacques (guillon), la contrebande des armes pendant la guerre, d'algerie,paris,1992, P105

الملحق رقم:06

PRÉSIDENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

Destinataire N°

Le 25 Juillet 1958

Référence : 9632/A

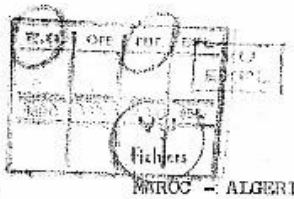

SECRET

(I2.7.58)
C/3

CAMP F.L.N. AU MAROC

Le camp de LARACHE, installé à BOU SAFI, compte actuellement 600 hommes dont 300 environ blessés, malades, inaptes au service, ou convalescents.

Depuis le mois de septembre I957 il y a eu plus de 50 déserteurs.

BOU SAFI est le camp le plus important de F.L.N. au MAROC. La durée des stages est de 3 mois.

Lors de la conférence de TANGER , MEHRI, FERHAT ABBAS et BOUSSOUF l'ont visité.

Ce camp est destiné à former des petits cadres pour la guerilla. L'entraînement porte essentiellement sur le combat et l 'armement. Le contingent actuel (300) est prêt à partir, mais manque d'armes. Un bateau doit en livrer incessamment (d'après le colonel Ben TOBAL, membre du CCE).

Destinataires :

A.E. - Direction Générale des A.M.T.
(Ambassade FRANCE-MAROC)
D.N. - E.M.D.N./RAT
E.M.F.A./2 - 2 ex.
E.M.F.A./2 - OPS
E.M.A./2
MM le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE
M.le Secrétaire Général aux Aff.Algériennes
CROGG
Général Commandant Interarmées et Xème Région /2ème B. --
(Commandant Supérieur au MAROC).

L'armement du camp (une I2,7 , des Mauser, une M.G. 35 et une 43 et des Mas 36) a été envoyé dans le maquis.

L'instruction est complétée par des cours de topographie et de close-combat.

Un camp d'été sera vraisemblablement installée au bord de la mer, au Nord de LARACHE.

Il y a environ 3 mois, le Gouverneur de TANGER a visité le camp de BOU SAFI. Il a interdit les tirs : on ne fait plus que du tir réduit avec des 5.5 m/m.

Etat-Major du camp :

Chef politico-militaire :

→ Capitaine MOUSSA, ex-hôtelier à ORAN et commerçant de textiles et de denrées coloniales à ORAN. Ancien militaire, très dur.

Adjoint Politique :

Dentiste SAID

Adjoint Liaisons et renseignements :

Docteur MANSOURI

Adjoints militaires : chargé de l'instruction

Lieutenant HAMMOU (pseudonyme)

Lieutenant BOUCHAKOR, ex-chef de secteur de la Wilaya N°5 près de NEMOURS -NEDROMA.

.../...

ADENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

SECRET

Les liaisons avec TANGER (30 rue d'ITALIE), TETOUAN, NADOR et RABAT sont faites au moyen de véhicules automobiles. Il n'y a pas de station radio à BOU SAFI.

La vie au camp :

Habillement :blues-jeans , chemise kaki , veste kaki U.S.A. et casquette U.S.A.

Couchage :lits étagés

Nourriture :peu abondante, pas de viande (manque de finances)

Horaire de travail : -réveil 6 h.00
-café 7 h.00
-rassemblement 8 h 00 (appel)
-salut aux couleurs
-instruction militaire jusqu'à II h.30 (cours horaires)
-soupe I2 h.00
-sieste jusqu'à I5 h.00
-cours jusqu'à I6 h.00
-sports collectifs jusqu'à I7 h.30

Le camp est aménagé : stade, piscine, parcours du combattant ...

Le carême n'est pas obligatoire, mais il est recommandé.

Le moral des jeunes est bas. 9 sur I0 sont prêts à déserter, mais la surveillance est sévère et les sanctions terribles.

Ls chefs de camp vivent en famille,possèdent leur voiture et perçoivent 250.000 francs par mois. Les hommes n'ont rien, on leur donne 300 francs lors de leur permission à LARACHE (l'après-midi tous les I5 jours).

.../...

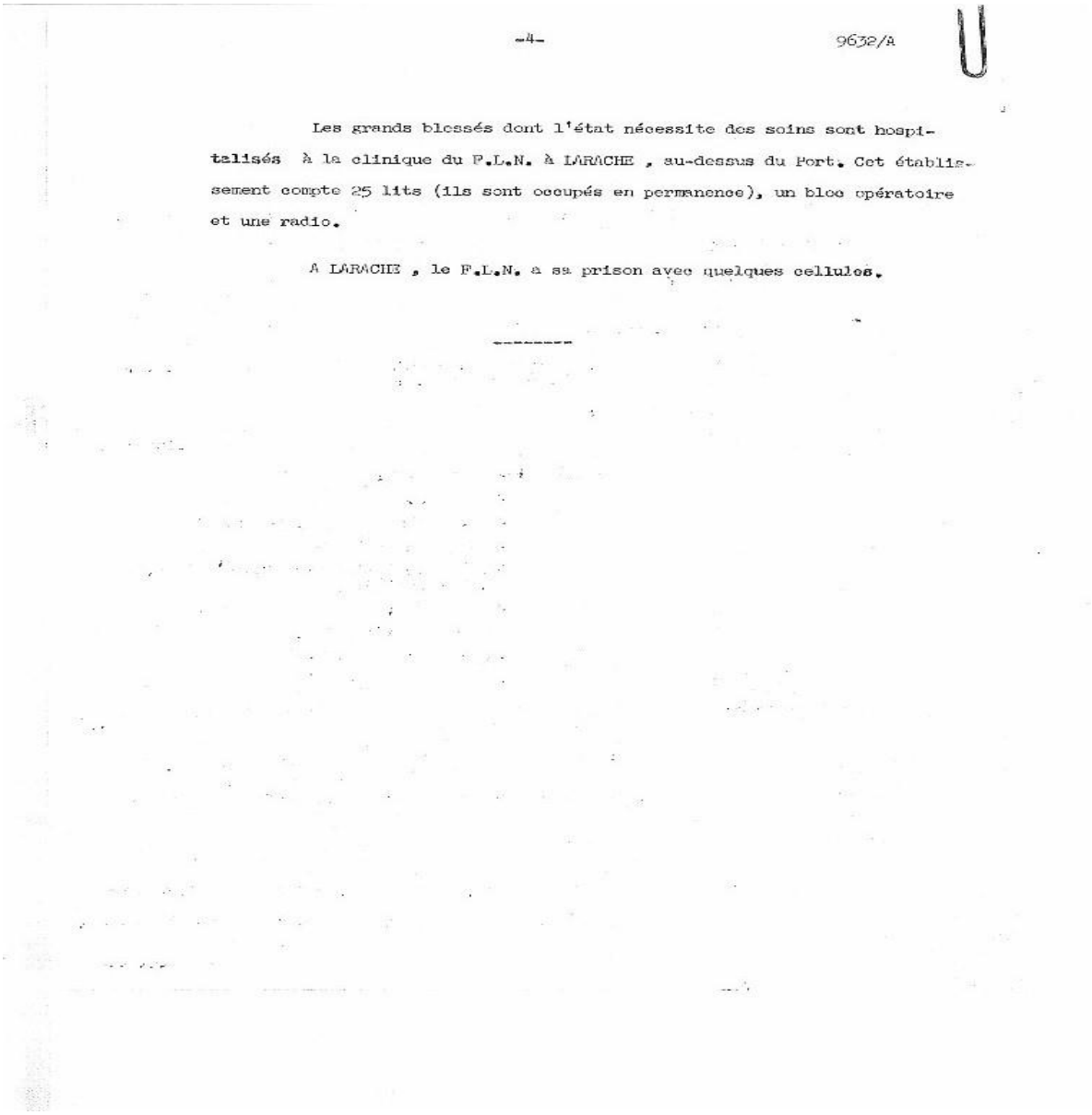

-4- 9632/A

Les grands blessés dont l'état nécessite des soins sont hospitalisés à la clinique du F.L.N. à LARACHE , au-dessus du Port. Cet établissement compte 25 lits (ils sont occupés en permanence), un bloc opératoire et une radio.

A LARACHE , le F.L.N. a sa prison avec quelques cellules.

قواعد جبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية بالمغرب بتاريخ 25جويلية 1958.

CAMP F.L.N. Au Maroc -25 Juillet 1958

http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm 2007/04/03

الملحق رقم:07

PRESIDENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

Destinataire N°

Le 15 Octobre 1958

Référence : 11882/A

2e BUREAU

18 OCT. 1958

SECRET

M A R O C

IMPLANTATION REBELLE

(Août 58) B/2

I - DAR BOUSSAFI (Région de LARACHE)

En août 1958, on trouvait dans ce camp environ 200 rebelles algériens à l'instruction ou au repos, ainsi que 250 à 300 réformés.

Responsables :

- Chef du camp : Capitaine SI MOUSSA (alias de BEN AHMED) assisté de deux secrétaires : ABDELJELIL et ALI ;
- Adjoint : BEKKI HADJ, Commissaire de police du F.L.N.

Destinataires : ...../.....

A.E. - Direction Générale des A.M.T.
- Direction Politique - Bureau de liaison ALGERIE.
(Ambassade FRANCE-MAROC)
M. le Ministre du SAHARA
M. le Ministre de l'Information
D.N. - Cabinet
- E.M.D.N./REN
- E.M.G.A./2 (2 ex.)
- E.M.G.A./2 OPS
- E.M.A./2
- S.S.D.N.F.A.
- Dn de la Gendarmerie et de la Justice Militaire.
M. le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE (DF de Cabinet)
M. le Secrétaire Général aux Affaires Algériennes
M. le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE (Bureau d'Etudes)
Général Commandant Interarmées et Xème Région/2è B.
(Commandement Supérieur au MAROC)
INT. - D.G.S.N. (Cabinet (2 ex.)
- Direction ALGERIE
- S.C.I.N.A.

- Chargé de l'Intendance : SI OTHMAN ;
- " des Réformés : Lieut. BOUCHAKOR, assisté de SI ABDELKADER et de l'Adjudant JAMAL ;
- Instructeurs : Lieut. JAMAL, ex-sergent pilote à FEZ ;
  Lieut. HAMMOU, ex-officier français (actuellement chargé des prisonniers à TETOUAN) ;
- Trésorier : HAMRAT, instituteur à LARACHE.

Service médical :

D'abord placé sous la responsabilité du Dr MANSOURI, a été ensuite assuré par des médecins venant de l'intérieur du MAROC pour des périodes de 15 jours.

Le camp de BOUSSAFI était un centre de repos et surtout de formation. Les réformés jugés aptes étaient destinés à devenir des Commissaires politiques. Les "Jounoud" (1) y suivaient un programme d'instruction militaire [armement (2), tir] et y effectuaient de petits travaux, suivant leur spécialité. La discipline ne paraissait pas extrêmement stricte et les heures de travail étaient assez variables.

Les causeries politiques étaient nombreuses et faites soit par le chef de camp, soit par MOURAD, responsable de la propagande F.L.N. à RADIO TETOUAN, soit enfin par des personnalités de passage.

Commandos de la mort :

Vers le début de juillet, des commandos de la mort, la plupart kabyles, cantonnés dans une baraque de BOUSSAFI et qui n'avaient aucun rapport avec les autres "Jounoud" du camp, étaient partis pour la FRANCE via MADRID et la BELGIQUE.

(1) Combattants.

(2) A noter que les armes d'instruction ont été retirées de DAR BOUSSAFI depuis mai 1958.

PRESIDENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

SECRET

Véhicules :

Le camp disposait d'une jeep "Willys" et d'un camion "Chevrolet" vert.

II - LARACHE

Une clinique située en ville dans une maison surmontée d'un drapeau marocain recevait les blessés du F.L.N. Elle était dirigée par un médecin de FORT LYAUTEY.

Une ferme située sur la route de LARACHE à RABAT, à 2 km de LARACHE, servait de prison pour les Jounoud. Elle était dirigée par SI DAHO.

III - DAR KEBDANI

Effectifs : 800 "Jounoud", dont :

- 4 sections d'infanterie (cadres),
- 1 section de Service général,
- 1 section de Transmissions (qui n'avait pas encore commencé l'instruction),
- 2 sections de destruction et sabotage (72 hommes), dont une partie devait se rendre en FRANCE fin septembre,
- 1 section de mitrailleuses.

Encadrement :

Le camp était commandé par le Commandant ZERGUINI (1), ex-capitaine de l'Armée française. .../...

(1) Capitaine MOHAMED ZERGUINI, déserteur en mars 1958, muté à TUNIS fin septembre 1958 par le Ministère des Forces Armées du gouvernement algérien (Référence Inf. N° 11529/A du 2.10.58)

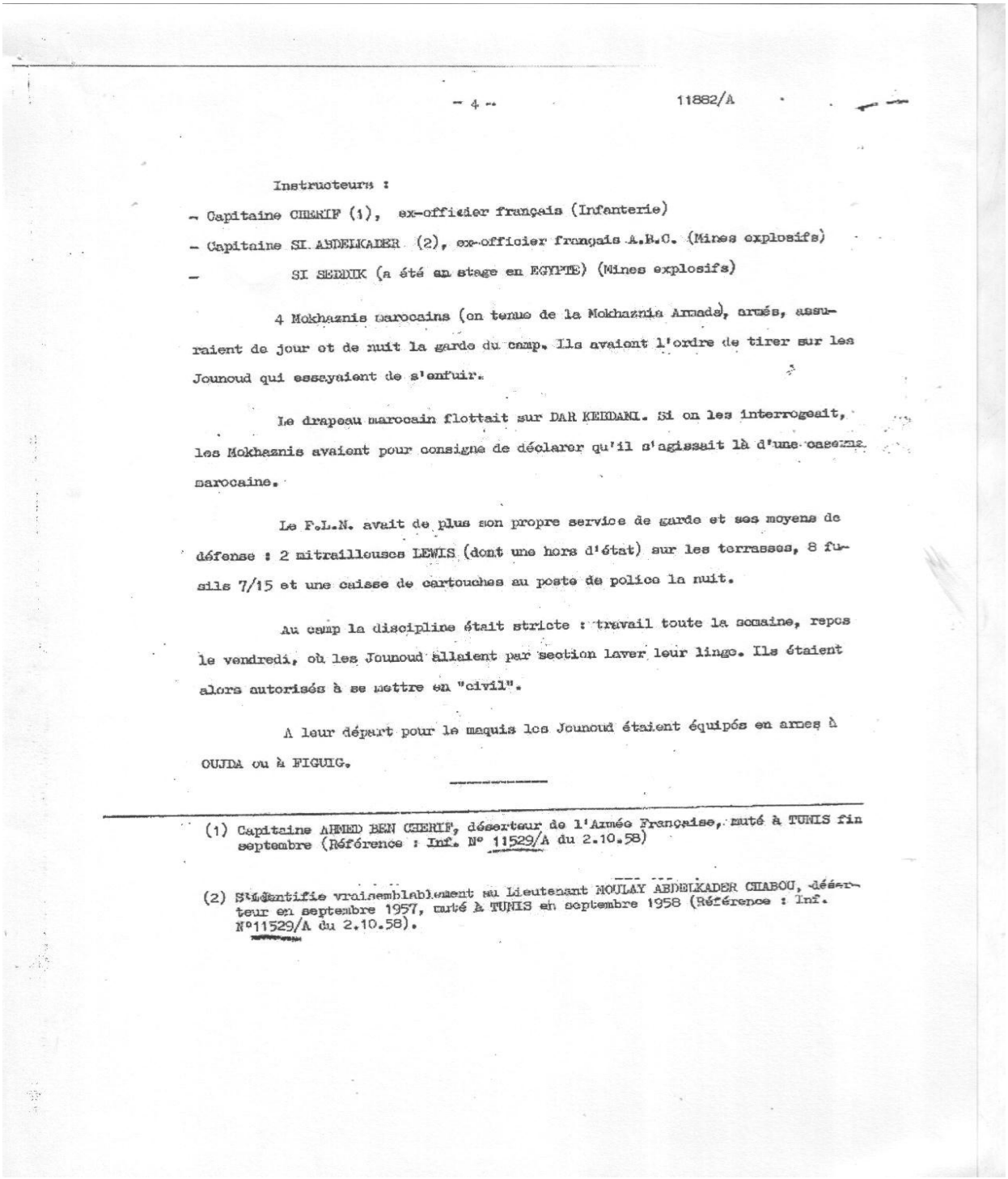

- 4 - 11882/A

Instructeurs :

- Capitaine CHERIF (1), ex-officier français (Infanterie)
- Capitaine SI ABDELKADER (2), ex-officier français A.B.C. (Mines explosifs)
- SI SERDUK (a été en stage en EGYPTE) (Mines explosifs)

4 Mokhaznis marocains (on tenue de la Mokhaznia Armada), armés, assuraient de jour et de nuit la garde du camp. Ils avaient l'ordre de tirer sur les Jounoud qui essayaient de s'enfuir.

Le drapeau marocain flottait sur DAR KEIDANI. Si on les interrogeait, les Mokhaznis avaient pour consigne de déclarer qu'il s'agissait là d'une caserne marocaine.

Le F.L.N. avait de plus son propre service de garde et ses moyens de défense : 2 mitrailleuses LEWIS (dont une hors d'état) sur les terrasses, 8 fusils 7/15 et une caisse de cartouches au poste de police la nuit.

Au camp la discipline était stricte : travail toute la semaine, repos le vendredi, où les Jounoud allaient par section laver leur linge. Ils étaient alors autorisés à se mettre en "civil".

A leur départ pour le maquis les Jounoud étaient équipés en armes à OUJDA ou à FIGUIG.

---

(1) Capitaine AHMED BEN CHERIF, déserteur de l'Armée Française, muté à TUNIS fin septembre (Référence : Inf. N° 11529/A du 2.10.58)

(2) S'identifie vraisemblablement au Lieutenant MOULAY ABDELKADER CHABOU, déserteur en septembre 1957, muté à TUNIS en septembre 1958 (Référence : Inf. N°11529/A du 2.10.58).

انتشار وتوزيع الثوار الجزائريين على الحدود الغربية مع المغرب بتاريخ 15أكتوبر 1958في عهد الملك محمد الخامس.

IMPLETATION REBELLE-15 Octobre 1958.

http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm 2007/04/03.

الملحق رقم:08

M. Roger Seydoux, Ambassadeur de France à Rabat,
au Ministère des Affaires étrangères.

T. n^os 5288 à 5293, 5297 à 5302. *Rabat, 24-25 octobre 1960.*
Très secret. Immédiat.
Réservé (1). (*Reçu :* le 25, 11 h 40, 16 h. 40 (2).)

Pour le Ministre seulement.

Le Prince m'a accordé ce soir une première audience.

Après les compliments d'usage, il m'a prié de faire savoir au gouvernement français que le gouvernement marocain avait reçu une lettre de Krim Belkacem demandant aux autorités de ce pays de laisser transiter par le Maroc du matériel et des volontaires sino-soviétiques. Le gouvernement tunisien avait dû recevoir la même communication. À une lettre de ce genre, on ne peut, a précisé le Prince, répondre que par oui ou par non. Je serai obligé de répondre oui, car je ne suis pas seulement le prince Moulay Hassan, je suis aussi le vice-président du Conseil, l'héritier du trône, comptable avec son père de l'avenir du Maroc. L'Algérie sera très prochainement indépendante. Il ne s'agit pas pour nous de voler au secours de la victoire, mais nous devons soutenir le peuple algérien dans une phase décisive de sa lutte et le monde arabe ne nous pardonnerait jamais de nous être dérobés à ce devoir de solidarité.

J'ai répondu au Prince que la gravité de sa communication était telle que j'étais obligé d'attirer immédiatement son attention sur les conséquences qu'elle pouvait avoir et sur les réactions qu'elle ne manquerait pas de provoquer. J'ai rappelé d'abord les paroles prononcées par le général de Gaulle dans son discours de Cannes à l'égard du Maroc et de la Tunisie (3). J'ai souligné qu'une décision de cette nature serait considérée comme un acte de cobelligérance déclarée avec la rébellion et qu'elle me paraissait devoir impliquer une révision radicale de toutes les relations franco-marocaines.

Devant de telles perspectives, je me croyais autorisé à lui demander si je devais transmettre à mon gouvernement cette communication, ainsi que la réponse que le Prince se proposait d'y faire. Il me déclara alors qu'aucune décision n'avait encore été prise et que la lettre de Krim Belkacem ferait l'objet, à son retour de Londres, d'une discussion très attentive en Conseil des ministres qui arrêterait la réponse définitive du gouvernement.

(1) « Très secret. Immédiat » pour les n^os 5288 à 5293; « Réservé » pour les n^os 5297 à 5302.
(2) Une annotation manuscrite concernant les n^os 5288-5293 indique : *Remis à 12 h.*
(3) Sur ces paroles, prononcées à l'occasion d'un voyage du Général dans le Sud-est, voir ci-après p. 525, note 2.

Le Prince s'étendit ensuite longuement sur les conséquences de la guerre d'Algérie au Maroc et sur les incidences qu'elle avait sur les relations franco-marocaines. Je rapporte ces propos dans un télégramme séparé. D'une manière générale, j'ai été frappé par la profonde inquiétude que le Prince manifestait devant les pressions exercées sur son gouvernement par le F.L.N., les pays arabes et aussi et peut-être surtout par l'opinion marocaine. Il ne m'a pas caché qu'il y avait là une arme redoutable entre les mains de l'opposition et que si une solution du problème algérien n'était pas dégagée dans les prochains mois, il craignait que l'influence de l'Occident tout entier — car ce n'était pas seulement des intérêts français qu'il s'agissait — ne soit définitivement compromise au Maroc et dans le reste de l'Afrique.

J'ai rapporté les propos du Prince dans la forme où ils m'ont été tenus, mais le ton sur lequel il s'est exprimé, le fait qu'il ait abordé par la suite d'autres sujets qui se situent dans la perspective normale des relations franco-marocaines m'incitent à me demander si le gouvernement marocain songe réellement à donner suite à une requête aussi lourde de conséquences ou s'il ne veut pas utiliser le moyen de pression qui lui est offert par le F.L.N. pour nous amener à accélérer le règlement du problème algérien.

Je ne puis de toute manière me défendre de l'impression que le gouvernement marocain se trouve de plus en plus acculé à un choix qu'il redoute, mais qu'il ne peut plus éluder dans un avenir qui apparaît relativement proche.

Je me réfère à mon télégramme n° 5288 (1)

Après m'avoir fait cette communication, le Prince, parlant à titre personnel, a ajouté les commentaires suivants.

Quelle que fût sa volonté de maintenir de bonnes relations avec la France dans l'intérêt des deux pays, la pression qui s'exerçait sur le plan intérieur et sur le plan international était telle qu'il était désormais impossible au gouvernement d'un pays arabe voisin de l'Algérie de ne pas s'engager davantage aux côtés du F.L.N. Moulay Hassan a noté incidemment qu'il considérait celui-ci comme « la seule organisation vraiment représentative du peuple algérien ».

Tout en contestant ce dernier point, j'ai fait observer au Prince qu'une telle prise de position ne comportait pas seulement un risque très grave pour le Maroc lui-même, mais qu'elle provoquerait vraisemblablement des interventions extérieures qui aboutiraient à créer en Afrique du Nord une situation comparable à celle du Congo et peut-être même à celle de la Corée. Je ne voyais pas en quoi le règlement du problème algérien en serait facilité. Le Prince savait bien en effet que sur le fond des choses, une solution valable ne pouvait être que franco-algérienne et que seul le général de Gaulle avait l'autorité nécessaire pour l'imposer.

Le Prince a reconnu, en se référant à sa récente expérience new yorkaise, que les recommandations de l'O.N.U. resteraient sans doute plato-

(1) Voir le début du document.

niques et ne feraient qu'irriter l'opinion française. Si l'on voulait vraiment régler le problème, ce ne pouvait être que par la reprise d'un dialogue franco-algérien. Krim Belkacem, dont le Prince affirme qu'il n'est pas l'un des hommes les plus durs du G.P.R.A., s'en rendrait compte lui-même et souhaiterait cette reprise dans des conditions acceptables. Si le F.L.N. demandait l'aide sino-soviétique, c'est parce qu'au point où en étaient les choses, il ne voyait plus d'autre moyen de mettre fin à un conflit qui durait depuis six ans. Le temps des passages d'armes clandestins était révolu et la guerre allait entrer dans une nouvelle phase.

Comme je rappelais au Prince les déclarations du général de Gaulle sur le libre choix des Algériens, il répondit qu'à son avis, le F.L.N. ne redoutait pas l'épreuve du référendum pourvu que celui-ci s'effectuât avec une sincérité absolue. Le Maroc restait toujours disposé à favoriser une reprise des conversations sans désirer pour autant se mettre en avant dans une affaire où son intervention n'était pas souhaitée pour des raisons qu'il comprenait. Moulay Hassan rappela les efforts qui avaient été faits dans ce sens par le gouvernement marocain après l'appel du 14 juin (1). Le roi du Maroc s'était alors engagé à fond auprès du G.P.R.A.

Le Prince lui-même, parlant comme si une rencontre avec le général de Gaulle était concevable, a ajouté : « Je vous en supplie, il faut que Paris comprenne que nous ne pouvons plus attendre, que nous sommes menacés par une extension de la guerre qui risque de recouvrir toute l'Afrique du Nord et de s'étendre à l'Afrique entière : la France y perdra les positions exceptionnelles qu'elle a acquises en Afrique, notamment au Maroc. »

Tout au long de cet entretien, mon interlocuteur a gardé un ton modéré et déférent envers le général de Gaulle. Finalement, le sens de ces propos semblait être que le Prince et son père n'avaient pas renoncé à l'espoir d'une prochaine initiative du président de la République sur l'affaire algérienne et que les indications qui seraient éventuellement données dans ce sens au roi du Maroc pourraient exercer une influence certaine sur son attitude (2).

(Collection des télégrammes.)

(1) Sur la déclaration du Général du 14 juin précédent, voir *D.D.F.*, 1960-I, n° 271 (note).

(2) Par télégramme n^os 4164-4166 du 26 octobre, 18 h. 45, non retenu, le Département faisait état d'un entretien entre le colonel Touya (alors au Maroc) et M. Laghzaoui, à la demande de celui-ci. Le Roi avait chargé l'ancien directeur dela Sûreté nationale marocaine de répéter ce que le Prince avait dit à l'ambassadeur. Le Roi avait décidé de donner son accord à la demande du F.L.N. Il mesurait toutes les conséquences de sa décision et comprenait qu'elle pourrait conduire à la belligérance. Il avait laissé au général de Gaulle tout le temps nécessaire pour essayer de régler le problème algérien, mais aucune solution n'était en vue et il existait une solidarité du monde africain que le Maroc ne pouvait méconnaître. Par ailleurs, M. Laghzaoui avait précisé que s'il se confirmait que Ben Bella avait quitté l'île d'Aix, le Roi, pour ne pas se laisser dépasser par l'opinion publique, expulserait deux ou trois cents Français, sans préjudice de ce qui pourrait se passer le 1^er novembre à la faveur de la manifestation organisée pour l'indépendance algérienne.

تقرير فرنسي صادر عن السفارة الفرنسية بالرباط حول عبور مساعدات وأسلحة سوفياتية عبر المغرب لصالح الثورة الجزائرية في عهد محمد الخامس المؤرخ في 24–25 أكتوبر 1960.

Documents Diplomatique français–Ministère des Affaires Etrangéres-Paris,1960-tome2 document n° : 177 du 24-25octobre1960.,pp517-519.

الملحق رقم:09

"...إذا كانت مدينة وجدة تستأثر باهتمامنا كإحدى المدن المغربية الرئيسية فإن اهتمامنا بها يعود من جهة أخرى إلى كونها صلة الوصل بين القطرين الشقيقين المغرب والجزائر، و ما أشد الألم الذي يغمر الإنسانية اليوم مما يجري في الجزائر الشقيقة، إنّ عقلاء الفرنسيين و العقلاء في كل مكان و الضمير العالمي ليستصرخون الذين بيدهم حل المشكل الجزائري ليجعلوا بإيقاف هراقة الدماء و الشروع في إيجاد حل لذلك المشكل يمكّن من بناء علاقات قويمة بين الطرفين قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا و ضمان مصالح الفرنسيين الذين اتخذوا من الجزائر دارا،و إنّ الشعب الفرنسي الذي برهن على حسن إدراكه للمشكل المغربي التونسي لا شك أنّ سيتفهم كذلك قضية الشعب الجزائري العادلة فيعمل كذي قبل على تسويتها بما يرضي الطرفين بما يؤدي بالعلاقات بين فرنسا و أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة إلى ما يضمن الوئام ويعزز السلام و يحقق الإنسجام ...إنّ الشمال الإفريقي ليكوّن وحدة في الجغرافية و الجنس و الدين و اللغة و التقاليد و لذلك فمصيره — كما كان ماضيه— واحد، والمغرب بحكم الروابط العديدة التي تربطه بالجزائر الشقيقة و بحكم جواره منها تأثره بكل ما يجري فيها لفي طليعة الدول التي يهمها استتباب الأمن والسلام في ربوعها ضمانا لسلامته و سلامة الشمال الإفريقي كله و سلامة العلاقات الطيبة التي تربطه بفرنسا و التي ترغب بإخلاص أن تكون رابطة بينها و بين الشمال الإفريقي كلها،من أجل ذلك نهيب بمن بيدهم الأمر أن يسرعوا لعلاج المشكل فيضعوا بذلك حدا للآلام و يعيدوا للجزائر الشقيقة السلام..."

نموذج من خطابات الملك محمد الخامس (مقتطف من خطاب وجدة في 25 سبتمبر1956 بخصوص القضية الجزائرية.

المصدر:محمد الخامس ملك المغرب،ج1،المصدر السابق، ص ص254-255.

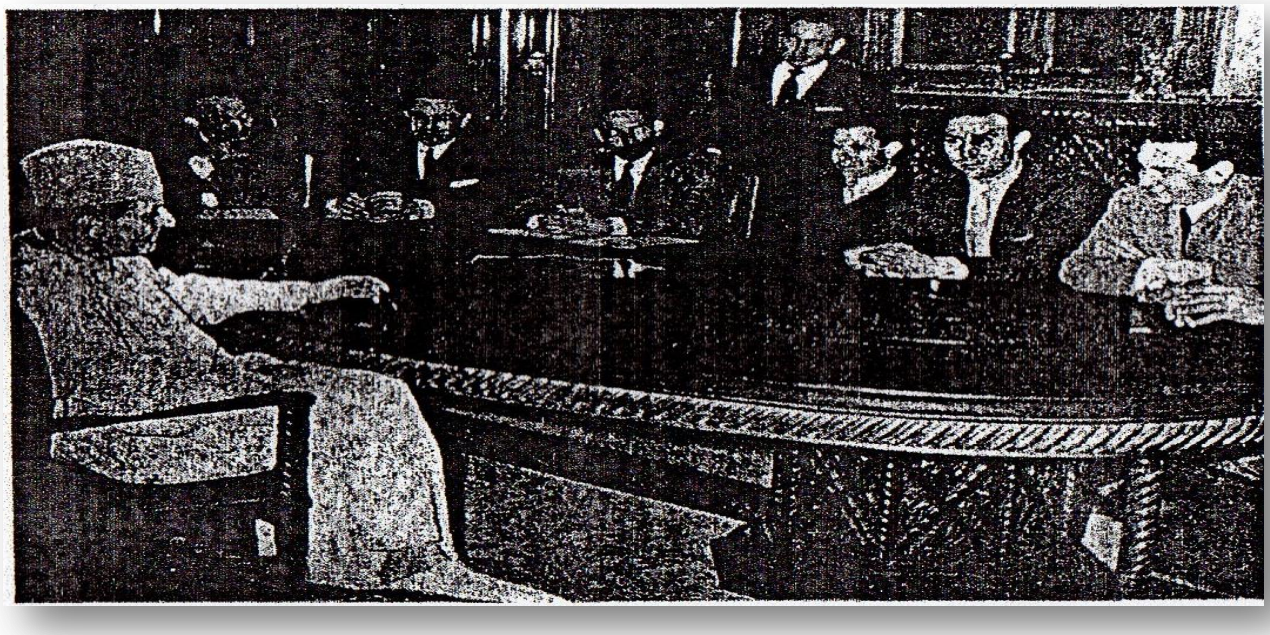

الملك محمد الخامس مع زعماء الثورة الجزائرية قبيل انعقاد ندوة تونس 1956.

الملحق رقم:10

جلالة الملك يشرح سياسة المغرب

ويؤكد تضامن الشعب مع الجزائر

مؤتمر سفراء المغرب ينتهي اشغاله

المؤتمر يدرس قضايا الصحراء والجيوش الأجنبية والجزائر

الملك محمد الخامس يؤكّد تضامن الشعب المغربي مع الجزائر.

المصدر: جريدة العلم، العدد 2602، 1957/17/21.

الملحق رقم:11

"اجتمع في قصر السعادة بالمرسى ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية، و درسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة و أعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة و تضامنهم التام مع الشعب الجزائري الشقيق من أجل نيل حرّيته نظرا لما يربط أقطار المغرب العربي من روابط الدّين و الثقافة و التاريخ و المصير المشترك كما اتّفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي حقيقة واقعة، و على أن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرأي في كل ما من شأنه يحقق مصلحة الجزائر الشقيقة،ريثما توقّع معاهدة التعاون و التحالف التي قرّرت الحكومتان إبرامها"

البلاغ المشترك المغربي–التونسي بقيادة الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة في ندوة تونس 23 أكتوبر 1956 لحل القضية الجزائرية والتي أجهضت بسبب اختطاف الطائرة للقادة الجزائريين والذي درس فيه الطرفين الحالة الأليمة في الجزائر

المصدر: جريدة العمل، البلاغ التونسي المغربي،العدد311،بتاريخ24 أكتوبر1956.

اجتمع جلالة الملك محمد الخامس و فخامة رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة يوم 20 و21 نوفمبر1957 بالرباط للتشاور طبقا للمعاهدة الأخيرة و التعاون المبرمة بين البلدين و استعرضا المسائل ذات المصلحة المشتركة ،فسجلا بارتياح اتفاقهما الكامل.

و قررا عقد ندوات دورية في المستقبل ،و درس رئيسا الدولتين القضية الجزائرية بصورة خاصة و نظرا للحرب القائمة بين إخوانهم الجزائريين الذين تجمعهم و إياهم شتى الروابط و بين الشعب الفرنسي الصديق.

فإنّ جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية يوجهان إلى الطرفين نداء حارا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري و فقا لمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة و كذلك إلى ضمان المصالح المشروعة لفرنسا و رعاياها بالجزائر.

و لهذا فإن رئيسي الدولتين يعرضان وساطتها على فرنسا و على قادة جبهة التحرير الجزائرية و هما واثقان من أنّ إراقة الدماء ستنتهي بهذه الطريقة، و ستقف الحرب التي تهدد الأمن و الاستقرار بشمال افريقيا و تحل بالسلم في هذه الرقعة من العالم.

البلاغ المغربي– التونسي بقيادة الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة حول الوساطة القضية الجزائرية يوم 21 نوفمبر1957.

المصدر: جريدة المجاهد، العدد13، بتاريخ30 نوفمبر1957، (ق.م).

الملحق رقم:12

الاستقلال يبنانا في مع ومبود مبيش الامتلال

مصير المغرب مرتبط بمصير الجزائر

العلم

ايمان

... الذين قال لهم الناس : ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم ايمانا .

قرآن كريم

مدير الجريدة

عبد الجليل الفاسي

الادارة

شارع تمارة ـ الرباط

ص. ب ١٤١

الجمعة

١٦ شعبان عام ١٣٧٧

٧ مارس سنة ١٩٥٨

8 صفحات

20 فرنكا

العدد رقم : ٢٩٢٢ — الطبعة الاخيرة — خطوط التليفون : ٤١ - ١٩/٢٣٠ - ٢٠/٢٢٤ - ٢٢٤ — السنة الثالثة عشرة

لن تكون بلادنا قاعدة لأحد

الحكومة مستعدة لكل التطورات

عقد السيد احمد بلافريج وزير الخارجية عشية امس بمقر الوزارة ندوة صحفية حول مشكلة ايفني حضرها عدد كبير من رجال الصحافة والاذاعة ووكالات الانباء والسينما من مغاربة واجانب ، وحضر بجانب سيادته اثناء هذه الندوة عدد من اعوانه كما حضرها السيد عبد الكبير الفاسي مدير قسم الصحراء بوزارة الداخلية

وقد افتتح سيادته الندوة بتصريح رسمي حول هذه القضية يجد القارئ نصه في غير هذا المكان وذلك قبل ان يجيب بتفصيل على اسئلة رجال الصحافة ووكالات الانباء

ومن بين الاسئلة التي القيت على سيادته سؤال يتعلق باستعمال الاسبانيين للطائرات الامريكية والفرنسية والاقصى الة الهجوم على السكانية المعارضة لتوفر الحكومة على حجة قاطعة حول هذه المسألة .

وقد اجاب سيادته بان حكومة صاحب الجلالة على يقين تام بان الاسبانيين استعملوا اثناء هجومهم طائرات من نوع امريكي غير انه من الصعب اعطاء حجة مادية على ذلك كما انه سيادته بان الطائرات الفرنسية المشاركت بكفية فعالة في هذه الهجومات وان كان من الصعب البقية ص ٨

وزير الخارجية يشرح الوضعية في ايفني

بيان وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي

منذ زمن طويل وجلالة الملك ١٨٦٠ ، فالاذة الثامنة من وحكومته مهتمان كل الاهتمام القاعدة الغربية الاسبانية بالحالة في منطقة ايفني . الزرقة في ٢٦ ابريل ١٨٦٠ اذكر تعليون ان الاصل الذي نصت على ان صاحب الجلالة نظام ايفني يرجع عهده الى سنة البقية ص ٨

الاستقلال يبنانا في مع ومبود مبيش الامتلال

مصير المغرب مرتبط بمصير الجزائر

اقبل صاحب الجلالة في الساعة الحادية عشرة من صباح امس مديري الصحافة اليومية الاقليمية الفرنسية بمحضر سمو ولي العهد الامير مولاي الحسن ، فبعد مارحب بهم صاحب الجلالة ، ونعني لهم مقاما حميدا بمملكته اشار جلالته الى الدور الذي تلعبه الصحافة في فرنسا ، سواء من الناحية الاخبارية او من الناحية التوجيهية ، وقال ان الجرائد الاقليمية لها نفوذ كبير وقراء كثيرون حتى انها تفضي على سيطرة صحف العاصمة ورغم صبغتها الاقليمية فان لها من الاهمية مايعطيها صبغة وطنية ودولية

قضايا مشتركة هذه الفرصة لنتحدث معكم حول القضايا التي تهم المغرب وفرنسا .

انا مسرورون بزيارتكم للمغرب وبالحاكم ، وتقديم البقية ص ٨

دعم الحكومة المغربية بقيادة محمد الخامس للثورة الجزائرية ومصير المغرب مرتبط بمصير الجزائر.

المصدر: جريدة العلم، العدد2922، 1958/03/08.

الملحق رقم:13

العلم

الثلاثاء 23 رمضان عام 1377 / 11 ابريل سنة 1958

6 صفحات 20 فرنكا

الادارة شارع تمارة ـ الرباط ص . ب ١٤١

مدير الجريدة عبد الجليل الفباج

أهم مافي السعادة هو أن يعشها لعمله ويعشها نحبه ويعشها لثمناه

الطبعة الاخيرة

جلالة الملك يلقي خطابا بمناسبة يوم الجزائر

صاحب الجلالة يزور ناحية اكادير في مستهل شهر مايو

وفد جبهة التحرير الجزائرية يصل الى عاصمة غانا

ندا، سمو الامير عائشة بمناسبة يوم التضامن

استدعاء سمو ولي العهد لزيارة تونس

الملك محمد الخامس يلقي خطابا بمناسبة يوم الجزائر.

المصدر: جريدة العلم، العدد2959، 1958/04/11.

"رعايانا الأوفياء، منذ أربعة أعوام طوال، و منذ أربعة أعوام طوال، و الشعب الجزائري الباسل،يخوض غمار حرب قاسية في سبيل حريته، و لقد وقفنا بجانبه نناصره و نؤازره و قمنا بمساع عديدة لحقن الدماء البريئة بإيجاد حل عـادل يحقق للشعب الجزائري الشقيق و مطامحه الوطنية، و يضمن لفرنسا و الفرنسيين مصالحهم.

و لكن رغم النداءات المتكررة، و المساعي المختلفة، استمرت الحرب و يا للأسف مخلفة وراءها ضحايا و خرابا و مشردين قصد منهم بلادنا عدد كبير فيهم نساء و أطفال و شيوخ و عجزة فاقتبلنا هم اقتتال الأخ لأخيه، و قمنا نحوهم بما يفرضه واجب الأخوة و الإنسانية و لكن إزاء تضخم عددهم في الأشهر الأخيرة تعينت مضاعفة الجهود للقيام بهذا الواجب.

و لقد تأثر الضمير العالمي للمأساة الجزائرية المؤلمة فتقررت إقامة إقامة "يوم الجزائر" للتضامن مع شعبها،و العمل لإيقـاف رحى الحرب المفروضة عليه حتى يعم قطره السلم و الاطمئنان.

و قد أثرنا أن يكون "يوم الجزائر"في بلادنا يوم 27 رمضان لما لليلته من البركة التي تجعل الدعاء فيها مستجابا.

و إنّنا نهيب بك أيها الشعب الوفي أن تظهر مرة أخرى مؤازرتك للشعب الجزائري الذي تربطنا به أواصر الـدين و اللغة والتاريخ و المصير المشترك، و بالدعاء له في تلك الليلة المباركة و مواساته.

و إنّنا نبتهل إلى الله أن يحقق للشعب الجزائري حريته و استقلاله و يسدل على قطره ستر الأمن الوئام"

نموذج من خطابات الملك محمد الخامس (خطاب بمناسبة يوم الجزائر بالرباط بتاريخ 01 أبريل 1958.

المصدر:محمد الخامس ملك المغرب،ج3،المصدر السابق، ص ص166-167.

الملحق رقم:14

العلم

نداء ملكي ليوم الجزائر

يوم الجزائر في المغرب يوم 27 رمضان

نداء الملك محمد الخامس ليوم الجزائر

المصدر: جريدة العلم، العدد2947، 1958/04/01.

الحمد لله أيها الشعب المغربي:

تستدير الحرب التحريرية الجزائرية سنة وتستقبل أخرى، و إنّنا في هذا اليوم العظيم الذي هو يوم التضامن مع الجزائر الشقيقة في كفاحها و تأييدها في نضالها نوجه تحيات ملؤها الإعجاب والتقدير إلى أبطالها المجاهدين في سهولها و جبالها دفاعا عن حريتها و صيانة لكرامتها كما نترحم على شهدائها الميامين الذين بذلوا نفوسهم في سبيل استقلالها و كتبوا بدماهم الزكية الطاهرة صفحة ناصعة في سجل مجدها و عظمتها.

لقد تحررت بفضل حرب الجزائر التحريرية في هذه الأعوام الستة عدة أقطار و استردت شعوب سيادتها الدولية،فلم يحرم الشعب الجزائري وحده من الحرية التي حق طبيعي لجميع الشعوب دون استثناء؟ و لم يرغم على العيش مستعبدا في عصر انهيار الإمبراطوريات و خسوف الاستعمار؟ ولم نفرض على الجزائر حرب تذهب ضحية لها أرواح الأبرياء وتشحن بها الصور الضغائن أحقادا وتملأ البيوت دموعا و أحزانا؟

إنّ التاريخ ليسجل أثقل مسؤولية على الذين يصرون على متابعة الحرب في الجزائر ابتغاء المحافظة على السيطرة و الاستغلال كما يسجل على مثل هذه المسؤولية الثقيلة على الذين يمدونهم بالعون و التأييد طاعنين بذلك الحرية في الصميم مهدّدين كيان افريقيا واستقرارها و السلم العالمي بمنحهم واجهة أخرى للحرب الباردة في هذا الجزء من المعمورة.

إنّ يوم الجزائر يومنا و قضيتها قضيتنا فيجب أن نواصل مساندتها و تأييدها و نضاعف الجهود لإقرار حقها و التعجيل بساعة فوزها و الوطن والنفوس على تحمل كل أذى يصيبنا في سبيلها لأنّ حرية الجزائر خير و أبقى،وإنّنا نؤكد في هذه الذكرى أنّ المغرب الذي استفزّته قوات الاستعمار بالجزائر مرات متعدّدة و تعرّضت حدوده و سكانه لهجماتهم و اعتداءاتهم المتكررة لن يتراجع أمام التهديد باستعمال القوة و لن يتخلى عن شقيقته الجزائر في نضالها ، ولن يسمح –كما لم يسمح من قبل– باستعمال ترابه ضد كفاحها،بل نحن في هذا الطور الحاسم من كفاح الجزائر مصممون العزم مواصلة التأييد لجهادها و الدفاع عن قضيتها في كل مكان و لو كلفنا ذلك أغلى التضحيات، لأن قضية تحرر الجزائر قضية حياة أو موت بالنسبة لنا إذ هو الضمانة الكبرى لاستقلال بلدنا و وحدة المغرب العربي و حرية القادة الإفريقية جمعاء.

وإنّنا لنلفت النظر إلى استمرار الحرب في الجزائر و جحود حق شعبها في الحرية و السيادة لن يزيد شقة الخلاف بين أوروبا وبين القارتين الإفريقية و الأسيوية إلا اتساعا،و الحالة الدولية إلا توترا، و نذكر بأن عصر الاستغلال أدبر إلى غير رجعة، و أنّه لا مجال لفرض سيطرة شعب و دولة على دولة في وقت حكمت فيه الأمم المتحدة على الاستعداد بالزوال و أخذت الشعوب النامية تعمل بجد لمحو رواسيه و إخفاء معالمه الظاهرة و الباطنة من كل مكان.

أما أنت أيها الشعب الجزائري الأبي فاصبر و صابر و أثبت و ثابر فإنّ الله معك ،ولن تترك جهادك و عشرات الشعوب و مئات الملايين من أحرار العالم و أخياره و يشدون أزرك و يحمون ظهرك و يباركون في كفاحك المبارك.

و كما تحرر غيرك من الشعوب بعد سنين من المقاومة و الكفاح ستتحرر أنت من قبضة مستعمريك،و تتخلص من ربقة مستعبديك ، و تلوح لك قريبا غير بعيد تباشير الحرية و السعادة والهناء،وعدا وعد الله به عباده الصابرين المخلصين و كان حقا على الله جلت قدرته نصر المؤمنين و السلام.

خطاب الملك محمد الخامس بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الجزائري والقضية الجزائرية بتاريخ 31 أكتوبر1960.

المصدر: محمد الخامس ملك المغرب، ج5، المصدر السابق، ص ص226–228

الملحق رقم:15

PROTOCOLE D'ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE SA MAJESTE MOHAMMED V, ROI DU MAROC, ET LE GPRA

30-31 mai 1960. SOURCE : archives privées.

Des entretiens se sont déroulés à Rabat entre le gouvernement de Sa Majesté Mohammed V, roi du Maroc, et le GPRA, le 30 et 31 mai 1960.

Les deux délégations gouvernementales comprenaient respectivement d'une part :

— Son A.R. le prince Moulay Hassan, prince héritier et vice-président du gouvernement de Sa Majesté.

— Son Excellence le ministre des Affaires étrangères du royaume du Maroc, Driss M'Hammedi.

— Son Excellence le ministre de l'Intérieur du royaume du Maroc, Mouloud El Bekkaï.

— Son Excellence le directeur du Cabinet de son A.R. le prince Moulay Hassan, M. Guedira

et d'autre part,

— Son Excellence Ferhat Abbas, président du GPRA.

— Son Excellence le ministre de l'Intérieur du GPRA, Lakhdar Bentobbal.

— Son Excellence le ministre de l'Information du GPRA, M'Hammed Yazid.

— Monsieur le chef de la mission du GPRA à Rabat, le docteur Mostefai Chawki.

— Monsieur le chef adjoint de la mission du GPRA, Cheikh Mohammed Kheireddine.

A l'occasion de ces entretiens, le gouvernement de Sa Majesté Mohammed V, roi du Maroc, réitérant au gouvernement d'Alger sa ferme volonté de continuer à lui apporter, sous l'égide de Sa Majesté Mohammed V, roi du Maroc, son appui constant et son aide matérielle et morale, l'assure de sa solidarité agissante et lui confirme sa détermination de l'aider, par des mesures pratiques et efficaces, d'une part à sauvegarder l'autorité et l'unité nécessaires du GPRA en vue d'assurer la participation efficace de la collectivité algérienne du Maroc à la lutte de libération du peuple algérien, et d'autre part à prévenir et à neutraliser les entreprises de la France au Maroc, visant à affaiblir ou à isoler l'Algérie combattante.

Le GPRA prend acte de cette volonté de soutien et de coopération du gouvernement de Sa Majesté et l'assure, à son tour, de sa ferme détermination de ne rien entreprendre au Maroc qui puisse y troubler l'ordre public ou porter atteinte au prestige de l'autorité et de la souveraineté marocaines.

D'autre part, le GPRA assure le gouvernement de Sa Majesté, dans le cadre de la solidarité et de la coopération qui existent aussi bien entre le peuple algérien et le peuple marocain, qu'entre le gouvernement de Sa Majesté et le GPRA, ce dernier renouvelle au gouvernement de Sa Majesté l'assurance de lui apporter son soutien en vue de consolider l'indépendance du royaume. En conséquence, les deux gouvernements arrêtent les mesures suivantes :

MOYENS DE SAUVEGARDE DE L'UNITE ET L'AUTORITE DU FLN AU MAROC, DANS LE CADRE DU RESPECT DE L'ORDRE PUBLIC ET DE LA SOUVERAINETE MAROCAINE

Chapitre I : Arrestation de civils algériens.

Article I : Demande d'arrestation : les autorités marocaines procéderont à l'arrestation de tout civil algérien à la demande du chef de la mission du GPRA à Son Excellence le ministre de l'Intérieur de Sa Majesté. Toute personne ainsi arrêtée sera conduite dans un des deux centres de rééducation prévus aux articles suivants.

Article II : Algériens coupables de crimes ou de délits de droit commun : les Algériens coupables d'un crime ou d'un délit de droit commun au Maroc, relèvent de la seule compétence de la seule juridiction marocaine. Le chef de la mission du GPRA sera cependant tenu informé de leur arrestation.

Chapitre II : Arrestation de militaires.

Article III : Déserteurs algériens : tout déserteur de l'ALNA sera arrêté à la demande du chef de la mission du GPRA ou de son délégué par les autorités marocaines. Il sera remis au chef de la mission du GPRA ou à son délégué.

Article IV : Militaires algériens coupables d'un délit de droit commun : comme les civils, les militaires algériens coupables d'un crime ou d'un délit de droit commun sur

اتفـاق بين حكـومة الملك محمد الخـامس والحكومة المؤقتة الجـزائـرية على تقديم المساندة الكاملة والفاعلة للثورة الجزائرية بتاريخ 30–31 ماي 1960.

للمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق أنظر: Mohammed Harbi, op,cit, p.p.458-461

الملحق رقم:16

M. Roger Seydoux, Ambassadeur de France à Rabat,
à M. Couve de Murville, Ministre des Affaires étrangères.

T. nos 6027 à 6046. Réservé. *Rabat, 29 novembre 1960.*

(*Reçu :* le 30, 12 h.)

1. Depuis mon arrivée à Rabat, le 9 octobre, les rapports franco-marocains traversent une crise qui a été marquée par la capture d'une patrouille française à la frontière (1), par la fermeture de nos postes consulaires d'Oujda et de Bou Arfa (2), par le départ forcé de plusieurs agents de ces consulats, par des expulsions de colons, par la violation des dispositions relatives à Rabat dans l'accord du 1er septembre sur les bases (3), par des discours, des articles de presse, une campagne à la radio hostile à la France, enfin par l'appel à l'aide militaire soviétique (4). Aujourd'hui, c'est l'exploitation violente contre nous des développements de l'affaire mauritanienne aux Nations Unies (5) et c'est le transport, avec l'aide des services marocains, de 2 000 tonnes d'armement apportées de l'Europe de l'Est et destinées au F.L.N. (6).

2. Cette crise n'a pas eu de répercussions directes sur les rapports de cette ambassade avec les autorités marocaines, qui continuent à se prêter, qu'il s'agisse du Roi, du Prince, des ministres et des hauts fonctionnaires, à des entretiens dont le ton, sans être évidemment chaleureux, demeure courtois. En revanche, ces événements ont eu sur l'état d'esprit de la colonie française des effets sensibles. À Rabat surtout, l'opinion a

(1) Sur cette affaire, voir ci-dessus p. 497, note 3.
(2) Voir ci-dessus p. 498, note 1.
(3) Sur cet accord, voir ci-dessus le n° 118.
(4) Voir ci-après p. 681, note 2.
(5) Sur cette affaire, voir ci-dessus p. 636 (note 1), 647 (note 2).
(6) Battant pavillon bulgare, le *Bulgaria* avait débarqué à Tanger le 23 novembre un important tonnage d'armes qui fut chargé immédiatement, sous le contrôle de la police marocaine, sur des camions officiellement réquisitionnés et acheminés aussitôt en direction de l'Oriental. Ayant acquis la certitude que ces matériels, parmi lesquels figurait de l'armement lourd, étaient destinés au F.L.N., l'ambassadeur de France effectua une démarche de protestation.

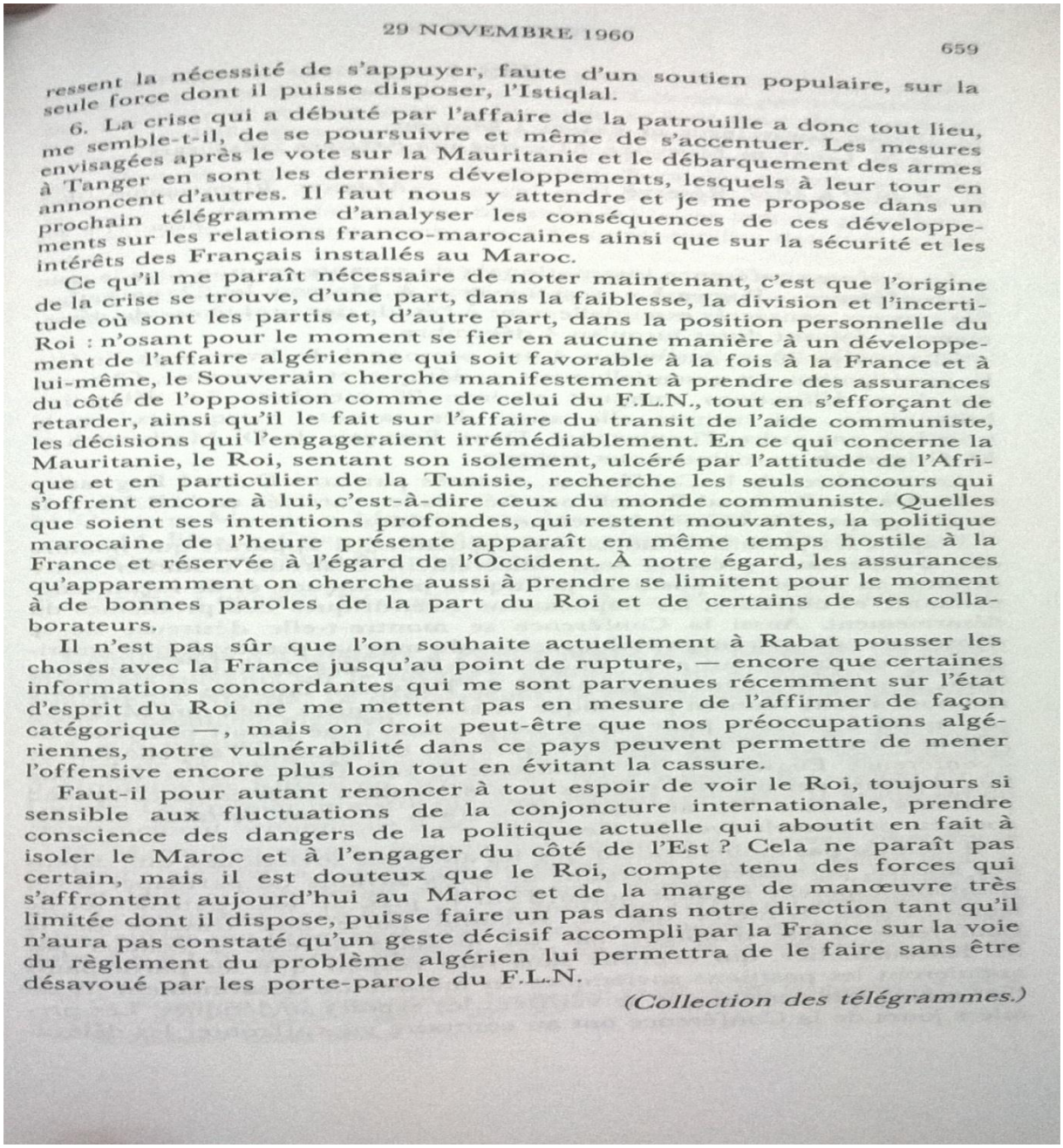

29 NOVEMBRE 1960 659

ressent la nécessité de s'appuyer, faute d'un soutien populaire, sur la seule force dont il puisse disposer, l'Istiqlal.

6. La crise qui a débuté par l'affaire de la patrouille a donc tout lieu, me semble-t-il, de se poursuivre et même de s'accentuer. Les mesures envisagées après le vote sur la Mauritanie et le débarquement des armes à Tanger en sont les derniers développements, lesquels à leur tour en annoncent d'autres. Il faut nous y attendre et je me propose dans un prochain télégramme d'analyser les conséquences de ces développements sur les relations franco-marocaines ainsi que sur la sécurité et les intérêts des Français installés au Maroc.

Ce qu'il me paraît nécessaire de noter maintenant, c'est que l'origine de la crise se trouve, d'une part, dans la faiblesse, la division et l'incertitude où sont les partis et, d'autre part, dans la position personnelle du Roi : n'osant pour le moment se fier en aucune manière à un développement de l'affaire algérienne qui soit favorable à la fois à la France et à lui-même, le Souverain cherche manifestement à prendre des assurances du côté de l'opposition comme de celui du F.L.N., tout en s'efforçant de retarder, ainsi qu'il le fait sur l'affaire du transit de l'aide communiste, les décisions qui l'engageraient irrémédiablement. En ce qui concerne la Mauritanie, le Roi, sentant son isolement, ulcéré par l'attitude de l'Afrique et en particulier de la Tunisie, recherche les seuls concours qui s'offrent encore à lui, c'est-à-dire ceux du monde communiste. Quelles que soient ses intentions profondes, qui restent mouvantes, la politique marocaine de l'heure présente apparaît en même temps hostile à la France et réservée à l'égard de l'Occident. À notre égard, les assurances qu'apparemment on cherche aussi à prendre se limitent pour le moment à de bonnes paroles de la part du Roi et de certains de ses collaborateurs.

Il n'est pas sûr que l'on souhaite actuellement à Rabat pousser les choses avec la France jusqu'au point de rupture, — encore que certaines informations concordantes qui me sont parvenues récemment sur l'état d'esprit du Roi ne me mettent pas en mesure de l'affirmer de façon catégorique —, mais on croit peut-être que nos préoccupations algériennes, notre vulnérabilité dans ce pays peuvent permettre de mener l'offensive encore plus loin tout en évitant la cassure.

Faut-il pour autant renoncer à tout espoir de voir le Roi, toujours si sensible aux fluctuations de la conjoncture internationale, prendre conscience des dangers de la politique actuelle qui aboutit en fait à isoler le Maroc et à l'engager du côté de l'Est ? Cela ne paraît pas certain, mais il est douteux que le Roi, compte tenu des forces qui s'affrontent aujourd'hui au Maroc et de la marge de manœuvre très limitée dont il dispose, puisse faire un pas dans notre direction tant qu'il n'aura pas constaté qu'un geste décisif accompli par la France sur la voie du règlement du problème algérien lui permettra de le faire sans être désavoué par les porte-parole du F.L.N.

(Collection des télégrammes.)

تقرير فرنسي صادر عن السفارة الفرنسية بالرباط حول تغيّر موقف الحكومة المغربية بقيادة محمد الخامس اتجاه فرنسا فيما يخص المشكل الجزائري المؤرخ في 29 نوفمبر 1960. الصفحة الأولى والأخيرة من التقرير الفرنسي وللمزيد من التفاصيل أنظر:

Documents Diplomatique français–Ministère des Affaires Etrangéres,Paris,1960-tome2 document n° : 238 du 29novembre1960,pp893-902

الملحق رقم:17

صاحب الفخامة:

"في علم فخامتكم أنّ الحرب التي تجري في الجزائر منذ ستة أعوام تشغل بالنا و تستأثر بحظ وافر من اهتمامنا، لأنها ترمي إلى حرمان الشعب الجزائري من حقه الطبيعي في الحياة الحرة،و هو الحق الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب دون تمييز أو استثناء،كما أنّ تلك الحرب تهدد السلم و تخل بالاستقرار في هذا الجزء الحساس من المعمورة، علاوة على ما لها من التأثير على سلامة حدودنا و اطمئنان شعبنا.وقد كانت جميع شعوب العالم-و في طليعتها شعب الولايات المتحدة و شعبنا- استبشرت خيرا عندما قبلت الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر شتمبر1959 مبدأ تقرير المصير كقاعدة لتسوية سلمية للمشكلة الجزائرية و لكن رغم جميع المساعي التي بذلها المخلصون لقضية الحرية و السلم والتفاهم في العالم لم يقع ما يدل على أن ذلك المبدأ سيدخل فعلا في حيز التطبيق ، فخابت الآمال، و عاد التشاؤم يستبد بالنفوس، واستمرت الحرب تجري في الجزائر على أشدّها مطيلة قائمة موسعة نطاق الخسارة و التدمير.

لهذا أحببنا بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للولايات المتحدة أن نذكر بالتبعات التي تتحملها الجماعة البشرية من جراء استمرار الحرب في الجزائر، ويؤسفنا أن يكون التأييد الأدبي و العون المادي اللذان تلقاهما فرنسا لدى بعض الدول يشجّعانها على الإصرار على الحيلولة بين الشعب الجزائري و بين الحرية،والاستمرار في الحرب التي تجري وحدها في العالم الآن،ويضران بما لتلك الدول من سمعة طيبة اكتسبتها خلال تاريخها المليئ بأمثولات التعلق بمبادئ الحرية و المساواة و العدل، و يشككان في المثل العليا التي تدين بها شعوبها،و إنه لما يزيد الولايات المتحدة فخرا و شرفا و رفعة أن تعمل لإعادة السلام في الجزائر و إقناع فرنسا بضرورة التعجيل بحل مشكل الجزائر حلا يلبي طموح شعبها إلى التمتع بالحرية و الاستقلال.

ونحن لما لنا من اليقين بتعشقكم للحرية و السلم، و الثقة في القيم السامية التي يقوم عليها كيان شعبكم نعتقد أن تدخلكم لدى الحكومة الفرنسية سيكون ذا جدوى في وضع حد لإرهاق الدماء، و يعيد إلى هذه الناحية من العالم استقرارها و هدوءها، ويبعد المخاوف و التهديدات التي تحس بها شتى الدول و الشعوب بسبب حرب الجزائر"

حرر بالقصر الملكي،الرباط في 25 شوال1379 الموافق 22 أفريل1960.

رسالة الملك محمد الخامس إلى الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهار بشأن القضية الجزائرية بتاريخ 22 أفريل 1960.

المصدر: محمد الخامس ملك المغرب، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص ص106-108.

الملحق رقم:18

الحمد لله

فخامة الرئيس السيد فيلير تسرانانا

تحية طيبة مباركة

"و بعد فليس يخاف على نظر فخامتكم الثاقب حال الحرب الضروس التي تخوض الجزائر غمرتها،و تذوق مرارتها، و تعاني آلامها و أوجاعها،تلكم الحرب التي دخلت منذ عهد قريب سنتها السابعة دون أن تتمخض على حل كفيل بتحقيق المطامح الوطنية للشعب الجزائري، و لعل ممّا لا يعزب عن علم فخامتكم ما للحرب من آثار سيّئة لا يصطلي بحرها فقط المغرب و تونس بحكم الجوار، بل جميع دول إفريقيا المحبة للسلام، العاملة على تركيز لوائه داخل القارة الإفريقية و خارجها، و إن مما حدا بنا إلى أن نسمح لنفسنا بالتدخل لدى فخامتكم في موضوع الحرب الجزائرية لهي الرابطة القلبية الموصولة بيننا و بين الشعب الملكاشي النبيل، تلكم الرابطة التي نسجت خيوطها أيام منفانا بجزيرة مدغشقر حيث أمكننا أن نلاحظ بعض ما عاناه الشعب الملكاشي من الألم، و أن نشاطره مرارة الأسى لما كان يقاسيه في سبيل نيل حريته و استقلاله اللذين ظل حينا من الدهر محروما منهما، و لهذا كان فرحنا عظيما يوم أنزل الله سكينته على بلادكم إذ ألبسها لباس العزة و الكرامة،و من عليها بنعمة الحرية و الاستقلال ، و أغلب ظنّنا أنّ كفاحكم الطويل،الذي كلّل بالفوز، و أسفر ليله من صبح النصر المبين سيجعلكم لا تضنون بالعون اللازم لكل من يسلك نفس السبيل الذي سلكتموه سعيا وراء الهدف الذي بلغتموه، و هذا ما أهاب بنا إلى أن ندعو فخامتكم لكي تقف حكومتكم بجانب الجزائر المجاهدة و تبذل لها ما هي جديرة به من المساندة و التأييد في حظيرة الأمم المتحدة سائر شأن سائر الدول الإفريقية الصديقة بل سائر الدول المتعطشة للحرية الراغبة في السلام.

و إننا نأمل أن تبدلوا قصارى جهودكم لتعضيد الشعب الجزائري المكافح، وتساهموا في ايجاد حل يحقق مطامحه في الحرية و الاستقلال، و ذلك تماشيا مع تقاليدكم العريقة، و ماضيكم البطولي المجيد و انتهز ختاما هذه الفرصة لأعبر لفخامتكم عما أكنه لها من ود و تقدير مشفوعين بتمنياتي لكم بدوام العافية و الهناء، و للشعب الملكاشي باطراد العز و الرفاهية.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في 27 جمادى الأولى عام 1380 الموافق لـ27 نوفمبر1960.

رسـالة محمد الخـامس إلى رئيس جمهورية مدغشقر بتاريخ 27 نوفمبر1960 يحثه فيها على مساندة و تأييد القضية الجزائرية ومطالبته بوقوف حكومته بجـانب الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.

المصدر: محمد الخامس ملك المغرب،ج5، المصدر السابق، ص ص235-237.

الملحق رقم:19

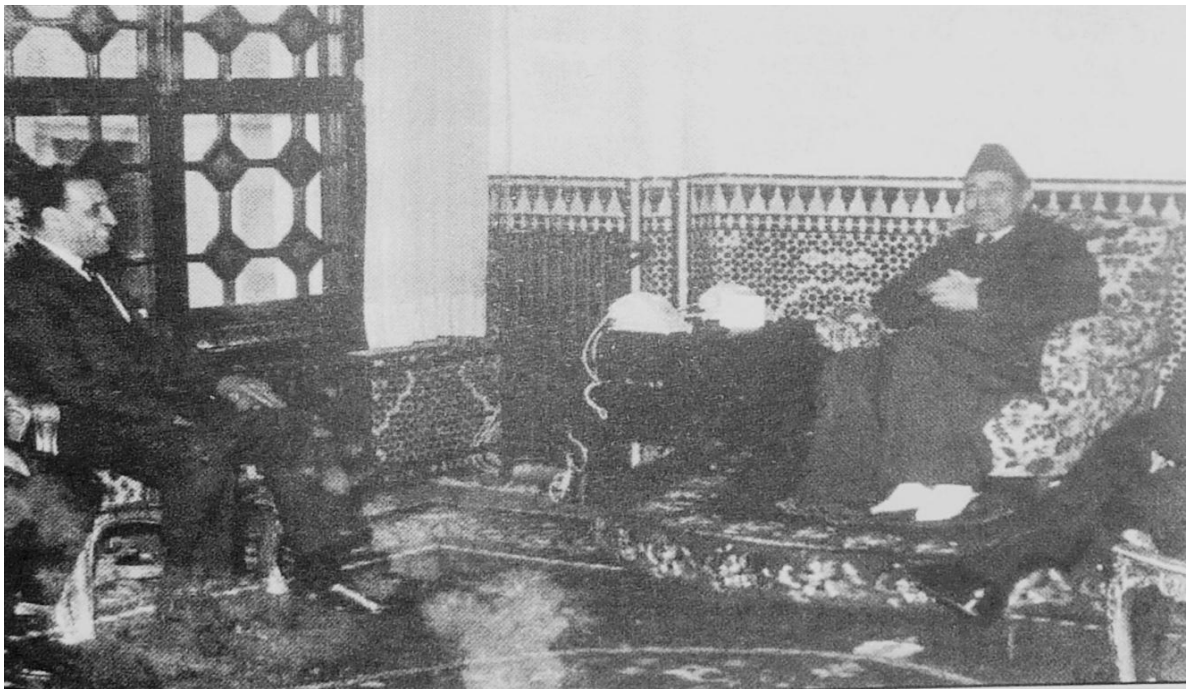

محمد الخامس يستقبل فرحات عباس خلال انعقاد مؤتمر الدار البيضاء في يناير1961م.

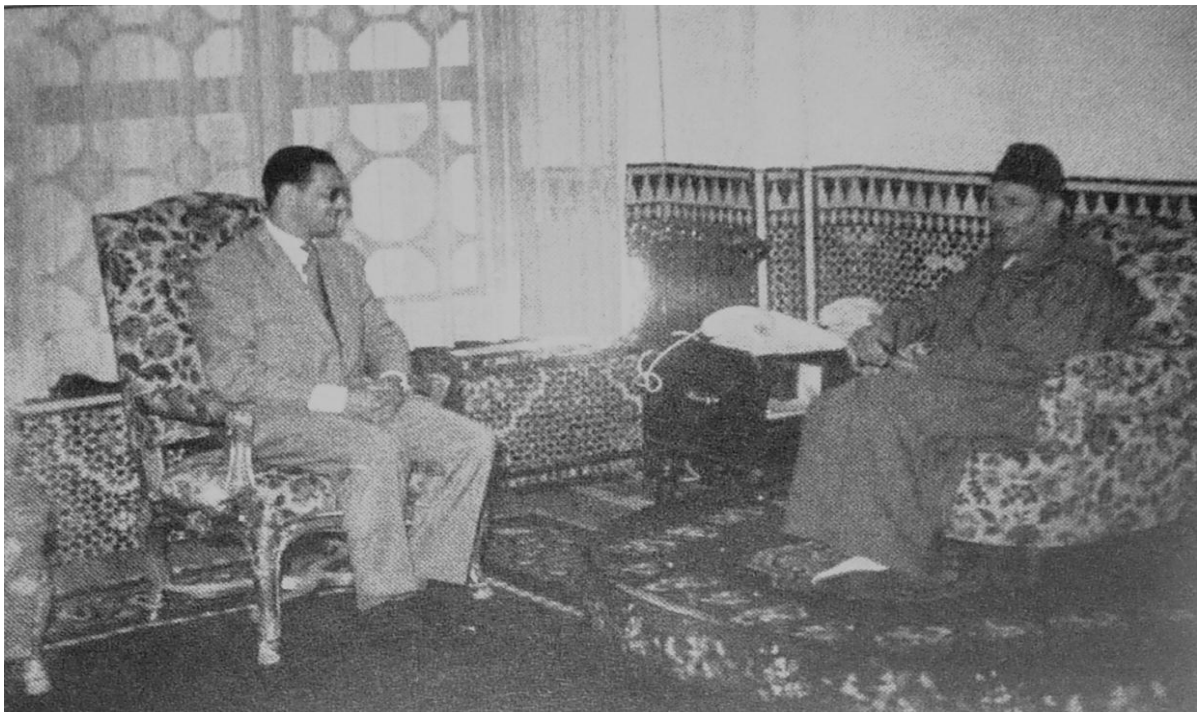

محمد الخامس يستقبل عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة والاتصال في الحكومة الجزائرية المؤقتة في أكتوبر 1961م.

الملحق رقم:20

أوراق شخصية لطلب جواز سفر مغربي لبعض قادة الثورة الجزائرية بأسماء مستعارة من بينهم محمد الاشرف وأحمد بن بله ،محمد بوضياف، حسين آيت أحمد في عهد محمد الخامس. محمد أمطاط، المرجع السابق، ص435.

الملحق رقم:21

العلم

خطاب جلالة الملك في هيأة الأمم

ليس من العسير حل مشكلة الجزائر

دعم الملك محمد الخامس للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

المصدر: جريدة العلم، العدد2737، 12/14/ 1957.

"...و أملنا أن يعم السلم سائر البشر و أن يشعر جميع سكان المعمورة على السواء بالطمأنينة و الأمن.

بيد أن ما يؤسف له، أن هناك أقطارا لا يسود فيها السلم و الأمن و يؤلمنا ألما شديدا أن تجري في أرض جارتنا الجزائر الشقيقة معارك يتسع نطاقها يوما بعد يوم، و ما أشد رغبتنا في أن تباشر مفاوضات بين جميع من يهمهم الأمر لتسوية النزاع القائم تسوية تتفق و ميثاق الأمم المتحدة،الذي يعترف للشعوب بحق تقرير مصيرها و ليس من العسير على العزائم الصالحة أن تتضافر جهودها،مصطنعة في ذلك الحكمة و حسن الإدراك لحل هذا المشكل الأليم، و لوضع حد لإراقة الدماء.

إنّ أملنا لوطيد في أن تصبح منظّمتكم ملتقى في أن تصبح منظمتكم ملتقى لجميع شعوب العالم ، و مجالا لاتصالها ببعضها ببعض، و موئلا للتشاور و الحوار و إنّ رجاؤنا لأكيد في أن يكلل النجاح ضروب نشاطها سائر الميادين و في جميع المناسبات حتى يسود السلم،و تنتشر العدالة.

مقتطف من خطاب الملك محمد الخامس بالمقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة بخصوص تأييد ومساندة القضية الجزائرية بتاريخ 09 أوت1957.

المصدر: محمد الخامس ملك المغرب، ج3،المصدر، السابق، ص ص96-97.

الملحق رقم:22

الحمد لله و الصلاة على رسول الله

شعبنا الوفي،

نتوجه إليك بالخطاب من مسجد قصرنا في هذه الساعة المباركة من ليلة القدر العظيمة التي يتوجه فيها المسلمون في مشارق الأرض و مغاربها إلى ربهم حامدين شاكرين، على ما أسبغ عليهم من النعم الظاهرة و الباطنة، بهدايتهم إلى دينه الحنيف الذي أنار البصائر بتعاليمه، و ألف بين القلوب بإخوته.

و إننا لنذكر فضل الإسلام على هذا الشمال الإفريقي، و ما كان له من آثار فعالة في تحريره و تمدينه، و تأهيله للمساهمة في أداء رسالة فاضلة تضمن الخير و السعادة للإنسانية، كما نبتهج ببقاء الروح الإسلامية التي رفعت قدر سلفنا حية في نفوس الخلف، تحفزهم للمحافظة على كيانهم، و النضال في سبيل الحرية و الكرامة.

و لقد كنا قررنا-كما تعلمون-أن نجعل من ليلة القدر و من غدها مناسبة تتبلور فيها إرادة الشعب المغربي في تأييد قضية شقيقه الشعب الجزائري ، وشاءت الأقدار الربانية أن يصادف قيامنا بهذا التأييد عقد مؤتمر أكرا الذي يلتقي فيه المغرب مع بقية الدول الإفريقية المستقلة، و للنظر في استكمال أسباب استقلالها، و تنظيم التعاون بينها، و التضامن مع الشعوب الإفريقية الغير المستقلة في كفاحها من أجل الحرية، و لا جرم أن قضية الشعب الجزائري ستنال في هذا المؤتمر حظها الوافر من العناية، لأن كفاحه ليس إلا جزء من كفاح الشعوب الإفريقية جمعاء في سبيل التحرر و التقدم.

إن المغرب يعمل مع شقيقته تونس و الجزائر لإتمام تحرير الشمال الإفريقي و توحيده استجابة لمطامح عميقة، و ضرورات حيوية، و الاتحاد الذي يريد إنشاؤه بين الأقطار الثلاثة لا يعني عزلة و لا انكماشا، و ليس موجها ضد أحد و لا ضد مصالح معينة، بل إنه يفتح بيننا و بين الدول التي يعنيها الأمر آفاقا جديدة لتعاون أقوى في مختلف الميادين، يقوم على الصداقة و الاحترام و التقدير و اشتراك المصالح، كما أن المغرب يذكر المبنية على مقومات مشتركة عديدة،و على وحدة المطامح و الآمال، و يقدر المسؤوليات المفروضة عليه في ذلك، و هو عازم على أن يؤازر الشعوب المناضلة من أجل حريتها، و يساهم مساهمة فعالة في كل عمل يضمن للإنسانية الرفاهية و الازدهار، و احترام السيادة و القيم الوطنية ، مستوحيا في ذلك مثله العليا، والتزاماته الدولية و ميثاق الأمم المتحدة.

و إننا نطالب — في هذه الساعة- من شعبنا الملتف حولنا، و الذي أثبت بتضحياته و كفاحه معنا مقدار تعلقه بالحرية و استبساله في سبيلها، أن يشاطرنا الليلة و نهار غد في الإعراب عن تضامنه و تأييده للشعب الجزائري المكافح في سبيل حريته و استقلاله، فيدعو له في أعقاب الصلوات ، و يبذل ما يطيقه من المساعدات المادية و الأدبية لتخفيف آلامه و أوصابه، بواسطة مؤسسة التعاون الوطني، و في نظام، ذاكرا أن كل ما يعمله في هذا السبيل يساعد على التعجيل لحل مشكلة الجزائر، و يفسح المجال لتحقيق أهداف المغرب العربي في الحرية و الوحدة.

(و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله)

خطاب محمد الخامس بمناسبة الدعاء للجزائر والتي صادفت ليلة القدر 26 رمضان 1377 الموافق لـ 16 أبريل 1958 لتأييد الشعب الجزائري و وصايته بدعم القضية الجزائرية في مؤتمر أكرا.

المصدر: محمد الخامس ملك المغرب، ج3، ص ص178-180.

الملحق رقم:23

لقد عاشت إفريقيا ردحا من الزمان تحت نير الاستعمار و لئن تحررت بعض أقطارها فإن بعضها الآخر أحد الفريقين:فريق مازال يعيش تحت وطأة استعمار مقنع ،و فريق ما انفك يعاني ويلات الاستعمار العتيق و كلاهما يعتبر في الحقيقة خطرا مهددا لإفريقيا و حجر عثرة في طريق تحررها و نهوضها، و إذا كان الواجب الإنساني و واجب الأخوة الإفريقية قد رفعانا إلى بذل قصارى الجهود لحل المشكل الكونغولي فإن ذلك لا ينسينا بل إنه ليفرض علينا بإزاء هذا المشكل آن تواجه-بجوارنا-في الجزائر الشقيق استعمارا تقليديا لدودا يذيقها منذ أكثر من ست سنوات مرارة حب إبادية لا لشيء سوى إنّ شعبها يطالب بحقه في الحرية و الكرامة و الاستقلال و بالرغم مما أبدته الحكومة الجزائرية من حسن استعداد لحل المشكل عن طريق المفاوضات بحد الطرف الآخر لا يعير-مع الأسف الشديد- هذه البادرة الحسنة أي اهتمام و لا يقيم لها وزنا، و ليس خطر هذه الحرب في الحقيقة وحدها و لكن يخشى أن يمتد نطاقه فيشمل الأقطار المجاورة،و لذلك ناشدنا الأمم المتحدة لتتدخل في الأمر و تعمل على تمكين الشعب الجزائري المكافح من التمتع باستقلاله و سيادته.

و لقد أظهرت الحوادث الدامية التي كان القطر الشقيق مسرحا لها أخير مدى تشبث الشعب الجزائري بمطالبة العادلة والتفافه حول حكومته الوطنية و رفضه آليات لكل شكل من أشكال المؤسسات الممنوحة التي يراد إرغامه على قبولها .

و إننا نغتنم فرصة هذا المؤتمر و حضور أخينا فخامة الرئيس فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية لنوجه في شخصه تحية المؤتمر إلى الأبطال المكافحين في سهول الجزائر و حياها و صحرائها، و نؤكد لهم وقوفنا بجانبهم موقف التأييد و المؤازرة لأن قضيتهم قضيتنا و نضالهم نضالنا مطالبين بمنح الجزائر حقها في الحرية و الاستقلال بدون قيد و لا شرط، و منددين في الوقت نفسه بكل محاولة آثمة ترمي إلى تجزئة التراب الوطني للقطر الشقيق كما سبق لنا أن ندّدنا بها في كل مكان حاول الاستعمار أن يفرضها فيه.

مقتطف من خطاب الملك محمد الخامس بمناسبة افتتاح مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية بالدار البيضاء بتاريخ 04 يناير1961 بخصوص دعم القضية الجزائرية على المستوى الإفريقي.

المصدر: محمد الخامس الحسن الثاني، ج6،المصدر السابق، ص ص50-53

"...و لأجل هذه الغاية انعقد مؤتمر الدار البيضاء التاريخي الذي أكد بصدق ارادة شعوبنا و عزيمتها القوية على حل المشاكل القائمة في الكونغو و الجزائر على أساس الحرية و السيادة الكاملة و وحدة التراب الوطني، و لقد اعتبرنا دائما أن استمرار حرب ابادية ظالمة على حدودنا و ضدّ شعب شقيق خطر على مستقبل السلام في القارة الإفريقية و في العالم زيادة على كونه يشكل تهديدا مباشرا لاستقلالنا و عقبة في طريق تطورنا، و كانت القرارات الحاسمة التي صدرت عن مؤتمر الدار البيضاء تأكيدا لعزمنا الوطيد و تعميم الشعوب المتحررة على وضع حد للمأساة الجزائرية على أساس الاستقلال و السيادة الكاملين..."

مقتطف من نداء الملك محمد الخامس إلى مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية المنعقد بالقاهرة بتاريخ 22 يناير1961 بخصوص القضية الجزائرية.

المصدر: محمد الخامس الحسن الثاني، ج6،المصدر السابق، ص ص76-77 .

الملحق رقم:24

العلم

54 الف لاجىء جزائرى فى اقليم وجدة

الاميرة عائشة تزور فكيك

54 ألف لاجئ في وجدة المغربية.

المصدر: جريدة العلم، العدد2931، 17/03/ 1958.

الملحق رقم:25

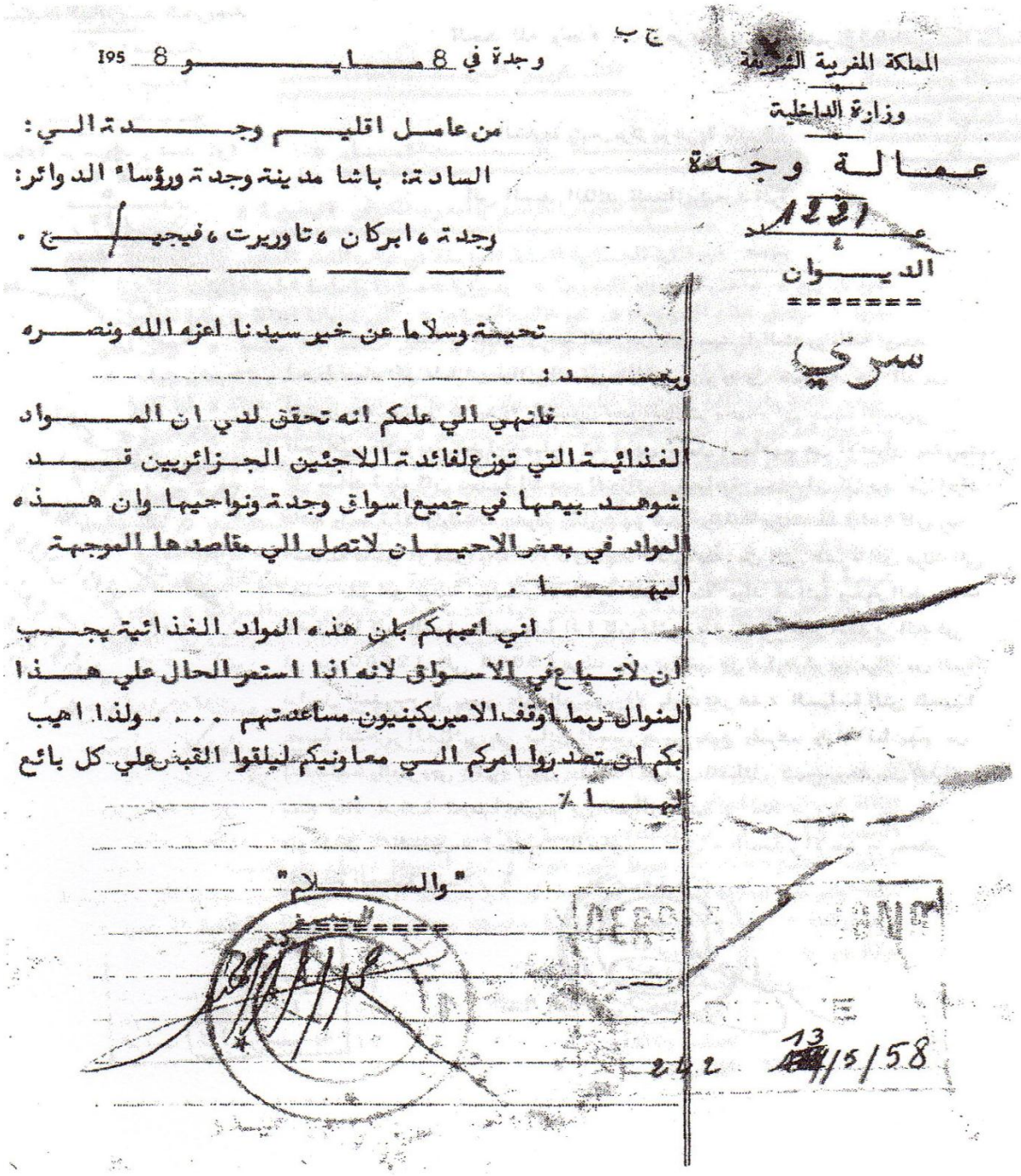

المملكة المغربية الشريفة
وزارة الداخلية
عمالة وجدة
الديوان
سري

ج ب

وجدة في 8 مايو 8 195

من عامل اقليم وجدة الي:
السادة: باشا مدينة وجدة ورؤساء الدوائر:
وجدة ، ابركان ، تاوريرت ، فيجيج .

تحية وسلاما عن خير سيدنا اعزه الله ونصره
وبعد:
فانهي الي علمكم انه تحقق لدي ان المواد الغذائية التي توزع لفائدة اللاجئين الجزائريين قد شوهد بيعها في جميع اسواق وجدة ونواحيها وان هذه المواد في بعض الاحيان لاتصل الي مقاصدها الموجهة اليها .
اني انبهكم بان هذه المواد الغذائية يجب ان لاتباع في الاسواق لانه اذا استمر الحال علي هذا المنوال ربما اوقف الامريكيون مساعدتهم ... ولذا اهيب بكم ان تصدروا امركم الي معاونيكم ليلقوا القبض علي كل بائع لها .

"والسلام"

13/5/58

رسالة بتاريخ 08 ماي 1958 من عامل إقليم وجدة إلى السادة: باشا مدينة وجدة ورؤساء الدوائر وجدة أبركان، تاوريت، فجيج تمنع بيع المساعدات الغذائية الخاصة باللاجئين الجزائريين في عهد محمد الخامس.

المصدر: أرشيف مديرية الوثائق الملكية.

الملحق رقم:26

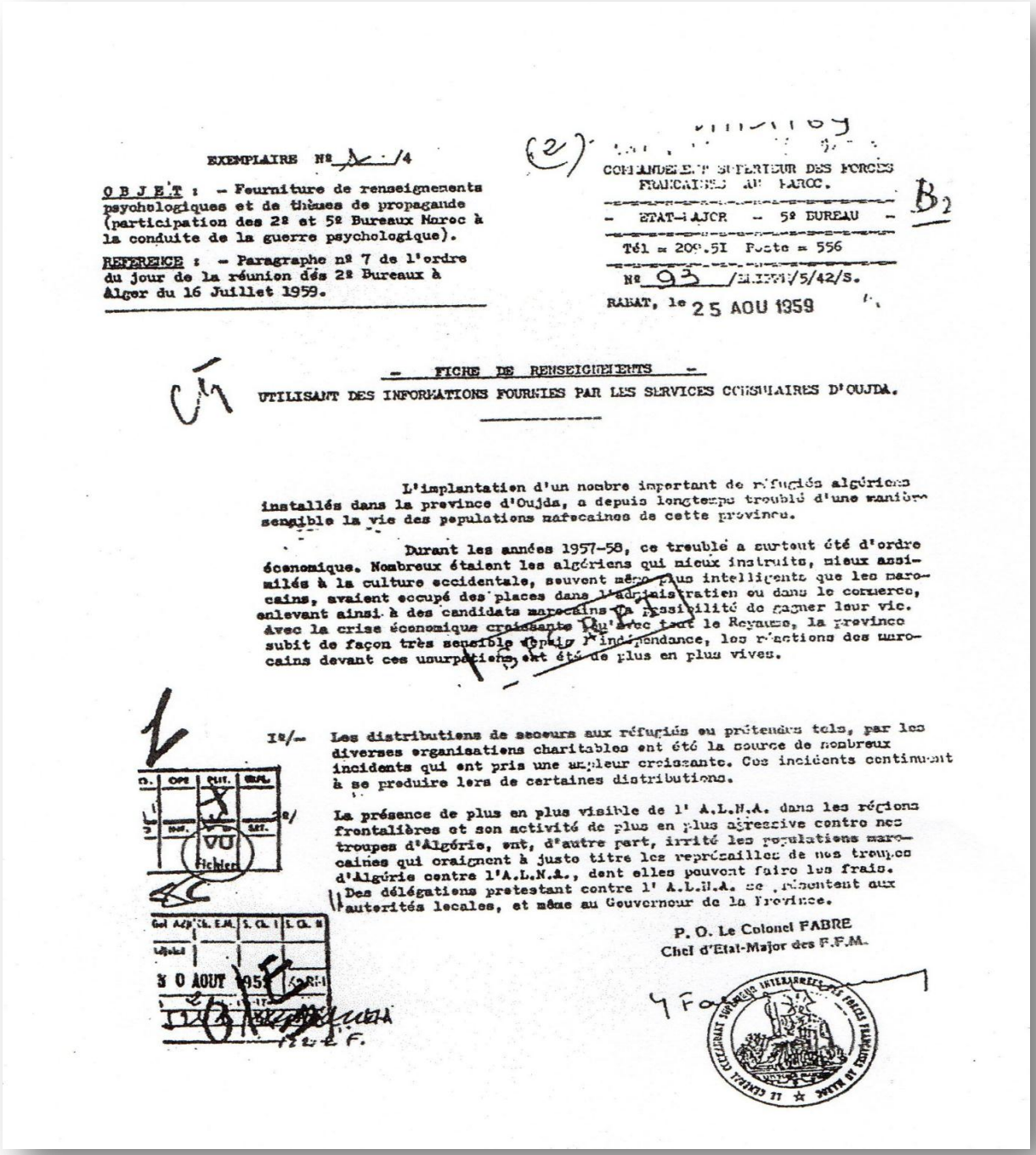

EXEMPLAIRE Nº A - /4

OBJET : - Fourniture de renseignements psychologiques et de thèmes de propagande (participation des 2e et 5e Bureaux Maroc à la conduite de la guerre psychologique).

REFERENCE : - Paragraphe nº 7 de l'ordre du jour de la réunion des 2e Bureaux à Alger du 16 Juillet 1959.

(2)

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES FORCES FRANCAISES AU MAROC.

- ETAT-MAJOR - 5e BUREAU -

Tél = 209.51 Poste = 556

Nº 93 /E.M.M/5/42/S.

RABAT, le 25 AOU 1959

B2

- FICHE DE RENSEIGNEMENTS -

UTILISANT DES INFORMATIONS FOURNIES PAR LES SERVICES CONSULAIRES D'OUJDA.

L'implantation d'un nombre important de réfugiés algériens installés dans la province d'Oujda, a depuis longtemps troublé d'une manière sensible la vie des populations marocaines de cette province.

Durant les années 1957-58, ce trouble a surtout été d'ordre économique. Nombreux étaient les algériens qui mieux instruits, mieux assimilés à la culture occidentale, souvent même plus intelligents que les marocains, avaient occupé des places dans l'administration ou dans le commerce, enlevant ainsi à des candidats marocains la possibilité de gagner leur vie. Avec la crise économique croissante qu'avec tout le Royaume, la province subit de façon très sensible depuis l'indépendance, les réactions des marocains devant ces usurpations, ont été de plus en plus vives.

Iº/- Les distributions de secours aux réfugiés ou prétendus tels, par les diverses organisations charitables ont été la source de nombreux incidents qui ont pris une ampleur croissante. Ces incidents continuent à se produire lors de certaines distributions.

La présence de plus en plus visible de l' A.L.N.A. dans les régions frontalières et son activité de plus en plus agressive contre nos troupes d'Algérie, ont, d'autre part, irrité les populations marocaines qui craignent à juste titre les représailles de nos troupes d'Algérie contre l'A.L.N.A., dont elles pouvoir faire les frais. Des délégations protestant contre l' A.L.N.A. se plaignent aux autorités locales, et même au Gouverneur de la Province.

P. O. Le Colonel FABRE
Chef d'Etat-Major des F.F.M.

VU

Fichier

30 AOUT 1959

تقرير السلطات الفرنسية بتاريخ: 25 أوت 1959 بخصوص تمركز عدد كبير من اللاجئين الجزائريين بعمالة وجدة.

المصدر: أرشيف مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

الملحق رقم:27

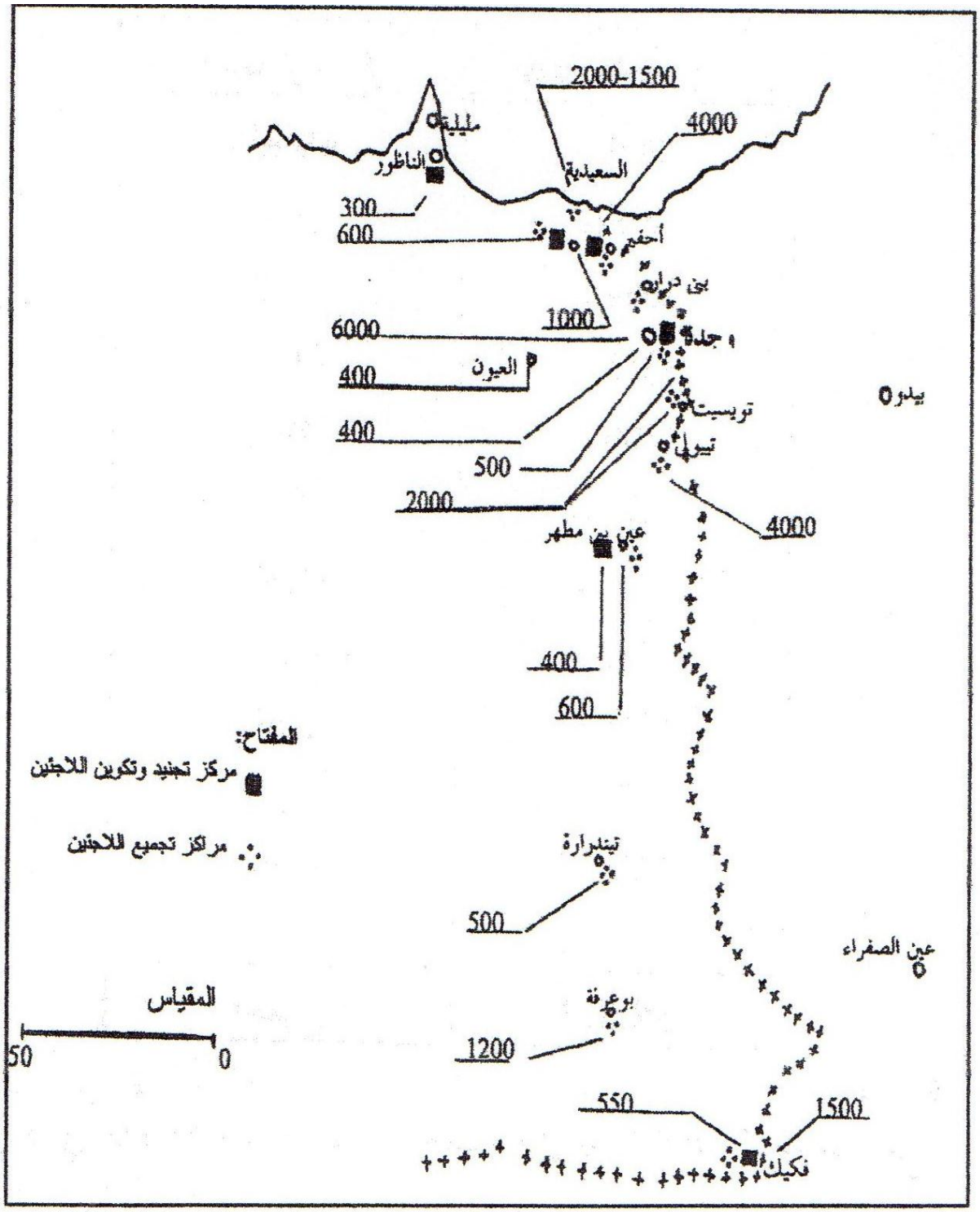

مراكز تجميع و تجنيد اللاجئين الجزائريين بشرق المغرب إلى نهاية 1957م في عهد محمد الخامس.

محمد أمطاط، المرجع السابق، ص377.

الملحق رقم:28

M. Lalouette, Chargé d'affaires de France à Rabat,
à M. Maurice Faure, Secrétaire d'État aux Affaires étrangères,
Chargé des Affaires marocaines et tunisiennes.

D. n° 0622 (1). *Rabat, 21 février 1957.*

Le Département voudra bien trouver ci-joint, sous la forme d'une brochure intitulée « Les Français musulmans d'Algérie au Maroc », une documentation réunie par le Bureau central d'information de cette ambassade.

Cette documentation, qui comporte des renseignements sur la colonie algérienne du Maroc et l'activité politique des F.M.A., groupe d'autre part en deux chapitres les informations de toutes origines mais d'inégale valeur relatives à l'aide à la rébellion algérienne et à l'attitude de certaines personnalités et des partis politiques marocains face à la question algérienne.

⁂

La population algérienne musulmane du Maroc, estimée à 40.000 personnes en 1950, était en majorité citadine et répartie dans les régions d'Oujda principalement, mais aussi de Fès, de Meknès et dans la ville de Casablanca. Elle comprenait des fonctionnaires évolués et généralement aisés, des employés, des commerçants et des propriétaires qui menaient une existence stable encore que souvent modeste, mais les éléments les plus nombreux vivaient dans des conditions assez précaires, de petit trafic, de contrebande et de travaux divers. Jouissant d'un statut spécial, parlant tous un peu notre langue, ils étaient très satisfaits de leur qualité de Français qui les soustrayait aux juridictions makhzen et leur assurait un certain nombre d'avantages. Leur activité politique était réduite et ne se manifestait guère qu'au sein des partis français. Les amicales des Algériens musulmans, associations très actives d'entraide et de secours, se tenaient en général à l'écart des mouvements politiques locaux ou extérieurs.

Cette colonie, préoccupée le plus souvent de se distinguer du monde marocain et de se rapprocher des milieux européens, devait subir la propagande du F.L.N.A. dès le mois de novembre 1954 et s'accroître

(1) Un autre exemplaire du dossier porte le n° 0624.

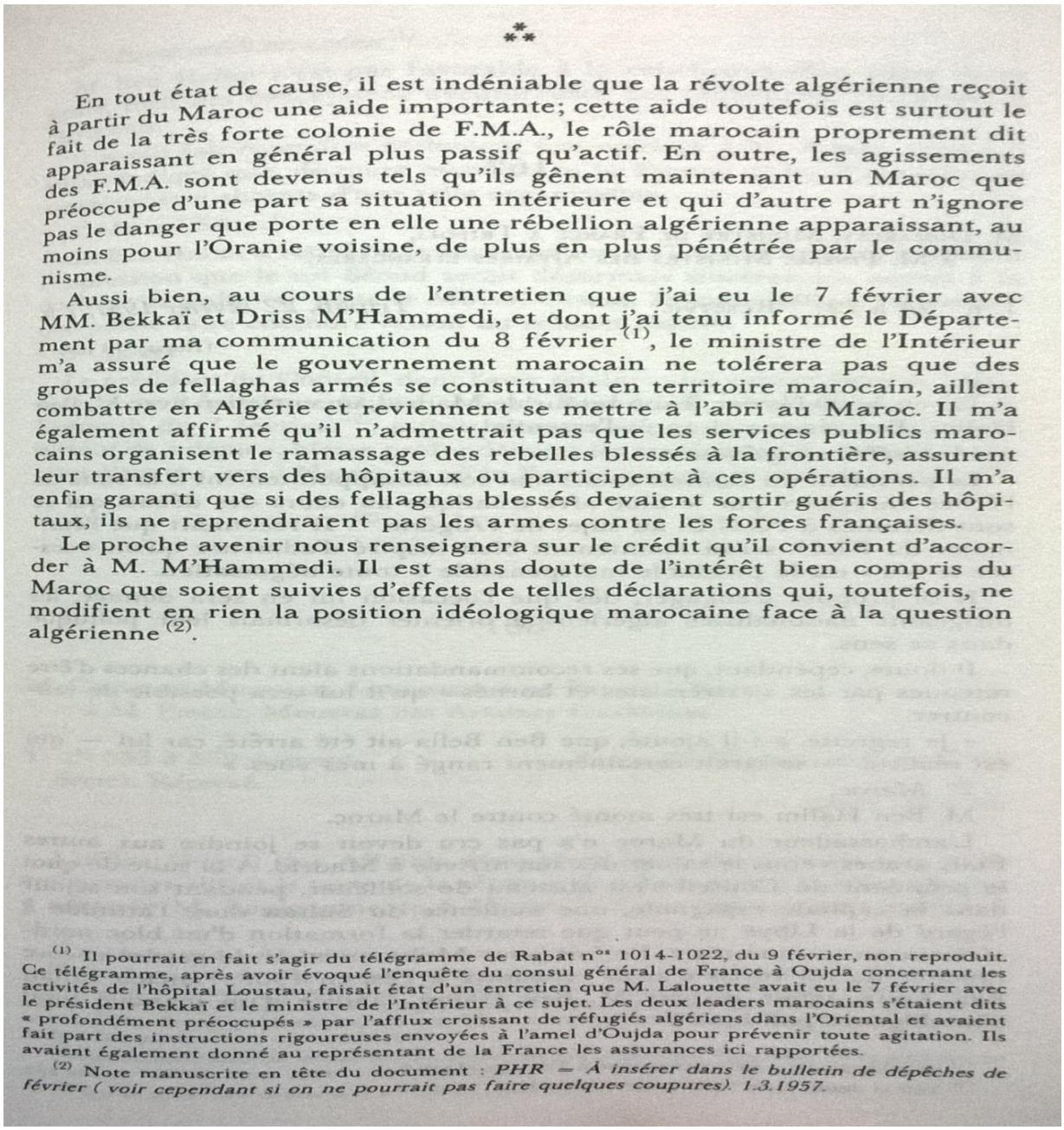

⁂

En tout état de cause, il est indéniable que la révolte algérienne reçoit à partir du Maroc une aide importante; cette aide toutefois est surtout le fait de la très forte colonie de F.M.A., le rôle marocain proprement dit apparaissant en général plus passif qu'actif. En outre, les agissements des F.M.A. sont devenus tels qu'ils gênent maintenant un Maroc que préoccupe d'une part sa situation intérieure et qui d'autre part n'ignore pas le danger que porte en elle une rébellion algérienne apparaissant, au moins pour l'Oranie voisine, de plus en plus pénétrée par le communisme.

Aussi bien, au cours de l'entretien que j'ai eu le 7 février avec MM. Bekkaï et Driss M'Hammedi, et dont j'ai tenu informé le Département par ma communication du 8 février (1), le ministre de l'Intérieur m'a assuré que le gouvernement marocain ne tolérera pas que des groupes de fellaghas armés se constituant en territoire marocain, aillent combattre en Algérie et reviennent se mettre à l'abri au Maroc. Il m'a également affirmé qu'il n'admettrait pas que les services publics marocains organisent le ramassage des rebelles blessés à la frontière, assurent leur transfert vers des hôpitaux ou participent à ces opérations. Il m'a enfin garanti que si des fellaghas blessés devaient sortir guéris des hôpitaux, ils ne reprendraient pas les armes contre les forces françaises.

Le proche avenir nous renseignera sur le crédit qu'il convient d'accorder à M. M'Hammedi. Il est sans doute de l'intérêt bien compris du Maroc que soient suivies d'effets de telles déclarations qui, toutefois, ne modifient en rien la position idéologique marocaine face à la question algérienne (2).

(1) Il pourrait en fait s'agir du télégramme de Rabat n°s 1014-1022, du 9 février, non reproduit. Ce télégramme, après avoir évoqué l'enquête du consul général de France à Oujda concernant les activités de l'hôpital Loustau, faisait état d'un entretien que M. Lalouette avait eu le 7 février avec le président Bekkaï et le ministre de l'Intérieur à ce sujet. Les deux leaders marocains s'étaient dits « profondément préoccupés » par l'afflux croissant de réfugiés algériens dans l'Oriental et avaient fait part des instructions rigoureuses envoyées à l'amel d'Oujda pour prévenir toute agitation. Ils avaient également donné au représentant de la France les assurances ici rapportées.

(2) Note manuscrite en tête du document : *PHR = À insérer dans le bulletin de dépêches de février (voir cependant si on ne pourrait pas faire quelques coupures). 1.3.1957.*

نموذج من التقارير الفرنسية صادر عن السفارة الفرنسية بالرباط حول وضعية ونشاط الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب الأقصى المؤرخ بتاريخ 21 فيفري 1957.

(الصفحة الأولى و الصفحة الأخيرة من التقرير) و للمزيد من التفاصيل أنظر

Documents Diplomatique français –Ministère des Affaire Etrangères-paris 1957-tome1 document n 166 du 21février1957,pp311-315.

الملحق رقم:29

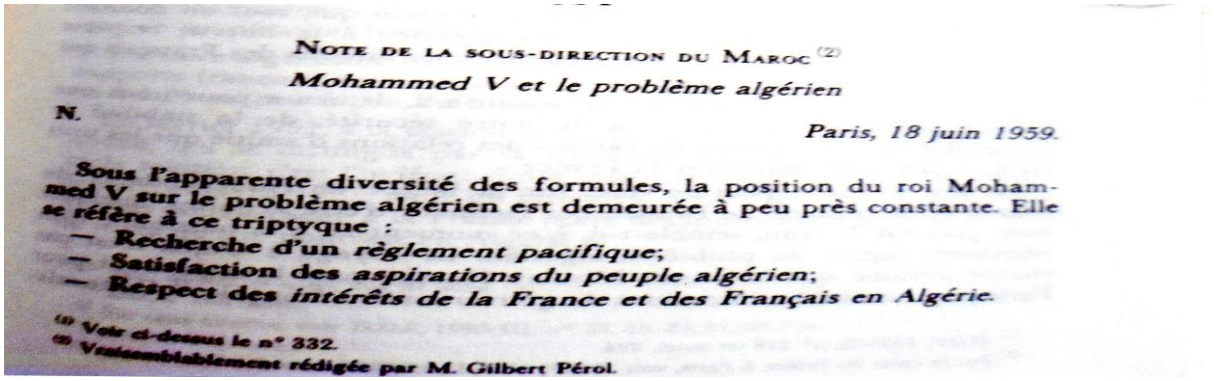

NOTE DE LA SOUS-DIRECTION DU MAROC (2)

Mohammed V et le problème algérien

N.

Paris, 18 juin 1959.

Sous l'apparente diversité des formules, la position du roi Mohammed V sur le problème algérien est demeurée à peu près constante. Elle se réfère à ce triptyque :

— Recherche d'un *règlement pacifique*;
— Satisfaction des *aspirations du peuple algérien*;
— Respect des *intérêts de la France et des Français en Algérie*.

(1) Voir ci-dessus le n° 332.
(2) Vraisemblablement rédigée par M. Gilbert Pérol.

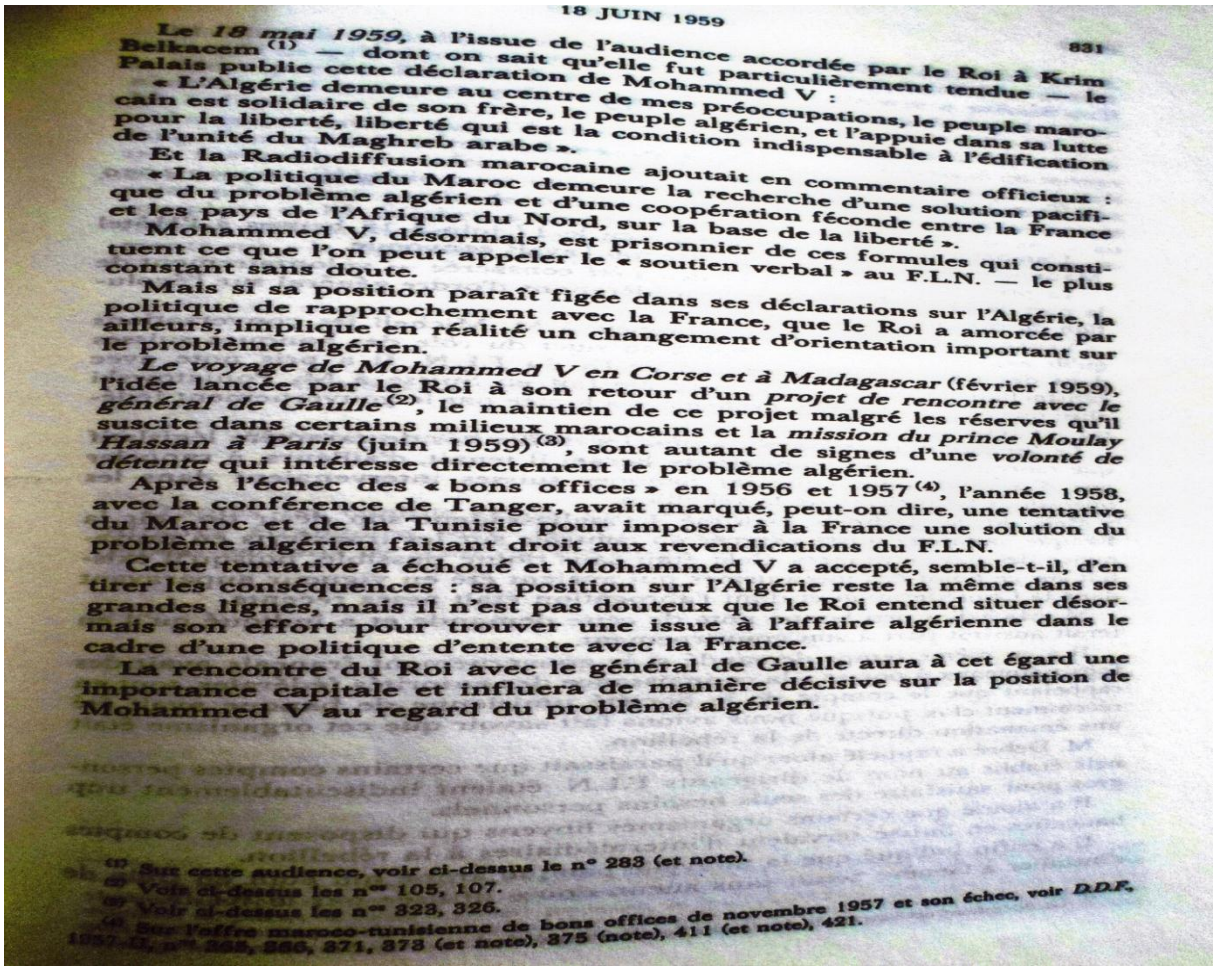

18 JUIN 1959 831

Le *18 mai 1959*, à l'issue de l'audience accordée par le Roi à Krim Belkacem (1) — dont on sait qu'elle fut particulièrement tendue — le Palais publie cette déclaration de Mohammed V :

« L'Algérie demeure au centre de mes préoccupations, le peuple marocain est solidaire de son frère, le peuple algérien, et l'appuie dans sa lutte pour la liberté, liberté qui est la condition indispensable à l'édification de l'unité du Maghreb arabe ».

Et la Radiodiffusion marocaine ajoutait en commentaire officieux :

« La politique du Maroc demeure la recherche d'une solution pacifique du problème algérien et d'une coopération féconde entre la France et les pays de l'Afrique du Nord, sur la base de la liberté ».

Mohammed V, désormais, est prisonnier de ces formules qui constituent ce que l'on peut appeler le « soutien verbal » au F.L.N. — le plus constant sans doute.

Mais si sa position paraît figée dans ses déclarations sur l'Algérie, la politique de rapprochement avec la France, que le Roi a amorcée par ailleurs, implique en réalité un changement d'orientation important sur le problème algérien.

Le voyage de Mohammed V en Corse et à Madagascar (février 1959), l'idée lancée par le Roi à son retour d'un *projet de rencontre avec le général de Gaulle* (2), le maintien de ce projet malgré les réserves qu'il suscite dans certains milieux marocains et la *mission du prince Moulay Hassan à Paris* (juin 1959) (3), sont autant de signes d'une *volonté de détente* qui intéresse directement le problème algérien.

Après l'échec des « bons offices » en 1956 et 1957 (4), l'année 1958, avec la conférence de Tanger, avait marqué, peut-on dire, une tentative du Maroc et de la Tunisie pour imposer à la France une solution du problème algérien faisant droit aux revendications du F.L.N.

Cette tentative a échoué et Mohammed V a accepté, semble-t-il, d'en tirer les conséquences : sa position sur l'Algérie reste la même dans ses grandes lignes, mais il n'est pas douteux que le Roi entend situer désormais son effort pour trouver une issue à l'affaire algérienne dans le cadre d'une politique d'entente avec la France.

La rencontre du Roi avec le général de Gaulle aura à cet égard une importance capitale et influera de manière décisive sur la position de Mohammed V au regard du problème algérien.

(1) Sur cette audience, voir ci-dessus le n° 283 (et note).
(2) Voir ci-dessus les n°s 105, 107.
(3) Voir ci-dessus les n°s 323, 326.
(4) Sur l'offre marocco-tunisienne de bons offices de novembre 1957 et son échec, voir *D.D.F.* 1957-II, n°s 265, 286, 371, 373 (et note), 375 (note), 411 (et note), 421.

نموذج من التقارير الفرنسية صادر عن السفارة الفرنسية بالرباط عن دور محمد الخامس في حل القضية الجزائرية المؤرخ في 18 جوان 1959.

(الصفحة الأولى و الصفحة الأخيرة من التقرير) و للمزيد من التفاصيل أنظر:

Documents Diplomatique français –Ministère des Affaires Etrangères-paris 1959-tome1 document 354,du 18 juin 1959.pp823-831.

الملحق رقم:30

Marques distinctives	Nombre de colis	Nombre de pièces	Total	OBSERVATIONS
Fusils Armfield avec baïonnettes	400	5	2 000	Colis toile. Nous n'avons pas pu vous envoyer des munitions n'ayant pu nous en procurer.
Fusils de différents types	38	5	290	Colis toile avec une croix marquée en rouge.
Mitraillettes Beretta 9 mm	50	5	250	Colis toile. Dans chaque paquet 10 chargeurs pour mitraillettes.
Fusils mitrailleurs BREN, cal. 303	50	1	50	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bipied pour BREN	50	1	50	Boîte en métal noir.
Chargeurs pour BREN	100	12	1 200	Boîte en métal noir.
Fusils HOWN 2	48	17x 2 + 31	65	Colis toile.
Fusils HOWN 3	24	1	24	Grande caisse. Dans chaque caisse tous les éléments du fusil.
Bipieds pour les HOWN 3	24	1	24	En vrac.
Pistolets de divers types	29	1	20	Caisse bleue en bois.
Vickers/303	6	1	6	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bipieds Vickers	6	1	6	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bandes Vickers	1	35	35	Colis toile.
Fusils 7/92	4	5	20	Colis toile marquée d'une croix rouge. Dans chaque paquet, un ATF.
Ecouvillon en corde	2	750	1 500	Caisse bleue en bois.
Burettes en matière plastique	2	750	1 500	Caisse bleue en bois.
Chargeurs Lewis	4	32	128	
Pièces de rechange	1	1		Caisse en bois et matériel nettoyage.
Fusils LAVAIT n° 7/92	17	2	33	Colis toile.
Toile en bande pour nettoyage	1	300 m.		Colis toile.
Huile	2	4 gallons	8 gallons	2 grands bidons.
Mitraillettes FAO 7/92	12	2	23	Colis toile. Dans chaque paquet 10 chargeurs.
Inventaire des munitions Munitions pour: 303 normales	437	1 000	437 000	Bande jaune.
303 incendiaires	50	1 248	62 400	Caisse noire.
7/92	100	1 000	100 000	Bande rouge.
9 mm. Beretta	63	2 000	125 000	2 bandes noires.
45 Tommy	111	1 800	199 800	Caisse noire bande jaune.
Grenade ATF	42	12	504	Bande noire. La grenade est chargée avec la cartouche. La bande doit être enlevée avant le lancement.
Bombe pour mortier 2 Ch. F.	334	12	4 000	Jaune - bande rouge. Le couvercle de la bombdoit être enlevé et aussi le cran de sûreté avec la bande.
Bombe pour mortier 3 Ch. F.	333	3	1 000	Verte - blanche noire. Le couvercle doit être enlevé et le cran de sûreté avec la bande de protection avant l'emploi.
Munitions 8 mm françaises	45	1 000	45 000	Caisse blanche.
Munitions diverses	55	1 000	56 000	Croix rouge. Ces munitions sont de différents calibres, sont envoyées parce qu'elles peuvent être utiles.
Petits postes de radio.				

شحنة الأسلحة والذخيرة التي تم حجزها بعد توقيف الباخرة أطوس في 16 أكتوبر 1956.

الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962،المرجع السابق، ص ص 486-487.

الملحق رقم:31

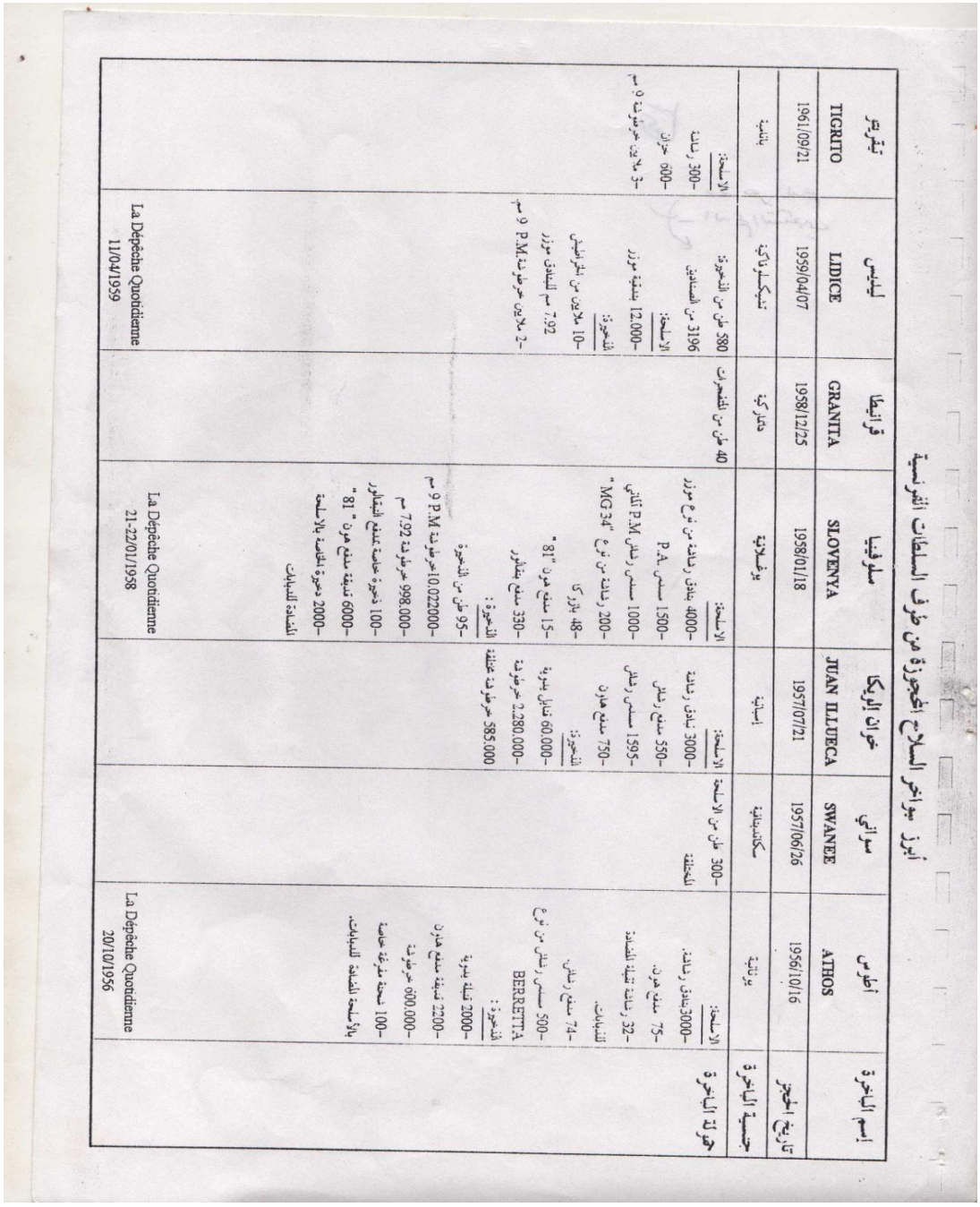

أبرز بواخر السلاح المحجوزة من طرف السلطات الفرنسية

إسم الباخرة	أطوس ATHOS	سوانى SWANEE	خوان الإريكا JUAN ILLUECA	سلوفينيا SLOVENYA	قرانيطا GRANITA	ليديس LIDICE	تيغريتر TIGRITO
تاريخ الحجز	1956/10/16	1957/06/26	1957/07/21	1958/01/18	1958/12/25	1959/04/07	1961/09/21
جنسية الباخرة	يوغسلافية	سكاندينافية	إسبانية	يوغسلافية	دنماركية	تشيكسلوفاكية	يونانية
حولة الباخرة	الإسلحة: -3000بنادق رشاشة. -75- مدفع هون. -32- رشاشة ثقيلة للفضاء للتدريبات. -74- مدفع رشاش. -500- مسدس رشاش من نوع BERRETTA. الذخيرة: -2000 قنبلة يدوية -2200- قنبلة مدفع هاون -600.000 خرطوشة -100- بندقية مزودة خاصة بالأسلحة الفضاء للتدريبات.	-300 طن من الأسلحة المختلفة	الإسلحة: -3000- بنادق رشاشة -550- مدفع رشاش -1595- مسدس رشاش -750- مدفع هاون الذخيرة: -60.000 قنابل يدوية -2.280.000 خرطوشة 585.000 خرطوشة مختلفة	الإسلحة: -4000- بنادق رشاشة من نوع موزر P.A. -1500- مسدس P.M ألماني "MG 34" -1000- مسدس رشاش -200- رشاشة من نوع بازوكا -48- بازوكا -15- مدفع هون "81" -330- مدفع بتلار الذخيرة: -95- طن من الذخيرة -10.022000 خرطوشة P.M 9 مم -998.000 خرطوشة 7.92 مم -100 ذخيرة خاصة بمدفع البتلار -6000 قنبلة مدفع هون "81" -2000 ذخيرة مخصصة بالأسلحة الفضاء للتدريبات.	40 طن من المتفجرات	580 طن من الذخيرة: 3196 من المسادس الإسلحة: -12.000 بندقية موزر الذخيرة: -10 ملايين من الطرطيش -7.92 مم للبندق موزر -2 ملايين خرطوشة P.M 9 مم	الإسلحة: -300 رشاشة -600 خزان -3 ملايين خرطوشة 9 مم
	La Dépêche Quotidienne 20/10/1956			La Dépêche Quotidienne 21-22/01/1958		La Dépêche Quotidienne 11/04/1959	

بواخر السلاح التي حجزتها المصالح الفرنسية (1957-1961).

الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص484.

الملحق رقم :32

A l'issue de la vaste opération menée depuis vendredi

Une importante «route des armes» découverte à l'Ouest de Reibell

Les rebelles du Constantinois l'empruntent également pour gagner l'Oranie

De notre envoyé spécial
J.-H. POGGI

La brillante opération « Taguine » dirigée par le colonel Ceccaldi, commandant le 1er Régiment de Spahis et la Subdivision de Médéa, s'est poursuivie samedi par une chasse impitoyable dans le Djebel Metalès, un djebel à l'échelle de nos soldats intrépides et tenaces malgré toutes les rigueurs de la région.

La partie n'était pas facile. Elle commençait à Reibell, ce petit centre communal mixte perdu dans le Titteri, au milieu des hauts plateaux des steppes et des mirages mais aussi d'une réalité réconfortante : celle de l'attachement indéfectible de ses populations à la France.

Suite : page 9

Dernière phase de l'opération : Les vivres enfin... Les paras du 1er R.E.P. commandés par le commandant Jean-Pierre viennent de recevoir par « largage » de Dakota, les caisses précieuses, dont l'une, à droite, file vers les blés bordant la piste (Photo A. Garcia)

المصالح الفرنسية تتمكن بعد عملية واسعة النطاق من اكتشاف طريق هام للتسـليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية في عهد الملك محمد الخامس.

La dépêche quotidienne d'Algérie 20–21mai 1956

الملحق رقم:33

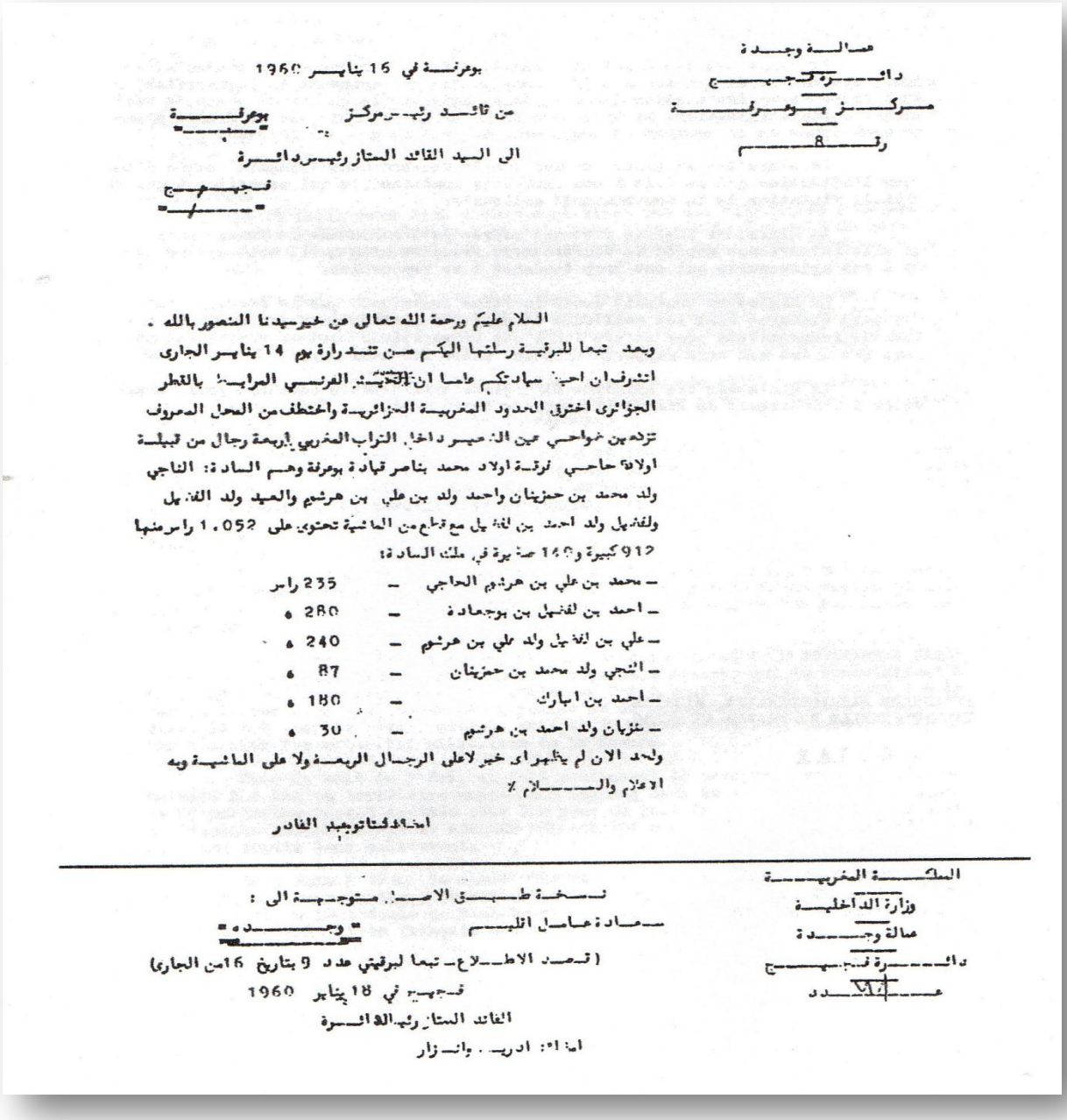

عمالة وجدة
دائرة فجيج
مركز بوعرفة
رقم 8

بوعرفة في 15 يناير 1960

من قائد رئيس مركز بوعرفة

الى السيد القائد الممتاز رئيس دائرة
فجيج

السلام عليكم ورحمة الله تعالى عن خير سيدنا المنصور بالله .
وبعد تبعا للبرقية رسلتها اليكم من تنسدارة يوم 14 يناير الجاري
اتشرف ان احيط سيادتكم علما ان الجيش الفرنسي المرابط بالقطر
الجزائري اخترق الحدود المغربية الجزائرية واختطف من المحل المعروف
تزدغين خواحي عين الذهب داخل التراب المغربي أربعة رجال من قبيلة
اولاد حاجي فرقة اولاد محمد بناصر قيادة بوعرفة وهم السادة: الناجي
ولد محمد بن حمزيان واحمد ولد بن علي بن هرشم والعيد ولد الفاضل
ولفضيل ولد احمد بن لفاضل مع قطاع من الماشية تحتوي على 1.052 راسا منها
912 كبيرة و140 صغيرة في ملك السادة:

- محمد بن علي بن هرشم الحاجي — 235 راسا
- احمد بن لفضيل بن بوجمادة — 280 »
- علي بن لفاضل ولد علي بن هرشم — 240 »
- الناجي ولد محمد بن حمزيان — 87 »
- احمد بن ابارك — 180 »
- عزيان ولد احمد بن هرشم — 30 »

ولحد الان لم يظهر اي خبر لاعلى الرجال البعثة ولا على الماشية وبه
الاعلام والسلام ٪

امضاء فتاتو بعبد القادر

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة وجدة
دائرة فجيج
عدد 161

نسخة طبق الاصل متوجهة الى :
سعادة عامل اقليم وجدة
(قصد الاطلاع تبعا لبرقيتي عدد 9 بتاريخ 16 من الجاري)
فجيج في 18 يناير 1960
القائد الممتاز رئيس الدائرة
امضاء: ادريس وانزار

تقرير من السلطات المحلية بفكيك بتاريخ 16 جانفي 1960 تتحدث عن بعض الأضرار التي لحقت بالسكان المغـــاربة من جراء ملاحقة القوات الفرنسية لجيش التحرير الجزائري داخل التراب المغربي.

المصدر: أرشيف مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

الملحق رقم:34

صورة لضريح الملك محمد الخامس.

ترجمة الأعلام

– آيت أحمد حسين(1926–2015):

من مواليد منطقة القبائل عام 1926م، انضم عام 1942م إلى حزب الشعب الجزائري، ومنذ عام 1946م لجأ إلى الكفاح المسلح من خلال المساهمة في تشكيل المنظمة الخاصة، شارك في تنظيم الهجوم على مركز بريد وهران في أبريل 1949م. حل أحمد بن بلة محله على رأس المنظمة الخاصة. بعد الحكم عليه غيابيا التجئ إلى القاهرة عام 1951م حيث يمثّل حزب الشعب حركة انتصار للحريات الديمقراطية إلى جانب محمد خيضر بعد انشقاق الحزب، يدافع آيت أحمد عن فكرة العمل المسلح ويصبح أول ممثل جبهة التحرير في نيويورك وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في يوم 22 أكتوبر 1956م يخطف الفرنسيون آيت أحمد ورفاقه، ويبقى في السجن إلى غاية وقف القتال سنة 1962م. في صيف 1962م عارض آيت أحمد بن بلة وقيادة جيش التحرير. أنتخب عضوا في المجلس التأسيسي ولكن حرمانه من حرية التعبير دفع به إلى تأسيس جبهة القوة الاشتراكية وتنظيم انتفاضة لم تتجاوز منطقة القبائل، بعد اعتقاله يحكم عليه بالإعدام، ولكنّه يتصالح مع بن بلة عشية انقلاب جوان 1965م العسكري، ونظام بومدين يتركه رهين السجن، ولكن آيت أحمد يتمكن من الهرب من سجن الحراش عام 1966م،[1] توفي في 23 ديسمبر2015م.

– بلفريج أحمد:(1908 – 1990):

ولد عام 1908م بالرباط من عائلة محافظة وعريقة تلقّى تعليمه بمسقط رأسه بعد حصوله على شهادة البكالوريا، درس بالقاهرة لمدة سنة ليلتحق بباريس أين حضّر ليسانس في التاريخ ثم دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية بجامعة السوربون، وفي باريس شارك في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، وبباريس أسّس كذلك مجلة المغرب في جويلية 1932م وشارك في أعمال لجنة العمل المراكشية في 1934م. في سنة 1944م كان من المؤسّسين لحزب الاستقلال المغربي وعيّن أمينا عاما له بعد بضعة أشهر ليتم اعتقاله ونفيه إلى جزيرة كورسيكا وتم العفو عنه. بعد عودته إلى المغرب في جوان 1946م تم تعيينه في سبتمبر 1946م في يومية "العلم" الصادرة باللغة العربية الناطقة باسم حزب الاستقلال. وفي عام 1952م التحق بالولايات المتحدة الأمريكية ليطالب باستقلال المغرب. بعد استقلال المغرب عام 1956م تقلد عدة مناصب (وزير للخارجية، رئيس المجلس الأول لحكومة حزب

[1]- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994،ص ص 185–186.

الاستقلال، مستشار شخصي للحسن الثاني...)، اعتزل السياسة إلى غاية وفاته في 14 أفريل 1990م[1].

– بن بلة أحمد (1916–2012):

ولد أحمد بن بلة في مغنية القريبة من الحدود المغربية عام 1916م. تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان، وبعد أن بلغ الخامسة عشرة من عمره انخرط مع عدد من رفاقه في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج، وتحوّل بعد سنوات قليلة إلى قطب رئيسي فيه وبعد خلاف مع مصالي الحاج حول ضرورة البدء بالكفاح المسلح، قاد بن بلة مع تسعة من رفاقه انشقاقا داخل حزب الشعب، وشكّلوا حزب اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهؤلاء التسعة هم الذين اتخذوا القرار التاريخي ببدء الكفاح المسلح في شهر نوفمبر 1954م، شارك في الهجوم على مركز بريد وهران الذي كان عبارة عن هجوم مسلح نظمه بن بلة مع بعض رفاقه لجلب الأموال المودعة في مركز البريد بالمدينة، وذلك من أجل تمويل النشاط العسكري، ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي كشفت بعض خلايا المنظمة، وألقت القبض على بن بلة وعلى بعض رفاقه وأدخلته السجن، ولكنه ما لبث أن هرب من السجن عام 1952م، واتجه صوب القاهرة، أين تم وضع اللمسات الأخيرة لثورة أول نوفمبر 1954م، وفي 22 أكتوبر1956م دخل بن بلة السجن للمرة الثانية حين أرغم سلاح الجو الفرنسي باختطاف بن بلة ورفاقه، ليبقى في سجون فرنسا أكثر من ست سنوات حتى استقلال الجزائر عام 1962م حين أطلق سراحه اثر توقيع اتفاقية ايفيان، وفي 1963م انتخب بن بلة رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة بأغلبية ستة ملايين صوت، وقد ظلّ رئيسا لمدة ثلاثة سنوات، وفي 19 جوان 1965م قام الهواري بومدين بانقلاب عسكري عليه، وظل بن بلة منذ ذلك التاريخ في المعتقل تحت الإقامة الجبرية حتى أطلق سراحه في سنة 1979م، وبعد أن اختار المنفى إلى غاية 1989م، حيث عاد إلى الجزائر وبقي يصارع المرض إلى أن وافته المنية سنة 2012م[2].

[1]- الموسوعة السياسية،ط3، ج1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1990،ص ص88–89.

[2]- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص ص05–09.

– بن مهيدي العربي (1923–1957):

ولد سنة 1923م بدوار الكواهي بناحية عين ميلة، في سنة 1942م انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، وكان من المنضمّين إلى مظاهرات 08 ماي 1945م، حيث تعرّض للاعتقال ثم أفرج عنه بعد 3 أسابيع قضاها في التّعذيب والاستنطاق، وفي سنة 1947م أصبح مسؤول الجناح العسكري بسطيف، وبعد حادث مارس 1950م الذي حلت بموجبه المنظمة الخاصة، وكان مسؤول الدائرة الحزبية بوهران 1953م، وكان أحد الأعضاء البارزين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م، وعضوا فعالا في جماعة 22، وبعد اندلا ع الثورة كان أول قائد للمنطقة الخامسة، كما شارك في مؤتمر الصومام ثم يترك مكانه كمسؤول من الولاية الخامسة لعبد الحفيظ بوصوف، اعتقل في 23 فيفري 1957م من طرف مظليين فرنسيين، حيث استشهد ليلة الثالث إلى الرابع مارس 1957م[1].

– بن عرفة محمد(1886–1986):

حكم المغرب من أوت 1953م إلى أكتوبر 1955م، يعرف في المغرب بسلطان الفرنسيين، فسلطات الاحتلال الفرنسي هي التي جاءت به إلى الحكم بعد عزلها للملك محمد الخامس، ومع أن محمد بن عرفة كان ينحدر من سلالة النبي(ص)، وكان حفيد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، أي محمد الرابع فقد كان قبل تولية السلطة بعيدا كليا عن الحياة العامة. كان يستثمر أراضيه الزراعية أكثر مما كان يهتم يشؤون الحكم. وقد مارست عليه السلطات الفرنسية والكلاوي باشا ضغوطا أكيدة لحمله على تولي السلطة، على أمل أن تطوى صفحة المطالبة بالاستقلال، التي كان قد فتحها حزب الاستقلال المتمتع بالتأييد الضمني للملك محمد الخامس. وكان الفرنسيون يأملون من وراء تنصيبه بـ"خمسة وعشرين عاما من السلم"، بيد أنهم لم يحصلوا إلا على خمسة وعشرون شهرا من هدنة مصحوبة بالاضطرابات وبأعمال العنف وبمحاولات الاغتيال. لذلك بادروا بأنفسهم إلى وضع حد سريع لعهد محمد بن عرفة، وأشرفوا على ترحيله إلى خارج البلاد إلى مطلع أكتوبر 1955م[2].

---

[1]- ليندة علال، الشهيد العربي بن مهيدي 1923 – 1957م، مجلة الراصد، ج2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص 23 – 24.

[2]- الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.، ص78 .

– بسباس محمد :

اسمه الثوري سنطاس تاجر من سيق (معسكر) تولى تهريب الأسلحة والذخائر والمعلومات بشاحنته، وكان أحيانا يتولى نقل البضائع بالقطار، امتاز بالأهمية والنشاط في مهامه ألقي عليه القبض عام 1960م، بعد وشاية أحد المرتدين عن الشبكة المدعو جلول (قليل) وعُثر في شاحنته على وثائق هامة سرية تتعلق بوصل تسليح السلاح، ومعلومات عن شبكة مستودعات الأسلحة السرية للبحرية الفرنسية في ميناء المرسى الكبير، حيث تعرض للتعذيب والسجن وأُفرج عنه بعد الاستقلال[1].

– بوداود محمد:

المدعو منصور ولد بتورقة (بومرداس) في 24 ديسمبر 1926م، مناضل حزب الشعب في تورقة (بومرداس) سنة 1944م، قطن بالجزائر سنة 1946م، انظم إلى المنظمة الخاصة في نهاية سنة 1947م بداية 1948م بالقصبة، كُلّف بمهمة سنة 1955م من طرف أوعمران مسؤول المنطقة الثالثة (القبائل)، اتّصل بمحمد بوضياف منسق جبهة التحرير الوطني والطيب الثعالبي المدعو (علال) الذي ينشط تحت مسؤولية هذا الأخير، مسؤول بالنيابة عن الدعم اللوجيستيكي حتى سنة 1956م، مسؤول ما بين 1958–1959م عن قطاع التسليح بالغرب الجزائري، سنة 1960م تحت سلطة عبد الحفيظ بوصوف، كان ضمن وزارة التسليح والمخابرات العامة MARG ثم وزارة التسليح والاتصالات العامة MALG حتى سنة 1962م[2].

– بونعيلات السعيد:

ولد بقرية "أزربي" في سنة 1920م، اسمه الكامل هو "أجار محمد سعيد بن أحمد بن عبد الله" الملقب بـ "بونعيلات"، ووضع خطواته الأولى في الميدان الحزبي وكان ذلك سنة 1943م، ثم انخرط في حزب الاستقلال ليبدأ مع رفاقه في عقد الاجتماعات الحزبية. في حدود 1946م كان يذهب إلى أكادير لنقل السلع المطلوبة عبر شاحنته، وكان يستغل الأمر في نشر توجهات الحزب والتعبئة لعمله الوطني، التحق بالمقاومة المسلحة قبيل مؤامرة 20 أوت 1953م، وعندما حصل المغرب على الاستقلال واصل العمل إلى جانب الحركة الديمقراطية وشارك في التطورات السياسية، كما ساهم في تأسيس

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص74.

[2]- أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف حول جيش التحرير المغاربي 1948–1955، في 11–12 ماي2001،ص191.

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى أن تم اعتقاله في فبراير 1960م، فصدرت في حقه ثلاثة أحكام بالإعدام، ، وكان محل متابعة وملاحقة من طرف البوليس سواء داخل المغرب أو في الجزائر، إلى أن تم اختطافه من اسبانيا سنة 1969م، وصدر عليه ثالث حكم بالإعدام في بداية سنة 1970م، وفي سنة 1972م تمتع بالعفو الملكي[1].

– بوصوف عبد الحفيظ:(1926 – 1982):

ولد بميلة سنة 1926م (شمال قسنطينة)، انخرط بحزب الشعب الجزائري وكان يبلغ من العمر 16سنة وتكون سياسيا على يد مناضلي أفذاذ مثل محمد بوضياف، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال إلى سنة 1947م تاريخ نشأة المنظمة الخاصة التي أصبح ينتمي إليها، وبعد تفكيكها عام 1950م، دخل العمل السري في البداية بسكيكدة ثم بوهران، حيث لم يكن لا معروفا ولا من الذين يبحثون عنهم من طرف المصالح الفرنسية كمسؤول على حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدائرة تلمسان فعمل من أجل دعم هياكل هذا الحزب وفي نفس الوقت بقي في اتصال بالأعضاء الآخرين للمنظمة الخاصة، الذين لم يقبض عليهم والموجودين هنا وهناك بوهران، والذين من بينهم حاج بن علة، العربي بن مهيدي، عبد المالك رمضان، أحمد زبانا...، انتمى للجنة الثورية والعمل التي أنشئت نهاية مارس1954م،كما شارك في اجتماع 22،كان نائب العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة(وهران) عشية أول نوفمبر1954م مكلفا بالتنظيم وإرساء جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني بالمنطقة التي يعرفها جيدا وهي منطقة تلمسان. بعد مؤتمر الصومام أصبح عضو بالجلس الوطني للثورة وعوض في سبتمبر 1956م العربي بن مهيدي على رأس المنطقة الخامسة، استطاع أن ينشئ مراكز التكوين العسكري والتقني التي كان أولها مركز تكوين أعوان الاتصالات عام 1956م والمدرسة الأولى للإطارات عام 1957م وهذا في سرية تامة، في سبتمبر1957م عُيّن بوصوف عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ ومن خلال توزيع المهام بلجنة التنسيق والتنفيذ نصب على رأس قسم الاتصالات والمواصلات، هذه المهمة التي أداها كما ينبغي بفعالية وبسرية تأكّدت عند تكوين أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر1958م في منصب وزير الاتصالات العامة

[1]- أحمد نشاطي، المرجع السابق، ص ص05-14.وأنظر محمد الفرقاني، محمد آجار السعيد بونعيلات مسيرة حياة وسيرة مقاومة،ط1،منشورات منتدى ابن تاشفين، المطبعة والوراقة الدوديات، مراكش، 2011،ص ص36-39.

والمواصلات، وهكذا ورغم الأزمة الشديدة في عامي 1961-1962م بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وقوات الأركان العامة، فإنّ المصالح العملية بوزارة التسليح والاتصالات العامة (الاتصالات، التنصت، المخابرات، التموين، والتكوين) وقد استمرت في علاقاتها المثمرة مع قوات الأركان العامة والوحدات التابعة لها، عبد الحفيظ الحفيظ بوصوف منع التدخل في المسائل السياسية التي لا تخص سوى المسؤولين، هذا الموقف قد جعله يحترم ويقدر من طرف المسيرين الذين تكفلوا بمصير الجزائر بعد الاستقلال[1].

- بوضياف محمد (1919 – 1992):

من مواليد المسيلة سنة 1919، جنّد في الخدمة العسكرية سنة 1943م بعدها عيّن كمسؤول محلي لحزب الشعب الجزائري وفي الفترة الممتدة 1950 – 1954م، يوم 23 مارس 1954م شكل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واختار أعضاء لجنة التنفيذ بنفسه من ضمن 22 التاريخيين، كان من الخمسة المختطفين في عملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائر من الرباط إلى تونس يوم 22 أكتوبر 1956، سنة 1964م، اضطر إلى مغادرة الجزائر بعد أن تعرّض للسجن، في بداية 1992 عاد إلى الجزائر بطلب من القيادات العسكرية والسياسية، ولكن يد الإجرام اغتالته يوم 28 جوان 1992م، بينما كان يمد يده للشعب الجزائري[2].

- تنان أحمد:

ولد المقاوم المغربي أحمد تنان سنة 1935 بالدار البيضاء حيث تتلمذ بمدرسة الحاج بوشعيب الأزموري بدرب الكبير، ثم ببعض المؤسسات التعليمية التكميلية والثانوية، أسس والده مطبعة الوداد بالدار البيضاء، عمل بها أحمد تنان إلى جانب والده، وهناك تعرف على الكثير من رجال الصناعة والفن والثقافة والوطنية والسياسية، فكانت بمتابه مدرسة أخرى سمحت له بالاطلاع على العديد من المؤلفات والكتب والمجلات والمطبوعات وفي إطار عمله، تعرف على البعض من أفراد المقاومة، فانضم إليهم إلى منظمة "أسد التحرير" على يد الميلودي بليليطة ومحسن الغليمي، وبعد الاستقلال التحق

[1]- "المالق. وزارة التسليح والاتصالات العامة"، المرجع السابق، ص ص19-30.

[2]- محمد عباس، اغتيال...حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2009،ص ص 24-80.

بجيش التحرير المغربي وبدعوة من القيادة العليا هناك، والآن هو رئيس المجلس الإقليمي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط[1].

– الحسن الثاني (1929 – 1999):

عاهل مغربي والملك السابع عشر من الأسرة العلوية الشريفية التي تحكم المغرب، ولد بمدينة الرباط وحصل على ثقافة عربية وغربية على حدّ سواء، رافق والده محمد الخامس في منفاه، وشارك في المفاوضات التي أدت إلى عودته، عينه أبوه غداة الاستقلال رئيسا لأركان الجيش الملكي، عيّن في جويلية 1958م ولياّ للعهد قبل أن يصبح في عام 1960م رئيسا للوزراء، وفي الوقت نفسه وزيرا للدفاع، وعندما توفي والده نصب ملكا على المغرب في 26 فيفري 1961م، وفي 17 أوت 1981م حاول الجنرال محمد أوفقير اغتياله عن طريق إسقاط طائرة البوينغ ولكنه نجا منها أيضا بأعجوبة، وأجريت بعد هاتين المحاولتين الفاشلتين سلسلة من المحاكمات أعدم على إثرها العديد من الضباط والعسكريين إضافة إلى انتحار أوفقير، وقد وافته المنية يوم الجمعة 23 جويلية 1999م[2].

– الخطّابي محمد بن عبد الكريم:(1882 – 1963):

زعيم وطني مغربي وقائد المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال الاسباني والفرنسي، ورث الزّعامة عن والده (عبد الكريم الخطابي) زعيم قبيلة "وريا‌غل". انخرط في سلك الإدارة الاسبانية بمليلية وانتخبته قبيلته خليفةً لأبيه، فبدأت بذلك مرحلة جديدة من حياته. جهز عمله لقتال الاسبان واشتبك معهم في عدة معارك. قرّر الفرنسيون التدخل في القتال ضد الأمير لمصلحة الإسبان وتمكّنت من القضاء على ثورته سنة 1925م، ونفيه إلى جزيرة "رينوينون" بالمحيط الهندي وهي مستعمرة فرنسية. في سنة 1947م طلب اللجوء السياسي من سلطات مصر، فسمحت له بذلك حيث تابع نشاطه السياسي وساهم مساهمة فعالة في أعمال لجنة تحرير المغرب العربي، وبقي في مصر إلى أن وافته المنية سنة 1963م[3].

---

[1]– شهادة أحمد تنان، المصدر السابق.

[2]– الموسوعة السياسية،ج6، المرجع السابق، ص ص533–534.

[3]– الموسوعة السياسية،ط2،ج3،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993،ص843.

– الخطيب عبد الكريم(1921–2008):

من مواليد معسكر (الجزائر) يوم 02 مارس1921م. عايش النّشاط السياسي والطلابي للجزائريين، وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. في خريف 1945م التحق بفرنسا لمواصلة الدراسة ودخل جامعة السربون، وزاول في المهجر الدراسة والنّشاط السياسي، وكان يحمل ذهنه مشروع وحدة شمال إفريقيا ويعمل على تجسيده. عاد الخطيب في عام 1951م إلى المغرب ليصبح أول طبيب جراح، وواصل في الدار البيضاء نضاله الوطني في مرحلة حاسمة، حيث نسّق نشاطه مع الشهيد الزرقوطي لتنظيم المقاومة المدنية، وقد نصحه بعدم مباشرة المقاومة الفدائية في الدار البيضاء والبدء في تنظيم المقاومة في الجبال، وكان الخطيب مكلفا بمعالجة جرحى أفراد المقاومة، ولما أحسّ بمراقبة الإدارة الفرنسية لنشاطه اقترح على الحزب نقل نشاطه إلى فرنسا، وفي سنة 1957م أسّس مع بعض زملائه حزب الحركة الشعبية، كما عينه الملك وزيرا للشؤون الاجتماعية سنة 1960م ، ثم عينه الملك الحسن الثاني وزيرا مكلفا بالشؤون الإفريقية، وعين أيضا رئيسا لمجلس النواب 1963–1965م، ثم وزيرا للصحة سنة 1972. في 1998م انتخب أمينا عاما لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي تحول إلى حزب العدالة والتنمية، وانتخب عام 2004م رئيسا للحزب. توفي يوم سبتمبر 2008م[1].

– زقار مسعود:

ولد مسعود زقار بالعلمة في 08 ديسمبر 1926م. انخرط في النضال الوطني، مع ظهور أول فوج للكشافة الإسلامية بالعلمة خلال موسم 1941–1942م، وأول قسمة لحزب الشعب الجزائري–المحظور–في نفس الفترة تقريبا، وهذا العالم ما لبث أن فتح أمامه عالما آخر: عالم المحتشدات والسجون الذي غزا ناحية سطيف بصفة عامة بعد مجازر 08 ماي 1945م. في ربيع 1946م، أصدر البرلمان الفرنسي قانون العفو العام، فاستفاد من هذا العفو، ليستأنف نشاطه في معمل الحلوى المتواضع بالعلمة، وما لبث في صناعة الحلوى دائما أن قادته إلى الدار البيضاء في المغرب حيث مكث قرابة العامين من 1949–1950م .وعند اندلا ع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م انضم إلى شبكات جبهة التحرير الوطني الأولى تجسيدا لقناعاته النضالية السابقة، واضعا مهاراته وإمكاناته في خدمة قضية التحرر الوطني. واصل مهامه في الإطار السري الخطير إلى غاية انكشاف أمر الخلية التي كان لها

[1]- نجيب كعالي وحميد خباش، الدكتور عبد الكريم الخطيب مسار حياة، ط2، الرباط، 2001، ص ص10–21.

صلة بها، فاضطر إلى الالتحاق بالجبل في المنطقة الخامسة حسب المجاهد السنوسي صدار، كلّفه عبد الحفيظ بوصوف (قائد المنطقة بالنيابة) بمهمة التقرّب من قاعدتي النواصر والقنيطرة الأمريكيتين للحصول على ما أمكن من سلاح وذخيرة وأجهزة لاسلكية، وخرج مسعود زقار غداة الاستقلال من الجيش الوطني الشعبي برتبة رائد. وما لبث أن استبدل الزي العسكري ببذلة رجل الأعمال الذي استطاع بفضل مهاراته المتعددة وعلاقاته الواسعة في أوروبا وأمريكا خاصة، أن يلعب في الخفاءأدوارا هامة على الصعيدين الأمني والدبلوماسي وحتى الاجتماعي، توفي زقار مسعود في 21 نوفمبر 1987م بمدريد ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه بالعلمة[1].

-شارل ديغول:(1890 – 1970):

قائد عسكري ورجل دولة فرنسي، مؤسّس الجمهورية الفرنسية الخامسة، لعب دورا حاسما في إنقاذ بلاده مرتين، المرة الأولى إثر هزيمتها العسكرية في بداية الحرب العالمية الثانية، والثانية عند تدهور أحوال الجمهورية الرابعة، تحت تأثير الحرب الفيتنامية الفرنسية (1945 – 1954) والثورة الجزائرية (1954 – 1962)، أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في جوان 1958م، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1969م، توفي في سنة1970[2].

- شوارق حمدون (1924-2008):

ولد حمدون في 24 أفريل 1924م بقبيلة كبدانة بالريف المغربي. نشأ شوارق في بيئة وطنية مشبعة بذكريات النضال التي عاشتها المنطقة مع الشريف أمزيان والأمير الخطابي. وخطا خطواته الأولى في حزب الإصلاح الوطني منذ أواخر الثلاثينات. امتدّت تجارته مع الجزائر منذ 1945. وذلك عبر بركان ووجدة ومع السلع كانت تنتقل الجرائد من الجانبين، وحينما أنشأ حزبه "جريدة الأمة " في تطوان كان متعهدا لها في الناظور وما جاورها، وكان يوصلها إلى الجزائر هي وجريدة "النهار" الصادرة كذلك بتطوان، ومنذ وقت مبكر نسج علاقات ثقة مع عدد من الوطنيين في المنطقة المجاورة، وتعلم أن يحذر من دسائس الجواسيس والعملاء. وفي وقت مبكر زجّ به في السجن لمدّة شهر بالناظور ثم نقل إلى سجن (واد لاو) بالقرب من تطوان، وحينما أُفرج عنه وعاد إلى رأس الماء ليتابع عمله التجاري

[1]- محمد عباس، دوغول...والجزائر، المرجع السابق، ص ص409-429.

[2]- الموسوعة العسكرية،ط3، ج2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997،ص 675.

وكذلك لإنشاء عدة خلايا لحزب الإصلاح الوطني وأنشأ ما لا يقل عن 12 خلية كل واحدة منها تتألف من 15إلى 20 فردا، وقد ربطته علاقة نوعية مع رجالات جبهة التحرير الجزائرية، ومن جملتهم بوضياف وبن مهيدي وهواري بومدين وأحمد بن بلة وغيرهم، وفي هذا الإطار كلّف المقاوم حمدون شوارق بمسؤولية جسيمة تتلخص في اختيار المكان المناسب لرسو الباخرة دينا التي سوف تأتي بالسلاح من مصر وكذا اختيار من يساعده من رجال قبيلته يكونون أهل الثقة، لإفراغ الباخرة من السلاح وكذا نقلها إلى غرب الجزائر، لإيصالها إلى المجاهدين، توفي يوم 19 جوان 2008 بمدينة زايو بالريف المغربي[1].

– شوقي مصطفاوي:

ولد المناضل شوقي مصطفاوي بالمسيلة في 05 نوفمبر 1919م. التحق بحزب الشعب المحظور في أواخر 1940م، وكان ذلك بالعاصمة حيث جاء لمتابعة دراسته في كلية الطب، ولم تمض سنة حتى أصبح عضوا في المكتب السياسي، لعب دورا هاما على مستويين: قيادة الحزب وزعامة الحركة الطلابية الجزائرية والمغربية عبر "جمعية الطلبة المسلمين المغاربة" التي ترأسها سنة 1944-1945، اختلف مع ميصالي في بداية 1951م حول سياسة التحالف مع حزب البيان وجمعية العلماء، وانسحب بسبب ذلك مرفوقا بعضوين قيادين هما بوشنتوف والعمراني. عيّن الدكتور على رأس البعثة الجزائرية بالمغرب سنة 1958 وظل بمنصبه إلى غاية وقف إطلاق النار، كما عيّن منسّقا لممثلي جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية المؤقتة، انسحب الدكتور من الساحة السياسية بعد الاستقلال بدون رجعة مفضّلا التفرغ لشؤونه الخاصة[2].

–طالب محمد مصطفى:

ولد في 26 جانفي1939 بالمكان المسمى سامر قرب قرية بوكانون بلدية مسيردة الفواقة ولاية تلمسان، تلقى تعليمه القرآني بنفس المكان ثم التحق بمدرسة أحفير بالمغرب الأقصى لمزاولة دراسته الابتدائية، هاجرت أسرته قبل الثورة إلى أحفير، حصل على شهادة الدروس الابتدائية سنة 1954 لينتقل بعدها إلى المدارس الحرة، و في نفس الفترة كان مناضلا في صفوف جبهة التحرير الوطني تحت

[1]- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 -1962، المرجع السابق، ص ص 591-593.

[2] – محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص ص298-299.

إشراف والده ثم عمه وذلك منذ سنة 1956 ليلتحق بعدها إلى صفوف جيش التحرير الوطني الأولى للولاية الخامسة ومنها وجه إلى دار الكبداني ثم إلى بوصافي ليعمل مترجما ومتربصا في فرقة للممرضين. وفي أواخر سنة 1959 أعيد إلى مركز دار الكبداني ليعين محافظا سياسيا عسكريا إلى غاية الاستقلال حيث خرج من الجيش برتبة ضابط مباشرة بعد الاستقلال له وسام جيش التحرير الوطني، اشتغل مدرسا بوهران ثم مدير القطاع مدرسي (مجموعة مدارس) فمفتشا للتعليم وتقاعد عام 1987، يحمل شهادة الليسانس في العلوم الإنسانية فرع التاريخ وشهادة الكفاءة للتفتيش وإدارة معاهد التكنولوجية للتربية، أما في الميدان السياسي كان مناضلا ومسؤولا في حزب جبهة التحرير الوطني حضر عدة ملتقيات ومؤتمرات للمنظمة الوطنية للمجاهدين كما انتخب نائبا لرئيس المجلس الشعبي الولائي بتلمسان ورئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية لنفس المجلس لعهدتين من سنة 1979 إلى 1989 ولا زال مسؤولا في المنظمة الوطنية للمجاهدين[1].

– عبد الناصر جمال (1918–1970):

قائد ورجل دولة وعسكري عربي، ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة "بني مر" بأسيوط، نشأ وتعلم بالإسكندرية وبالقاهرة، التحق بالكلية الحربية عام 1938م، ورقي ضابطا عام 1939م، عيّن بسلاح المشاة بأسيوط، ثم نقل إلى الإسكندرية، عمل بالعلمين وبالسودان، ثم عمل بالكلية الحربية والتحق دارسا بكلية الأركان، وعيّن مدرسا بها، ثم شارك في حرب فلسطين سنة 1948م، ثم بدأ يخطط للتنفيذ العملي للثورة المصرية ضدّ الفساد والخيانة بواسطة الضباط الأحرار الذين قاموا في 22 جويلية 1952م بالثورة. تقلّد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وفي 24 يونيو 1956 انتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية عن طريق الاستفتاء الشعبي وفقا لدستور 16 جانفي 1956 ، كما أصبح خلال 22 فيفري من نفس سنة 1958 رئيسا للجمهورية العربية المتحدة، فعمل بذلك على مساندة حركات التحرر في العالم العربي، وظل يشغل منصب رئاسة الجمهورية العربية المتحدة إلى أن توفي فجأة في 28 سبتمبر 1970[2].

[1] – محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص146.

[2]- الموسوعة السياسية، ج2،المرجع السابق، ص ص75–76.

– مبارك البكاي (1907–1961):

سياسي مغربي وأول رئس الوزراء بعد الاستقلال. ولد في مراكش. بدأ نضاله الوطني ومطالبته باستقلال بلاده وانهماكه في السياسة، حيث لعب دورا قائدا في المفاوضات المتتالية مع فرنسا، وبعد ثلاثة أسابع من عودة الملك محمد الخامس تشكلت في ديسمبر 1955 حكومة اتحاد وطني ترأسها البكاي وتقاسمت القوى السياسية المغربية المتعددة حقائبها. وقّع اتفاقية استقلال المغرب مع وزير خارجية الفرنسي بينو، واتبع البكاي سياسة التقارب مع فرنسا، وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية وعسكرية معها، وقد شغل البكاي إضافة إلى رئاسته للوزارة، منصب وزير الدفاع والداخلية ورئيس اللجنة العليا للدفاع الوطني، ثم وزير الداخلية وهو المنصب الذي شغله حتى وفاته في 12 أبريل 1961م[1].

–موريس شال:

ولد سنة 1905م بسان سيراتي التحق بمدرستها العسكرية سنة 1923م، وتخرّج منها برتبة ملازم أول سنة 1925، التحق خلال نفس السنة بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا ثم بالمدرسة العليا للطيران الحربي بين سنتي 1937 – 1939م ليلتحق بالمقاومة سنة 1943م، إذ عيّن رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلّة ثم نائب قيادة الأركان الجوية بين (1946 – 1949) فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب ما بين (1951 – 1956) ثم جنرالا قائد للقوات المسلحة في الجزائر من ماي 1958م إلى أفريل 1961، حُكم عليه بالسّجن مدة عشر سنوات بسب مشاركته في الانقلاب ضد الجنرال ديغول[2].

– موريس أندري (1900– 1990):

مقاول في الأشغال العمومية، جنّد سنة 1939م، سُجن خلال فترة الاحتلال النازي لفرنسا، انتخب نائبا راديكاليا سنة 1945، وعضوا في الجمعية الوطنية إلى غاية 1958، نائب كاتب دولة ثم كاتبا للتعليم التقني ثم كاتب دولة للشبيبة والرياضة سنة1951م، ولفترة قصيرة عين سنة 1950م، ووزيرا للتربية الوطنية، شغل بعد ذلك عدة وظائف منها وزير التجارة البحرية سنة 1952م، في حكومة

[1]- الموسوعة السياسية، ج6، المرجع السابق، ص ص 16–17.

[2]- الموسوعة السياسية، ج3، المرجع السابق، ص ص434–435.

Edgard Jaure ووزير للأشغال العمومية ثم وزير النقل والسياحة سنة 1953، فوزير التجارة سنة 1956، وأخيرا وزير للدفاع الفرنسي والقوات المسلحة سنة 1957م[1].

– الفاسي علال(1910–1974):

ولد في جانفي 1910م بمدينة فاس. اشترك في الدعوة لقضية الريف أثناء الحرب التحريرية بها، وساهم في حركة تأسيس المدارس الحرة وتطوّع بالتعليم في المدرسة الناصرية، كما أسّس مع إخوانه جمعية وطنية سرّية ثم كتلة العمل الوطني التي تعتبر أول حزب سياسي بالمغرب، وأسّس أيضا أول نقابة للعمال بفاس سنة 1935م. انتخب رئيسا لكتلة العمل الوطني بعد تنظيمها سنة 1936م، وفي 11 يناير 1944م قرر الحزب الوطني في المغرب أن يؤسّس مع شخصيات حرة حزب الاستقلال بمناسبة تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944م واحتفظ لعلال الفاسي بصفة زعيم الحزب، وفي سنة 1947م انتخب كاتبا عاما للجنة تحرير المغرب العربي التي تضمّ سائر أحزاب الشمال الإفريقي، وفي 20 أوت 1953م وجه نداء القاهرة بعد نصف ساعة من نفي الملك محمد الخامس خارج الوطن ودعا الشعب إلى الانتفاضة والمقاومة، وترأس مؤتمر أحزاب المغرب العربي المنعقد بطنجة في أبريل 1958م، توفي يوم 13ماي1974 ببوخارست وهو بمكتب الرئيس الروماني يتباحث معه حول قضيتي فلسطين والصحراء[2].

– يوسفي أمحمد:

بدأ نضاله في فترة مبكرة من شبابه حيث التحق بالمنظمة السرية لحزب الشعب الجزائري في حي بلكور بالعاصمة. عضو اللجنة المركزية والأركان العامة في المنظمة الخاصة الشبه العسكرية"os" وقد تم توقيفه في شهر أبريل 1950م أطلق سراحه ثم أعيد توقيفه مرة ثانية في باريس لكنه نجح في الهروب متجها إلى طرابلس ثم إلى القاهرة قبل أن ينتهي به المطاف في الولاية الخامسة حيث أصبح عضوا في جيش التحرير الوطني ومسؤول التسليح والعلاقات العامة إلى غاية الاستقلال. ثم عيّن مديرا عاما للأمن الوطني ومن عام 1964 إلى 1970م شغل منصب سفير الجزائر بسويسرا[3].

---

[1]– الموسوعة السياسية، ج3، المرجع السابق، ص 684 .

[2]– علال الفاسي، رسائل تشهد على التاريخ، ط2، ج1، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2006،ص ص19–24.

[3]– M hamed yousfi,op,cit,p241.

– اليوسفي عبد الرحمن:

ولد عبد الرحمن اليوسفي في 8 مارس 1924م في طنجة، حصل على ليسانس في القانون وعلى دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية ودبلوم المعهد الدولي لحقوق الإنسان. عضو في حزب الاستقلال 1943م. عضو الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية من 1959م إلى 1967م. كرس نشاطه من 1949 إلى 1952م لخدمة العمالة المغربية المهاجرة في فرنسا. شارك في تنظيم وإدارة حركة المقاومة وجيش التحرير بعد عزل الفرنسيين للملك محمد الخامس من 1953 إلى 1956م.أسس مع المهدي بن بركة ومحمد بصري ومحجوب بن صديق وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنشق عن حزب الاستقلال سنة 1959م. تعرض للاعتقال عدة مرات وأفرج عنه نهائيا سنة 1980م. وعاد إلى المغرب خلال شهر أكتوبر من نفس السنة. عين وزيرا أولا في فبراير 1998م، واستمر في مهامه إلى حدود نوفمبر 2002[1].

[1]- عبد الرحمن اليوسفي، المصدر السابق.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

1-المصادر:

1-1- الوثائق الأرشيفية:

1-1-1- أرشيف مديرية الوثائق الملكية بالرباط:

- رسالة السلطان عبد الرحمن بن هشام إلى عامل تطوان بتاريخ 12 ربيع الأول1246/31أوت1831 يوصيه بشأن حسن معاملة المهاجرين الجزائريين إلى المغرب الأقصى.

- تقرير السلطـات الفرنسية بخصوص المساعدات المغربية للثوار الجزائريين في عهد الملك محمد الخامس.

- تقرير يخبر بأنّ الهلال الأحمر المغربي سيقوم بتوزيع المواد الغذائية على اللاجئين الجزائريين المقيمين بالمغرب الأقصى.

- تقرير من عامل إقليم وجدة إلى السادة: باشا مدينة وجدة و رؤساء الدوائر وجدة أبركان، تاوريت، فجيج في 08ماي1958 تمنع بيع المساعدات الغذائية الخاصة باللاجئين الجزائريين في عهد محمد الخامس.

- تقرير السلطات الفرنسية بتاريخ 25 أوت 1959 بخصوص تمركز عدد كبير من اللاجئين الجزائريين بعمالة وجدة.

- تقرير من السلطات المحلية بفكيك يتحدث عن بعض الأضرار التي لحقت بالسكان المغاربة من جراء ملاحقة القوات الفرنسية لجيش التحرير الجزائري داخل التراب المغربي.

- تقرير من رئيس دائرة فكيك إلى عامل إقليم وجدة في 20 جوان1960م حول اعتداءات القوات الفرنسية على التراب المغربي لملاحقة جيش التحرير الجزائري.

- تقرير عن احتجاج سفارة فرنسا في 31 ماي 1960 على الحوادث التي يقوم بها جيش التحرير الجزائري على الحدود المغربية الجزائرية من داخل التراب المغربي.

1-1-2- المتحف الوطني للجهاد بالرباط:

- رسالة محمد بوضياف إلى حمدون شوارق عن دور المقاومة المغربية في إنزال الأسلحة والعمل المشترك ضد الاستعمار.

1-1-3- الوثائق المنشورة:

- محمد الخامس ملك المغرب، **انبعـــاث أمّة**، ج1، مجموعة الخطب التي ألقـاهـا الملك محمد الخـامس من 1955-1956، المطبعة الملكية، الرباط، 1956.

– محمد الخامس ملك المغرب، **انبعـــاث أمّة**، ج2، مجمـــوعة الخطب التي ألقاهـا الملك محمد الخـامس 1957، مطبعة القصر الملكي، الرباط، 1977.

– محمد الخامس ملك المغرب، **انبعاث أمّه**، ج3، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس من 1957 – 1958، المطبعة الملكية، الرباط، 1958.

– محمد الخامس مللك المغرب، **انبعاث أمة** ،ج5 ،1959–1960، المطبعة الملكية، الرباط، 1960.

– محمد الخامس الحسن الثاني، **انبعاث أمة**، ج6، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، 1960–1961.

– وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954** (**نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس**)، منشوراتANEP ، الجزائر،2008.

2–1–الشهادات الحية:

2–1– المقابلات الشخصية:

– بالي (بلحسن)، **مقابلة معه بمنزله بتلمسان**، بتاريخ 25مارس2015.

– بونعيلات (السعيد)، **مقابلة معه ببيته بالدار البيضاء**، بتاريخ 30ماي2015.

– تنان (أحمد)، **مقابلة معه بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير بالرباط**، بتاريخ 27 ماي 2015.

– طالب (محمد مصطفى)، **مقابلة معه ببيته بالرمشي** (**تلمسان**)، بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

– فتوحي (عمراني)، **مقابلة معه بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير بالرباط**، يوم31 ماي 2015.

– اليوسفي (عبد الرحمن)، **مقابلة معه ببيته بالدار البيضاء**، بتاريخ 31 ماي 2015.

2–2– الشهادات الشفوية:

– بشيشي (الأمين)، **الإعـــلام خـــلال الثورة، تـــاريخ الجـزائر (1954–1962)**، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003.

– بن بلة (أحمد)، **"التسليح أثناء الثورة"، تسجيل صوتي منقول، تاريخ الجزائر (1830–1962)**، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،وزارة المجاهدين، الجزائر، 2003.

1-2-3-الشهادات المكتوبة:

- بن بلّة (أحمد)، **شهادة منشورة ضمن الجلسة الافتتاحية للنّدوة المغاربية التي عقدت في مدينة الرباط بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، اصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2002.

- بوداود (منصور)، **التموين والتسليح وتضامن المغاربة، شهادة منشورة ضمن أعمال ملتقى جيش التحرير المغاربي 1948-1955**، أيام 11-12ماي2001، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.

- بوضياف (محمد)، **شهادة منشورة في جريدة الشعب**، العدد 7786 و7787 ليومي 16و17 نوفمبر 1988.

- الثعالبي (الطيّب)، **مراحل التضامن المغربي مع الكفاح المسلّح بالجزائر، شهادة منشورة ضمن ملتقى جيش التحرير المغاربي1948 – 1955**، أيام 11-12 ماي 2011، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.

- (ـــــــ)، **شهادة منشورة في مجلة أول نوفمبر**، العدد90-91، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1988.

- حجيرة عبد الرحمن، **شرق المغرب ودعمه الدائم للمقاومة الجزائرية**، شهادة منشورة ضمن ندوة الجامعة الشتوية بعنوان مجهودات وإسهامات في بناء المغرب العربي، ج1، أيام 05 و06 نوفمبر 2004، منشورات وزارة التربية الوطنية المغربية، الرباط،2005.

- الخطيب (عبد الكريم)، **شهادة منشورة ضمن الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير في 24- 26 يناير 2002**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2002.

- ريان (قدور)، **الإذاعة السرية صوت الجزائر الحرة المكافحة، شهادة منشورة ضمن التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية 1956-1962**، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2001.

- سعيد (أحمد)، **شهادة منشورة ضمن الندوة الفكرية الدولية بعنوان جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التّحرّر الإفريقية يومي 14-15 نوفمبر 2005**، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كوثر، الرباط، 2011.

– شوارق (حمدون)، **ذكريات السيد حمدون شوارق عن انزال السلاح سنة 1915 واخفائه وتوزيعه بين المغاربة والجزائريين شهادة منشورة في مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، منشورات كوثر، الرباط، المغرب، 2006.

– عقبي (عبد الغني)، **شهادة منشورة ضمن ملتقى الأسلاك الشائكة المكهربة**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

– (ـــــــ)، **قصة صمود محمد الخامس في وجه الإعصار وتحقيق الانتصار على الاستعمار شهادة منشورة في مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2003.

– مصطفاوي (شوقي)، **شهادة مدونة في كتاب محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**.

– مهري (عبد الحميد)، **شهادة منشورة في جريدة الشعب**، العدد 7786 و7787 ليومي 16و17 نوفمبر 1988.

– يوسفي (محمد)، **شهادة منشورة في مجلة الجيش**، عدد خاص، الجزائر، 1987.

3-1-المذكرات الشخصية:

– بن العقون بن إبراهيم (عبد الرحمن)، **الكفاح القومي والسياسي(1920-1936)**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– بن بلة (أحمد)، **مذكرات كما أملاها على روبير ميرل**، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1983.

– بنونة (المهدي)، **المغرب...سنوات الحرجة**، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، جدة، 1989.

– بورقعة (لخضر)، **شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر**، تحرير الصادق نجوش، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

– بوعبيد (عبد الرحيم)، **مذكرات، بوعبيد، محمد الخامس، والأمير الحسن الثاني 1949-1961**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012.

– الحسن (الثاني)، **ذاكرة ملك**، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، (د.ت).

– (ـــــ)، **ملك المغرب، التحدي**، المطبعة الملكية، الرباط، 1983 .

– الديب (فتحي)، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

– ديغول (شارل)، **مذكرات الأمل**، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1971.

– إدريس (الرشيد)، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار المصرية للكتاب، تونس،1981.

– الشيخ (محمد خير الدين)، **مذكرات**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،(د.ت).

– الصنهاجي (عبد الله)، **مذكرات في تاريخ حركة المقاومة المغربية وجيش التحرير**، مطبعة فضالة، المحمدية، 1987.

– العراقي الغالي، **ذاكرة نضال وجهاد**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.

– القادري(أبو بكر)، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي أبريل 1958**، ج3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

– قدور (الورطاسي)، **أربع سنوات مع جبهة التحرير الجزائرية**، مطبعة البلاد، الرباط، (د.ت).

– المدني (أحمد توفيق)، **حياة كفاح 1925–1954**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977.

– (ـــــ)، حياة كفاح، **مذكرات**، ج3، ط2، الشركة الوطنية للنّشر والتوزيع، الجزائر، 1988.

– المعزوزي (محمد)، **مذكرات عامل إقليم**، الرباط، 1996 .

– منصور(أحمد)، **الرئيس أحمد بن بلّة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2007.

4–1–الجرائد:

– جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 03، 1956/11/03.

– جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 04، 1956/12/08.

– جريدة المقاومة الجزائرية، العدد08،1957/03/11.

*جريدة المجاهد نسخة مرقونة ضمن القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

– جريدة المجاهد، العدد08، 1957/02/26.

– جريدة المجاهد، العدد08، 1957/09/05.

– جريدة المجاهد، العدد13، 1957/11/15.

– جريدة المجاهد، العدد 13، 1957/12/01.

– جريدة المجاهد، العدد 14، 1957/12/15.

– جريدة المجاهد، العدد 17، 1958/02/01.

– جريدة المجاهد، العدد20، 1958/03/20.

- جريدة المجاهد، العدد23، 1958/05/07.
- جريدة المجاهد، العدد25، 14 جوان 1958.
- جريدة المجاهد، العدد26، 1958/07/02.
- جريدة المجاهد، العدد 34، 1958/12/24.
- جريدة المجاهد، العدد 27، 1959/02/25.
- جريدة المجاهد، العدد42، 1959/05/18.
- جريدة المجاهد، العدد43، 1959/06/01.
- جريدة المجاهد،العدد44، 1959/06/14.
- جريدة المجاهد، العدد57، 1959/12/15.
- جريدة المجاهد، العدد60 ، 1960/01/25.
- جريدة المجاهد، العد72، 1960/07/11.
- جريدة المجاهد، العدد 79، 1960/10/10.
- جريدة المجاهد، عدد91، 1961/03/13.
- جريدة المجاهد، العدد101، 1961/08/14.
- جريدة البصائر، العدد239، 1953/09/04.
- جريدة العلم، العدد2331، 1956/10/25.
- جريدة العلم، العدد 2602، 1957/07/21.
- جريدة العلم، العدد2737، 1957/12/14.
- جريدة العلم، العدد2922، 1958/03/08.
- جريدة العلم، العدد2931، 1958 /03/17.
- جريدة العلم، العدد2947، 1958/04/01.
- جريدة العلم، العدد2959، 1958/04/11.
- جريدة العمل، العدد308، 1956/10/21.
- جريدة العمل، العدد309، 1956/10/22.
- جريدة العمل، العدد 311، 1956/10/24.

5-1-الكتب:

- بالي (بلحسن)، **ملحمة اليخت القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح**، منشورات ثالة، الجزائر، 2013.
- (ـــــ)، **"حاجز الأسلاك المكهربة "خطا شال وموريس"**، ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- برادة (الحسين)، **محمد الخامس ومواقفه السياسية لإنقاذ المغرب من ظلام حكم الحماية**، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، 2006.
- بشيشي (الأمين)، **أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة**، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013.
- بن خذّة (بن يوسف)، **اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- بن زيدان (عبد الرحمن)، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار مدينة مكناس**،ج3، المطبعة الوطنية، الرباط، (د.ت).
- بوزبيد (عبد المجيد)، **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني...شهادتي**، ط2، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.
- حربي (محمد)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**(1954 – 1962)، تر كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
- (ـــــــ)، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
- حساني (عبد الكريم)، **أمواج الخفاء**، المؤسسة الوطنية والنشر والاشهار، الجزائر، 1995.
- حمادو (محمد الهادي)، **أضواء على حادثة اليخت دينا ومركب أتوس**، منشورات جسور للنشر، الجزائر، 2014.
- دحلب (سعد)، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- صديقي (مراد)، **الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية**، تر أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

– طالب (محمد مصطفى)، **من أيام حرب التحرير(1962–1954)**، المديرية العامة للتدريب الغربية، دار النشر ابن خلدون، تلمسان، 2003.

– العراقي(الغالي)، **الملك محمد الخامس سياسة التحرير بين فن الممكن والمستحيل**، ط1، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 2003.

– العلمي (محمد)، **محمد الخامس وتاريخ استقلال المغرب**، ط2، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011.

– العلوي (عبد الحميد)، **تاريخ وحدة وأنكاد في دوحة الأمجاد**،ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البضاء، 1985م.

– الفاسي (علال)، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة، الرباط، 2010.

– (ـــــــ)، **نداء القاهرة**، ط3، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، المغرب، 2013.

– (ـــــــ)، **دفاعا عن وحدة البلاد**، ط2، منشورات علال الفاسي، الرباط، 2009.

– (ـــــــ)، **عقيدة وجهاد**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973.

– (ـــــــ)، **رسائل تشهد على التاريخ**، ط2، ج1، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2006.

– لاندو (روم)، **محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى وفاته**، ط3، المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

– (ـــــــ)، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر: نقولا زيادة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1963.

– (ـــــــ)، **مراكش بعد الاستقلال**، تر: خيري حماد، ط1، بيروت، 1965.

– (ـــــــ)، **أزمة المغرب الأقصى**،ج2، تر: اسماعيل علي وحسين الحوت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1961.

– مالك (رضا)، **الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962**، تر: غصوب فارس، المؤسسة الوطنية للاتصـــال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003.

– المالق(وزارة التّسليح والاتصالات العامة)، **عبد الحفيظ بوصوف أو الاستراتيجية في خذمة الثورة**، ط2، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

– المدّغري العلوي (أحمد)، **الأنوار الحسنية في نسبة من بسجلماسة من الأشراف**، المحمدية، ط1، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، منشورات وزارة الأنباء، مطبعة فضالة، المحمدية، 1966.

– مهساس (أحمد)، **الحركة الثورية في الجزائر 1914–1954**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

– نور (عبد القادر)، **شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2008.

– الورديغي (عبد الرحيم)، **الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956–1961**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1982.

– الورتلاني (الفضيل)، **الجزائر الثائرة**، ط3، دار الهدى، الجزائر، 1991.

2– المراجع:

2–1– الكتب:

– أزغيدي (محمد لحسن)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة، الجزائر، 2009.

– اسماعيل (العربي)، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الامير عبد القادر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

– أصراف (روبير)، **محمد الخامس واليهود المغاربة**، تر: علي الصقلي ومحمد كلزيم، الدار البيضاء، 1997.

– أمطاط (محمد)، **الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1830–1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008.

– برحاب (عكاشة)، **المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين(1900–1912)**، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 2002.

– بشيري (أحمد)، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، منشورات ثالة، الجزائر،2005.

– بشيشي (الأمين)، **دور الإعلام في معركة التحرير،الثورة الجزائرية أحداث وتأملات**، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة والأوراس، باتنة، 1974.

– بلقريز (عبد الإله) وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1948–1986**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

– بن رحال (الزبير)، **الامام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية (1889–1940)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د،ت).

– بن سلطان (عمار)، **الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954 – 1962**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

– بن عبود (محمد)، **مكتب المغرب العربي في القاهرة**، منشورات عكاظ، المغرب، 1992.

– بن عطية (فاروق)، **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954–1962**، منشورات دحلب، الجزائر،2010.

– بن علي (محمد بوزيان)، **دور المغرب في استقلال الجزائر**، ط1، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب 2014.

– بنيامين (سطورا)، **مصالي الحاج 1898–1947 رائد الوطنية الجزائرية**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– بن منصور (عبد الوهاب)، **الحسن الثاني حياته وجهاده ومنجزاته**،ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1969.

– بوتان (موريس)، **الحسن الثاني ...ديغول... بن بركة ما أعرفه عنهم**، تر رشيد برهوني، ط1، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014.

– بوزيان (عمر)، **جذور اتحاد المغرب والجزائر 1832–1845**، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988.

– بوضربة (عمر)، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958–جانفي 1960**،دار الحكمة، الجزائر، 2010.

– بوضرساية (بوعزة)، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

– بوطالب (عبد الهادي)، **نصف قرن في السياسة**، حاوره حاتم البطيوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

– بوعزير (يحي)، **ثوراث الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

– بوهليلة (إدريس)، **الجزائريون في تطوان خلال القرن 13ه/19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي**، ط1، مطبعة الهداية، تطوان، المغرب، 2012.

– بية (نجاة)، **الطلبة الجزائريون وثورة التحرير الوطني**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، (د.ت).

– تابليت (علي) وآخـــرون، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 – 1958)**، سلسلة المشـاريع الوطنية للبحث، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

– تواتي (دحمان) و مقلاتي (عبد الله)، **الثورة التحريرية في أقاليم توات**، منشورات مديرية المجاهدين لولاية أدرار، مطبعة النخلة، ورقلة، 2004.

– جبرو (عبد الطيف)، **ايكس ليبان**، ملفات وحقائق، 2002.

– (ـــــــ)، **عودة محمد الخامس**، المحمدية، 2005.

– جبلي (الطاهر)، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962**، دار الأمة، الجزائر، 2013.

– الجراري (عبد الله)، **حياة بطل التحرير محمد الخامس**، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، 2006.

– حرب (أديب)، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري**، ج2، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2004.

– حمت (إسماعيل)، **الحكومة المغربية واحتلال الجزائر**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط ، 2010.

– حفظ الله (بوبكر)، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية1954–1962**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

– داهش (محمد علي)، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

– دبش (إسماعيل)، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– الدرويش (محمد)، **الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية**، سلسلة دراسات وأبحاث، منشورات فكر، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2008.

– دوغلاس (أي أشفورد)، **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، تر عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، الدار البيضاء، 1963.

– رخيلة (عامر)، **08ماي 1945 المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.

– الزهيري (قاسم)، **محمد الخامس الملك البطل**، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، الرباط، (د.ت).

– زوزو (عبد الحميد)، **ثورة بوعمامة 1881–1908**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

– (ـــــــ)، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.

– الساطوري (عزيز)، **السعيد بونعيلات مسار مقاوم، حوار سيرة ذاتية**، ط1، منشورات مؤسسة محمد الزرقوطي للثقافة والأبحاث، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.

–سان برو (شارل)، **محمد الخامس أو الملكية الشعبية**، تر: إبراهيم الزياني وأحمد عاطف ونور الدين الراوي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2015.

– سعد الله (أبو القاسم)، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930**،ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

– (ـــــــ)، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945**،ج3ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

– (ـــــــ)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

– (ـــــــ)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**،ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990.

– (ـــــــ)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.

– سيمو (بهيجة)، **الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844– 1912**،منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات، المغرب، 2012.

– الشامي (علي)، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980.

– الشاوي (عبد القادر)، **حزب الاستقلال 1944–1982**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1990.

– شريط(عبد الله)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

– (ـــــــ)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

– (ـــــــ)،**الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

– (ـــــــ)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

– (ـــــــ)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

– شريف (عبد الدايم)، **عبد الحفيظ بوصوف**، منشورات ANEP،الجزائر،2014.

– الشيخ ولد سيديا (محمد)، **الحسن الثاني ملك التحدي**، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000.

– صغير (مريم)، **المواقف الدّولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**، دار الحكمة للنّشر، الجزائر، 2012.

– طلاس (مصطفى) والعسلي (بسام)، **الثورة الجزائرية**، دار النشر طلاس، سوريا، 1984.

– العايب (معمر)، **مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

– عباس (محمد)، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954–1962**، دار القصبة للنّشر والتوزيع، الجزائر،2007 .

– (ـــــــ)، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– (ـــــــ)، **ثوار...عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

– (ـــــــ)، **في كواليس التاريخ (3) دوغول...والجزائر**، أحداث– قضايا– شهادات، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

– عثمان (إسماعيل)، **ضريح محمد الخامس**، ط1، المجلد الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1997.

– عسّة (أحمد)، **المعجزة المغربية**، ط1، بيروت، 1975.

– العشاب (عبد الصمد)، **خمسون سنة على الزيارة التاريخية لبطل التحرير المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه إلى مدينة طنجة، أبريل 19–ابريل 1997**، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 1996.

– عشراتي (سليمان)، **الأمير عبد القادر السياسي**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

– العقاد(صلاح)، **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 1977.

– العلوي (زين العابدين)، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927–1956 فترة الحماية الفرنسية والاسبانية**،ج3، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

– العلوي (علي منير)، **محمد الخامس...ورأيناه في القمر**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003.

– العلوي (مصطفى)، **محمد الخامس، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية**،ج5، ط1،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

– العمراني (محمد)، **المغرب زمن العلويين الأوائل**، ط1، مطابع الرباط نت، المغرب، 2013.

– عواطف (عبد الرحمن)، **الصحافة العربية بالجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة 1954–1962**، ط1،دار المأمون للطباعة، 1985.

– غربي (الغالي)، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1962**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ج1، ط3، دار النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

–(ـــــــ)، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**،ط3، ج2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

– (ـــــــ)،**عبد الكريم غلاب في مذكرات سياسية وصحافية** ،مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010.

– الفرقاني (محمد الحبيب)، **محمد آجار السعيد بونعيلات مسيرة حياة وسيرة مقاومة**، ط1، منشورات منتدى ابن تاشفين، المطبعة والوراقة الدوديات، مراكش، 2011.

– فركوس (صالح)، **تاريخ الجزائر من ما قبل لتاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

– القباج (محمد توفيق)، **محمد الخامس سيرة وذكرى**، ط1، منشورات ضفاف، الرباط، 2014.

– قداش (محفوظ) و(قنانش محمد)، **نجم شمال إفريقيا 1926–1937، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

– القرقري (أسيم)، **علال الفاسي وإستراتجية مقاومة الاستعمار**، إفريقيا الشرق، دار البيضاء، 2010.

– قليل (عمار)، **ملحمة الجزائر الجديدة**،ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

– قندل (جمال)، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957–1962**، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

–كنبيب(محمد)، **من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002.

–كعالي (نجيب) و(خباش) حميد، **الدكتور عبد الكريم الخطيب مسار حياة**، ط2، الرباط، 2001.

– مالكي (محمد)، **الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

– مبارك (زكي)، **أصول الأزمة في العلاقات الجزائرية المغربية**،دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب،2007

– (ـــــــ)، **محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب**،ط1، منشورات فديبرانت، الرباط،المغرب،2003.

– المحجوبي (علي)، **العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة**، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009.

– المريني (عبد الحق)، **ملحمة محمد الخامس**، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، المغرب، 2013.

– (ـــــــ)، **محمد الخامس "دراسات وشهادات"**، الرباط، 1988.

– المساري (محمد العربي)، **محمد الخامس من سلطان إلى ملك**، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ، الرباط، 2013.

– مسعود (سيد علي أحمد)، **التطور السياسي للثورة الجزائرية (1960–1961)**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

– معريش (محمد العربي)، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول(1873–1894)**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1989.

– مقلاتي (عبد الله)، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية**، ط1 ،ج1، دار السبيل للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

–(ـــــ)، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية**، ط1 ،ج2 ، دار السبيل للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

–(ـــــــ)،**دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**،ط1،ج1،دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

–(ـــــــ)،**دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ط1،ج2،دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

– مناصرية (يوسف) وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

– مياسى (إبراهيم)، **توسّع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

– الميلي (محمد)، **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

– (ـــــــ)، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.

– الناصري المكّي (محمد)، **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية**، تطوان، المغرب، 1946.

– الناصري (محمد)، **رحلة محمد الخامس إلى طنجة 09–13 أبريل 1947**،ط1، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ،مطبعة كنابرانت، الرباط،2007.

– نزار (المختار)، **وحدة المغرب العربي، الفكرة والتطبيق 1918–1958**، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011.

– هنري تشرشل (شارل) ، **حياة الامير عبد القادر**، الدار التونسية للنّشر، تونس، 1974.

– يعيش (محمد)، **الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930–1962**، دار الهدى الجزائر، 2013.

2–2–الموسوعات :

– الموسوعة السياسية، ط3، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

– الموسوعة السياسية، ط3، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

– الموسوعة السياسية، ط2،ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993.

– الموسوعة السياسية، ط2، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.

– موسوعة الحركة الوطنية وجيش التحرير بالمغرب، المجلد الثاني، الجزء الثاني، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، مطبعة عكاظ، الرباط، 2010.

3–2–المقالات والدوريات:

3–2–1– المقالات:

– بشيشي (الأمين)، **دور الإعلام في معركة التحرير**، مجلة الثقافة، عدد104، الجزائر، 1994.

– بوسالم (رشيد) ومساعيد (ظريفة)، **التسليح أثناء الثورة التحريرية**، مجلة الجيش، العدد 172، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، 2002.

– قنطاري (محمد)، **الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة الوطني**، مجلة الذاكرة، عدد03، المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

– مبخوت (بودواية)، **الشيخ بوعمامة الرجل المتصرف والمجاهد**، مجلة حولية المؤرخ، العددان 11–12، اتحاد المؤرخين الجزائريين ، الجزائر، 2001.

– مرحوم علي، **دور الإعلام في انتصار ثورة التحرير**، مجلة أول نوفمبر، عدد33، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائريين، الجزائر، 1979.

3–2–2– الدوريات:

– أبو عمران (سامية)، **الأمير عبد القادر الجزائري رمز المقاومة الجزائرية**، مجلة المصادر، عدد11، قرص مضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010.

– آيت أحمد (حسين)، **أنا الذي طلبت من الحسن الثاني استبدال الطائرة**، جريدة الشروق اليومي، العدد2311، بتاريخ27 ماي2008

– الإدريسي (علي)، **العلاقات المغربية الجزائرية ما بين 1954–1975 من خلال شهادات ووثائق جزائرية مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، منشورات كوثر، المغرب، 2006.

– بلقاسم (محمد)، **طلاب الوحدة جمعية طلبة شمال إفريقيا**، مجلة الرؤية، عدد03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1995.

– ابن عبود (محمد)، **مؤتمر المغرب سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة**، عملية ابن عبد الكريم الخطابي، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 25–26، (م.ت.ب.ع.م)، جويلية 1982.

– (ـــــــــ)، **الجذور التاريخية لوحدة المغرب العربي، مكتب المغرب العربي في القاهرة نموذجا**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2002.

– بن علي (مصطفى)، **جوانب من دعم أبناء شرق المغرب لحركة التحرير الجزائرية1954–1962 من خلال الشهادات الحية والوثائق المغربية والأجنبية**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت) ، الرباط، المغرب، 2006.

– بن يوسف (عادل)، **مقدّمة لدراسة مساهمة حافظ إبراهيم في النّضال ضدّ الإستعمار في شمال افريقيا**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 102 – 103، (م.ت.ب.ع.م)، تونس، 2001.

– بوباية عبد القادر، **تموين الثورة الجزائرية عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس**، موسوعة الحركة الوطنية وجيش التحرير بالمغرب، المجلد الثاني، ج2، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة عكاظ، الرباط، 2010.

– بومالي (أحسن)، **أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد 16، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

– البوصري (عبد الجليل)، **مساهمة رجالات مدينة القنيطرة وناحيتها في دعم الثورة الجزائرية 1954–1961**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2006.

– بية (نجاة)، **استراتيجية الثورة في تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية (سلاح الإشارة)**، مجلة المصادر، العدد10، قرص مضغوط المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2010.

– التازي (محمد)، **الوطنيون ببلدان المغرب العربي**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط ، المغرب، 2002.

– تلي (رفيق)، **الدعم العسكري المغربي للثورة التحريرية الجزائرية**، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد24، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، المغرب،الرباط، 2015.

– جبلي الطاهر، **إرهاصات الثورة الجزائرية، مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة (1947–1950)**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 143–144،(م.ت.ب.ع.م)، تونس، 2011.

– (ـــــــــ)، **الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال**، مجلة المصادر، العدد 12، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010.

– (ـــــــــ)، **قواعد التموين الحدودية على الجبهة الغربية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)**، مجلة الذاكرة الوطنية، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، المغرب، 2013.

– (ـــــــــ)، **عمليات الإمداد بالسلاح على الحدود الجـــزائرية والمغربية خـــلال الثورة التحريرية (1954–1962)**، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد21، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت) ،دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2013.

– الجزنائي بن عمر بن علي العزوزي (محمد)، **محمد الخامس محطة من محطات المغرب الحديث و20 غشت قنطرة من قناطير العبور إلى الحرية والإعتاق**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2003 .

– حركات (خديجة)، **مؤتمر طنجة 1958، حوار مع شاهد على الحدث**، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد13، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2009.

– حمادي (عبد الله)، **التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية "حزب الاستقلال الجزائري– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا البدايات،التطور،التأزم**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت) ، الرباط، المغرب، 2002.

– الخديمي (علال)، **محمد الخامس محطات مضيئة من نضاله من أجل استقلال المغرب وتوحيده**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت) ، الرباط، 2003.

– رخيلة (عامر)، **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، مجلة المصادر، عدد 01، قرص مضغوط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

– ركوك (علال)، **حدث نفي السلطان محمد الخامس وردود الفعل الشعبية من خلال بعض النصوص الشفاهية**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2003.

– سعيداني (عاشور)، **لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية**، مجلة الراصد، العدد02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2002.

– سعيود (أحمد)، **تدويل القضية الجزائرية**، مجلة المصادر، عدد 15، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010 .

– العـــايب (معمر)، **مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمـــار الفرنسي مـــن المغرب العربي**، مجلة الراصد، عدد02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2002.

– (ـــــــــــ)، **قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958،الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي**، مجلة المصادر، عدد18، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010.

– عباس (محمد)، **في كواليس التاريخ زقار في الذكرى 18 لرحيله، الحلواجي ...الذي أصبح صانع أسلحة**، جريدة الشروق اليومي، العدد1540، بتاريخ 21 نوفمبر 2005.

– علال (ليندة)، **الشهيد العربي بن مهيدي 1923 – 1957م**، مجلة الراصد، العدد2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.

– العشاب (عبد الصمد)، 20 غشت 1953، محطة في تاريخ المغرب لإنتاج الأبطال وانجاز جلائل الأعمال مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2003.

– كواتي (مسعود)، **دور محمد بوزيدي في الإعلام الثوري السمعي**، مجلة المصادر، العدد07، قرص مضغوظ الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

–مبارك (زكي)، **مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي الدواعي والخلفيات والمصير**،مجلة الذاكرة العدد 13 ، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2009.

– مبارك (زكي)، **المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كوثر، الرباط،المغرب، 2006.

– مناصرية (يوسف)، **تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خـــلال الـــوثائق الفرنسية (1956–1960)**، مجلة عصور، عدد 06–07، مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، وهران، 2005.

– المساري (محمد العربي)، **بناء علاقات إيجابية مع اسبانيا كان من مستلزمات التحضير لمرحلة ما بعد 20 أوت 1953**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، المغرب، 2003.

– مقلاتي (عبد الله)، **مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثّورة الجزائرية**، مجلّة المصادر، العدد 16، القرص المضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدّراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر 2010.

– (ـــــــــــ)، **الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية**، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، المغرب، الرباط، 2006.

– موسم (عبد الحفيظ) وتلي (رفيق)، **التحضير للثورة الجزائرية من خلال الاستعدادات الداخلية والاتصال بالحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية**، مجلة الكان التاريخية، العدد27، دار النشر الإلكتروني، الكويت، 2015.

4-2-الملتقيات والندوات:

- الأزمي (أحمد)، **نضال محمد الخامس والحركة الوطنية مابين 1939-1947**، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 16نوفمبر2005، الرباط، 2007.

- أشركي (محمد)، **محمد الخامس وقضايا المغرب العربي**، ندوة الجامعة الشتوية بعنوان مجهودات وإسهامات في بناء المغرب العربي،ج1، أيام 05 و06 نوفمبر 2004، منشورات وزارة التربية الوطنية المغربية، الرباط، 2005.

- أمطاط (محمد)، **مساهمة المغرب الشرقي في دعم حرب التحرير الجزائرية (1956 – 1962) بركان، السعيدية أنموذجا**، أشغال الندوة الوطنية 19 20 نوفمبر 2009، السعيدية القصبة والساحل ورهانات التحوّل، مطبعة كوثر، الرباط، 2011.

- براهمي (محمد العربي)، **جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة**، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود ابان الثورة التحريرية، انتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001.

- برحاب (عكاشة)، **محمد الخامس في الذاكرة الجزائرية**، ندوتان علميتان، محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية، محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2007.

- بن أحمد الحقيل (عبد الله)، **الملك محمد الخامس بطل التحرير**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد 16-20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988.

- بن سنوسي الغوثي (سيدي محمد)، **سياسة التطريق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية**، الملتقى الوطني حـــول الحدود الغربية ابان الثورة الجزائرية، أيام 04.05.06نوفمبر2001، المكتب الولائي وزارة المجاهدين، تلمسان،2001.

- بن عبد الله (عبد العزيز)، **خليفات المبادرات البطولية لمحمد الخامس**، الندوة الدولية حول محمد الخـامس الملك الرائد، 16-20 نوفمبر1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988.

- بن منصور (عبد الوهاب)، **صاحب الجلالة الملك محمد الخامس**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16-20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988.

– البوزيدي (أحمد)، **المواقف الوطنية للسلطان محمد الخامس من خلال الكتابات المغربية**، ندوتان علميتان حول محمد الخامس في الكتابات الوطنية والأجنبية ،محمد الخامس من المنفى إلى بناء الدولة الحديثة، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر،الرباط، المغرب، 2007.

– بوطالب (إبراهيم)، **مكانة محمد الخامس في تاريخ المغرب**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16–20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988.

– سعد الله (أبو القاسم)، **صورة الملك محمد الخامس في بعض الصحف الوطنية الجزائرية (1951–1956)**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد (16–20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988.

– الشابّي (مصطفى)، **ملامح شخصية محمد الخامس من خلال بعض الكتابات الأجنبية**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16–20 نوفمبر 1987، تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب 1988.

– الشيخ (سليمان)، **ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية**، ندوة فكرية دولية بعنوان جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية يومي14– 15نوفمبر2005، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط، المغرب، 2005.

– صحراوي (عبد القادر)، **محمّد الخامس والثورة الجزائرية، دعم ملك و شعب**، ندوة دولية فكرية، أيام 14–15 نوفمبر 2005 حول جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الإستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2005 .

– الصقلي (خالد)، **موقف السلطان محمد الخامس من وثيقة 11 يناير 1944**، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط،2007.

– طموح (فاطمة الزهراء)، **الظروف الجيوستراتيجية الدولية والإفريقية لانعقاد مؤتمر الدار البيضاء**، ندوة فكرية دولية، أيام 14–15 نوفمبر 2005 حول جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الإستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2005 .

– عبادو (السعيد)، **أمجاد ومآثر المغفور له محمد الخامس كقائد فذّ دعم الثورة الجزائرية**، ندوة دولية فكرية حول جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2005.

– العلوي بابانا (عيسى)، **نضال محمد الخامس وإستراتيجية التحرير في المنفى**، يومان دراسيان حول مباحثات اكس ليبان واستقلال المغرب في 17 نوفمبر 2007، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2008.

– علية الصغير (عميرة)، **محمد الخامس وبورقيبة وحركات التحرر حالة الجزائر**، ندوة فكرية دولية بعنوان جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية يومي14-15 نوفمبر2005، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط، المغرب،2006.

– غاليسو (روني)، **مشروع جيش التحرير المغاربي والتخلي عنه**، تر محسن عيساني،جيش التحرير المغاربي 1948-1955، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف المنعقد بالجزائر، 11-12 ماي 2001، مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر،2004.

– فائق (محمد)، **جلالة الملك محمد الخامس ودوره في تحرير إفريقيا وتحقيق وحدتها**، ندوة دولية فكرية حول جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2005.

– القاسمي العلوي (مولاي هاشم)، **محمد الخامس رجل الدولة المغربية الحديثة**، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفـــــاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة، الرباط 30 نوفمبر 2005، 16نوفمبر 2005، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط،المغرب،2005.

– قنطاري (محمد)، **قيادة الحدود والقاعدة الغربية**، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، وزارة المجاهدين، تلمسان أيام 04-05-06نوفمبر2001.

– (ـــــــــ)، القواعد الخلفية الجزائرية، الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرر أيام 24-26يناير2002، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2002.

– كركيط (عبد الرزّاق)، **المحطـات التاريخية لمواقف محمد الخامس**، ندوتان علميتان حول محمد الخـــامس والكفـــاح الوطني من أجـــل الاستقلال، الثقـــافة الوطنية في خدمة المـــواطنة، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط، 2007.

– كنّون (عبد الله)، **الملك الإنسان**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16-20 نوفمبر 1987،تنظيم جمعية رباط الفتح، مطبعة فضالة ،المحمدية المغرب،1988.

– مازي (حسنة)، **نفي السلطان محمد بن يوسف والعمل الفذائي**، ندوتان علميتان حول محمد الخامس والكفاح الوطني من أجل الاستقلال، الثقافة الوطنية في خدمة المواطنة،ط1، تازة في 30 نوفمبر 2005 والرباط في 16 نوفمبر 2005، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط، 2007.

– مبارك (زكي)، **محمد بن عبد الكريم الخطابي وحركة التحرر المغاربية (1947–1956)**، محاضرة منشورة في أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس، الأطوار والأبعاد 1952–1964، المنعقد بنزل بور سعيد أيام 08–09 ماي1998، تونس، 1999.

– (ـــــــ)، **نضال محمد الخامس في المنفى ومباحثات اكس ليبان**، يومان دراسيان حول مباحثات اكس ليبان واستقلال المغرب في 17 نوفمبر 2007، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب،2008.

– مناصرية (يوسف)، **مواقف الملك محمد الخامس من الثورة التحريرية الجزائرية من خلال الصحافة الوطنية (جريدتا المجاهد والمقاومة) نموذجا 1955–1961**، ندوة فكرية دولية بعنوان جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرر الإفريقية يومي14– 15نوفمبر2005، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، مطبعة كانابرانت، الرباط، المغرب، 2005.

– منصور (محمد)، **الزيارة الملكية في عهد محمد الخامس**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد،16–20 نوفمبر 1987، تنظيم رباط الفتح، مطبعة فضالة، المغرب، 1988.

– مهري (عبد الحميد)، **مسألة الانتقال إلى الكفاح المسلح**، جيش التحرير المغاربي 1948–1955، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف المنعقد بالجزائر، 11–12 ماي 2001، مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر،2004.

– الناصري المكّي (محمد)، **محمد الخامس وانطلاق الحركة الوطنية المغربية**، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 16–20نوفمبر 1987، تنظيم رباط الفتح، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1988.

– هلايلي حنفي، **المغرب والثّورة الجزائرية 1954 – 1962 دعم و تضامن**، ندوة فكرية دولية حول جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الإستقلال ودعم حركات التّحرّير الإفريقية، إصدارات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، المغرب، 2005.

– ياحي (محمد)، **الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية**، سلسلة الملتقيات الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2009.

5-2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

5-2-1- رسائل الماجيستر:

- بلفردي (جمال)، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية(1958-1962)**،رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004-2005.

- بلقاسم (محمد)، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994.

- بن فليس (أحمد)، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958-1962**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.

- جبران (لعرج)، **المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بلعباس، الجزائر، 2009-2010.

- شلي (آمال)، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.

- قاصيري (محمد السعيد)، **العلاقات الجزائرية المغربية 1830-1847(الغرب الجزائري والمغرب الشرقي نموذجًا)**، رسالة ماجستر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001.

- معطيش عبد الجبار، **العلاقات الجزائرية المغربية من 1830 إلى اليوم**، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1992.

- موساوي (فاطمة نبيلة)، **الممارسات الثقافية الجزائرية المغربية وعلاقاتها بالحدود السياسية**، دراسة أنثروبيولوجية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان ، الجزائر،2006.

5-2-3 - الأطروحات:

- بلقاسم (محمد)، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975**، رسالة دكتواره في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009.

- جبلي (الطاهر)، **شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010.

– غيلاني(السبتي) ، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962**، رسالة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

– العربي (عبد القادر)، **تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)**، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1999.

– اللولب (حبيب حسن)، **التونسيون والثّورة الجزائرية 1954 – 1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2006 – 2007.

– ودوع (محمد)، **مواقف المغرب الأقصى اتّجاه الثّورة الجزائرية 1954 – 1962**، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2012.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1– المصادر:

1–1– الوثائق الأرشيفية:

1–1–1– الأرشيف الجزائري:

–DZ/AN/2G/35/02.

– DZ /AN/2G/20/05/002.

–DZ/AN/2G/027/09/13.

– DZ /AN/2G/031/03/17.

–DZ/AN/2G/45/16/0020.

–DZ/AN/2G/031/01/021.

–DZ/AN/2G/003/02/060.

1–1–2–الأرشيف المغربي:

- Cdt Depis, Note sur le problème des Refugiés Algériens au Maroc Oriental (mars1956-–mai1962), Rapport du commandant p, Depis Supplément au C.H.E.A.M.

1-1-3- الأرشيف الفرنسي:

-*Camp F.L.N Au Maroc 25 juillet 1958*
armyt.htm.03/04/2007 http://www.commandant- moussa.com
-Impletation Rebelle 15 Octobre 1958
armyf.http://www.commandant. moussa.com.

1-1-4- الوثائق المنشورة:

- Documents Diplomatique français –Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 1957, tome1, document n°: 166 du 21février1957.
-Documents diplomatiques français – ministère des affaires Etrangères Paris, 1957, tome1, document n°: 433 du 13 décembre 1957.
-Documents Diplomatique français–Ministère des Affaires Etrangères,Paris,1959,tome1 document n°: 354,du18 Juin 1959.
-Documents Diplomatique français–Ministère des Affaires Etrangéres-Paris,1960-tome2 document n° : 177 du 24-25octobre1960.
-Documents Diplomatique français–Ministère des Affaires Etrangéres,Paris,1960-tome2 document n° : 238 du 29novembre1960.

1-2-الكتب:

1-2- المصادر:

- Ait Ahmed(Hocine), mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance (1942 1952), Editions bouchene, Alger, 1990.
- Bali (Bellahsène), le rescapé de la ligne Morice, Editions Casbah, Alger(sd).
- Ben khedda (Ben Youssef), les origines du premier novembre 1954 , Editions du centre national d'Etude et de la recherche sur le mouvement national et la révolution du 1er Novembre 1954, Algérie, 1999.
- Bouzbid (Abdelmadjid), la logistique durant la libération, Edition casbah, Alger , 2008.
- Labjaoui(Mohammed), vérités sur la révolution algérienne, Gallimard, paris, 1970.

– Harbi (Mohammed), les Archives de la révolution Algérienne , Editions, jeunes Afrique, Paris. 1981.
– (————), le F.L.N mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoire, Editions Jeune Afrique, Paris,1980.
– Merle Rebert, Ahmed Ben bella, Gallimard, Paris, 1965.
– youcefi (M'hamed) , les otages de la liberté, imprimerie de sonagraphe, Alger, 1993.

2–2– المراجع:

– Ben attia (Faouk),les action Humanitaires pendant la lutte de libération 1954-1962, Editions Dahlab, Alger, 1999.
– Benjamin (Stora), Algérie – Maroc, Ed Barzakh, ALGER, 2002 .
– Bérnard(Stephan) , le confit fronco-marocain 1945-1956 , T1, Bruxelles, 1963.
– Courrière(Ives), la guerre d'Algérien, dictionnaire et document, Tome 05,Edition la société générale d'Edition et diffusion, Paris, 2001.
– Déon (Michel), l'Algérie et la pacification, Tribune libre plan, Paris.1959.
– Elsenhans (Harmut), la guerre D'Algérie 1954-1962, la Transition d'une France a une autre, le passage de la Ive a la vue République, publisude,1999.
– Gilbert (Monier), Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Editions Casbah, Alger, 2003.
– Guenaneche(Mohamed), le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres(1939-1945) traduit de l'arabe par sid Ahmed Bouali . Enal. Alger 1990.
–Guentari (Mohammed), organisation Politico-Administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Tome 2, publications Universitaires, Alger, 2000.
– Jacques (Guillon), la contrebande des armes pendant la guerre d'Algerie,Paris,1992.
–Ihrai(Said),pouvoir et infleuence Etat,partis et politique étrangér au Maroc,Edino,Paris,1986.
– Julien André (Charles) ,le Maroc face aux imperialisms (1415-1956), Edition, jeune afrique, Paris 1978.
– Kaddache (Mahfoud), histoire du nationalisme algerien ,tome2, Edition 2éme,enal, Algerie , (s.d).

– (————), histoire de nationalisme algérien 2eme Edition E.N.L ,Alger, tome2, Annexe,N49.

– M'barek (Zaki), Mohamed v, De compagnon de libération a l'exilé D' Antsirabe ,Edition Elmaarif Aljaddida,Rabat ,2004.

– Maadad (Messaud), guerre d'Alger chrologie et commentaire collection sadédditions ENAG, Alger, 1992.

– Oppermann (Thomas) ,le problème Algerien, données historiques, politiques juridiques, Maspéro ,Paris,1961 .

– Riveb(Daniel) , le Maroc De Lyautey à Mohamed 5 , le double visage de protectorat , Edition Donoel , Paris, 1999.

– Teguia(Mohamed) , l'Algérie en guerre, offices des publication universitaires, Alger, 1988.

– Yacono (xaxier), De Gaulle et le F.L.N 1958-1962, éditions l'harmattan paris' 1989.

3–1– الجرائد:

– La dépêche quotidienne d'algérie 20-21/05/ 1956.

–la dépêche de l'est 21/12/1960.

–El moudjahid , N°77 , 29/01/1961.

–El moudjahid , N°23 , 05/05/1958.

4–1– المقالات :

–Boudiaf (Mohamed), la préparation de 1er novembre in memoria magazine n 01, le magazine de l'histoire Edition Rahman, Alger, 1997.

–Le Tourneau(Reger), Tendances Unitaire du Maghreb jusqu'à 1962 in l'unité Maghrébine, Centre de recherche et d'étude sur sociétés méditerranées, Paris ,VII.

–François (Meilles), l'Athos un fiasco pour le F.L.N in Historia magazine, N°219,1972.

5–1– المواقع الإلكترونية:

–www.mohamed v.ma/event,arc.asp

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وعرفان

المقدمة.....أ

الفصل التمهيدي:

طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية قبل اندلا ع الثورة التحريرية.

1- العلاقات الجزائرية المغربية أثناء مرحلتي الاحتلال والمقاومة. 12

2- العلاقات الجزائرية المغربية أثناء مرحلة النّضال السياسي..... 26

3- العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النّضال المغاربي المشترك..... 33

الفـــــصل الأوّل:

شخصية محمد بن يوسف (محمد الخامس).

1- المولد والنشأة..... 41

2- مقاومة محمد بن يوسف سلطات الحماية الفرنسية..... 45

3- المؤامرة الفرنسية ونفي محمد بن يوسف..... 64

4- نضال محمد بن يوسف في المنفى..... 72

5- العودة من المنفى وبداية المفاوضات..... 74

الفصل الثـــــاني:

المساعدات العسكرية المغربية للثورة الجزائرية في عهد محمد الخامس

1- جهود الكفاح المسلح المشترك بين الجزائر والمغرب الأقصى..... 81

2- المدارس العسكرية الخاصة بتكوين وتأطير الجنود الجزائريين بالمغرب الأقصى..... 90

3- مصانع الأسلحة التابعة للثورة الجزائرية في المغرب الأقصى..... 99

4- الإمداد العسكري على الجبهة الغربية..... 102

الفـــــــصل الثالث:

مظاهر دعم محمد الخامس للثورة التحريرية الجزائرية.

1- الدّعـــم السيـاسي والإداري..... 131
2- الدعم الدبلوماسي والإعلامي..... 160
3- الدعم الاجتماعي والثقافي..... 182

الفـــصل الرّابع:

استراتيجية فرنسا في مواجهة دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية.

1- في الميدان السيـــاسي والدبلوماسي..... 194
2- في الميدان العسكـري..... 214
3- في الميدان الاقتصـادي والـمـــالي..... 235

الخاتمة..... 242
الملاحق..... 247
ترجمة الأعلام..... 292
قائمة المصادر والمراجع..... 307
فهرس الموضوعات..... 337

الملخص :

يبحث موضوع محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية في شخصية السلطان محمد بن يوسف وموقفه من الثورة الجزائرية، من خلال تقديمه لأوجه دعم مختلفة سواء على المستوى السياسي والإداري أو على المستوى العسكري أو على المستوى الدبلوماسي والإعلامي أو على المستوى الاجتماعي والثقافي، واستراتيجية فرنسا في مواجهة هذا الدعم المقدم من طرف محمد الخامس للثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

الثورة الجزائرية، محمد الخامس، جبهة التحرير الوطني، جيش التحرير الوطني، الدعم، الاستعمار الفرنسي.

****

Résumé:

L'objectif de ce théme sur Mohamed V et révolution algérienne porte sur la personnalité du Sultan Mohamed Benyoucef et sa position vis-à-vis la révolution algérienne, qui s'est caratérisée par son soutien multiple, qui l'apportait aux différent niveaux politiques, administratifs, militaires, diplomatiques, informatifs, sociaux et culturels, et sur la stratégie déployée par la France aux fins de fins de faire face et de s'attaquer au soutien qu'offrait Mohamed V à la révolution.

Mots clés : Révolution Algérienne – Mohamed V – Front de Libération nationale – Armée de Libération nationale – soutien – Colonisation Française.

****

Summary :

The topic of Mohamed the 5th and the The Algerian Revolution search in the personality of Sultan Mohamed Ben yucef and his reaction toward the Algerian Revolution by giving some supports eithen at the polical level or at the administrative, the Army the Diplomatic, social and Cultural levels and the strategy of france at facing the presenting support of Mohamed the fifth to the Algerian Revolution.

Key words: Algerian Revolution – Mohamed the 5th – National Federation of liberty – National Army of liberty – support – French colony.